



سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤٣)

الإعلام والرأي العام

دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية

الدكتور عادل عبد الغفار خليل

الإعلام والرأي العام العلاقات المصرية الإسرائيلية





الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

خليل، عادل عبد الغفار

الإعلام والرأي العام: دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية/عادل عبد الغفار خليل.

٣٤٠ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٣)

ببليوغرافية: ص ٣٢١ ـ ٣٣٤.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-431-43-4

١. الصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ الرأي العام المصري. ٢. القضية الفلسطينية ـ الرأي العام المصري. ٣. مصر ـ العلاقات الخارجية ـ إسرائيل. ٤. التطبيع. ٥. الإعلام المصري. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.6205694

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

المحـتـويـات

قائمــة الجــداول

مقدمة

يحتل الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة أهمية خاصة في توجيه نظم الحكم وإرشاد ساستها نحو التصرف بشكل معين، واتخاذ القرارات التي تلائم القاعدة الجماهيرية العريضة، وتتماشى مع اتجاهاتها وآرائها. وترتب على ذلك زيادة الاهتمام باستطلاعات الرأي العام التي أصبحت أحد ملامح الحياة المعتادة في الديمقراطيات العصرية. كما أصبحت عملية التنسيق واضحة، بين مراكز بحوث الرأي العام ومراكز صنع القرار لخلق الانسجام والتناغم بين القرارات المتخذة تجاه القضايا المختلفة واتجاهات الرأي العام نحو القضايا ذاتها. وفي مقابل ذلك، تبدو الفجوة واسعة بين اتجاهات الرأي العام ودوائر صنع القرار السياسي في معظم الدول النامية، حيث تفتقد العلاقة بينهما ملامح الانسجام والتناغم، كما يضعف تأثير اتجاهات الرأي العام في توجيه الساسة ومتخذي القرار.

وأصبح الإيمان عميقاً، بالدور الذي يلعبه الإعلام في تشكيل الرأي العام تجاه القضايا والموضوعات المختلفة، وبخاصة مع تنامي القدرات والإمكانيات التكنولوجية التي تمكن الإعلام من نقل الأحداث وتطوراتها في اللحظة نفسها. ولذلك يعول على الاتجاه الذي يتبناه الإعلام في معالجة القضايا والموضوعات المختلفة لما له من أهمية في تحريك اتجاهات الرأي العام نحو المسار نفسه.

وتحتل قضية الدراسة «تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية» أهمية خاصة في أوساط الرأي العام المصري منذ توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩، حيث تتصل هذه القضية بخلفية الصراع التاريخي مع إسرائيل، كما ترتبط بمعطيات الصراع الحالي على المسارات العربية الأخرى، إضافة إلى اتصالها بمعطيات الحاضر على مستوى العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وتزداد

فعالية دور الرأي العام تجاه هذه القضية، خاصة مع كونه مطالباً بصفة دائمة باتخاذ قرارات واضحة تجاه ممارسة أو مناهضة التطبيع على المستوى الشخصي.

وفي إطار الأبعاد الثلاثة (الرأي العام، الإعلام، قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل)، تتبلور مشكلة الدراسة وأهدافها، حيث تسعى إلى معرفة حجم وطبيعة الدور الذي يقوم به الإعلام المصري بين غيره من العوامل المختلفة في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية.

كما تهتم الدراسة برصد واختبار العوامل المختلفة التي يمكن أن تمارس تأثيراً واضحاً في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية التطبيع.

وتعالج الدراسة هدفها الرئيسي، وأهدافها الفرعية، من خلال خمسة فصول، يعرض **الفصل الأول** منها الإطار المنهجي للدراسة، بدءاً بتحديد مشكلة البحث، ومروراً باستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، وصياغة تساؤلات وفروض البحث، ووصولاً إلى تحديد الإجراءات المنهجية المتبعة لتحقيق أغراض الحبك المنهجي للدراسة. ويعرض **الفصل الثاني** الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاثة أقسام، حيث يقدم القسم الأول نظرية دوامة الصمت، ويعرض الثاني التطبيقات البحثية لنظرية دوامة الصمت (Spiral of Silence Theory)، ويوضح الثالث أبعاد النموذج الذي يقترحه الباحث لاختبار العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية الدراسة. ويتناول **الفصل الثالث** الإدارة المصرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي من خلال أربعة أقسام، يعرض الأول منها لإدارة القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٨، ويناقش الثاني إدارة مصر للصراع خلال الحقبة الناصرية، ويتناول الثالث الإدارة المصرية للصراع والتسوية خلال الحقبة الساداتية، ويناقش الرابع الإدارة المصرية لعملية التسوية السلمية في عهد الرئيس مبارك. ويعالج **الفصل الرابع** قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية من خلال ثلاثة أقسام، يتناول الأول منها مفهوم التطبيع المصري ـ الإسرائيلي وأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية، ويناقش الثاني مجموعة التحديات الثنائية والإقليمية التي تواجه التطبيع، ويعرض الثالث لاتجاهات الإعلام والرأي العام في مصر نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية. ويعرض **الفصل الخامس** نتائج الدراسة واختبار الفروض من خلال أربعة أقسام، يتناول الأول منها نتائج الدراسة التحليلية، التي أجريت على عينة من الأخبار والبرامج الإخبارية ومواد الرأي في الراديو والتليفزيون والصحف المصرية، وذلك خلال الفترة من أول تشرين

الأول/أكتوبر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ويعرض القسم الثاني نتائج الدراسة المسحية، والتي أُجريت على عينة مكونة من ٣٥٠ مفردة من الجمهور المصري الواعي بقضية الدراسة والمهتم بها من المهنيين في المجالات المختلفة. ويعرض الثالث اختبار فروض الدراسة المسحية، ويناقش الرابع نتائج الدراسة في ضوء نظرية دوامة الصمت ونموذج الدراسة المقترح. وتختتم الدراسة بعرض المقترحات التي انتهى إليها البحث، ويلي ذلك عرض لقائمة مراجع الدراسة العربية والأجنبية.

الفصـــل الأول

مشكلة البحث ومنهجه

مقدمة

يعرض الفصل الأول لمشكلة البحث موضحاً أبعادها المختلفة، والأهمية النظرية والتطبيقية لمعالجة هذه المشكلة، وأهمية موضوع الدراسة للأوساط الإعلامية في المجالين الأكاديمي والتطبيقي.

ويتناول الفصل بعد ذلك عرضاً لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، مناقشاً مميزات هذه الدراسات، والنتائج المستخلصة منها، وما عليها من ملاحظات علمية يمكن الاستفادة منها وعدم تكرارها.

ويلي عرض التراث السابق، مناقشة تساؤلات الدراسة التحليلية وفروض الدراسة المسحية في ضوء الإطار النظري للدراسة (نظرية دوامة الصمت)، إضافة إلى **نموذج** يقترحه الباحث لاختبار متغيرات الدراسة، وما انتهت إليه الدراسات السابقة من نتائج.

كما يناقش الفصل الأول مجموعة الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة لاختبار فروضها والإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أغراض التصميم المنهجي بما يؤدي إلى نتائج علمية موثوق بها. وتمثلت هذه الإجراءات في تحديد نوع البحث ومنهجه، وتحديد مجتمع الدراسة التحليلية والرأي العام، واختيار عينة الدراسة التحليلية، وكيفية تحديد عينة الرأي العام بما يتوافق مع أغراض الدراسة وطبيعة دراسات الرأي العام، والتصميمات المنهجية المتبعة في بناء أدوات جمع البيانات والمتمثلة في تحليل المضمون، والاستقصاء، والملاحظة العلمية، والخطوات العلمية المتبعة في اختبار كل أداة من هذه الأدوات لضمان سلامتها المنهجية، وقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة وأهدافها، يلي ذلك عرض لعملية جمع البيانات بأدوات البحث المختلفة وكيفية مراجعتها،

وأساليب التحليل التي اعتمدت عليها الدراسة كمياً وكيفياً.

أولاً: مشكلة البحث وأهميتها

لم تغلق معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو تصدر حكماً نهائياً فيه، بل فرض الصراع نفسه على الحياة اليومية للمصريين بقدر حجم الوجود الإسرائيلي في مصر من خلال البضائع الإسرائيلية والسياحة والسفارة الإسرائيلية وتعامل البعض مع الإسرائيليين[١]، إضافة إلى تطورات الصراع في الأراضي العربية المحتلة على المسارات العربية الأخرى، وأصبح المواطن المصري مطالباً بتحديد موقفه من هذا كله على المستوى الفردي كأن يقبل التعامل مع الشخصية الإسرائيلية أو يقبل شراء السلع الإسرائيلية، أو يوافق على السفر إلى إسرائيل للسياحة أو العمل أو الدراسة أو غير ذلك من المواقف المرتبطة بالتطبيع.

وإذا كانت إيجابية السلام بين الدول تقتضي وجود تفاعلات حكومية تعاونية في مختلف المجالات، فإنها تقتضي في الوقت ذاته وجود تفاعلات بين الشعوب في المجالات المختلفة. ومن دون التفاعل بين الشعوب، يتحول السلام إلى سلام سلبي، يقوم على مجرد انتفاء العنف في التفاعل بين الدول[٢]. وفي ضوء ذلك فإن إيجابية السلام المصري ـ الإسرائيلي، لا ترتبط فقط بوجود اتفاقات موقعة على المستوى الرسمي بين مصر وإسرائيل، ولكن الأمر يتوقف أيضاً على وجود قبول شعبي للتفاعل مع إسرائيل، وهذا القبول لا يمكن فرضه من قبل الحكومات، ولكن يحدده الميراث التاريخي، وذاكرة الأمة ذات الصلة بتاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي امتد تاريخه طوال قرن كامل، إضافة إلى معطيات الصراع على أرض الواقع في الأراضي العربية المحتلة، وعرقلة جهود التسوية السلمية على المسارات المختلفة.

ومن ثم تبدو أهمية الرأي العام المصري كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة

---

(١) عفاف القاضي، «المصريون والصراع العربي الإسرائيلي: دراسة ميدانية سيكولوجية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٩ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)، ص ٤٠ ـ ٥٠.

(٢) ودودة بدران، «السياسة الخارجية المصرية وإشكاليات السلام المصري الإسرائيلي، ٩١ ـ ١٩٩٤،» ورقة قدمت إلى: **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية (الفترة من ١٥ ـ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)**، تحرير عبد المنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ١.

في تحديد درجة الدفء أو البرودة في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وتحديد درجة النجاح في تحول الاتفاقات الرسمية إلى اتفاقات شعبية، إضافة إلى تحديد وحسم مدى جدوى تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

على الرغم من أن قضية تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل مثارة في الخطاب الإعلامي المصري منذ توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في آذار/مارس ١٩٧٩، إلا أن القضية شهدت جدلاً ونقاشاً واسعين في الإعلام المصري في الآونة الأخيرة، حيث أدت التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والإشكاليات المرتبطة بالعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية إلى فرض قضية التطبيع على الساحة الإعلامية المصرية بشكل مباشر في الصحف وبشكل مباشر أو غير مباشر في الراديو والتليفزيون.

فعلى مستوى التطورات في الشرق الأوسط، شهد الصراع العربي ـ الإسرائيلي تحولاً تاريخياً باختيار التسوية السلمية وسيلة لحل الصراع التاريخي ذي الطبيعة المعقدة، وتوازى مع ذلك فتح الأبواب أمام إسرائيل للاشتراك في وضع سياسة مستقبلية للشرق الأوسط تقوم على الاندماج الإسرائيلي في المنطقة وتحقيق الهيمنة الإسرائيلية على مقدراتها، وإنهاء المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل، وفتح الأسواق في المنطقة أمام السلع الإسرائيلية، والسعي نحو فرض نفوذها على المنطقة على حساب مصر.

وعلى المستوى الداخلي كثر الحديث حول تقييم تجربة التطبيع مع إسرائيل، خاصة مع مناقشة ما أثير حول أضرار بالغة أصابت قطاع الزراعة في مصر، ومناقشة هذه القضية في مجلسي الشعب والشورى، وتكثيف الحملات الإعلامية بالصحف حول هذه القضية، إضافة إلى ما أثير حول اكتشاف سلطات الأمن المصرية لشبكات تجسس تعمل لصالح إسرائيل، واستغلال النشاط السياحي في جمع معلومات حساسة ودقيقة عن مصر في المجالات المختلفة، وهو ما يهدد الأمن القومي المصري بشكل مباشر، واشتداد حدة الحملات الإعلامية الإسرائيلية التي تهاجم مصر في سعيها نحو تحقيق أي تقارب عربي، أو تحديث قواتها المسلحة، أو كشف السياسات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة والهيمنة على المنطقة.

وفي ضوء مجموعة التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتطورات التي تشهدها العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، يأتي اهتمام هذه الدراسة بتحليل الخطاب الإعلامي المصري في الراديو والتليفزيون والصحف

القومية والحزبية حول تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، والقضايا ذات الصلة، وتشمل الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وتطورات التسوية السلمية على المسارات العربية المختلفة، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية، وشؤون إسرائيل الداخلية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

كما يهتم هذا البحث، بدراسة اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ودراسة العوامل والمتغيرات التي تؤثر في تشكيل الرأي العام المصري إزاء هذه القضية، وتأثير الإعلام المصري بين غيره من العوامل في تشكيل الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

في ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة البحث في تحليل مناخ الرأي (Climate of Opinion) أو الاتجاه السائد (Main Streaming) الذي تروّج له وسائل الإعلام المصرية، من خلال ما تقدمه من معلومات وما تطرحه من آراء ومناقشات حول قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية والقضايا المتصلة بها، وتأثير هذا المناخ في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ويتناول البحث دراسة هذه المشكلة في إطار نظرية «دوامة الصمت» (Spiral of Silence)، التي تفترض أن الاتجاه السائد والمتكرر في وسائل الإعلام نحو إحدى القضايا يساهم تدريجياً في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضية ذاتها في الاتجاه نفسه، كما يتم تناول هذه المشكلة في إطار نموذج يقترحه الباحث يلائم أهداف الدراسة، ويتسق مع الواقع الثقافي للمجتمع المصري، ويمكن من خلاله اختبار مجموعة العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

أهمية موضوع الدراسة

يتسم موضوع هذه الدراسة بالأهمية على المستويين النظري والتطبيقي. فعلى المستوى النظري، تعد هذه الدراسة أول اختبار لنظرية «دوامة الصمت» (Spiral of Silence) في الواقع المصري، كما تختبر هذه الدراسة نموذجاً يقترحه الباحث لاختبار العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وعلى المستوى التطبيقي، تتسم قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل بالأهمية على المستوى السياسي والإعلامي والأكاديمي، ويوفر رصد اتجاهات

الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع خلفية معلوماتية لدى صانعي القرار حول حقيقة اتجاهات الرأي العام إزاء هذه القضية، وتقدم هذه الدراسة تقييماً لأداء الإعلام المصري فيما يتصل بمعالجة قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل والقضايا المتصلة بها، إضافة إلى ما تقدم فإن هذه الدراسة يمكن أن تقدم إسهاماً علمياً يساعد في تضييق الفجوة العلمية بين الدراسات العربية والإسرائيلية التي تناولت الاتصال باعتباره متغيراً فاعلاً في الحرب والسلام.

ثانياً: عرض بعض الدراسات السابقة

تعددت البحوث والدراسات العلمية التي تناولت قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي بمفهومه الواسع وأبعاده المختلفة من منظور إعلامي، وأمكن تصنيف هذه الدراسات إلى التقسيمات التالية:

ـ دراسات وبحوث تناولت اتجاهات الرأي العام المصري نحو الصراع والسلام والتطبيع.

ـ دراسات وبحوث تناولت اتجاهات الإعلام والرأي العام الإسرائيلي نحو الصراع والسلام والتطبيع.

ـ دراسات وبحوث تناولت أداء الإعلام المصري في علاقته بالصراع والسلام والتطبيع.

ويمكن تقديم عرض مختصر لأهم ما تضمنته هذه الدراسات والبحوث على النحو التالي:

١ ـ دراسات وبحوث تناولت اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضايا الصراع والسلام والتطبيع مع إسرائيل

تعددت الدراسات والبحوث التي حاولت رصد اتجاهات الرأي العام المصري أو بعض فئاته تجاه أحد أبعاد قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويمكن اختصار هذه الدراسات، وأهم ما انتهت إليه من نتائج تتصل بموضوع البحث على النحو التالي:

أ ـ دراسة استقصاء لآراء الشباب المصري في أمريكا حول حرب تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٤)[٣]

(٣) سعد الدين ابراهيم، «استقصاء لآراء الشباب المصري في أميركا حول حرب تشرين،» **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٩ (تموز/يوليو ١٩٧٤)، ص ١٠ ـ ٢٥.

استهدفت هذه الدراسة استطلاع آراء الشباب المصري المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية حول نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، والاستراتيجية المثلى التي يراها الشباب لتعامل العرب مع إسرائيل لحل قضايا الصراع، ودرجة تأثر الشباب المصري بالحملات الإعلامية الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية التي استهدفت النيل من الوحدة العربية.

أجريت الدراسة على عينة قوامها ٢٠٠ مفردة من الشباب المصري ذوي التعليم العالي والمقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم الاستقصاء كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج يمكن تلخيصها كالتالي:

ـ يفضل ٤٣ بالمئة من أفراد العينة الاستراتيجية المعتدلة في تعامل العرب مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ـ يفضل ٥٥ بالمئة من أفراد العينة استراتيجية الثورة الفلسطينية الشاملة في مواجهة الصراع.

ـ يفضل ٢ بالمئة من أفراد العينة الاستراتيجية الاستسلامية في التعامل مع القضية.

وتوضح نتائج هذه الدراسة انقسام آراء الشباب المصري في أمريكا عام ١٩٧٤ حول الاستراتيجية المثلى التي يجب اتباعها لمواجهة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإن كانت الغلبة لصالح الاتجاه الذي يرى في الثورة الفلسطينية استراتيجية مثلى للتعامل مع الصراع.

ب ـ دراسة اتجاهات الرأي العام نحو زيارة السادات للقدس (١٩٧٧)[٤]

أجرى جهاز قياس الرأي العام في المركز القومي للبحوث هذه الدراسة بعد شهر من زيارة الرئيس السادات للقدس، بهدف استطلاع اتجاهات الرأي العام المصري نحو هذه الزيارة، وشمل الاستطلاع ٤٥٧ مفردة من محافظتي القاهرة والجيزة، واستخدم الاستقصاء كأداة لجمع البيانات.

وخلص الاستطلاع إلى أن نسبة ١٠٠ بالمئة من أفراد العينة يؤيدون زيارة

(٤) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، **اتجاهات الرأي العام نحو زيارة السادات للقدس** (القاهرة: المركز، ١٩٧٧).

الرئيس السادات للقدس، أي أن الموافقة بالإجماع هي سمة اتجاه الرأي العام المصري نحو زيارة السادات للقدس.

ويبدو منطقياً التأكيد على أن نسبة التأييد بواقع ١٠٠ بالمئة غير معروفة في استطلاعات الرأي العام، كما أنها غير منطقية في الوقت ذاته، وهو ما يرجح احتمالات تحيز هذا الاستطلاع، ربما بسبب التوقيت حيث سبق هذا الاستطلاع حملة إعلامية أشادت بزيارة السادات التاريخية للقدس، أو ربما بسبب تحيز في إجراءات الاستطلاع نفسه، أو ربما لتخوفات الجمهور المشارك في الدراسة من إبداء رأيه الصريح في قضية ذات طابع سياسي.

ج ـ دراسة: اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (١٩٨٥)[٥]

طبقت هذه الدراسة على عينة قوامها ٥٥٥٧ مفردة من عشر دول عربية (مصر، السودان، الأردن، تونس، فلسطين (المهجر)، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، اليمن العربية قبل الوحدة)، ومثل مصر في هذه العينة ٢٢٧٠ مفردة بنسبة ٤٠,٨ بالمئة من إجمالي عينة الدراسة، وطبقت هذه الدراسة في عام ١٩٧٨ بعد زيارة السادات للقدس.

وخلصت نتائج الدراسة في ما يتصل بموضوع البحث إلى نتائج عدة نختصرها في النقاط التالية:

ـ وصلت نسبة الاهتمام بالقضية الفلسطينية إلى ٨٤,٨ بالمئة بين المصريين موضوع البحث، وهو ما يؤكد عمق انتماء مصر للعروبة، ويرد على المشككين في هذا الانتماء.

ـ يدرك ٩٠,٨ بالمئة من المصريين موضوع البحث في عينة الدراسة أن القضية الفلسطينية تمس مصر بشكل مباشر، كما يدرك ٩٣ بالمئة منهم ضرورة وحدة الصف العربي لحل هذه القضية.

ـ رأى ٣٠,٢ بالمئة من المصريين موضوع البحث ضرورة السعي السلمي مع الدول الكبرى كاستراتيجية لحل القضية الفلسطينية، ورأى ١٩,٧ بالمئة منهم ضرورة التفاوض مع إسرائيل، ورأى ١٣,٣ بالمئة أن الثورة العربية الشاملة ضد إسرائيل هي الحل للقضية الفلسطينية، واقترحت النسبة الباقية حلولاً أخرى.

---

(٥) سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

ـ بتصنيف آراء المبحوثين نحو ثلاث استراتيجيات للتعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، اتضح أن ٧٦,٩ بالمئة يؤيدون الاستراتيجية المعتدلة والمتمثلة في الصلح مع إسرائيل مقابل إرجاع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧، وأيد ١٦,٤ بالمئة استراتيجية الثورة الفلسطينية، في حين أيد ٤ بالمئة الاستراتيجية الاستسلامية والتسليم بوجهة النظر الإسرائيلية في حل القضية الفلسطينية.

ويمكن تفسير نتائج هذه الدراسة في ضوء الحملات الإعلامية المكثفة التي روجت لخيار السلام في الخطاب الإعلامي المصري عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وعقب زيارة السادات للقدس، والتي أحاطها الإعلام المصري بهالة من التأييد والتصفيق.

د ـ دراسة تصورات المثقفين المصريين لخصائص بعض الجماعات القومية (١٩٨٥)[٦]

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ٢٠٠ مفردة من المهنيين وأساتذة الجامعات والصحافيين والطلاب بواقع ٥٠ مفردة لكل فئة، بهدف التعرف على تصورات نخبة المثقفين لخصائص بعض الجماعات القومية واتجاهاتهم نحو هذه الجماعات.

وفيما يتصل بانطباعات ومشاعر المثقفين المصريين في عينة الدراسة تجاه إسرائيل، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ ٥٧ بالمئة من أفراد العينة يستطيعون التفرقة في مشاعرهم نحو اليهودي والصهيوني، ولا يستطيع ٣٣,٥ بالمئة هذه التفرقة.

ـ يعتقد ٦٥,٥ بالمئة من أفراد العينة بوجود يهود ليسوا صهاينة، ويعيش هؤلاء الأفراد خارج إسرائيل ويدينون بالولاء للدول التي يعيشون فيها.

ـ أدرك أفراد العينة بصفة عامة وجود علاقة وثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأرجعوا ذلك لتأثير اليهود في أمريكا، وخدمة إسرائيل للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ـ رأى ٧٠ بالمئة من أفراد العينة أنه لن يحدث تعايش بشكل عادي بين

---

(٦) سلوى العامري، «تصورات المثقفين المصريين لخصائص بعض الجماعات القومية واتجاهاتهم نحو هذه الجماعات،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٥).

مصر وإسرائيل في المستقبل القريب.

ـ رأى ٦٥ بالمئة من أفراد العينة أنه لن يحدث تقارب بين مصر وإسرائيل في المستقبل البعيد.

ـ يعتقد ٧٥ بالمئة من أفراد العينة أن إسرائيل غير قادرة على تقبل الشعوب العربية بما فيها الفلسطينيون.

وتؤكد هذه الدراسة وجود نظرة تشاؤمية لدى المثقفين في مصر حول مستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، والعلاقات العربية ـ الإسرائيلية.

هـ ـ دراسة التيار الديني والسياسة المصرية تجاه إسرائيل (١٩٨٧)[٧]

استهدفت هذه الدراسة التعرف على موقف جماعة الإخوان المسلمين من اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ومفاوضات الحكم الذاتي، وذلك من خلال التحليل الكيفي لمجلة **الدعوة** خلال الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١، باعتبارها لسان حال الإخوان المسلمين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

ـ عكست مجلة **الدعوة** موقف الإخوان المسلمين من اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية والقائم على أساس الرفض للاتفاقية، واعتبارها استسلاماً، ولا تستطيع إعادة الحق لأصحابه، ولا تكفل الحل الدائم لأزمة الشرق الأوسط.

ـ أوضحت مجلة **الدعوة** أن التطبيع مع إسرائيل يعد أحد مخططاتها الذكية، ويستهدف بالدرجة الأولى التغلغل إلى عقل المصريين، والعمل على تطبيعه مع قيم الطرف الآخر.

ـ ركزت الدعوة على مخاطر التطبيع، واعتبرته مرادفاً للغزو الفكري والثقافي والاقتصادي والسياسي الصهيوني، ووصفت وجود سفارة إسرائيلية بالقاهرة بالوكر السرطاني المسموم الذي يستهدف التجسس واحتراف الشائعات وتهريب الممنوعات عن طريق الحقائب الدبلوماسية، وحذرت المجلة من مغبة انفصال الحكومة عن اتجاهات الرأي العام بشأن هذه القضية.

---

(٧) أحلام محمد السعدي، «التيار الديني والسياسة المصرية تجاه إسرائيل: دراسة تحليلية لمجلة الدعوة المصرية، ١٩٧٧ ـ ١٩٨١،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

ـ رفضت مجلة **الدعوة** ـ لسان حال الإخوان المسلمين ـ مفاوضات الحكم الذاتي كوسيلة لحل القضية الفلسطينية، واتهمت المفاوض المصري بالخيانة، وكان تمادي المجلة في هذا الاتجاه أحد الدوافع الرئيسية وراء إغلاقها، والقبض على بعض أعضاء جماعة الإخوان ومرشدهم العام في إطار أزمة أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ التي عصفت بنخبة كبيرة من مثقفي مصر ووضعهم رهن السجون.

ورغم أهمية التحليل الكيفي في هذه الدراسة، إلا أن تجاهلها لأسلوب التحليل الكمي أفقدها ميزة الحصول على تقديرات كمية لنسب الاهتمام بالقضايا الفرعية في إطار الاهتمام بقضايا رئيسية محددة.

و ـ دراسة: المصريون والصراع العربي ـ الإسرائيلي (١٩٨٧)[٨]

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ١٣٥ مفردة بواقع ٢٠ مفردة لفئات الطلاب والعمال والفلاحين والموظفين والمهنيين والحرفيين ورجال السياسة، ويرجع صغر حجم العينة إلى تردد الأفراد في ملء الاستبيان لموضوعه السياسي، والخوف من إبداء الرأي الصريح.

استخدمت الدراسة أسلوب قياس الاتجاهات عن طريق الجمل الناقصة شبه الإسقاطية، وانتهت إلى أهم النتائج التالية:

ـ ٩٦ بالمئة من أفراد العينة وصفوا العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية قبل حرب أكتوبر بأنها عدائية.

ـ وصف ١٢,٦ بالمئة فقط من أفراد العينة وقت إجراء الدراسة (عام ١٩٨٦) العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بأنها سلمية، ورأى ٤٠,٧ بالمئة منهم بأنها علاقات حيادية فلا يمكن وصفها بالسلم ولا يمكن وصفها بالحرب، ورأى ٢٧,٦ بالمئة من العينة أن العلاقات الحالية بين مصر وإسرائيل علاقات عدائية، وظهر ذلك بشكل واضح بين رجال السياسة والمهنيين.

ـ توقع ١٦,٤ بالمئة من أفراد العينة أن العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد عشر سنوات (١٩٩٦) ستكون علاقات سلمية، وتوقع ٣٠ بالمئة أن هذه العلاقات ستكون حيادية، في حين توقع ٣٧ بالمئة من أفراد العينة أن العلاقات بين مصر وإسرائيل سوف تتسم بالعدائية، وتعني هذه النتيجة أن

---

(٨) القاضي، «المصريون والصراع العربي الإسرائيلي: دراسة ميدانية سيكولوجية،» ص ٤٠ ـ ٥٠.

قطاعاً عريضاً من عينة الدراسة لا يثق في السلام مع إسرائيل، ويعتبر المعاهدة نوعاً من الهدنة، وأن العداء سيكون طابع العلاقات المستقبلية حتماً.

ـ أكد ٢٣ بالمئة من أفراد العينة احتمالات نشوب حرب بين مصر وإسرائيل، وأكد ٢٥ بالمئة على احتمال تصاعد العداء بشكل مؤكد، واستبعد ٢٥ بالمئة احتمالات نشوب حرب بين الطرفين، واستبعد ١٧ بالمئة احتمالات تصاعد درجة العداء بين الجانبين المصري والإسرائيلي.

ـ رأى ٨١,٤ بالمئة من أفراد العينة أن السلام الشامل القائم على العدل هو السبيل لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفضل ١٢,٩ بالمئة الحرب، وأجاب ٥,٨ بالمئة بعدم المعرفة.

يتضح في ضوء نتائج هذه الدراسة أن الاتجاه الغالب على الرأي العام المصري هو عدم الثقة في السلام مع إسرائيل، حيث يسود اعتقاد بين قطاع عريض من فئاته بأن العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية إما عدائية أو حيادية، ولعل هذا ما يفسر سر بقاء اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية رهينة الإطار الرسمي، وعدم انتقالها إلى الإطار الشعبي.

ز ـ دراسة: الثقافة العربية وثقافة الصراع الإسرائيلية (١٩٩٤)[٩]

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير التردد على المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة من جانب بعض الطلاب الدارسين بقسم اللغة العبرية بكلية الآداب في جامعة عين شمس في اتجاهاتهم الثقافية نحو ثقافتهم العربية ونحو إسرائيل. وتحقيقاً لهذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج التجريبي بالتطبيق على ٤٨ مفردة من الطلاب، حيث تم تقسيم الطلاب إلى مجموعتين إحداهما تجريبية (الذين ترددوا على المركز الأكاديمي) والأخرى ضابطة لم يتوافر لأفرادها الاحتكاك المباشر بالإسرائيليين، وانتهت الدراسة التجريبية إلى أهم النتائج التالية:

ـ يرى ٩١,٧ بالمئة من أفراد العينة التجريبية و٩٦ بالمئة من أفراد العينة الضابطة أن إسرائيل ترغب في ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إليها بصفة نهائية.

---

(٩) ابراهيم البحراوي، **الثقافة العربية وثقافة الصراع الإسرائيلية** (القاهرة: دار الزهراء للنشر، ١٩٩٤)، ص ٦٣ ـ ١٠٦.

ـ فضل ٥٠ بالمئة من أفراد العينة التجريبية مقابل ٥٨ بالمئة من أفراد العينة الضابطة بقاء المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية مؤقتاً حتى تصبح مصر الأقوى، ووافق ٤١,٧ بالمئة من العينة التجريبية مقابل ٢٩,٢ بالمئة من العينة الضابطة على بقاء المعاهدة بشكل دائم.

ـ وافق ٨٣,٣ بالمئة من أفراد العينة التجريبية مقابل ٨٧,٥ بالمئة للعينة الضابطة على أن الديانة اليهودية تساعد إسرائيل على العنصرية والتوسع.

ـ ٦٢,٥ بالمئة للعينة التجريبية مقابل ٧٠,٨ بالمئة للعينة الضابطة وافقوا على أن إسرائيل ستقوم في الوقت المناسب بإعادة احتلال سيناء.

ـ يفضل ٣٣,٥ بالمئة للعينة التجريبية مقابل ٧٠,٨ بالمئة للعينة الضابطة عدم التعامل مع إسرائيل.

ـ عارض ٧٥ بالمئة من العينة التجريبية مقابل ٩٥,٨ بالمئة للعينة الضابطة فكرة أن إسرائيل متسامحة دينياً ينعم فيها المسلمون والمسيحيون بحقوقهم.

وتخلص هذه الدراسة إلى قوة الانتماء للثقافة العربية لطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود تأثر لدى الطلاب الذين احتكوا بالمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة.

ح ـ دراسة التسوية في الفكر السياسي العربي (١٩٩٨)[١٠]

استهدفت هذه الدراسة تحليل آراء نخبة من المفكرين والسياسيين والدارسين العرب في عدد من الدول العربية تجاه قضية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسار الفلسطيني، من خلال تقييمهم للمفاوضات الجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وانتهى التحليل الكيفي لآراء النخبة العربية إلى انقسام اتجاهات النخبة نحو تقييم المفاوضات الجارية إلى فريقين، حيث يرى **الفريق الأول** أن إسرائيل حققت من خلال هذه المفاوضات مكاسب كبيرة، ورفعت عنها المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة، مقابل صلاحيات محدودة للسلطة الوطنية في الضفة وغزة، ويرى هذا الفريق أنه لا إيجابيات في التنازل عن الكبائر

(١٠) حسين معلوم، «التسوية... في الفكر السياسي العربي: قراءة تحليلية في آراء نخبة عربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٤ ـ ١٤.

القومية. في مقابل هذا المنظور السلبي يرى **فريق آخر** بوجود سلبيات وإيجابيات في المفاوضات الجارية، فإلى جانب السلبيات المذكورة آنفاً توجد إيجابيات تتمثل في الاعتراف بالمنظمة من قبل الولايات المتحدة، وتوقف الحروب مع إسرائيل، ومن ثم وقف التوسع الإسرائيلي في الأراضي العربية، ووجود كيان فلسطيني سياسي على أرض فلسطين، إلى جانب مناهضة الشعوب العربية للتطبيع مع إسرائيل.

يبدو واضحاً أن افتقار هذه الدراسة لأسلوب التحليل الكمي لآراء واتجاهات النخبة حول مفاوضات التسوية السلمية الجارية، قد أفقد هذه الدراسة ميزة التعرف على الثقل النسبي لآراء كل فريق في أرض الواقع، ومن ثم تحديد حجم أهميته.

٢ ـ دراسات وبحوث تناولت اتجاهات الإعلام والرأي العام في إسرائيل نحو قضايا الصراع والسلام والتطبيع

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت اتجاهات الإعلام والرأي العام الإسرائيلي تجاه قضايا الصراع والسلام والتطبيع، ويمكن استعراض ما انتهت إليه هذه الدراسات من نتائج مهمة تتصل بموضوع الدراسة للاستفادة منها وذلك على النحو التالي:

أ ـ دراسة: الصراع العربي ـ الإسرائيلي في صحيفة الجيروزالم بوست (١٩٧٦)[١١]

تناولت هذه الدراسة صورة الصراع العربي ـ الإسرائيلي في إحدى الصحف الإسرائيلية خلال فترة هامة من فترات الصراع العربي ـ الإسرائيلي من خلال استخدام تحليل المضمون لأعوام ١٩٦٦، و١٩٦٧ و١٩٦٨، وأسفرت نتائج الدراسة عن أهم الخلاصات التالية:

ـ قدمت صورة إسرائيل باعتبارها دولة صغيرة محبة للسلام غير راغبة في الحرب، ومحاطة بدول عربية معادية لإسرائيل وترغب في إزالتها من الوجود، ويمتد العداء العربي لإسرائيل ليشمل حصاراً اقتصادياً محكماً ضدها.

---

(١١) راجية قنديل، «الصراع العربي الإسرائيلي في صحيفة الجيروزالم بوست أعوام ٦٦، ٦٧، ١٩٦٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٦).

ـ لجأت إسرائيل لسياسة الردع دفاعاً عن النفس في مواجهة الإرهاب العربي.

ـ فرص السلام في المنطقة كبيرة بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وأظهر مؤتمر الخرطوم الذي عارض التفاوض مع إسرائيل أن العرب لا يعون الدروس جيداً.

ـ إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات عمل غير شريف من جانب البحرية المصرية، وخسارة فادحة لإسرائيل أفقدتها ٤٧ من خيرة شبابها.

ـ ضرورة استمرار إسرائيل في الاعتماد على تطوير قوتها الذاتية لوقف الانتهاكات العربية لوقف إطلاق النار.

وخلصت الدراسة إلى اختلاف صورة إسرائيل قبل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وبعدها، فقبل الحرب صورت إسرائيل على أنها الدولة الصغيرة المعتدى عليها، أما بعد الحرب فهي الدولة القوية المنتصرة التي تمد يدها للسلام مع أطراف عربية تضمر لها العداء.

ويمكن فهم نتائج هذه الدراسة في ضوء الجهود التعبوية التي قام بها الإعلام الإسرائيلي في مخاطبة الرأي العام المحلي والعالمي لكسب تعاطفه وضمان مساندته.

ب ـ دراسة: الدعاية الإسرائيلية في راديو صوت إسرائيل (١٩٨٧)[١٢]

استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المضمون لعينة عشوائية منتظمة من نشرات الأخبار والبرامج الإخبارية المقدمة براديو **صوت إسرائيل** الناطق بالعربية بالاعتماد على الأسبوع الصناعي للفترة من أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤ وحتى نهاية آذار/ مارس ١٩٨٥.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج تتصل بموضوع البحث يمكن اختصارها في النقاط التالية:

ـ أرجع راديو صوت إسرائيل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى رغبة

---

(١٢) نجلاء فؤاد العمري، «الدعاية الإسرائيلية في راديو صوت اسرائيل: دراسة تحليلية لعينة من الأخبار والبرامج الإخبارية الموجهة باللغة العربية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٧).

العرب في القضاء على إسرائيل وإعراضهم عن السلام، والتناقض بين إسرائيل كدولة ديمقراطية مستقرة والدول العربية ذات الأنظمة الديكتاتورية.

ـ أولى راديو صوت إسرائيل أهمية خاصة للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وعكس الاتجاهات الرسمية وغير الرسمية نحو التطبيع بين مصر وإسرائيل، وغلبت المعالجة الإيجابية على العلاقات السياسية والاقتصادية، في حين غلبت المعالجة السلبية على العلاقات الثقافية بين مصر وإسرائيل.

ـ أبرز راديو إسرائيل التأييد الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر على المستوى الرسمي والشعبي، كما أبرز المعارضة الشعبية في مصر للتطبيع، وأوضح أن الجهات المعارضة للتطبيع في مصر تشمل وسائل الإعلام، والمثقفين المصريين، والأحزاب السياسية، ولم يتجاهل راديو إسرائيل أخبار التظاهرات الطلابية والشعبية في مصر التي ناهضت التطبيع.

ـ أسبغ راديو صوت إسرائيل صفة السلام على التسوية السلمية المصرية ـ الإسرائيلية، مما يضفي عليها نوعاً من الحصانة الذهنية إزاء احتمالات الرفض.

ـ أضعف راديو إسرائيل من قيمة الدعم العربي لمصر، والقول بإمكانية تعويضه من خلال تعاون اقتصادي مصري أمريكي.

ويبدو واضحاً أن عدم تجاهل راديو صوت إسرائيل الناطق بالعربية لأنباء مناهضة التطبيع في مصر، وأخبار التظاهرات الطلابية والشعبية، وعرض وجهات النظر المختلفة تجاه الأحداث، أمور من شأنها أن تحقق جذباً للمستمع العربي للاستماع لبرامجه المختلفة.

ج ـ دراسة: اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء التسوية (١٩٩٠)[١٣]

أجري هذا الاستطلاع على عينة قوامها ١٤٤٢ شخصاً شملت ٦٠ موقعاً في إسرائيل باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل من عام ١٩٩٠ بهدف التعرف على اتجاهات الرأي العام في إسرائيل تجاه التسوية السلمية، وانتهى هذا الاستطلاع إلى النتائج التالية:

(١٣) «اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء التسوية: ازدياد الاستقطاب يميناً ويساراً،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣ (صيف ١٩٩٠)، ص ١٦٩ ـ ١٧٣.

ـ يعارض ٧٥ بالمئة من أفراد العينة إقامة دولة فلسطينية، كما يرى ٧٩ بالمئة من عينة الدراسة أن قيام دولة فلسطينية أمر يهدد الأمن الإسرائيلي.

ـ أبدى ٦٦ بالمئة من أفراد العينة استعداداً لإعادة «شيء ما على الأقل» من أراضي الضفة الغربية في سبيل التوصل لاتفاق سلام.

ـ وافق ٥٩ بالمئة من أفراد العينة على ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل.

ـ يتبنى مؤيدو تكتل الليكود (٧٣ بالمئة) حل «الترانسفير» (Transfer) (حمل العرب على المغادرة مع منحهم تعويضاً)، ويتبنى مؤيدو حزب العمل الحل القائل بالتنازل عن مناطق محتلة في إطار اتحاد فيدرالي مع الأردن.

يتضح من خلال نتائج هذا الاستطلاع أن السياسة الرسمية الإسرائيلية قد تبنت اتجاه معظم أفراد العينة (٦٦ بالمئة) القائل بإمكانية إعادة شيء ما على الأقل للفلسطينيين مقابل اتفاق سلام، كما يتضح أيضاً التوافق بين اتجاهات الحكومات الإسرائيلية السلبي نحو قيام دولة فلسطينية واتجاهات الرأي العام الإسرائيلي السلبي في هذا الشأن، حيث ترى الأغلبية أن قيام دولة فلسطينية مستقلة أمر يهدد أمن إسرائيل.

د ـ دراسة اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي نحو القضايا السياسية والأمنية (١٩٩٢)[١٤]

يقدم هذا التقرير ملخصاً لمجموعة من استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي نحو القضايا السياسية والأمنية خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩١)، وشمل هذا التقرير ستة استطلاعات للرأي شملت معظم أنحاء إسرائيل، والتي أشرفت على إجرائها شعبة الرأي العام والأمن القومي التابعة لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية في إسرائيل، وانتهى هذا التقرير إلى عدة نتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

ـ تنامي اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي نحو السلام وإمكانية تحقيقه، إلا أن هذا ليس مرجعه اعتدال التطلعات العربية، فلا يزال الاعتقاد قائماً بين معظم أفراد العينة بأن العرب يرغبون في تدمير إسرائيل!!

---

(١٤) Asher Arian, «Security and Political Attitudes in Israel, 1986-1991,» *Public Opinion Quarterly,* vol. 56 (1992), pp. 116-128.

ـ تنامي اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي نحو تأييد تطوير الترسانة النووية الإسرائيلية، فقد بلغت نسبة المؤيدين لذلك ٧٨ بالمئة في عام ١٩٨٧، وارتفع إلى ٩١ بالمئة عام ١٩٩١، كما تزايد الاتجاه نحو التسامح في استخدام الأسلحة النووية في الظروف التي تستدعي ذلك، فقد بلغت نسبة مؤيدي ذلك ٥٣ بالمئة عام ١٩٨٧، وارتفع ذلك بشكل دراماتيكي ليصل إلى ٨٨ بالمئة في استطلاع عام ١٩٩١.

يفسر التقرير نتائج الدراسة في ضوء الأخطار التي أحاطت بإسرائيل خلال الأعوام التي أجريت فيها هذه الاستطلاعات، فقيام الانتفاضة عام ١٩٨٧، وأزمة الخليج العربية ووصول الصواريخ العراقية إلى إسرائيل عام ١٩٩٠ قد خلقت حالة من الهلع داخل إسرائيل.

ويصعب الاقتناع بهذا التبرير، فالحكومات الإسرائيلية على اختلاف توجهاتها السياسية رفضت بشكل قاطع إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي للتفتيش الدولي، فإذا كان الرأي العام داخل إسرائيل يوافق على التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلا أنه يرى ضرورة احتفاظ إسرائيل بقوة الردع النووي التي تضمن لها فرض سياساتها وتصوراتها على المنطقة مستقبلاً.

هـ ـ تقرير الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية: اتجاهات الرأي العام (١٩٩٤)[(١٥)]

يقدم هذا التقرير استطلاع رأي أجري في آذار/مارس ١٩٩٤ على عينة قوامها ١٢٣٩ مفردة من البالغين اليهود في إسرائيل حول قضايا الأمن والعملية السلمية في الشرق الأوسط، وانتهى هذا التقرير إلى مجموعة النتائج التالية:

ـ لا تزال نظرة الارتياب والشك في النيات العربية هي النمط السائد لدى أغلب الإسرائيليين رغم التوجه نحو السلام في الشرق الأوسط، فقد أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن ٣٢ بالمئة من أفراد العينة يعتقدون أن العرب يريدون تدمير إسرائيل وقتل اليهود، ويعتقد ٢٣ بالمئة أن العرب يريدون فقط قهر إسرائيل، ويرى ٣٣ بالمئة أن العرب يرغبون في استعادة الأراضي المحتلة في ١٩٦٧.

---

(١٥) آشر أريان، الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية: الرأي العام سنة ١٩٩٤،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٨ (ربيع ١٩٩٤)، ص ١٣٣ ـ ١٥١.

ـ يتجه خيار التسوية السلمية إلى النقصان في أوساط الرأي العام الإسرائيلي، فقد أيد الخيار السلمي ٦٧ بالمئة من عينة البحث في عام ١٩٨٧ (عام الانتفاضة) وارتفع إلى ٧٤ بالمئة في عام ١٩٩١، وتراجع ليصل إلى ٦٠ بالمئة عام ١٩٩٣، وعاد ليتراجع مرة أخرى إلى ٥٢ بالمئة عام ١٩٩٤.

ـ يؤيد ٣٥ بالمئة من أفراد العينة ضم الأراضي المحتلة إلى إسرائيل، ويؤيد ٣٦ بالمئة الحكم الذاتي الفلسطيني، ويؤيد ١٥ بالمئة فقط قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة، ويؤيد ١٤ بالمئة فكرة إعادة معظم الأراضي للأردن.

ـ يؤيد ٣٢ بالمئة المستوطنات بشكل كامل، ويؤيد ٤٤ بالمئة بقاءها لأسباب أمنية، وعارضها ٢٤ بالمئة فقط من أفراد العينة.

ـ عارض ٤٨ بالمئة الانسحاب من الجولان، وأبدى ٣٣ بالمئة الموافقة على الانسحاب من جزء صغير منها، وأيد ١٢ بالمئة الانسحاب من جزء كبير من الجولان، ولم يؤيد الانسحاب الكامل من الجولان سوى ٧ بالمئة فقط من أفراد العينة.

يتضح من نتائج هذا الاستطلاع أن ثقافة الصراع هي النمط المسيطر على تفكير الأغلبية في إسرائيل رغم التوجه الحالي في منطقة الشرق الأوسط نحو التسوية السلمية لكافة أبعاد وقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

و ـ دراسة اتجاهات طلاب المدارس الثانوية الإسرائيلية نحو العرب وقضايا عملية السلام (١٩٩٤)[١٦]

تناولت هذه الدراسة اتجاهات طلاب المدارس الثانوية في إسرائيل تجاه العرب وقضايا السلام بالتطبيق على عينة من ٦٠٠ طالب وطالبة تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسابعة عشرة، وخلصت الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

ـ عارض ٧٨ بالمئة من الطلاب الإسرائيليين في عينة الدراسة الانسحاب من هضبة الجولان مقابل معاهدة سلام مع سوريا.

ـ عارض ٦٣ بالمئة من الطلاب في عينة الدراسة إخلاء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة.

---

(١٦) البحراوي، **الثقافة العربية وثقافة الصراع الإسرائيلية**، ص ٢٠ ـ ٢٤.

ـ عارض ٦٦ بالمئة من الطلاب السلام بشكل عام.

ـ أبدى ٦٥ بالمئة من الطلاب تصوراً سلبياً للعرب.

ـ لم يستبعد ٧٧ بالمئة من الطلاب طرد عرب ١٩٤٨ من إسرائيل.

يبدو واضحاً من نتائج هذه الدراسة أن الثقافة المسيطرة على أجيال الشباب الصاعدة في إسرائيل يسيطر عليها نسق ثقافة الصراع مع العرب، هذا النسق الذي يسيطر عليه مفهوم الإرث التاريخي للأرض العربية، وتفضيل الأرض على السلام، هذا المفهوم الذي يجسده قول موشيه دايان في عبارته الشهيرة «شرم الشيخ بلا سلام خير من سلام من دون شرم الشيخ» هو مفهوم ما زال عاملاً في الساحة الثقافية الإسرائيلية، والذي أدى إلى إنشاء حركة «العودة إلى سيناء» وتفضيل هضبة الجولان والمستوطنات على السلام.

ز ـ دراسة: اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي نحو الحرب والسلام (١٩٩٥)[١٧]

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لاستطلاعات الرأي العام التي جرت في إسرائيل لمدة ثلاثة عقود (١٩٦٤ ـ ١٩٩٤) خاصة تجاه قضايا الحرب والسلام، وانتهى هذا التحليل إلى أهم الخلاصات التالية:

ـ أصبح الرأي العام الإسرائيلي أكثر ثقة في استمرار دولة إسرائيل التي لم تعد مهددة بالفناء، وتزايدت الثقة في قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها وقت الأزمات.

ـ ماضي دولة إسرائيل أفضل من حاضرها ومستقبلها، ومستقبل الأشخاص أفضل من ماضيهم وحاضرهم.

ـ يميل الإسرائيليون إلى إضفاء سمات سلبية للعرب مقابل سمات إيجابية للإسرائيليين.

ـ ينقسم الرأي العام في إسرائيل على نفسه بخصوص زيادة النفقات العسكرية، ومد خدمة الجيش من أجل تحقيق مزيد من الأمن.

ـ الرأي العام الإسرائيلي ينقسم على نفسه حول إمكانية أن تؤدي المفاوضات الجارية إلى إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

---

(١٧) عواطف عبد الرحمن، «دور الإعلام المصري في صياغة الرأي العام،» **قضايا عربية**، السنة ٧، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠)، ص ٢٠٧ ـ ٢١٧.

ـ الكتلة الكبرى في الرأي العام الإسرائيلي ترى أن الحد الأدنى للسلام مع مصر يجب أن يطور علاقات التبادل التجاري والتعاون السياحي والثقافي.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن الانقسام الواضح في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي نحو القضايا المختلفة المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي يجعل من الصعوبة على أي حكومة إسرائيلية أن تمضي قدماً في اتجاه السلام مع العرب، فمقدار المكافأة يعادل مقدار العقاب، ولذا يبدو حذر الحكومات الإسرائيلية في التعامل مع القضية سمة أساسية لإدارتها المرتبطة بقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٣ ـ دراسات وبحوث تناولت أداء الإعلام المصري في علاقته بالصراع والسلام والتطبيع

تعددت الدراسات والبحوث الإعلامية التي تناولت أداء الإعلام العربي عموماً والمصري خصوصاً في علاقته بالصراع والسلام والتطبيع خلال ثلاثة عقود شملت السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، والتي ركزت بصفة أساسية على دراسة الصحافة، وجاء الاهتمام بالراديو والتليفزيون ضعيفاً مقارنة بالصحافة، ويمكن تتبع هذه البحوث والدراسات على النحو التالي:

أ ـ دراسة رؤية الصحافة المصرية لأبعاد الصراع العربي ـ الإسرائيلي (١٩٧٩)[١٨]

استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المضمون لتحليل مجموعة المقالات والدراسات التي نشرتها جريدة **الأهرام** خلال الفترة من ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ وحتى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والتي بلغ إجمالها ٥٥٧ مقالة ودراسة، وذلك بهدف تحليل رؤية جريدة **الأهرام** لأبعاد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإدراكها لمدى تعقد الصراع وتنوع أساليبه، ودراستها المتعمقة للمجتمع الإسرائيلي والمجتمع العربي، والمنطق الذي حكم أداء جريدة **الأهرام** في تعاملها مع أبعاد الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وكشفت الدراسة التحليلية عن النتائج التالية:

---

(١٨) انظر مراجعة جمال عبد الجواد لكتاب: آشر أريان، «اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه الحرب والسلام،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٨ (نيسان/ابريل ١٩٩٧)، ص ١٤٠ ـ ١٤٥.

ـ اتسمت المعالجات الصحفية المقدمة بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ بالعمق والتفصيل في معالجة قضية الصراع بغرض تجاوز الأزمة، فأبرزت قضية التحدي الحضاري الذي يواجه الأمة العربية، والتقدم العلمي الإسرائيلي، وتناول الحرب بمفهوم شامل يعتمد على الدراسة والتحليل، وإبراز نقاط الضعف لدى الطرف المعادي، وتأثير الرأي العام العالمي في مجريات الصراع.

ـ ظهر منطق عقلاني جديد لدى المفكرين والكتاب، اتضح أثره في تناول أبعاد الصراع العربي ـ الإسرائيلي برؤية شاملة ومركبة ومتشعبة اعتمدت على بناء منهجي سديد يقوم على التحليل العلمي وليس الانفعال العاطفي.

ـ كشفت الدراسة عن إدراك الكتاب الشامل لعلاقات الصراع وتفاعلاته مع الظروف الدولية المحيطة، والظروف العربية السلبية والإيجابية، وظروف المجتمع الإسرائيلي السلبية والإيجابية، وكيفية أخذ هذه العوامل في الاعتبار لتحقيق النصر.

ـ توضح نتائج هذه الدراسة كيفية استفادة الصحافة المصرية من أخطاء الماضي، والتعامل مع قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أسس منطقية بدلاً من الانفعال العاطفي.

ب ـ دراسة دور الإعلام في صياغة الرأي العام (١٩٨٠)[١٩]

تناولت هذه الدراسة دور الإعلام في صياغة الرأي العام تجاه عدد من القضايا، نركز هنا على قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي باعتبارها تمس موضوع الدراسة بشكل مباشر.

استخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل الكيفي لتحليل آراء بعض الكتاب الصحافيين تجاه قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي قبل مبادرة السادات للقدس وبعدها، وركزت الدراسة على تحليل مقالات موسى صبري، ومصطفى أمين، وأنيس منصور، ومحسن محمد خلال عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تعارض في مواقف بعض الكتاب قبل مبادرة السلام وما بعدها، فمقالات موسى صبري خلال عام ١٩٦٧ ترفض الحل السلمي إلا في حدود كونه مرحلة تكتيكية، والرؤية الأمريكية لا تقدم

(١٩) نجوى حسين خليل، «رؤية الصحافة المصرية لأبعاد الصراع العربي الإسرائيلي: تحليل مضمون لجريدة الأهرام من حرب يونيو ١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٩).

حلاً شاملاً للمشكلة، ولن تؤدي إلى حياة جديدة في المنطقة. في مقابل ذلك وصفت مقالات موسى صبري عام ١٩٧٧ مبادرة السادات للقدس بأنها ضربة معلم، وأنها أخطر رحلة في تاريخ الشرق الأوسط، والدول العربية ترغب في المتاجرة بالقضية العربية على حساب مصر، ورحب بزيارة بيغن لمصر، وأكد أن الرأي العام الإسرائيلي يرغب في السلام.

ـ أبدى مصطفى أمين حماساً ملحوظاً في تأييده لمبادرة السادات، ورأى أنه بالمال اليهودي والعبقرية المصرية يمكن بناء شرق أوسط جديد، وبرز بشكل واضح انتقاداته للعرب المعارضين لمبادرة السادات.

ـ دافع أنيس منصور عن المبادرة بأسلوب فيه من الاعتذار أضعاف ما به من اقتناع، ورأى أن المبادرة ليس لها نظير في التاريخ، فقد بهرتنا وأربكتنا في الوقت ذاته، وأكد أن الولايات المتحدة لن تتوقف عن دعم إسرائيل.

ـ أعلن محسن محمد تأييده للمبادرة مع إبراز تحفظاته على موقف إسرائيل من خلال صياغة مدروسة ومحسوبة، وتناول دوافع السادات لمبادرة القدس وربطها بمشكلات الاقتصاد المصري، كما تناول تفنيد موقف الرافضين بهدوء.

ويمكن فهم نتائج هذه الدراسة في ضوء طبيعة العلاقة بين المثقف والسياسي (متخذ القرار) في مصر، حيث تسير هذه العلاقة في اتجاه تأثير السياسي في المثقف ـ في الغالب ـ ولا سيما في وسائل الإعلام القومية التي تعبر عن الخطاب السياسي الرسمي وتلتزم به بشكل واضح.

ج ـ دراسة صورة إسرائيل في الصحافة المصرية (١٩٨١)[٢٠]

أجريت هذه الدراسة التحليلية على عينة قوامها ٥٢٠ مقالة افتتاحية لجريدة **الأهرام** و٦٥ مقالة افتتاحية لمجلة **روز اليوسف** تمثل أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٤ و١٩٧٨، وذلك بغرض الكشف عن طبيعة صورة إسرائيل قبل حرب أكتوبر وبعدها، وقبل زيارة السادات للقدس وبعدها، بهدف التعرف على تأثير التحولات السياسية والعسكرية على صورة إسرائيل المقدمة بالصحف المصرية.

(٢٠) راجية قنديل، «صورة اسرائيل في الصحافة المصرية أعوام ٧٢، ٧٤، ١٩٧٨،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨١).

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية لعام ١٩٧٢ أن إسرائيل كما تقدمها الصحافة المصرية تتسم بطبيعة عدوانية، وتلجأ إلى أساليب القوة لتحقيق أهدافها، وتلعب دور العميل للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولا تحترم المواثيق الدولية، وتتفوق عسكرياً على العرب.

ـ اتسمت صورة إسرائيل المقدمة في الصحافة المصرية خلال عام ١٩٧٤ بأنها دولة تخشى السلام، وتلجأ إلى أساليب المماطلة والتعنت والتضليل لتحقيق أهدافها، وتقوم على رعاية مصالح أمريكا، ولا تحترم المنظمات الدولية، وتعاني تبعات عدم توفر الأمن.

ـ جاءت صورة إسرائيل في الصحافة المصرية خلال عام ١٩٧٨ لتؤكد على طبيعة إسرائيل التي تخشى السلام، وتلجأ إلى الأساليب الملتوية والتضليل والتعنت والصلف لتجميد الموقف والمزايدة، وتلعب دوراً تخريبياً (بدلاً من دور العميل)، ولا تحترم المواثيق والشرعية الدولية، وتواجه سياستها بالرفض والمعارضة من قبل الرأي العام الإسرائيلي.

ـ أوضحت نتائج الدراسة وجود اختلاف واضح بين صورة إسرائيل خلال عام ١٩٧٢ وصورتها في عام ١٩٧٨ المقدمة في الصحافة المصرية، فلم تتفق سوى في عدم احترام إسرائيل للمواثيق الدولية، بينما كان الاختلاف كاملاً في طبيعة إسرائيل وأهدافها وأسلوبها لتحقيق هذه الأهداف ودورها الإقليمي والعالمي.

تعكس نتائج هذه الدراسة العلاقة القوية بين توجهات الصحف المصرية وتوجهات النظام السياسي المصري خلال فترة الدراسة، حيث ارتبط التغيير في صورة إسرائيل المقدمة بالصحافة المصرية بالتحولات التي شهدتها الإدارة السياسية المصرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما يؤكد ضرورة دراسة التغير في الخطاب الإعلامي ذي الطابع السياسي في ضوء تغير الخطاب السياسي نفسه.

د ـ دراسة الكاريكاتور السياسي المصري في السبعينيات (١٩٨٣)[٢١]

استخدمت هذه الدراسة مزيجاً من المنهج التاريخي والمسحي لعينة من صحف **الأهرام** و**الأخبار** و**الجمهورية** ومجلات **روز اليوسف** و**صباح الخير**

(٢١) عمرو عبد السميع، «الكاريكاتور السياسي المصري في السبعينيات: دراسة تطبيقية على صحف الأهرام والأخبار والجمهورية ومجلات روز اليوسف وصباح الخير والمصور،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٣).

و**المصور** خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٩، وذلك بالتطبيق على الكاريكاتور السياسي للتعرف على أبعاد معالجته لمجموعة القضايا السياسية المطروحة إبان هذه الحقبة.

وتوصلت نتائج البحث فيما يتصل بموضوع الدراسة إلى عدة نتائج مهمة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

ـ جاء موقف الكاريكاتور السياسي المصري من مساعي السلام الأمريكية بعد مبادرة روجرز سلبياً (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) ملخصاً روح العداء للولايات المتحدة، رابطاً باستمرار بين التوجهات الأمريكية والإسرائيلية.

ـ انتقص بعض رسامي الكاريكاتور من فكرة عروبة مصر (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) بنزعات تغلب عليها الشوفينية الإقليمية الضيقة، وسخر هؤلاء الرسامون من النظم السياسية العربية وبعض الشعوب العربية أيضاً.

ـ اختلفت مواقف الرسامين المصريين تجاه إطار الحل الشامل لكامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين التأييد المطلق للأغلبية، وامتناع البعض عن إبداء الرأي، وهاجم رسام واحد الاتفاقية.

وتوضح نتائج هذه الدراسة قوة الارتباط بين توجهات الصحف المصرية القومية وتوجهات الخطاب السياسي المصري، كما تؤكد أيضاً قوة تأثير النخبة السياسية الحاكمة في اتجاهات المثقفين عند معالجة القضايا والموضوعات المختلفة ولا سيما السياسي منها.

هـ ـ دراسة المعالجة الإعلامية لقضايا العالم العربي (١٩٨٨)[٢٢]

استخدمت الدراسة تحليل المضمون لمسح المضمون الإخباري المقدم في إذاعات البرنامج العام في الرياض ودمشق والقاهرة لمدة دورتين إذاعيتين خلال عام ١٩٨٦ بالاعتماد على الأسبوع الصناعي في اختيار أيام التحليل للوقوف على المعالجة الإذاعية لقضايا الوطن العربي في الإذاعات الثلاث، كما استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة قوامها ٤٠٠ طالب وطالبة من طلاب جامعات القاهرة والاسكندرية والمنيا وقناة السويس، للتعرف على

(٢٢) بركات عبد العزيز محمد عبد الله، «المعالجة الإعلامية لقضايا العالم العربي: دراسة تطبيقية على المواد الإخبارية في إذاعات مصر والسعودية وسوريا،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٨).

تصورات الشباب لمعالجة الإذاعات المحددة لقضايا العالم العربي.

وتوصلت نتائج الدراسة فيما يتصل بموضوع البحث إلى عدة نتائج يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

- جاءت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي على رأس قائمة القضايا التي اهتمت بها الإذاعات العربية الثلاث في الدراسة، وهذا ما يؤكد أهمية القضية في أبعادها المختلفة الإقليمية والدولية.

- قدمت إذاعتا دمشق والرياض إسرائيل باعتبارها القوة الأولى الفاعلة سلبياً في الصراع العربي - الإسرائيلي، في حين أبرزت إذاعة القاهرة إسرائيل في سياق يغلب عليه الطابع الإيجابي.

- قدمت الإذاعات الثلاث (دمشق - الرياض - القاهرة) الدول التي تنتمي إليها على أنها الأكثر فاعلية وإيجابية في الصراع العربي - الإسرائيلي، كما أبرزت الإذاعات الثلاث شخصيات وقيادات الدول التي تنتمي إليها على أنها الأكثر فاعلية وإيجابية في الصراع العربي - الإسرائيلي.

- أظهرت إذاعة دمشق دوراً سلبياً للولايات المتحدة الأمريكية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وعلى النقيض من ذلك جاء موقف إذاعة القاهرة، وفيما بين النقيضين تقف إذاعة الرياض.

- رأى ٩٨,٦ بالمئة من عينة الدراسة المسحية ضرورة اهتمام المادة الإخبارية المقدمة بالبرنامج العام بالقضايا العربية، وتؤكد هذه النتيجة رفض تكريس القطرية في الإذاعة المصرية، وتعبر في الوقت ذاته عن النزوع العربي في الشخصية المصرية.

وتؤكد نتائج هذه الدراسة مقولة أن الإذاعات أبواق أنظمتها السياسية في معظم دول العالم الثالث، حيث تتبنى الدفاع عن الخطاب السياسي للنخبة السياسية وتوجهاتها حول القضايا المختلفة في الداخل والخارج.

و - دراسة البرنامج العبري الموجه من القاهرة إلى إسرائيل والأراضي المحتلة (١٩٩٢)[٢٣]

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على أهداف البرنامج العبري الموجه من القاهرة إلى إسرائيل والأراضي المحتلة في المراحل المختلفة للصراع العربي -

---

(٢٣) حمدي الداوودي المتولي، «البرنامج العبري الموجه من القاهرة إلى اسرائيل والأراضي المحتلة: دراسة تحليلية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٢).

الإسرائيلي، ومراحل التسوية السلمية من خلال استخدام تحليل المضمون لتحقيق أغراض الدراسة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيص ما يرتبط بها بموضوع البحث في النقاط التالية:

ـ ركز البرنامج العبري خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٦) على إظهار قوة العرب وضعف إسرائيل، والتركيز على الفضائح المادية والمشكلات السياسية والتمييز العنصري في إسرائيل.

ـ أكد البرنامج العبري خلال الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧) على الحقوق العربية الثابتة في فلسطين، ودور مصر الفاعل في حل القضية الفلسطينية، وفضح المؤامرات الإسرائيلية ضد مصر، ومساندة حركة الكفاح الفلسطيني.

ـ وقع البرنامج العبري في أخطاء الإعلام المصري نفسها أثناء هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وعكس البرنامج خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) سياسة مصر التي قامت على أساس حتمية المواجهة العسكرية مع إسرائيل، والتشكيك المستمر في قدرات إسرائيل العسكرية، وفضح سياسة إسرائيل العدوانية، وبث القلق النفسي داخل المجتمع الإسرائيلي.

ـ تميز أداء البرنامج العبري خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) بالدقة في تقديم بيانات صحيحة حول خسائر العدو، والتزم بنبرة هادئة في الحديث، ونجح لأول مرة بضرب ثقة المستمع الإسرائيلي في وسائل إعلامه المحلية.

ـ تراجعت لهجة النقد والهجوم على إسرائيل في البرنامج العبري خلال الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢)، وتركز الحديث حول السلام وأهميته للشرق الأوسط.

ـ أكد البرنامج العبري خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) على تسوية قضية طابا عن طريق التحكيم الدولي، وأبرز الرفض المصري للغزو الإسرائيلي للجنوب اللبناني، وإلقاء اللوم على إسرائيل بخصوص تجميد العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وتأكيد موقف مصر من القضية الفلسطينية والقدس.

ـ أكد البرنامج العبري خلال الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) على فشل إسرائيل في قمع الانتفاضة الفلسطينية، وأكد ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة، واستعداد العرب للسلام.

ونخلص من هذه الدراسة إلى تطابق الخطاب الإعلامي المصري الموجه إلى الخارج حول قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي قبل حرب تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٧٣ مع الخطاب الإعلامي الموجه إلى الداخل على رغم اختلاف نوعيات الجمهور المستهدف. ويعد هذا أحد سلبيات الأداء الإعلامي المصري خلال هذه الفترة، وهو ما انعكس بنتائج سلبية على اتجاهات الرأي العام العالمي بخصوص الحق العربي قبل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

ز ـ دراسة الصحافة المصرية وقضايا التطبيع بين مصر وإسرائيل في الثمانينيات (١٩٩٦)[٢٤]

استهدفت هذه الدراسة التعرف على اتجاهات الصحف المصرية القومية والحزبية إزاء قضية التطبيع بين مصر وإسرائيل خلال عقد الثمانينيات من خلال استخدام أساليب التحليل الكمي والكيفي للمضمون الخاص بقضايا التطبيع في الصحف القومية (**الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية**) والصحف الحزبية (**الشعب ـ الأهالي ـ مايو ـ الوفد ـ الأحرار**) خلال فترة حكم السادات ومبارك في الثمانينيات، وخلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

ـ جاءت صحيفة **الأهرام** في مقدمة الصحف القومية التي اهتمت بقضية التطبيع، إلا أنه لا توجد فروق جوهرية بين الصحف الثلاث (**الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية**) في معالجة قضية التطبيع من حيث الكيف، وجاءت صحيفتا **الشعب** و**الأهالي** في مقدمة الصحف الحزبية المهتمة بقضية التطبيع، وجاءت صحيفة **الوفد** في مرتبة متأخرة.

ـ التزمت الصحف القومية بوجهة النظر الرسمية في معالجة قضية التطبيع، وتأثرت اتجاهاتها إزاء إسرائيل باتجاهات السلطة السياسية نحو إسرائيل سلباً وإيجاباً، فإذا أيدت السلطة التطبيع وتحمست له تحدثت الصحف القومية عن إيجابيات التطبيع وشجاعة القرار المصري، وإذا ما تكدر صفو العلاقات بين مصر وإسرائيل، هاجمت الصحف القومية إسرائيل في خطاب صحفي يتسم بالعنف.

ـ ركزت الصحف القومية على التطبيع السياسي وتجاهلت مجالات التطبيع الأخرى الاقتصادية والثقافية إلا في حدود نادرة، في حين اهتمت الصحف الحزبية بمجالات التطبيع الثلاثة، السياسية والاقتصادية والثقافية.

---

(٢٤) عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦)، ص ١٦٦ ـ ١٨١.

ـ اتسم موقف الصحف القومية بتأييد التطبيع، بينما اتسم موقف صحيفتي **الشعب** و**الأهالي** بالرفض المبدئي والصريح لأشكال التطبيع المختلفة، وأكد الخطاب الصحفي للصحف الحزبية على رفض الشعب المصري للتطبيع، واتسم موقف صحيفتي **الوفد** و**الأحرار** بعدم التحديد.

ـ تعد قضايا التطبيع الثقافي أكثر القضايا التي حظيت بمعارضة الصحف الحزبية، يليها قضية التطبيع التجاري، ثم التطبيع الدبلوماسي، فالسياحي، وتصدت صحيفتا **الشعب** و**الأهالي** لمقاومة مخاطر الاختراق الثقافي للعقل المصري، والمخاطر التي لحقت بالاقتصاد المصري نتيجة التطبيع الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى سيطرة اتجاهات ثلاثة رئيسية على الصحافة المصرية في معالجتها لقضايا التطبيع مع إسرائيل، تشتمل على اتجاه رسمي تبريري مؤيد للتطبيع بين مصر وإسرائيل، واتجاه معاد للتطبيع وتمثله بعض الصحف الحزبية، خاصة **الأهالي** و**الشعب**، واتجاه غير واضح وتمثله بعض الصحف مثل **الوفد** و**الأحرار**.

يتضح من مراجعة مجموعة الدراسات والبحوث التي اهتمت بدراسة إدارة الإعلام المصري لقضايا الصراع والسلام والتطبيع مع إسرائيل أنها دراسات تحليلية اعتمدت على أسلوب تحليل المضمون للتعرف على خصائص أداء الإعلام المصري، وأمكن تفسير ما انتهت إليه هذه الدراسات في ضوء علاقة وسائل الإعلام بالنظام السياسي في مصر، إضافة إلى تأثير صانعي القرار السياسي في صانعي القرار الإعلامي والنخبة المثقفة.

تعليق على الدراسات السابقة

نخلص من استعراض مجموعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى مجموعة الاستنتاجات التالية:

ـ تأثر الخطاب الإعلامي المصري حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضايا السلام بتوجهات النظام السياسي في مصر بحيث أصبح الخطاب الإعلامي انعكاساً للخطاب السياسي ولا يتمتع برؤية ذاتية تميز أداءه.

ـ الاتجاه الغالب على قطاعات الرأي العام المصري بكافة طوائفه هو الشك في السلام مع إسرائيل، وعدم الرغبة في تفعيل السلام في إطار شعبي.

ـ اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي لا تزال تعتقد في عداء العرب لإسرائيل، وتسود لدى الأغلبية ثقافة الصراع أكثر من ثقافة السلام.

ـ يلاحظ إجراء معظم الدراسات المصرية الخاصة بقياس اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضايا الصراع والسلام على عينات صغيرة الحجم بسبب تخوف بعض المبحوثين من إجراء مثل هذه الاستطلاعات ذات الطابع السياسي وعدم التعود عليها، في مقابل ذلك يلاحظ كبر حجم عينات استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي.

ـ يلاحظ أن استطلاعات وبحوث الرأي العام في مصر ذات الصلة بقضايا الصراع والسلام قام بتنفيذها باحثون أفراد. في مقابل ذلك أشرفت جهات ومؤسسات بحثية على مثل هذه البحوث والاستطلاعات في إسرائيل.

ـ يلاحظ تماسك العلاقة بين المؤسسات البحثية والرأي العام وصانع القرار في إسرائيل، حيث تقوم الجهات البحثية بتصميم الدراسات التي تلبي حاجة المجتمع، ويستجيب الرأي العام للإدلاء باتجاهاته وآرائه، ويستجيب صانع القرار لاتجاهات وآراء الأغلبية، في حين تحتاج هذه العلاقة في مصر إلى مزيد من التوثيق ومزيد من الترابط.

ـ يلاحظ أن معالجة قضية التطبيع في الإعلام الإسرائيلي تشمل وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، في حين يقتصر ذلك في مصر على المعالجة الصحفية، أما الراديو والتليفزيون فيتعرضان للقضية بشكل غير مباشر، وبشكل مباشر في حالات نادرة.

ـ يتضح من خلال استعراض الأدبيات السابقة في مجال موضوع الدراسة أن المعالجة الإعلامية لقضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل تحتاج إلى العديد من البحوث والدراسات التي يمكن أن تغطي الجوانب المختلفة لقضية التطبيع والقضايا ذات الصلة، وتدرس أيضاً اتجاهات الرأي العام المصري إزاء هذه القضية وتطوراتها، وهو ما يعطي أهمية لإجراء هذه الدراسة.

ثالثاً: تساؤلات وفروض الدراسة

١ ـ تساؤلات الدراسة التحليلية

اعتمدت الدراسات والتطبيقات البحثية الخاصة بنظرية دوامة الصمت (Spiral of Silence) في الدول المختلفة (ألمانيا ـ الولايات المتحدة ـ إسرائيل ـ

بريطانيا ـ الفيليبين ـ اليابان) على تقديرات الأفراد للاتجاه السائد في وسائل الإعلام، وتأثير ذلك في اتجاهات الأفراد وآرائهم نحو القضايا المدروسة ورغبتهم في التعبير العلني عن آرائهم، إلا أن هذا التصميم المنهجي الذي يعتمد على تقديرات الأفراد للاتجاه السائد في الإعلام تعرض للكثير من الانتقادات، فتقديرات الأفراد حول اتجاه وسائل الإعلام السائد بشأن إحدى القضايا لا يتسم بالدقة المطلوبة، ومن المحتمل أن يدلي الأفراد بتقديرات خاطئة حول الاتجاهات السائدة في وسائل الإعلام حول القضية المدروسة[٢٥]. ولذلك كان تجاهل الدراسات التطبيقية لنظرية «دوامة الصمت» لتحليل المضمون الإعلامي أحد الانتقادات التي وجهت إلى هذه الدراسات، وفي إطار ذلك يمكن القول بأن استخدام دراسات تحليل المضمون للاستدلال على الاتجاه السائد الحقيقي في وسائل الإعلام حول إحدى القضايا يعد اتجاهاً حديثاً يسعى إلى تحقيق ضبط منهجي لنظرية دوامة الصمت، فلا يكفي الاعتماد على تقديرات الأفراد للاتجاه السائد في وسائل الإعلام ودراسة تأثير ذلك في اتجاهاتهم، وإنما يجب الاعتماد على الدراسة التحليلية للوقوف على حقيقة الاتجاه السائد في وسائل الإعلام حول القضية المدروسة، على أن تتناول الخطوة التالية من الدراسة بحث تأثير الاتجاه السائد في الإعلام حول قضية الدراسة في اتجاهات الأفراد نحو القضية ذاتها.

ويستهدف تحليل المضمون في هذه الدراسة الوقوف على طبيعة مناخ الرأي (الاتجاه السائد) الذي تروّج له وسائل الإعلام المصرية حول قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية والقضايا ذات الصلة، وتشمل الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، والتسوية السلمية على المسارات المختلفة، والتطبيع مع بعض الدول العربية، وطبيعة إسرائيل وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وفي إطار هذا الهدف تثير الدراسة التحليلية مجموعة التساؤلات التالية:

أ ـ ما درجة الاهتمام بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في وسائل الإعلام المصرية القومية والحزبية؟

(٢٥) Vincent Price and Scott Allen, «Opinion Spirals, Silent and Otherwise: Applying Small-Group Research to Public Opinion Phenomena,» *Communication Research,* vol. 17, no. 3 (June 1990), p. 374.

ب ـ ما الموضوعات والقضايا التي يثيرها الخطاب الإعلامي المصري الخاص بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية والقضايا ذات الصلة (الممارسات الإسرائيلية)؟

ج ـ ما طبيعة مناخ الرأي (الاتجاه السائد) الذي يروّج له الخطاب الإعلامي المصري حول قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية؟

د ـ ما درجة الاختلاف في التوجهات السياسية للخطاب الإعلامي المصري حول قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في وسائل الإعلام القومية والحزبية؟

٢ ـ فروض الدراسة المسحية للجمهور

تشير معطيات نظرية دوامة الصمت (Spiral of Silence) ـ الإطار النظري للدراسة ـ والتي سيرد عرض تفاصيلها في الفصل التالي، إلى أن اتجاهات الأفراد نحو إحدى القضايا ترتبط بإدراك الأفراد لاتجاه وسائل الإعلام الثابت والمتسق نحو القضية ذاتها[٢٦]. وانتهت مجموعة البحوث والدراسات التطبيقية التي حاولت الاستفادة من نظرية دوامة الصمت إلى أن خصائص قضية الدراسة من حيث نوعها وأهميتها ودرجة المعرفة بها، إلى جانب متغيرات المشاركة السياسية للأفراد، يمكن أن تؤثر في رغبة الأفراد في التعبير العلني عن آرائهم[٢٧]. كما أن خصائص الأفراد الديمغرافية (السن ـ النوع ـ المستوى الاقتصادي الاجتماعي) يمكن أن تؤثر في اتجاهات الأفراد ورغبتهم في التعبير العلني عن آرائهم[٢٨]. كما انتهت بعض الدراسات إلى أن المتغيرات الاتصالية وإدراك التأييد الاجتماعي يؤثر في اتجاه الفرد ورغبته في التعبير العلني عن الرأي[٢٩].

---

(٢٦) Samuel L. Becker, *Discovering Mass Communication,* 2nd ed. (Glenview, IL: Scott Foresman, 1987), p. 463.

(٢٧) Jacob Shamir, «Speaking up and Silence out in Face of a Changing Climate of Opinion,» *Journalism Quarterly,* vol. 74, no. 3 (Autumn 1997), p. 602.

(٢٨) Cheryl Katz and Mark Baldassare, «Using the «L-Word» in Public: A Test of the Spiral of Silence in Conservative Orange County, California,» *Public Opinion Quarterly,* vol. 56, no. 2 (Summer 1992), pp. 231-235.

(٢٩) Dietram A. Scheufele, «Deliberation or Dispute?: An Exploratory Study Examining Dimensions of Public Opinion Expression,» *International Journal of Public Opinion Research,* no. 1 (Spring 1999), pp. 25-28.

وتؤكد مجموعة من الدراسات والمؤلفات العربية ذات الاهتمام بدراسات الرأي العام على أن المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي، يمارس تأثيراً واضحاً في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا المختلفة. إضافة إلى ما سبق، فإن لوسائل الاتصال والتنشئة الاجتماعية والتجارب التاريخية وما يمكن تسميته بالشعور الوطني تأثيراتها الواضحة في تشكيل اتجاهات الرأي العام.

وبعد الاطلاع على نتائج الدراسات والبحوث الأجنبية الخاصة بتطبيق نظرية دوامة الصمت، والاطلاع على المؤلفات والبحوث العربية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والأخذ في الاعتبار خصوصية وطبيعة قضية الدراسة باعتبارها قضية ذات طابع تاريخي وسياسي وإعلامي، يبدو تعدد العوامل والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر في تشكيل الرأي العام المصري إزاءها. وفي هذا الإطار أمكن للباحث صياغة نموذج مقترح يعرض من خلاله مجموعة المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ويلخص النموذج المقترح المتغيرات ذات التأثير في اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية الدراسة في المتغيرات التالية:

- إدراك الاتجاه السائد في وسائل الإعلام نحو القضية.
- إدراك الاتجاه السائد في اتصالات الأفراد الشخصية والجمعية نحو القضية.
- إدراك الاتجاه السائد في المجتمع إزاء القضية.
- خبرات الأفراد السابقة نحو القضية والقضايا ذات الصلة.
- ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي.
- استدعاء الأفراد لذاكرة الأمة المرتبطة بخلفية الصراع التاريخية.
- خصائص الأفراد الديمغرافية.
- انتماءات الأفراد السياسية.
- إدراك الأفراد لخصائص قضية الدراسة.
- إدراك المناخ السياسي المحيط.
- إدراك المناخ الاقتصادي العام.

ـ معتقدات الأفراد الدينية.

وفي إطار معطيات النموذج المقترح أمكن صياغة وتحديد فروض الدراسة التي يسعى البحث إلى اختبارها كالتالي:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في وسائل الإعلام المصرية حول قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، واتجاهاتهم نحو التطبيع.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع المصري نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، واتجاهاتهم نحو التطبيع.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في اتصالاتهم الشخصية والجمعية نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، واتجاهاتهم نحو التطبيع.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية بين طبيعة الصورة النمطية المكونة عن إسرائيل لدى الأفراد، واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباطية بين ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، واتجاهاتهم نحو التطبيع مع إسرائيل.

الفرض السادس: توجد علاقة ارتباطية بين استدعاء الأفراد لذاكرة الأمة المرتبطة بخلفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واتجاهاتهم نحو التطبيع مع إسرائيل.

الفرض السابع: توجد علاقة ارتباطية بين الخصائص الديمغرافية للأفراد، واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

الفرض الثامن: توجد علاقة ارتباطية بين الانتماءات السياسية للأفراد، واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

الفرض التاسع: توجد علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد لمدى أهمية قضية التطبيع، واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

الفرض العاشر: توجد علاقة ارتباطية بين رغبة الأفراد في التعبير العلني عن آرائهم إزاء قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والمتغيرات التالية:

(١) الخصائص الديمغرافية للأفراد.

(٢) الانتماءات السياسية للأفراد.

(٣) إدراك الأفراد لمدى أهمية قضية التطبيع.

(٤) إدراك الاتجاه السائد في المجتمع نحو التطبيع.

(٥) حرية التعبير بخصوص قضية التطبيع.

(٦) درجة الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع.

رابعاً: التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة

تتعدد المفاهيم والمصطلحات التي يمكن أن تثير نوعاً من اللبس في هذه الدراسة، ومن ثم تبدو ضرورة تحديد المقصود بهذه المفاهيم والمصطلحات من النواحي المنهجية والإجرائية حتى يتسنى الفهم المستقيم لهذه المصطلحات:

ـ **التطبيع السياسي**: يشمل مفهوم التطبيع السياسي المفاوضات السياسية، والزيارات واللقاءات على المستوى الرسمي والدبلوماسي والقنصلي، ولقاءات القمة، واللقاءات البرلمانية، واللقاءات الحزبية والعسكرية[٣٠].

ـ **التطبيع الاقتصادي**: يشمل هذا المفهوم التعاون الزراعي والتجاري، والنقل البري والبحري، والمواصلات، والاتصالات، والطاقة، والبترول والكهرباء، والسياحة.

ـ **التطبيع الثقافي**: يشمل هذا المفهوم زيارات الصحافيين، وأساتذة الجامعات، والأدباء، والفنانين، والتعاون في مجالات الفنون والآداب والعلوم.

ـ **مناخ الرأي** *(Climate of Opinion)*: يقصد به الاتجاه السائد، وتتعدد تقسيمات هذا المفهوم ليشمل الاتجاه السائد في وسائل الإعلام حول إحدى القضايا، والاتجاه السائد في المجتمع، والاتجاه السائد في جماعات الأصدقاء والزملاء.

ـ **طبيعة مناخ الرأي**: يقصد به تحديد طبيعة الاتجاه السائد نحو إحدى القضايا من حيث التأييد أو الحياد أو المعارضة في وسائل الإعلام، أو

---

(٣٠) عبد الرحمن، **الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني**، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

المجتمع، أو جماعات الأفراد من الأصدقاء والزملاء.

ـ **التعبير العلني عن الرأي**: التعبير الصريح عن الرأي وسط جماعات الأفراد، أو عبر وسائل وقنوات الاتصال الجماهيري (الراديو ـ التليفزيون ـ الصحف).

ـ **المناخ السياسي**: حرية التعبير التي يسمح بها للأفراد في التعبير عن آرائهم واتجاهاتهم إزاء القضايا المختلفة المثارة في أوساط الرأي العام.

ـ **الظروف الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي**: يقصد بها وجود ظروف شخصية ترتبط بالصراع العربي ـ الإسرائيلي كاشتراك المبحوث أو أحد أفراد عائلته في حروب سابقة مع إسرائيل، أو خوضه شخصياً أو أحد أفراد عائلته لتجربة أسر في حروب سابقة مع إسرائيل، أو تأثره أو أحد أفراد عائلته من جراء قصف إسرائيلي لأهداف عسكرية أو مدنية مصرية.

ـ **الصورة النمطية**: يقصد بالصورة النمطية القومية للغير (National Stereotype) سمات شائعة ثابتة يتبناها الشعب عن شعب آخر، وغالباً ما تكون سلبية[٣١].

ـ **طبيعة الصورة النمطية**: يقصد بها تحديد طبيعة الصورة النمطية من حيث الإيجابية أو السلبية أو الحياد.

ـ **ذاكرة الأمة المرتبطة بتاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي**: يقصد بها قدرة الأفراد على استدعاء ذاكرة الأمة المرتبطة بخلفية الحروب السابقة مع إسرائيل في مراحل الصراع المختلفة.

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

تعددت الإجراءات المنهجية التي اتبعت في هذه الدراسة سعياً وراء تحقيق التصميم المنهجي الملائم لأهداف الدراسة، ويمكن توضيح هذه الإجراءات في النقاط التالية:

---

(٣١) أشرف عبد المغيث، «دور الإعلام في تكوين الصورة الذهنية للعالم الثالث لدى الشباب المصري،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٣)، ص ٧٢.

١ ـ نوع البحث ومنهجه

يندرج هذا البحث تحت نوع البحوث الكمية الكيفية (Triangulation)، كما تستخدم الدراسة منهج المسح للمضمون الإخباري المقدم بالراديو والتليفزيون، والصحف القومية والحزبية، ومواد الرأي المقدمة بها، حول قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية والقضايا المتصلة بها، لمعرفة مناخ الرأي الذي تروّج له وسائل الإعلام المصرية حول قضية الدراسة.

كما تستخدم الدراسة منهج المسح للتعرف على اتجاهات عيّنة ممثلة للرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، والتعرف على مجموعة العوامل والمتغيرات المؤثرة في تشكيل هذه الاتجاهات، ودور الإعلام المصري بين غيره من العوامل في تشكيل الرأي العام نحو هذه القضية.

٢ ـ تحديد مجتمع الدراسة

تحدد مجتمع الدراسة المسحية للمضمون في إذاعة البرنامج العام عن الإذاعات المصرية، والقناة الأولى عن القنوات التليفزيونية، وصحيفة **الأهرام** عن الصحف القومية، وصحف **الوفد** و**الشعب** و**الأهالي** عن الصحف الحزبية، كما تحدد مجتمع الدراسة المسحية للجمهور في فئات الجمهور المصري الواعي بقضية التطبيع، والمعني بها، على اختلاف مهنه، بدءاً من العشرين عاماً.

٣ ـ عينة الدراسة

أ ـ عينة الدراسة التحليلية

مر اختيار عينة الدراسة التحليلية بعدة مراحل نجملها في النقاط التالية:

(١) اختيار العينة الممثلة للراديو والتليفزيون والصحف

في ضوء صعوبة إجراء دراسة تحليلية تشمل كل المحطات الإذاعية والتليفزيونية والصحف المختلفة، فقد اختير البرنامج العام لتمثيل الإذاعة المصرية لكونه الصوت الرسمي لجمهورية مصر العربية والمعبر عن سياستها المحلية والدولية، واختيرت القناة الأولى لتمثيل التليفزيون باعتبارها القناة الرئيسية، وعلى مستوى الصحف اختيرت **الأهرام** لتمثيل الصحف القومية نظراً إلى اهتمامها الكبير بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتقديمها لمعالجات إعلامية متعمقة في هذا الشأن، وعلى مستوى الصحف الحزبية اختيرت ثلاث

صحف هي **الشعب** و**الأهالي** و**الوفد** لكونها تعكس ثلاثة اتجاهات سياسية رئيسية، حيث تعكس **الشعب** التوجه الإسلامي، وتعكس **الأهالي** التوجه اليساري، وتعكس **الوفد** التوجه الليبرالي.

(٢) تحديد المواد الإعلامية التي تخضع للتحليل

اتبع أسلوب الحصر الشامل في تحليل جميع المواد الإعلامية المتعلقة بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية والمواد المتصلة بها والمتمثلة في تطورات قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك من خلال التطبيق التالي:

(أ) البرنامج العام: الفترة الإخبارية المسائية (نشرة ٨,٣٠ مساء + برنامج الجريدة الناطقة).

(ب) القناة الأولى: نشرة التاسعة مساء، والبرامج الإخبارية التي تعرضت لقضية الدراسة.

(ج) صحف الدراسة (**الأهرام، الوفد، الشعب، الأهالي**): جميع المواد الإخبارية، ومواد الرأي المقدمة في هذه الصحف حول قضية الدراسة.

(٣) تحديد الإطار الزمني لعينة الدراسة التحليلية

حددت فترة الدراسة التحليلية بثلاثة أشهر بدأت مع أول تشرين الأول/ أكتوبر وانتهت مع نهاية كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٨ للوسائل الثلاث: الراديو والتليفزيون والصحف، واختيرت هذه الفترة تحديداً لتعكس مناخ الرأي (الاتجاه السائد) الذي يعكسه الخطاب الإعلامي المصري حول قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية والقضايا ذات الصلة في ظل مناخ سياسي يتسم بالتوتر بين مصر وإسرائيل، وهو المناخ الذي يمكن أن يفرز الاتجاه الحقيقي لوسائل الإعلام المصرية حول قضية الدراسة، حيث يصبح في مقدور هذه الوسائل، ولا سيما القومي منها، أن تتخلص جزئياً من حدة الرقابة التي يمكن أن تفرض على أدائها تجاه معالجتها لقضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ويمكن توضيح عينة الدراسة التحليلية من حيث أبعادها المختلفة في الجدول رقم (١ ـ ١):

الجدول رقم (١ ـ ١)
عينة الدراسة المسحية للمضمون

الوسائل الرئيسية في الدراسة	الراديو	التليفزيون	الصحف
العينة الممثلة للوسائل	البرنامج العام	القناة الأولى	الأهرام، الوفد، الشعب، الأهالي
المواد التحليلية المدروسة	الفترة الإخبارية الرابعة ٨,٣٠ مساء (نشرة أخبار + برنامج الجريدة الناطقة)	نشرة التاسعة + البرامج الإخبارية ذات الصلة بقضية الدراسة، والمواد المتصلة بها	جميع المواد الاخبارية ومواد الرأي المرتبطة بقضية الدراسة، والقضايا المتصلة بها
الإطار الزمني لعينة الدراسة	١/١٠/١٩٩٨ إلى ٣١/١٢/١٩٩٨	١/١٠/١٩٩٨ إلى ٣١/١٢/١٩٩٨	١/١٠/١٩٩٨ إلى ٣١/١٢/١٩٩٨

ب ـ عينة الجمهور

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ٣٥٠ مفردة من الجمهور المصري ممن يتسمون بارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، ويتوافر لديهم الاهتمام بقضية الدراسة والوعي بأبعادها المختلفة، وروعي في اختيار عينة الدراسة تباين توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم الفكرية، إضافة إلى تمثيلهم للمهن المختلفة، وبذلك يتوافر في العينة سمات وخصائص العينات التي تصلح لقياس الرأي العام حول إحدى القضايا، حيث حاول الباحث التخلص من الانتقادات التي لازمت دراسات الرأي العام في أسلوب اختيارها لعينة الدراسة[٣٢]. فالاجتماعيون يرون أن الرأي العام هو الجمهور المهتم بقضية ما تمس مصالحه ومعتقداته[٣٣].

ووفقاً للإعلاميين، فإن الوعي بالقضية والإحساس بأهميتها عنصران أساسيان في تعريف الرأي العام[٣٤]. ووفقاً لباحثي الرأي العام، فإن «القضية تخلق جمهورها» (The Issue Creates the Public).

---

(٣٢) صابر حارص محمد، «الإشكالية المنهجية والإجرائية لبحوث الرأي العام،» ورقة قدمت إلى: الحلقة الثانية لبحوث الإعلام: مشكلات المنهج في بحوث الإعلام والصحافة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٣ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦.

(٣٣) ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية،** ص ٤٧.

(٣٤) مختار التهامي، **الرأي العام والحرب النفسية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

وانطلاقاً من ذلك تحاول هذه الدراسة ترجمة هذه التعريفات إلى واقع عملي في اختيار عينة الدراسة، لمحاولة حسم الإشكالية الخاصة بالتمييز بين عينات دراسات الجمهور وعينات دراسات الرأي العام، وبخاصة أن الدروس المستفادة من الدراسات السابقة تؤكد ضرورة الوعي بهذا التمييز مسبقاً خشية الوصول إلى نتائج مضللة سببها الاختيار الخاطئ للعينة، فعلى سبيل المثال استبعدت دراسة مركز دراسات الوحدة العربية عن اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة[٣٥] نسبة كبيرة من استمارات الفلاحين والعمال من عينة الدراسة لعدم قدرتهم على ملء الاستبيان وتغطية الأسئلة الرئيسية، كما استبعدت دراسة الرأي العام ودور الإعلام في تكوينه والتي طبقت على أزمة الخليج العربية[٣٦] العديد من استمارات المبحوثين غير المتعلمين لعدم إدراكهم لقضية الدراسة وأبعادها الرئيسية.

فعلى الرغم من إدراك الباحثين في هاتين الدراستين للفارق بين العينة الممثلة للرأي العام ودراسات الجمهور، إلا أن افتراضهما أن قضية الدراسة تهم كافة فئات الجمهور، ومن ثم وجوب تمثيلها جميعاً في العينة، أدى في النهاية إلى تطبيق الدراسة على فئات لا تهتم بالقضية وتقل درجة وعيهم بها، ولولا استبعاد الاستمارات الخاصة بهم لتوصلت إلى نتائج مضللة.

وفي ضوء التمييز بين دراسات الجمهور ودراسات الرأي العام، إضافة إلى إدراك طبيعة تعقد وتشابك قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ـ موضوع الدراسة ـ تتضح معالم وخصائص عينة الدراسة التي يمكن تطبيق الاستبيان عليها، ويمكن اختصار هذه الخصائص في النقاط التالية:

ـ المستوى التعليمي لأفراد العينة يجب أن يركز على حملة المؤهلات الجامعية والحاصلين على الدراسات العليا، وتضييق فرص اختيار أفراد العينة من حملة المؤهلات المتوسطة، فارتفاع المستوى التعليمي يضيف ـ إلى حد ما ـ إمكانية إدراك أبعاد قضية الدراسة وفهم جوانبها من جانب المبحوثين.

---

(٣٥) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣٦) محمد شومان، «دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام: دراسة نظرية وتطبيقية مع تحليل نماذج من استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية حتى عام ١٩٩٠،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٤)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

ـ الأفراد ذوو الاهتمام بقضية الدراسة، بمعنى آخر يجب أن تحظى قضية الدراسة باهتمام الأفراد الذين يمكن أن يشملهم الاستبيان.

ـ الأفراد الذين يتوافر لديهم درجة من الوعي بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية وتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي تمكن من التفاعل مع أهداف الاستبيان والتعامل معه بدقة علمية.

ـ اختلاف التوجهات السياسية والانتماءات الحزبية للمبحوثين بحيث نضمن تمثيل كافة التوجهات السياسية الفاعلة على الساحة السياسية.

ـ تمثيل المهن المختلفة المؤثرة في سير قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية من خلال استقراء تاريخها الخاص بالتفاعل مع معطيات هذه القضية والقضايا المتصلة بها.

وفي ضوء الخصائص السابقة، تتضح شروط اختيار مفردات عينة الدراسة، والتي تتمثل في: المستوى التعليمي المرتفع، الاهتمام بقضية الدراسة، الوعي بها، تمثيل المهن المختلفة الفاعلة على مسرح قضية الدراسة، وتمثيل التوجهات السياسية المختلفة الفاعلة في الساحة السياسية.

وفي ضوء مراعاة شروط اختيار عينة الدراسة لتحقيق أهداف البحث، ركزت عينة الدراسة على المهنيين في المجالات المهنية المختلفة، وبلغ إجمالي عدد مفردات العينة ٣٥٠ مفردة، تم اختيارهم بشكل عشوائي شريطة توافر خلفية معرفية لديهم بقضية الدراسة، ورجحت الأوزان النسبية لكل فئة مهنية وفق أربعة معايير: **أولها** سهولة المقابلة مع أفراد هذه المهنة، و**ثانيها** درجة التعاون مع الباحث في ملء بيانات الاستقصاء، و**ثالثها** احتمالات التنوع في الاتجاه داخل كل فئة مهنية، و**رابعها** إدراك وفهم أبعاد قضية الدراسة.

ويمكن توضيح توزيع مفردات العينة على المهن المختلفة في الجدول رقم (١ ـ ٢):

الجدول رقم (١ ـ ٢)(*)
عينة الدراسة المسحية للرأي العام

مسلسل	المهنة	عدد المفردات	التخصصات الفرعية
١	صحفيون ورجال إعلام	٥٠	مندوبو قطاع الأخبار بالتليفزيون وصحفيون
٢	أساتذة جامعات وباحثون	٥٠	آداب، آثار، إعلام، سياسة، حقوق، تجارة، علوم، طب بيطري، هندسة
٣	محامون ورجال قانون	٥٠	الاستئناف العالي ومجلس الدولة
٤	طلاب جامعيون	٥٠	إعلام، سياسة، حقوق، دار علوم
٥	أطباء وعلميون	٢٥	أسنان، بشري، جيولوجيون
٦	مهندسون	٢٥	مدني، حاسبات، عمارة، ديكور
٧	محاسبون	٢٥	قطاع عام، قطاع خاص
٨	مدرسون	٢٥	لغة عربية، تاريخ، تربية دينية، إدارة وتوجيه
٩	موظفون	٢٥	شؤون مالية، إدارية، رعاية شباب
١٠	مهنيون في مجالات أخرى	٢٥	اختصاصي اجتماعي، علاقات عامة، مدير عام، مراقب صحي، إداري، أعمال حرة
	الإجمالي	٣٥٠	

(*) يتقدم الباحث بشكر خاص للسيد اللواء عبد الفتاح النجومي مدير العلاقات العامة بنقابة المهندسين، والأستاذ أسامة سرايا رئيس تحرير **الأهرام العربي**، والأستاذ محمد زكي الصحافي بمجلة **الأهرام العربي**، والأستاذ ابراهيم فكري ابراهيم المحامي بالاستئناف العالي ومجلس الدولة، على جهودهم الراقية في مساندة الباحث أثناء جمع البيانات وتسهيل مهمته في مقابلة المهندسين والصحافيين والمحامين على التوالي.

٤ ـ أدوات جمع البيانات

تتعدد أدوات جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، ويمكن توضيح أغراض استخدامها، وكيفية بنائها منهجياً في السطور التالية:

أ ـ صحيفة تحليل المضمون

استخدمت شرائط الكاسيت والڤيديو لتسجيل نشرات الأخبار والبرامج الإخبارية في الراديو والتليفزيون خلال الفترة من ١/١٠/١٩٩٨ إلى ٣١/

١٢/١٩٩٨، وتم الرجوع إلى مكتبتي كلية الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة لتحليل أعداد جرائد **الأهرام** و**الوفد** و**الشعب** و**الأهالي** خلال الفترة نفسها.

واستخدم الباحث تحليل المضمون باعتباره أداة تمكن من تقديم الوصف الكمي الموضوعي للمضمون الظاهر للاتصال[٣٧]، وتمكن أيضاً من استخدام الأسلوب الإحصائي في التحليل حيث الحصول على أرقام دقيقة موضوعية تعبر عن درجة حدوث الظاهرة[٣٨]، ومن ثم درجة الاهتمام والتباين بين الوسائل المختلفة في معالجة قضية الدراسة، إضافة إلى التعرف على اتجاهات المعالجة الإعلامية لقضية الدراسة وتفسيرها في ضوء التوجه السياسي لوسائل الإعلام في عينة الدراسة، وفي ضوء مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤثر في اتجاهات المعالجة الإعلامية، وهو ما يعني الخروج بتحليل المضمون من مجرد أداة لرصد الأرقام إلى محاولة تفسير وتحليل نتائج الدراسة، وذلك من خلال استخدام القدرات البحثية الخاصة بالاستنباط والاستدلال لتفسير النتائج الكمية[٣٩].

ب ـ صحيفة المقابلة

استخدمت صحيفة المقابلة كأداة لجمع البيانات التي تمكن من دراسة اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، باعتبارها الأداة الأفضل لجمع البيانات من عينة كبيرة قوامها ٣٥٠ مفردة، وتلائم نوعية المبحوثين الذين تتوافر فيهم خصائص تعليمية وثقافية متميزة، إضافة إلى توافر عنصري الوعي والاهتمام لديهم بقضية الدراسة.

ج ـ الملاحظة العلمية

على رغم أهمية الدراسة التحليلية المنتظمة لمحتوى الخطاب الإعلامي المصري للوقوف على اتجاهات المعالجة الإعلامية الخاصة بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية وتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلا أن صعوبة

---

(٣٧) محمد الوفائي، **مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩)، ص ١٤٩.

(٣٨) Paul D. Leedy, *Practical Research: Planning and Design,* 3rd ed. (New York: Macmillan Publishing, 1985), pp. 173-174.

(٣٩) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام** (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٨٣)، ص ٢٨.

إخضاع فترة كبيرة للتحليل المنتظم، وبخاصة مع تعدد وسائل الإعلام المهتمة بالقضية، وامتداد الفترة التاريخية لتطورات قضية الدراسة، ووجود تطورات مستمرة في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فرضت جميعها ضرورة الاستعانة بالملاحظة العلمية كأداة لجمع وتحليل البيانات في الدراسة.

٥ ـ جمع بيانات الدراسة ومراجعتها مكتبياً

سجلت بيانات الدراسة المسحية للمضمون الخاص بالراديو والتليفزيون خلال الفترة من ١/١٠/١٩٩٨ إلى ٣١/١٢/١٩٩٨ على شرائط كاسيت وشرائط فيديو، ولم توجد صعوبة في تسجيل عينة الدراسة التحليلية سوى الالتزام بتوقيت إذاعة المواد الإخبارية التي تقع في إطار عينة الدراسة، وتمت الاستفادة من مكتبتي كلية الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة في توفير أعداد صحف **الأهرام** و**الوفد** و**الشعب** و**الأهالي** خلال فترة الدراسة التحليلية، والتي امتدت من بداية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

وعلى مستوى الدراسة المسحية للجمهور بدأت عملية جمع البيانات الميدانية في منتصف شهر حزيران/يونيو، واستمرت حتى نهاية شهر تموز/يوليو من عام ٢٠٠٠، وتعد هذه المرحلة أكثر المراحل صعوبة في إعداد هذه الدراسة، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

ـ يتعامل الجمهور بحذر مع الاستقصاءات ذات الطابع السياسي بصفة عامة.

ـ تتسم قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بقدر كبير من الحساسية السياسية إلى العديدين من المبحوثين.

ـ جرأة الأسئلة في صحيفة الدراسة ومسها لجوانب عديدة تتسم بالحساسية السياسية.

ـ فرضت شروط العينة صعوبات كثيرة تتصل بضرورة تمثيل المهن المختلفة في العينة، وتوافر مستوى تعليمي وثقافي مرتفع، إضافة إلى الشروط المتصلة بضرورة توافر عنصري الاهتمام بقضية الدراسة والوعي بها.

وفي ضوء هذه الصعوبات كان من الصعب استكمال عدد الصحف المطلوبة لولا تضافر جهود الكثيرين من قيادات العمل المهني الذين سهلوا

مهمة الباحث في مقابلة العديد من المبحوثين وملء بيانات صحيفة الدراسة.

وأجريت عملية المراجعة المكتبية لصحف المقابلة على مرحلتين: **الأولى** تتسم بالسرعة، وأجريت بعد إتمام ملء المبحوث للصحيفة مباشرة للتأكد من ملء البيانات الأساسية التي ترتبط بالاتجاه نحو قضية الدراسة، واستخدام وسائل الإعلام، والبيانات الشخصية. وأجريت المراجعة **الثانية** المتأنية بعد إتمام ملء صحف الاستبيان المخصصة لكل قطاع مهني للتأكد من استكمال كل صحيفة للبيانات المطلوبة واستيفاء كل قطاع مهني لعدد الاستمارات المطلوبة، وتدوين الملاحظات الكيفية التي أدلى بها المبحوثون في كل قطاع للاستفادة منها في تحليل نتائج الدراسة.

٦ ـ أساليب تحليل البيانات

تجمع هذه الدراسة بين أسلوبي التحليل الكمي والكيفي في تحليل البيانات، حيث تعتمد على الأسلوب الكمي في التحليل من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي، إذ قام الباحث بإدخال بيانات الدراسة إلى الحاسب الآلي، واستخدم البرنامج الإحصائي «SPSS» ـ المستخدم في العلوم الاجتماعية والإنسانية على نطاق واسع ـ لتحليل بيانات الدراسة. وفي إطار هذا البرنامج الإحصائي استخدمت عدة معاملات إحصائية بهدف اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة، وهو ما يساعد على اختبار فروض الدراسة، وتشمل هذه المعاملات المختبر الإحصائي «كا^{٢}» للاستدلال على مدى وجود علاقة بين المتغيرات، ومعامل التوافق للاستدلال على قوة العلاقة بين المتغيرات.

كما تستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل الكيفي لبيانات الدراسة الكيفية التي جمعت عن طريق ملاحظات الباحث العلمية حول ما يقدم في وسائل الإعلام المصرية تجاه قضية الدراسة، إضافة إلى استخدام هذه البيانات الكيفية في تفسير نتائج الدراسة التحليلية، ونتائج المسح الذي أجري على عينة ممثلة للرأي العام المصري.

ملخص

يتضح من خلال هذا الفصل أن مشكلة البحث تتبلور حول معرفة طبيعة الدور الذي يقوم به الإعلام المصري (راديو ـ تليفزيون ـ صحف) في تشكيل اتجاهات الرأي العام في مصر نحو قضية تطبيع العلاقات مع

إسرائيل، كما تتضح أهمية دراسة مشكلة البحث على المستويين النظري والتطبيقي.

عرض الفصل الأول لمجموعة مراحل البناء المنهجي لهذه الدراسة، حيث استعرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، تبعتها صياغة مجموعة التساؤلات والفروض التي يسعى البحث للإجابة عنها واختبارها، مع توضيح التعريفات الإجرائية لبعض المفاهيم والمصطلحات التي يمكن أن تثير نوعاً من اللبس.

أعقب ما تقدم تحديد نوع البحث ومنهجه، وتحديد مجتمع الدراسة التحليلية الذي اهتم بالمضمون الإعلامي المقدم حول قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في الراديو (البرنامج العام)، والتليفزيون (القناة الأولى)، والصحف القومية (صحيفة **الأهرام**)، والصحف الحزبية (**الوفد**، **الشعب**، **الأهالي**)، وتحديد مجتمع الدراسة المسحية للرأي العام، والذي تمثل في عينة من الجمهور المصري الواعي بقضية الدراسة والمهتم بها.

وتمت صياغة البناء المنهجي لهذه الدراسة في ضوء نظرية دوامة الصمت ـ الإطار النظري للدراسة ـ ونموذج يقترحه الباحث يلائم أهداف البحث، وهو ما يتطلب عرضاً تفصيلياً لإطار الدراسة النظري في الفصل الثاني.

الفصـــل الثــانـــي

نظرية «دوامة الصمت» وتطبيقاتها البحثية ونموذج مقترح للدراسة

مقدمة

يناقش هذا الفصل من خلال القسم الأول مفهوم الرأي العام في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة لمعرفة الزوايا التي تنظر من خلالها العلوم المختلفة لكيفية تكوين الرأي العام، وتحديد موقع نظرية دوامة الصمت (Spiral of Silence Theory) بين هذه المفاهيم والتعريفات.

كما يتناول القسم **الأول** نشأة وتطور نظرية دوامة الصمت، وأهم الفروض العلمية التي تقوم على أساسها النظرية، وكيفية تكوين الرأي العام وفق نظرية دوامة الصمت، وينتهي القسم الأول إلى مناقشة إيجابيات وسلبيات هذه النظرية باعتبارها إحدى النظريات المهمة في مجال دراسات وبحوث الرأي العام.

ويعرض القسم **الثاني** للتطبيقات البحثية التي استخدمت نظرية دوامة الصمت إطاراً نظرياً لها في الموضوعات والقضايا المختلفة، إضافة إلى الدراسات والبحوث التي استهدفت تقييم نظرية دوامة الصمت لمعرفة نقاط القوة والضعف التي صاحبت الاختبار المنهجي لهذه النظرية في بحوث ودراسات الرأي العام التي أجريت في بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة.

ويناقش القسم **الثالث** حدود وقدرات نظرية دوامة الصمت في شرح وتفسير اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ويقدم هذا القسم تطويراً لنظرية دوامة الصمت من خلال نموذج يقترحه الباحث لدراسة اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية الدراسة، وذلك في ضوء معطيات نظرية دوامة الصمت، إضافة إلى معطيات الدراسات والبحوث السابقة التي انتهت إلى مجموعة متغيرات ذات تأثير واضح في تشكيل اتجاهات الرأي العام، ويتبع ذلك مناقشة لأهم المتغيرات التي يقدمها النموذج، وكيفية

الاختبار المنهجي لهذه المتغيرات في ضوء القياسات المنهجية التي صاحبت تطبيق نظرية دوامة الصمت في البيئات المختلفة، وفي ضوء القياسات المنهجية التي ثبتت فعاليتها في البحوث والدراسات الإعلامية السابقة، وما تفرضه طبيعة قضية الدراسة من متغيرات تحتاج إلى قياسات منهجية ملائمة تحقق أهداف الدراسة.

أولاً: نظرية دوامة الصمت

يعرض هذا القسم أولاً لمفهوم الرأي العام في العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة بغرض التعرف على الزاوية التي تنظر من خلالها هذه العلوم لمفهوم الرأي العام وكيفية تكوينه؛ وتحديد موقع نظرية دوامة الصمت ـ المدخل النظري للدراسة ـ بين هذه المفاهيم والعلوم، وينتقل هذا القسم بعد ذلك لمناقشة نظرية دوامة الصمت، وفروضها العلمية، وأهم إيجابياتها، وما أثير حولها من انتقادات.

١ ـ مفهوم الرأي العام في العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة

تتعدد تعريفات الرأي العام في العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة وفق الزاوية التي يُنظر من خلالها إلى الرأي العام، فعلى مستوى الاتصال يعرف الرأي العام بأنه «الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة إلى قضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية الأساسية مساً مباشراً»[١].

ويعرف الرأي العام بأنه «الرأي الغالب أو الاعتقاد السائد أو الاتفاق الجماعي لدى غالبية فئات الشعب أو الجمهور تجاه أمر أو ظاهرة أو موضوع أو قضية من القضايا الخلافية الجدلية، والتي قد تكون اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو تربوية أو فنية، كما قد تكون ذات طابع محلي أو وطني أو إقليمي أو دولي، وأن تكون ذات أهمية لدى معظم أفراد الجمهور، ويثور حولها الجدل، ويكون لهذا الإجماع قوة وتأثير على القضية أو الموضوع الذي يتعلق به»[٢].

ويخلص ألبيج إلى أن الرأي العام يتشكل نتاج التفاعل بين جماعات من

---

(١) مختار التهامي، **الرأي العام والحرب النفسية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ٢١.

(٢) سمير حسين، **الرأي العام: الأسس النظرية والجوانب المنهجية** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧)، ص ٢٦.

الأفراد يتناولون بالمناقشة قضية خلافية أو موضوعاً جدلياً تتعارض فيه الآراء أو تتباين، وبالتالي فالرأي العام هو التفاعل الذي يحدث بين أفراد مجتمع ما بالنسبة إلى إحدى القضايا المطروحة، بحيث يتكون رأي الجماعة كتعبير عن ذلك التفاعل بين جميع المواقف التي تؤكدها أفراد الجماعة، والرأي العام ليس رأي جميع الأفراد، كما أنه لا يتشكل من رأي الجماعات الخاصة فقط، وإنما هو ذلك النسيج المتكامل الذي ينشأ نتاج التفاعل بين الرأي العام والخاص الجماعي والفردي، والذي يتضمن الموافقة والمعارضة(٣).

ويتفق باحثو الاتصال والرأي العام على مجموعة شروط أساسية لتكوين الرأي العام كحكم تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات أهمية لهذه الجماعة، حيث يشترط وجود مناقشات وافية حول القضية المطروحة، وتقديمها بكل أبعادها وحقائقها إلى الرأي العام من خلال أجهزة الإعلام والقادة والمهتمين، وأن يكون الاتجاه الذي تصل إليه الجماعة في هذه القضية متفقاً مع القيم والمعتقدات والأفكار العامة للناس(٤).

ويركز باحثو السياسة والرأي العام على مفاهيم الحرية العامة والديمقراطية كأساس لتكوين رأي عام ناضج تجاه القضايا العامة في المجتمع المعاصر، كما ينوه الباحثون إلى أن ما يحدث أحياناً من فرض لآراء بالإكراه والعنف من جانب السلطة ومحاولة ترويجها بين الفئات والجماعات الجماهيرية المختلفة بطرق سياسية شتى لا يمكن اعتبارها رأياً عاماً.

كما يهتم بعض الباحثين في مجال العلوم السياسية بدراسة المراحل المختلفة التي يمر بها تشكيل الرأي العام تجاه إحدى القضايا المثارة في المجتمع، ويأتي في **مقدمة** هذه المراحل إدراك القضية أو المشكلة، حيث تلعب وسائل الإعلام دوراً جوهرياً في إثارة الاهتمام الجماهيري بالقضية، وتتمثل المرحلة **الثانية** في النقاش الاستطلاعي وتعدد الآراء، وفي المرحلة **الثالثة** تتصارع الآراء التي تبدأ بالأفراد وتنتهي بالقوى الاجتماعية، وفي المرحلة **الرابعة** تتبلور وجهات النظر وتلتقي حول بعض النقاط، وفي المرحلة **الخامسة** يحدث أن تتفق الأغلبية على رأي يرضي أغلبية أفراد المجتمع تجاه القضية المثارة بعد أن يتم استبعاد الآراء المتطرفة(٥).

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٥) فاروق يوسف، **الرأي العام** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٧)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

وإلى جانب الاهتمام بالحرية العامة والديمقراطية كأساس لتشكيل رأي عام ناضج، يهتم باحثو السياسة بطبيعة الصراع الموجود بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع وفاعلية كل منها في الضغط على الفئات الأخرى لسيادة رأي معين بين أغلبية أفراد المجتمع، وأخيراً تأثير الرأي الذي تتفق عليه أغلبية الجماعة في مجريات السياسة العامة.

ويتسم الرأي العام لدى علماء الاجتماع بصبغة اجتماعية باعتباره حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء شأن يمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات ونظم، والتي يمكن أن تؤثر في تشكيلها عمليات الاتصال التي قد تؤثر نسبياً أو كلياً في مجريات أمور الجماعة الإنسانية على النطاق المحلي والدولة[٦].

ويتكون الرأي العام من وجهة النظر الاجتماعية كنتاج للتفاعل بين جماعات الأفراد حول إحدى المشكلات المطروحة، بحيث يأتي رأي الجماعة كتعبير عن ذلك التفاعل بين جميع المواقف التي تؤكدها أفراد الجماعة، كما أنه لا يأخذ شكله الواضح إلا من خلال الاختلافات في الرأي[٧].

وينبثق الرأي العام لدى علماء النفس من معطيات علم النفس الفارقي وموضوع الفروق الفردية على وجه التحديد، وما يشغل البال في هذا الصدد هو موضوع الفروق الفردية بين الأفراد وتأثيرها في تشكيل الرأي والتعبير عنه، ومن ثم تشكيل الرأي العام، ووفقاً لعلماء النفس فإن مسوح الرأي العام يجب أن تهتم بتحليل الآراء الفردية والمجموعات المتمايزة، فقد يتفق الأفراد والجماعات في الرأي إلا أنهم يختلفون في الدوافع[٨].

ويعطي علماء النفس المهتمون بدراسة الرأي العام أهمية خاصة لدراسة العلاقة بين الاتجاه والسلوك والرأي في دراسات الرأي العام، ودراسة القبول الاجتماعي كمتغير وسيط قد يؤدي إلى الاختلاف بين الاتجاه والرأي من جهة، والاتجاه والسلوك من جهة أخرى، والرأي والسلوك من جهة ثالثة، وهو ما يخلق بدوره مشكلة حقيقية في قياس الآراء والاتجاهات في بحوث الرأي العام، كما يعوق عملية التنبؤ الفعلي لسلوك الأفراد.

---

(٦) اسماعيل علي سعد، **الاتصال والرأي العام: بحث في القوة والأيديولوجية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص ١١٩.

(٧) ناهد رمزي، **الرأي العام وسيكولوجيا السياسة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١)، ص ١٠٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

ويعوّل علماء النفس المهتمون بدراسة الرأي العام أهمية كبيرة على التوافق الاجتماعي وتأثيره في تكوين الرأي العام، فاعتناق الفرد لرأي ما مهما كانت طبيعته من شأنه أن يخدم غرض التوافق الاجتماعي لدى هذا الفرد. فهناك العديد من العوامل النفسية التي تدفع الفرد لأن يربط مصيره بمصائر أقرب الناس إليه، ولا يشذ عنهم سواء كان هؤلاء الأفراد هم جماعاته الأولية كأفراد أسرته، أو جماعاته الثانوية كجماعات العمل أو الجيران أو أعضاء حزبه السياسي أو النقابي أو غيرها، ويلجأ الفرد لذلك حماية لذاته الشخصية والاجتماعية[٩].

يوضح هذا العرض اختلاف الزوايا التي تنظر من خلالها العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة لمفهوم الرأي العام وكيفية تكوينه، ففي الوقت الذي يركز فيه باحثو الاتصال على أهمية الدور الإعلامي في تشكيل الرأي العام، يركز باحثو السياسة على أهمية الحرية والديمقراطية والوعي بطبيعة الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في تشكيل الرأي العام، ويركز الاجتماعيون على أهمية حصيلة الخبرات الاجتماعية السابقة لدى الأفراد، ودور النسق القيمي الاجتماعي في تشكيل الرأي العام. أما علماء النفس المهتمون بدراسة الرأي العام، فيؤكدون على أهمية مفاهيم التوافق الاجتماعي وسعي الأفراد نحو القبول من الآخرين كمتغيرات تؤثر في تشكيل رأي الأفراد تجاه القضايا المثارة.

وفي ضوء دأب العلوم الإنسانية والاجتماعية على تناول الرأي العام من زاوية التخصص الضيقة دون النظرة الشاملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، فقد حال ذلك دون ظهور نموذج أو نظرية تفسر الرأي العام وكيفية تكوينه تجاه القضايا المختلفة وفق رؤية شاملة حتى الآن.

٢ ـ نظرية دوامة الصمت

تعد نظرية دوامة الصمت من أكثر النظريات الحديثة ذات التأثير الواسع في دراسات وبحوث الرأي العام وكيفية صياغته وتشكيله[١٠].

وتشير مراجعة التراث والأدبيات الخاصة بدراسات ونظريات تشكيل

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٠) J. David Kennamer, «Self-serving Biases in Perceiving the Opinions of Others: Implications for the Spiral of Silence,» *Communication Research,* vol. 17, no. 3 (June 1990), p. 393.

الرأي العام إلى أن نظرية دوامة الصمت تعد من أكثر النظريات العلمية ثراءً من زاوية تقديمها لرؤية ديناميكية تعبر عن عملية تكوين الرأي العام[١١].

وارتبط ظهور هذه النظرية باسم باحثة الاجتماع الالمانية إليزابيث نويل ـ نيومان (Elisabeth Noelle-Neumann) في عام ١٩٧٤، وذلك من خلال دراساتها وتطبيقاتها البحثية على الرأي العام الألماني تجاه قضاياه السياسية، ولا سيما القضايا المرتبطة بالانتخابات الألمانية في فترة السبعينيات[١٢].

واستمرت تطبيقات نيومان البحثية للتحقق من فروض نظريتها في عقد الثمانينيات، وسرعان ما حظيت هذه النظرية باهتمام الباحثين في مجال بحوث ودراسات الرأي العام، كما حظيت بالعديد من التطبيقات البحثية في دول كثيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، واليابان، والفيليبين، وإسرائيل.

ومن خلال هذه التطبيقات البحثية أمكن اختبار نظرية نيومان في دول تختلف في واقعها الاجتماعي والثقافي، وقد أثرت هذه التطبيقات نظرية نيومان، كما أعادت النظر في بعض فروضها العلمية، وأقرت صلاحية تطبيق النظرية في بعض المجتمعات وعدم ملاءمتها للتطبيق في مجتمعات أخرى، كما ساهمت في تحديد الشروط الواجب توافرها لاختبار الرأي العام من خلال نظرية دوامة الصمت.

٣ ـ مفهوم الرأي العام في نظرية دوامة الصمت

تميز نيومان بين نموذجين لتعريف الرأي العام، حيث يركز النموذج الأول على الجانب المنطقي والعقلاني في تعريف الرأي العام، ويركز النموذج الثاني على الجانب الوجداني في تشكيل الرأي العام تحت ظروف وضغوط اجتماعية معينة[١٣].

---

(١١) Caroll J. Glyn, Andrew F. Hayes and James Shanahan, «Perceived Support for One's Opinions and Willingness to Speak Out, Ameta-Analysis of Survey Studies on the «Spiral of Silence»,» *Public Opinion Quarterly,* vol. 61 (1984), p. 453.

(١٢) Elisabeth Nœlle-Neumann, *The Spiral of Silence* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1984).

(١٣) Elisabeth Nœlle-Neumann, «Turbulences in the Climate of Opinion: Methodological Applications of the Spiral of Silence Theory,» *Public Opinion Quarterly,* vol. 41 (1977), p. 143.

يعرف النموذج **الأول** الرأي العام على أنه الحكم الاجتماعي الذي تصل إليه الجماعة في إحدى القضايا ذات الأهمية القومية أو المحلية بعد نقاش عام وواسع حول هذه المسألة، ويؤكد هذا النموذج على أهمية وعي الجمهور ومعرفته كأساس لمشاركته في صنع السياسة.

ويتبنى النموذج **الثاني** مفهوم الرأي العام باعتباره قوة تحقق الضبط الاجتماعي (Social Control)، وتنتمي نظرية دوامة الصمت إلى هذا النموذج، حيث تقوم فكرة هذا النموذج في تصوره لكيفية تكوين الرأي العام على أن المجتمع يهدد الأفراد بالعزلة الاجتماعية في سعيه نحو تأكيد وتحقيق مستويات عليا من التماسك الاجتماعي، وفي ضوء ذلك يلاحظ الأفراد بشكل دائم البيئة المحيطة للتعرف على التوزيع الحالي والمستقبلي للآراء الموجودة في المجتمع، والتعرف على الرأي الغالب لتبنيه والتعبير عنه، واستبعاد آراء الأقلية التي يمكن أن تؤدي إلى العزلة وعدم القبول من جانب الجماعة.

ويعرف الرأي العام باعتباره قوة تحقق الضبط الاجتماعي على أنه «الآراء التي يمكن التعبير عنها دون المخاطرة بعقوبات أو عزلة اجتماعية»[١٤].

والرأي العام كما تعرفه وتتبناه نيومان يعكس مجموعة الخصائص الفردية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ولأن إدراك الأفراد للقضايا والمشكلات يتم من خلال تفاعل الفرد مع مجتمعه، فعلى المستوى الفردي توجد تهديدات للفرد، وعلى المستوى الاجتماعي توجد مخاطر على المجتمع، وتصبح مشكلات الفرد ذات طابع اجتماعي من خلال تهديدها لمصالح عدد كبير من الناس[١٥].

وبهذا التفسير لمفهوم الرأي العام وكيفية تكوينه تكمن إضافة نيومان الحقيقية في إضفاء البعد الاجتماعي والنفسي في تحليل الرأي العام، علاوة على عدم إغفالها للدور الإعلامي المهم وإضافتها لعنصر رؤية العالم (World View) كمدخل لفهم العمليات الإدراكية والمعرفية في دراسة الرأي العام، ومن ثم تتوافر إمكانية الجمع بين مستويات التحليل الفردي والجمعي، وهو ما

---

(١٤) Dietram A. Scheufele, «Deliberation or Dispute?: An Exploratory Study Examining Dimensions of Public Opinion Expression,» *International Journal of Public Opinion Research,* vol. 11, no. 1 (Spring 1999), p. 28.

(١٥) محمد شومان، «دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام: دراسة نظرية وتطبيقية مع تحليل نماذج من استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية حتى عام ١٩٩٠،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٤)، ص ٢٢٤.

يحقق لنظرية نيومان الديناميكية في تحليل اتجاهات الرأي العام.

إلا أن التصاق النظرية بواقع اجتماعي وثقافي نشأت وتطورت فيه، وعدم أخذها في الاعتبار بعض المتغيرات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والديني والتاريخي التي تميز بعض المجتمعات، جعل تطبيق هذه النظرية في بلدان العالم الثالث يصطدم بكثير من الصعوبات كما سيتضح فيما بعد.

٤ ـ الفرض الرئيسي لنظرية دوامة الصمت

تقوم نظرية دوامة الصمت على افتراض رئيسي فحواه أن وسائل الإعلام حينما تتبنى اتجاهاً ثابتاً ومتسقاً من إحدى القضايا لبعض الوقت، فإن الرأي العام يتحرك في اتجاه وسائل الإعلام نفسها[(١٦)].

وتفسر نيومان حدوث تأثير وسائل الإعلام بهذا الشكل في ضوء سعي الأفراد إلى القبول الاجتماعي من الآخرين وخشيتهم من العزلة الاجتماعية، فإذا ما اعتقد الأفراد أن آراءهم الشخصية تتسق مع آراء الأغلبية في المجتمع، فالأكثر احتمالاً أن يعبر الأفراد عن آرائهم علانية. مقابل ذلك تقل احتمالات تعبير الأفراد عن آرائهم في حالة إدراكهم أن آراءهم لا تتسق ورأي الأغلبية في المجتمع[(١٧)].

وتفترض نيومان أن أفراد الجمهور في سعيهم نحو معرفة الاتجاهات السائدة في المجتمع نحو القضايا المختلفة يعتمدون بشكل رئيسي على متابعة وسائل الإعلام في تقييمهم لمناخ الرأي السائد[(١٨)].

٥ ـ كيفية حدوث دوامة الصمت

أوضحت نيومان الافتراض الرئيسي الذي تقوم عليه النظرية من خلال مجموعة من الافتراضات الفرعية التي تقدم في مجملها شرحاً وتفسيراً لكيفية حدوث دوامة الصمت في الواقع العملي لتشكيل الرأي العام تجاه

---

(١٦) Samuel L. Becker, *Discovering Mass Communication,* 2nd ed. (Glenview, IL: Scott Foresman, 1987), p. 463.

(١٧) Jacob Shamir, «Speaking up and Silence out in Face of a Changing Climate of Opinion,» *Journalism Quarterly,* vol. 74, no. 3 (Autumn 1997), p. 602.

(١٨) Albert C. Gunther, «The Persuasive Press Inference: Effects of Mass Media on Perceived Public Opinion,» *Communication Research,* vol. 25, no. 5 (October 1998), p. 486.

القضايا المثارة، كما يلي:

أ ـ وفقاً لأصول اجتماعية، فإن معظم أفراد الجمهور يخشون العزلة الاجتماعية في البيئة المحيطة، ويرغبون في أن تكون آراؤهم مدعومة جماهيرياً، كما يرغبون في الحصول على احترام الآخرين في البيئة المحيطة.

ب ـ لكي يتجنب الأفراد العزلة الاجتماعية، فإنهم يسعون إلى مراقبة البيئة المحيطة جيداً، ويحاولون رصد الآراء والأنماط السلوكية السائدة في المجتمع، ويعبر الأفراد عن آرائهم بما يتسق مع الآراء السائدة في المجتمع.

ج ـ يمكن التمييز بين المجالات التي تتسم فيها الاتجاهات والآراء بالاستاتيكية، والمجالات التي تتسم فيها الآراء والاتجاهات بالديناميكية، والتي يشير فيها أحد الباحثين بالتمييز بين الحالتين الصلبة والسائلة في مجالات تكوين الرأي والاتجاه، وإن كان من الصعب بصفة عامة وجود حالة صلبة في تكوين الآراء والاتجاهات في ظل ظروف اجتماعية متغيرة[١٩].

د ـ إذا ما أدرك الأفراد أثناء ملاحظتهم وفحصهم للبيئة المحيطة أن آراءهم الشخصية تحظى بالانتشار بين الآخرين، فإنهم يعبرون عن آرائهم علانية وبثقة مرتفعة، وفي مقابل ذلك، فعند إدراك الأفراد لعدم جماهيرية آرائهم وفقدانها لأرضية التأييد من جانب الآخرين، فإن ذلك يلزمهم الحذر تجاه التعبير عن آرائهم بشكل علني[٢٠].

هـ ـ ينتج من ذلك أن الأفراد أصحاب الاتجاه الأول يتحدثون كثيراً، ويفضل أصحاب الاتجاه الثاني الصمت، ويظهر تأثير البيئة المحيطة بقوة، فالرأي الذي يدعمه الأفراد يظهر بقوة أكثر مما هو في الواقع، في مقابل ذلك فإن الرأي الآخر أو وجهة النظر الأخرى تظهر بشكل أضعف مما هي عليه في الواقع نتيجة عدم التعبير عنها. والنتيجة المنطقية لذلك حدوث دوامة الصمت التي تدفع الأفراد إلى إدراك تغييرات الآراء في البيئة المحيطة وتبني الرأي المناسب حتى يستقر الرأي كاتجاه سائد في المجتمع، وفي المقابل فإن الرأي الآخر أو وجهة النظر الأخرى تدفع إلى الخلف من خلال رفضها من جانب أغلبية أفراد المجتمع، وعدم التعبير عنها بفعالية من جانب القلة

(١٩) Nœlle-Neumann, «Turbulences in the Climate of Opinion: Methodological Applications of the Spiral of Silence Theory,» p. 144.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

المتمسكة بها. هذا الميكانيزم الذي يتم من خلاله تكوين الرأي والتعبير عنه علانية تطلق عليه نيومان: نظرية دوامة الصمت.

وقد تعددت الترجمات العربية لمصطلح (Spiral of Silence)، فترجمها البعض إلى «تدعيم الصمت»[٢١]، وترجمها البعض الثاني إلى «دورة الصمت»[٢٢]، وترجمها بعض ثالث إلى «لولبية الصمت»، كما ترجم هذا المصطلح إلى «دوامة الصمت»[٢٣].

ويمكن التحفظ على معظم هذه الترجمات، حيث تثبت التطبيقات البحثية ذات الصلة بالنظرية أن الاتجاه السائد في وسائل الإعلام لا يؤدي بالضرورة إلى تدعيم صمت الأقلية، ومن ثم فمصطلح تدعيم الصمت لا يقدم ترجمة دقيقة لمفهوم النظرية علمياً، كما أن مصطلح لولبية الصمت يعد ترجمة حرفية غير دقيقة لمقصد النظرية العلمي، إضافة إلى أن عملية تكوين الرأي العام وفق نظرية نيومان يصعب قبول تسميته علمياً بدورة الصمت.

ويرجع الباحث استخدام مصطلح «دوامة الصمت» كترجمة للمصطلح الإنكليزي (Spiral of Silence)، نظراً لقدرة هذا المصطلح على نقل المعاني المتضمنة في هذه النظرية والخاصة بالأبعاد الاجتماعية والنفسية والاتصالية التي تؤثر في الأفراد عند تكوين آرائهم والتعبير عنها علانية أمام الآخرين.

٦ ـ الفروض الفرعية لنظرية دوامة الصمت

يقدم كاتز فكرة دوامة الصمت وكيفية حدوثها بشكل أكثر وضوحاً وتفصيلاً من خلال مجموعة الافتراضات والعناصر الفرعية التي تقوم عليها نظرية نيومان في النقاط التالية[٢٤]:

أ ـ كل أفراد المجتمع لديهم آراء.

---

(٢١) محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠)، ص ٢٨٦.

(٢٢) محمد شومان، **دور الإعلام في تكوين الرأي العام: حرب الخليج نموذجاً** (القاهرة: المنتدى العربي للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ١٧٨.

(٢٣) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨)، ص ٢٧٩.

(٢٤) Yassin Lashin, «Mass Communication,» (Unpublished Lectures, Cairo University, Faculty of Mass Communication).

ب ـ لاعتبارات تتصل بالخوف من العزلة الاجتماعية، فمن غير المتوقع أن يعبر هؤلاء الأفراد عن آرائهم إذا ما أدركوا أنهم غير مؤيدين من الآخرين.

ج ـ يوظف الأفراد طرقاً إحصائية ظاهرية لفحص ومسح البيئة المحيطة بحثاً عن علاقات التأييد.

د ـ تشكل وسائل الإعلام المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات حول توزيع الآراء، ومن ثم حول مناخ التأييد أو عدم التأييد.

هـ ـ تشكل بعض الجماعات المرجعية مصدراً للمعلومات لبعض الأفراد حول توزيع الآراء في المجتمع، ومن ثم حول مناخ التأييد أو عدم التأييد، ولكن من غير المعروف مدى الأهمية النسبية لهذه الجماعات.

و ـ يتجه حديث وسائل الإعلام نحو خطاب اتصالي أحادي الاتجاه، وغالباً ما يكون هو الرأي المسيطر أو بمفهوم آخر تسيطر وجهة نظر واحدة على أداء وسائل الإعلام.

ز ـ تتجه وسائل الإعلام نحو تحريف توزيع الآراء في المجتمع، ويتأثر هذا التحريف بوجهات نظر الإعلاميين أنفسهم.

ح ـ حينما يدرك الأفراد أن آراءهم لا تحظى بالتأييد من جانب الآخرين، فإنهم سوف يفقدون الثقة، وينسحبون من المناقشات العامة الجماهيرية، ويؤثرون الصمت، إلا أنهم لا يغيرون من آرائهم الذاتية في الغالب.

ط ـ يترتب على ذلك السيطرة على المجتمع وسلب قوته، وبخاصة في غياب الحوار، وفي ضوء ذلك يتحقق التأثير القوي لوسائل الاتصال، ولكن يجب التأكيد على أن التأثير المنسوب لوسائل الإعلام ليس تأثيراً مباشراً، ولكن ما يحدث هو تأثير دور القائمين بالاتصال في توزيع الآراء عبر وسائل الإعلام، وتستخدم وسائل الإعلام من قبل الأفراد لتقدم مؤشراً لتحديد من الذي سيتحدث، ومن سيبقى صامتاً، وقد أثبتت دراسات نيومان الخاصة بهذه النظرية أن الأفراد يعتمدون بشكل شبه كامل على وسائل الإعلام في تقييم مناخ الرأي السائد.

٧ ـ وسائل الإعلام ونظرية دوامة الصمت

تنتمي نظرية دوامة الصمت إلى نظريات الإعلام التي تؤكد على قوة وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام[٢٥]، حيث تفترض نيومان أن وسائل الإعلام تعد أهم مصادر التعبير عن المشاعر والمعتقدات والآراء[٢٦].

وتؤكد نظرية نيومان على أهمية المتغير الاتصالي في تشكيل الرأي العام من خلال ثلاث وظائف أساسية تقوم بها وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، حيث تقوم هذه الوسائل **أولاً** بوضع وترتيب أجندة القضايا الأساسية التي يجب أن يفكر فيها الجمهور، وتقوم **ثانياً** بعرض مناخ الرأي حول هذه القضايا، وتقوم **ثالثاً** بإمداد الجمهور بالمناقشات حول القضايا المطروحة[٢٧].

وترجع نيومان فعالية تأثير وسائل الإعلام في عملية تشكيل الرأي العام إلى خصائص وسائل الإعلام التي تؤدي إلى غياب الإدراك الانتقائي من جانب الأفراد لما يقدم من وسائل اتصالية، ويمكن إجمال هذه الخصائص في النقاط التالية[٢٨]:

أ ـ الشيوع والانتشار (Ubiquity) حيث تعتبر وسائل الإعلام وأينما تكن مصدراً للمعلومات.

ب ـ التراكم (Cumulation) حيث تميل وسائل الإعلام الإخبارية إلى تكرار النشر والإذاعة للقصص الإخبارية من خلال مختلف البرامج أو الصفحات خلال الفترات الزمنية المتتالية.

ج ـ الاتساق (Consonance) حيث يؤثر تشابه القيم التي يتمسك بها العاملون في وسائل الإعلام على المحتوى الذي يقدمونه.

---

(٢٥) مكاوي والسيد، المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٢٦) شومان، «دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام: دراسة نظرية وتطبيقية مع تحليل نماذج من استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية حتى عام ١٩٩٠،» ص ٢٢٣.

(٢٧) Scheufele, «Deliberation or Dispute?: An Exploratory Study Examining Dimensions of Public Opinion Expression,» p. 30.

(٢٨) عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

٨ ـ سمات القضايا التي يمكن اختبارها من خلال نظرية دوامة الصمت

تتجه بعض البحوث إلى التعامل مع نظرية دوامة الصمت كنظرية يمكن استخدامها في بحوث الرأي العام في كل السياقات والبيئات الاجتماعية والثقافية، ولعل ذلك يعد أحد الأخطاء الظاهرة التي صاحبت محاولة تطبيق نظرية دوامة الصمت على قضايا لا تلائم معطيات النظرية[٢٩].

وفي ضوء ما تقدم، يجب الاعتماد على نظرية دوامة الصمت في ضوء توافر مجموعة شروط في القضية محل الدراسة، ويمكن تلخيص هذه الشروط في النقاط التالية[٣٠]:

أ ـ يجب أن تحظى القضية باهتمام واسع من جانب الرأي العام، وأن تتبوأ هذه القضية مكانة مهمة في أجندة اهتمامات الرأي العام.

ب ـ يجب أن تحظى القضية باهتمام وسائل الإعلام، فمن شأن المعلومات المقدمة، والجدل الدائر، والنقاش المطروح في وسائل الإعلام بشأن القضية أن يزيد احتمالات وعي فئات الرأي العام بها.

ج ـ يجب أن تحظى القضية باهتمام الاتصال الشخصي والجمعي الجاري بين الأفراد والجماعات من خلال طرحها للنقاش والجدل في إطار شخصي وجمعي.

د ـ يجب أن يتبلور حول القضية رأي عام واضح، فهذا يزيد من فرصة معرفة مناخ الرأي السائد، كما يمكن من معرفة الاختلافات الموجودة في الآراء، وهو ما يساعد على اختبار فروض النظرية.

٩ ـ علاقة نظرية دوامة الصمت بالنظريات والنماذج الأخرى

يوضح العرض السابق لمفهوم نظرية دوامة الصمت، وفروضها الرئيسية والفرعية، أنها نظرية تتسم بدرجة معقولة من التماسك والاتساق على رغم

---

(٢٩) Leo W. Jeffers, Kimberly A. Neuendore and David Atkin, «Spirals of Silence: Expressing Opinions When the Climate of Opinion is Unambiguous,» *Political Communication,* vol. 16 (1999), p. 117.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٧.

تعدد النماذج الإرشادية التي اعتمدت عليها، حيث استفادت النظرية من بعض فرضيات ومفاهيم النموذج المعرفي، ونموذج التغيير الإنساني، علاوة على استفادتها من مصطلح رؤية العالم (World View) الذي صاغه الفيلسوف الألماني دلتاي[٣١].

استفادت نظرية دوامة الصمت من النموذج المعرفي في عمليات الإدراك، وبخاصة الأساس الاجتماعي للإدراك والسلوك، حيث أثبتت تجارب علماء النفس والاجتماع أن القوى الاجتماعية المحيطة بالبيئة التي يعيش ويعمل فيها الفرد ذات تأثير غامر في شخصيته وفق النظرية الاجتماعية التي مؤداها أن «إدراكنا للأشياء يتأثر بإدراكات الآخرين كما يعبرون عنها أمامنا».

كما استفادت نظرية دوامة الصمت من نموذج التغيير الإنساني في فكرة استخدام الرأي العام كأداة للضبط الاجتماعي، واستخدام وسائل الإعلام في تزييف الوعي، وإخضاع الرأي العام من خلال فرض إجماع زائف، والتركيز على ما ترى أنه يمثل رأي الأغلبية، بينما هو في الواقع يمثل رأي الأقلية المسيطرة.

ومن الفلسفة استفادت نظرية نيومان بمصطلح رؤية العالم (World View) الذي صاغه الفيلسوف الألماني دلتاي واستخدمه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على نطاق واسع، ويشمل هذا المصطلح الجوانب المعرفية (الأفكار والمعتقدات) والمعيارية (القيم) والوجدانية (الانفعال)، كما أن له مكانة مهمة في معالجة مشكلة المعنى، وتبني التصورات المتعلقة بالكون والمكان والزمان، ومن ثم تتضح أهمية هذا المصطلح في صياغة نظرية نيومان.

١٠ ـ تقييم نظرية دوامة الصمت

تعد نظرية دوامة الصمت من النظريات الحديثة في مجال الرأي العام ذات التأثير في بحوث ودراسات وتحليلات الرأي العام في الآونة الأخيرة، كما حظيت باهتمام العديد من التطبيقات والدراسات البحثية في عدد من السياقات الاجتماعية والثقافية[٣٢].

---

(٣١) شومان، «دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام: دراسة نظرية وتطبيقية مع تحليل نماذج من استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية حتى عام ١٩٩٠،» ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٣٢) Kennamer, «Self-serving Biases in Perceiving the Opinions of Others: Implications for the Spiral of Silence,» p. 393.

وتتسم رؤية نيومان في تصورها لكيفية صياغة وتكوين الرأي العام بالديناميكية، حيث تتضمن هذه الرؤية اختبار عدة متغيرات تؤثر في عملية صياغة الرأي العام والتعبير عنه على ثلاثة مستويات: المستوى الفردي، والمستوى السيكولوجي الاجتماعي، والمستوى السوسيولوجي، كما تؤكد على المعتقدات والمعرفة والاتجاه وتأثيراتها في عملية تكوين الرأي العام[٣٣].

وتتميز نظرية نيومان في تصورها لكيفية تكوين الرأي العام بجمعها بين الأسس الإعلامية والاجتماعية والنفسية في تشكيل الرأي العام، عكس الكثير من النماذج التي ركزت على أحد هذه الأبعاد دون إعارة اهتمام كاف للأبعاد الأخرى[٣٤].

واستفادت نظرية نيومان من بعض النماذج والنظريات الاتصالية المختلفة، وهو ما يربطها فكرياً بجذور عدد من نظريات ونماذج الاتصال السابقة.

وعلى رغم الطابع الاجتماعي لنظرية دوامة الصمت والذي يعكس التخصص العلمي لصاحبة النظرية كباحثة اجتماعية، إلا أن نظرية دوامة الصمت تعد أيضاً ذات طابع اتصالي تعول على وسائل الإعلام دوراً جوهرياً في عرض الاتجاه السائد في المجتمع نحو القضايا المثارة، كما يعتمد عليها الأفراد بشكل رئيسي في إدراك مناخ الرأي السائد في المجتمع[٣٥].

إضافة إلى ما تقدم، فإن نظرية نيومان في الرأي العام افترضت تأثير إدراك مناخ الرأي السائد على رغبة الأفراد في التعبير عن الرأي، وهذا ما أكده ليبمان منذ عام ١٩٩٢، حينما أكد أن الصور التي تكوّن في أذهاننا عن الواقع أكثر أهمية من الواقع نفسه، لأننا نتصرف وفق الصور المكونة في أذهاننا عن الواقع وليس وفقاً للواقع ذاته[٣٦].

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٣٤) شومان، المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٣٥) Vincent Price and Scott Allen, «Opinion Spirals, Silent and Otherwise: Applying Small-Group Research to Public Opinion Phenomena,» *Communication Research,* vol. 17, no. 3 (June 1990), p. 370.

(٣٦) Kennamer, «Self-serving Biases in Perceiving the Opinions of Others: Implications for the Spiral of Silence,» p. 395.

وعلى رغم الاعتراض من جانب بعض الباحثين على افتراض نيومان الخاص بالمضمون المتسق والمتكرر لوسائل الإعلام، وما يؤدي إليه مع مرور الوقت ـ بفعل رغبة الأفراد في التوافق الاجتماعي وعدم العزلة ـ من تحريك الرأي العام في الاتجاه نفسه، إلا أن المضمون المتسق والمتكرر لوسائل الإعلام ظاهرة تفرض نفسها في الواقع الإعلامي لدول العالم الثالث. فإذا كان العالم الغربي يتسم بالحرية والتعددية والفكر الليبرالي الحر ـ على رغم بروز ظاهرة الاحتكار الإعلامي في عدد من دوله ـ فإن الإعلام في دول العالم الثالث لا يزال يعاني إشكالية العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام والتي تجعل السلطة دائماً هي الطرف الأقوى في هذه العلاقة، وهو ما يفرض بدوره مضموناً متسقاً ومتكرراً تفرضه اتجاهات السلطة نحو القضايا المثارة بين فئات الرأي العام[٣٧].

وعلى رغم الإيجابيات السابقة لنظرية دوامة الصمت كإحدى النظريات التي تتناول كيفية صياغة الرأي العام والتعبير عنه، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات التي وجهت لفروضها العلمية المختلفة، ويمكن عرض هذه الانتقادات على النحو التالي:

أ ـ تعرض افتراض نيومان الخاص بالمضمون المتسق والمتكرر لوسائل الإعلام لانتقاد شديد من جانب باحثي الاتصال والرأي العام الأمريكيين، حيث يشكك هؤلاء الباحثون في وجود ظاهرة المضمون المتسق والمتكرر لوسائل الإعلام في العالم الغربي، ولا سيما الولايات المتحدة، فالحرية والتوجه الليبرالي، واختلاف المصالح، والمنافسة الحادة بين وسائل الإعلام، تفرض بدورها تنوعاً في المضمون الإعلامي، كما تفرض اختلافاً في التوجهات، ويصعب على وسائل الإعلام المختلفة أن تتبنى اتجاهاً واحداً وثابتاً من إحدى القضايا لمدة زمنية طويلة[٣٨].

ب ـ انتقد افتراض نيومان الخاص بتبني وسائل الإعلام للاتجاه السائد في المجتمع والذي يعبر عن رأي الأغلبية تجاه القضية أو القضايا المثارة،

---

(٣٧) بسيوني ابراهيم حماده، «دور وسائل الاتصال في صناعة القرارات: دراسة ميدانية على صانعي القرار في مصر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩١)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٥.

(٣٨) Price and Allen, «Opinion Spirals, Silent and Otherwise: Applying Small-Group Research to Public Opinion Phenomena,» p. 375.

فوسائل الإعلام لا تعبر بالضرورة عن الاتجاه السائد في المجتمع، ولا تعبر بالضرورة عن اتجاه الأغلبية الحقيقية، بل تعكس أحياناً رأي الأغلبية المزيفة أو المصطنعة التي تصنعها وسائل الإعلام وتروّج لها، وذلك بفعل تحريف القائمين بالاتصال لتوزيع الآراء في المجتمع[٣٩].

ج ـ ركزت نيومان على اعتماد الأفراد على وسائل الاتصال الجماهيرية في تقييم مناخ الرأي السائد في المجتمع والاستدلال على رأي الأغلبية تجاه القضية أو القضايا المثارة في المجتمع، وأهملت احتمالات اعتماد الأفراد على وسائل الاتصال الشخصي والجمعي في الاستدلال على مناخ الرأي السائد في المجتمع نحو القضايا ذاتها[٤٠].

د ـ يوجه بعض باحثي الاتصال والرأي العام الانتقاد لنظرية نيومان لافتراضها دقة الجمهور في تقديره لمناخ الرأي السائد في المجتمع حول القضايا المثارة في أوساط الرأي العام، وذلك من خلال استخدام طرق إحصائية تقوم على سؤال المبحوث حول تقديره لنسبة الاتجاه المؤيد والاتجاه المعارض في المجتمع حول القضية المدروسة، وإذا كانت هناك صعوبات حقيقية حول إمكانية تقدير الجمهور الدقيق لمناخ الرأي السائد حالياً، فإن العديد من علامات الاستفهام توضع حول افتراض نيومان الخاص بقدرة الجمهور على التقدير الدقيق لاتجاهات الرأي العام السائد مستقبلاً، وتبني الاتجاه نفسه[٤١].

هـ ـ في الوقت الذي تؤكد فيه بحوث الجمهور على فكرة الجمهور النشط (Active Audience) في تعامله مع وسائل الاتصال الجماهيرية من خلال الاختيار الانتقائي للوسائل والمضمون، والتعرض الانتقائي، وعمليات الفهم والتذكر الانتقائي لما يقدم من رسائل اتصالية، وما يؤكده ذلك من مفاهيم تتصل بعناد الجمهور، وعدم استسلامه وخضوعه لكل ما يقدم من اتجاهات سائدة في وسائل الاتصال الجماهيرية، تأتي نظرية دوامة الصمت لتؤكد على فكرة «سلبية الجمهور» من خلال افتراض تأثره القطعي بما يقدم من اتجاهات سائدة في وسائل الإعلام، دون أن تقدم النظرية دليلاً قطعياً على أن الاتجاه

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(٤٠) Hernando Gonzalez, «Mass Media and the Spiral of Silence: The Philippines from Marcos to Aquino,» *Journal of Communication,* vol. 38 (Autumn 1988), p. 36.

(٤١) Price and Allen, Ibid., p. 374.

السائد في وسائل الإعلام يستطيع التغلّب على العمليات الانتقائية من جانب الجمهور(٤٢).

ويتأكد خطأ افتراض نيومان الخاص بسلبية الجمهور عند مراجعة نتائج المسوح والدراسات الجماهيرية التي تؤكد على أن الجمهور يعتمد على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات، إلا أنه لا يقبل ما يقدم بها بالضرورة دون نقد أو تمحيص(٤٣).

ويبدو منطقياً أن نشير إلى افتراض نيومان الخاص بدقة الجمهور في تقديره للاتجاه السائد في المجتمع حالياً ومستقبلاً حول القضايا المثارة في أوساط الرأي العام، وافتراضها في الوقت ذاته التأثير القوي لوسائل الإعلام وسلبية الجمهور في مواجهة ما يقدم من اتجاهات سائدة في الإعلام حول القضايا المثارة قد أوقعها في تناقض، فكيف يكون الجمهور دقيقاً في تقديره لمناخ الرأي السائد في المجتمع، وكيف يكون سلبياً في استقباله للرسائل الاتصالية في الوقت ذاته؟!

لعل التناقض في رؤية نيومان الخاصة بالجمهور في نظرية دوامة الصمت يقدم دليلاً على عدم الاتساق الكامل في نظريتها، وشكل ذلك بطبيعة الحال دافعاً لتوجيه الانتقادات إليها.

و ـ تقوم نظرية دوامة الصمت في أحد فروضها على فكرة صمت الأقلية، وقد تعرض هذا الفرض للانتقاد من جانب باحثي الاتصال والرأي العام، فالأقلية لا تصمت بالضرورة، وإذا كانت دراسات نيومان التطبيقية قد أثبتت لها أن الأقلية تصمت بالضرورة في مواجهة الرأي السائد للأغلبية، فإن التطبيقات البحثية لنظرية دوامة الصمت في دول أخرى لم تثبت صحة هذا الفرض(٤٤).

فالأقلية قد تتحدث إلى الآخرين بشأن القضية المثارة على أمل الحصول

---

(٤٢) Gonzalez, Ibid., p. 40.

(٤٣) Ito Youichi, «The Future of Political Communication Research: A Japanese Perspective,» *Journal of Communication,* vol. 43, no. 4 (Autumn 1993), p. 72.

(٤٤) Cheryl Katz and Mark Baldassare, «Using the «L-Word» in Public: A Test of the Spiral of Silence in Conservative Orange County, California,» *Public Opinion Quarterly,* vol. 56, no. 2 (Summer 1992), p. 234.

على تأييد ومساندة البعض، أو توضيح أبعاد ودوافع وجهة نظرهم للطرف الآخر، كما أن الأقلية قد تكون من الطليعة وقادة الرأي المتمسكين بآرائهم، وأكثر نشاطاً وحيوية وقدرة على التحرك في الأوساط الجماهيرية والتأثير فيها.

إضافة إلى ما تقدم، فإن فرض صمت الأقلية يمثل عنصراً استاتيكياً في نظرية أهم ما يميزها أنها ديناميكية(٤٥).

ويرى البعض أن التعددية لا تضع قيداً قانونياً يؤثر في التزام الفرد برأي يعارض رأي الأغلبية، بالإضافة إلى أن البناء الديمقراطي يسمح بالتماس الوسائل التي يعبر الفرد من خلالها عن رأيه، حيث تتعدد أيضاً الوسائل الإعلامية التي تتفاوت في إمكاناتها وحجمها بما يوفر للأقليات استخدامها دعماً لرأيها وتوزيعها له(٤٦).

كما يوفر التطور الحديث في تكنولوجيا الاتصالات للفرد الكثير من الوسائل التي أصبحت الأقليات تعبر من خلالها عن رأيها وتتبادله مع غيرها من داخل أو خارج الدولة في حدود الإمكانات المتاحة مثل البريد الالكتروني والمؤتمرات عن بعد من خلال شبكات الحاسبات الإلكترونية، وكذلك استخدام أجهزة الكمبيوتر في إعداد وإنتاج الصحف الصغيرة التي يمكن أن تحمل الآراء وتوزعها على الغير(٤٧).

ز ـ ركزت نيومان في تفسيرها لصمت الأقلية على فكرة الخوف من العزلة الاجتماعية كدافع لصمت الأقلية، وعلى رغم الاعتراف برغبة الأفراد في التوافق الاجتماعي مع الآخرين، وسعيهم نحو القبول الاجتماعي، إلا أنه يصعب قبول فكرة أن العزلة الاجتماعية هي الدافع الوحيد الذي يقف وراء صمت الأفراد، أو أن السعي نحو القبول الاجتماعي يعد الدافع الرئيسي لتعبير الأفراد عن آرائهم(٤٨).

ويرى بعض الباحثين ضرورة الاهتمام بدوافع أخرى تفسر عملية التعبير

---

(٤٥) Price and Allen, «Opinion Spirals, Silent and Otherwise: Applying Small-Group Research to Public Opinion Phenomena,» p. 375.

(٤٦) عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ص ٢٩٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٤٨) Charles T. Salmon and Kurt Neuwirth, «Perceptions of Opinion «Climates» and Willingness to Discuss the Issue of Abortion,» *Journalism Quarterly,* vol. 67, no. 3 (Autumn 1990), p. 569.

العلني عن الرأي والصمت، مثل تضامن وتكافل الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وحاجة الأفراد إلى تقديم وجه جماهيري للجماعة أمام الآخرين، والرغبة في ظهور الجماعة كجبهة موحدة أمام الجماعات الأخرى، وأغراض ودوافع الاتصال بين الجماعات، وبخاصة في حالة وجود جماعات عنصرية في المجتمع، يتكون لدى كل منها صور نمطية عن الجماعات الأخرى[٤٩].

ح ـ يثير مفهوم نيومان حول مناخ الرأي (Climate of Opinion) عدة إشكاليات، فحينما ندرس انطباعات وإدراكات الأفراد لمناخ الرأي السائد، فإن ذلك يثير بطبعه إشكاليتين.

(١) الحدود الجغرافية لمناخ الرأي الذي نسأل عنه المبحوثين (جماعات مرجعية/ مجتمعات محلية/ مجتمعات قومية).

(٢) تأثر الأفراد في إدراكاتهم لمناخ الرأي السائد برأي الجماعة المرجعية التي ينتمون إليها ويتفقون معها في الرأي والقيم والمعتقدات، ولا يعبرون بالضرورة عن مناخ الرأي السائد في المجتمع[٥٠].

ط ـ يميل الأفراد إلى إدراك رأي الآخرين وفقاً لآرائهم الذاتية، وهذا ما يشكل ما يمكن تسميته بالوعي الزائف بمناخ الرأي المحيط، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عدة ميكانيزمات يأتي في مقدمتها الإشباع الذي يتحقق لدى الأفراد نتاج توافقهم مع الآخرين في الرأي، ويمكن تفسيرها أيضاً في ضوء مبدأ «المقدرة المعرفية»، حيث إن وجهات نظرنا متاحة لنا في الذاكرة، ونستطيع استدعاءها بسرعة عند الحديث والنقاش، إضافة إلى ما تقدم فإننا نسعى إلى المعلومات ونفسرها ونتذكرها وفق ما يتفق مع معتقداتنا[٥١].

ي ـ تشير النتائج التطبيقية لأكثر من ٣٠ دراسة تطبيقية منشورة وغير منشورة إلى تأييد ضعيف لمقولات وفروض نيومان، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها أن عملية تكوين الرأي العام وصياغته ليس بالبساطة التي تصورها نيومان في ضوء اتجاه وسائل الإعلام كمتغير مستقل، والخوف

(٤٩) Jeffers, Neuendore and Atkin, «Spirals of Silence: Expressing Opinions When the Climate of Opinion is Unambiguous,» p. 117.

(٥٠) Kennamer, «Self-serving Biases in Perceiving the Opinions of Others: Implications for the Spiral of Silence,» p. 396.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

من العزلة الاجتماعية كمتغير وسيط، واتجاهات الرأي العام كمتغير تابع[٥٢].

١١ ـ تعقيب على الانتقادات الموجهة لنظرية دوامة الصمت

نتيجة الانتقادات العديدة لنظرية دوامة الصمت في تكوين الرأي العام، كان من المنطقي أن ترد نيومان عليها، وتحاول إيجاد تفسير لها.

فسرت نيومان عدم تحقق بعض فرضيات نظرية دوامة الصمت في المجتمع الأمريكي في ضوء اختلاف السياق الاجتماعي للمجتمع الأمريكي مقارنة بالمجتمع الألماني، فمبدأ الأقلية الصامتة الذي خلصت إليه نيومان من خلال دراستها في ألمانيا الغربية لم يؤيده السياق الاجتماعي لدراسات الرأي العام الأمريكية في الثمانينيات.

واعترفت نيومان بأن هناك أقلية داخل مجموعة الأقلية الصامتة تتمسك بآرائها، وهؤلاء الأفراد لا يتأثرون بما تخلقه وسائل الإعلام من مناخ للرأي حول القضية، كما أنهم يمكن أن يعبروا عن آرائهم إذا ما وجدوا أنها تكسب تأييداً من الآخرين[٥٣].

ورداً على الانتقاد الخاص بافتراض المضمون المتسق والمتكرر لوسائل الإعلام لفترة زمنية قد تطول نوعاً، وأن هذا الافتراض غير وارد في الإعلام الغربي، فسرت نيومان ذلك في ضوء اختلاف السياق الاجتماعي، كما أن هذا الافتراض ينطبق بالفعل على وسائل الإعلام في الدول النامية.

أما افتراض أن وسائل الإعلام تعكس الاتجاه السائد في المجتمع أو رأي الأغلبية، فهو افتراض في غير محله، وقد تراجعت عنه نيومان، وفرقت بين الرأي العام الحقيقي والرأي العام المزيف على أساس أن وسائل الإعلام لا تعكس بالضرورة الاتجاه السائد في المجتمع، ولكنها قد تزيف هذا الواقع من خلال تقديمها لاتجاه الأقلية على أنه اتجاه الأغلبية، ومن خلال التكرار والاتساق يدركه الجمهور على أنه اتجاه الأغلبية[٥٤].

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٥٣) Salmon and Neuwirth, «Perceptions of Opinion «Climates» and Willingness to Discuss the Issue of Abortion,» p. 576.

(٥٤) شومان، «دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام: دراسة نظرية وتطبيقية مع تحليل نماذج من استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية حتى عام ١٩٩٠،» ص ٢٢٧.

كما أدركت نيومان أهمية تأثير البيئة الخارجية والداخلية بكافة عناصرها في عملية تكوين الرأي العام، ويفسر ذلك إضافتها لعنصر رؤية العالم (World View) الذي يؤكد تأثير العنصر الثقافي بأبعاده المختلفة في الرأي العام، وبخاصة إزاء القضايا المصيرية للشعوب[٥٥].

يضاف إلى ما تقدم، أن نيومان أيدت نتائج البحوث الميدانية التي أوضحت تأثير عوامل أخرى مثل نوع القضية، ودرجة الاهتمام بها، والمتغيرات الديمغرافية التي يتسم بها الأفراد في تكوين الرأي.

بعد هذا الاستعراض لفروض نظرية دوامة الصمت، وكيفية حدوثها، وطرح إيجابياتها، وما وجه إليها من انتقادات، يبدو منطقياً طرح مجموعة التساؤلات التالية:

أ ـ هل ردود نيومان على الانتقادات التي وجهت إلى نظريتها كافية لدعم نظريتها وإكسابها القدرة على تفسير واختبار الرأي العام تجاه مختلف القضايا؟

ب ـ ما حدود صلاحية نظرية نيومان في شرح وتفسير التغيرات التي يشهدها الرأي العام؟ هل يكفي أن تفسر هذه التغييرات في ضوء الاقتناع بأن وسائل الإعلام تعد متغيراً مستقلاً والخوف من العزلة متغيراً وسيطاً، واتجاهات الجمهور متغيراً تابعاً؟

ج ـ ما الشروط الواجب توافرها في الواقع الاجتماعي والثقافي الذي يصلح لاختبار نظرية نيومان؟

يعرض القسم الثاني الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها من التساؤلات ذات الصلة، من خلال استعراض التطبيقات البحثية لنظرية دوامة الصمت، والتي يمكن من خلالها الوقوف بموضوعية على نقاط القوة والضعف المرتبطة بتطبيق هذه النظرية في سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة، حتى يأخذها الباحث في الاعتبار عند تطبيق النظرية في هذه الدراسة.

ثانياً: التطبيقات البحثية لنظرية دوامة الصمت

يتناول هذا القسم الإجابة عن التساؤلات التي أثيرت في نهاية القسم

---

(٥٥) شومان، **دور الإعلام في تكوين الرأي العام: حرب الخليج نموذجاً**، ص ١٨٠.

السابق بغرض التعرف على نقاط القوة والضعف في نظرية دوامة الصمت من خلال التطبيقات البحثية التي استخدمت النظرية إطاراً نظرياً لها، ومن خلال الدراسات التي حاولت تقييم هذه النظرية في جانبيها النظري والتطبيقي.

وللإجابة عن هذه التساؤلات سوف يعرض هذا القسم مجموعة التطبيقات والدراسات البحثية التي ارتبطت بنظرية دوامة الصمت، ولتسهيل تقديم هذه الدراسات أمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين وفقاً لنوعية القضايا التي اهتمت بها كالتالي:

ـ تطبيقات بحثية للنظرية حول موضوعات وقضايا ذات طابع سياسي.

ـ تطبيقات بحثية للنظرية حول موضوعات وقضايا ذات طابع صحي واجتماعي.

ونعرض ملخصاً لأهم هذه الدراسات والتطبيقات البحثية على النحو التالي:

١ ـ التطبيقات البحثية الخاصة بموضوعات وقضايا ذات طابع سياسي

طبقت نظرية دوامة الصمت على عدة موضوعات وقضايا ذات طابع سياسي في كل من المانيا الغربية (قبل الوحدة) والولايات المتحدة، وإسرائيل، والفيليبين، واختلفت بطبيعة الحال نوعية الموضوعات والقضايا السياسية التي أثارت اهتمام الباحثين للدراسة في كل دولة وفق ما تفرضه اهتمامات أوساط الرأي العام من قضايا وموضوعات تستحق البحث والدراسة.

أ ـ دراسة الرأي العام: اختبار دوامة الصمت (عام ١٩٨٤)[٥٦]

استهدفت هذه الدراسة اختبار فروض نظرية دوامة الصمت إبان حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية التي شارك فيها كل من ريغان، وكارتر، وأندرسون، وفي إطار هذا الهدف العام حاولت الدراسة اختبار الفرضين التاليين:

(١) الأفراد الذين يعتقدون أن هناك اتجاهاً مؤيداً لوجهة نظرهم أكثر

---

(٥٦) Glyn, Hayes and Shanahan, «Perceived Support for One's Opinions and Willingness to Speak Out, Ameta-Analysis of Survey Studies on the «Spiral of Silence»,» pp. 452-463.

احتمالاً أن يعبروا علانية عن آرائهم مقارنة بهؤلاء الذين يعتقدون بعدم وجود اتجاه مؤيد لوجهة نظرهم.

(٢) كلما أدرك الأفراد أن مرشحاً معيناً سوف يفوز بالانتخابات، زادت احتمالات التعبير عن تفضيل هذا المرشح.

وطبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٤٦٥ مفردة في مقاطعة دان بإحدى الولايات الأمريكية، واستخدم الاستقصاء التليفوني كأداة لجمع البيانات، وطبقت هذه الدراسة على ثلاث مراحل: **الأولى** في أيلول/سبتمبر قبل الانتخابات، و**الثانية** في تشرين الأول/أكتوبر قبيل الانتخابات، و**الثالثة** في تشرين الثاني/نوفمبر بعد الانتخابات.

كما اختبرت الدراسة منهجياً مقولة نيومان الخاصة بوجود اختلافات بين قلة من الأفراد المتمسكين بآرائهم (Hard Core Opinion Holders) وبقية أفراد المجتمع، من خلال متابعة مدى الاستمرار أو التحول في اتجاهات الأفراد نحو المرشحين للرئاسة الأمريكية في المراحل الثلاث للدراسة.

استخدمت الدراسة أسلوب المواقف الافتراضية في صياغة أسئلة الاستقصاء الهاتفي، حيث يطلب من المبحوث أن يفترض وجوده وسط مجموعة من الأفراد الذين يتناقشون في الحملة الانتخابية، ويسأل المبحوث حول احتمالات مشاركته في هذه المناقشة في حالتي الاتفاق مع المجموعة في الرأي، أو الاختلاف معها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

ـ ثبت صحة الفرض الأول للدراسة، فالأفراد أكثر احتمالاً أن يشاركوا في مناقشات تتفق فيها آراء الجماعة مع آرائهم، وأقل احتمالاً أن يشاركوا في مناقشات تختلف فيها آراء الجماعة مع آرائهم.

ـ ثبت صحة الفرض الثاني للدراسة، فكلما زادت احتمالات فرص الفوز لمرشح معين مستقبلاً، زادت احتمالات التصويت لصالح هذا المرشح من جانب المبحوثين.

ـ أكدت الدراسة صحة مقولة نيومان التي تميز فيها بين القلة من الأفراد الذين يتمسكون بآرائهم ويقاومون تغييرها مقارنة ببقية أفراد المجتمع، فهذه

النوعية من الأفراد أكثر مشاركة في النقاش من غيرهم، كما يضعف تأثير احتمالات فوز مرشح معين مستقبلاً على آرائهم وخياراتهم الانتخابية.

ب ـ دراسة وسائل الإعلام ودوامة الصمت: الفيليبينيون من ماركوس إلى أكينو (عام ١٩٨٨)[٥٧]

تناولت هذه الدراسة تقييم فروض نظرية دوامة الصمت في ضوء معطيات الأحداث الجارية في الفيليبين خلال فترة حكم ماركوس منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٦.

ورد في سياق هذه الدراسة أن ماركوس منذ وصوله إلى الحكم في الفيليبين أعلن القوانين العسكرية، وأخضع الإعلام لقبضته، واختفت الحرية في أداء وسائل الإعلام، وأصبحت وسائل الإعلام مجرد أبواق دعاية لماركوس وأعوانه في نظام الحكم، وهدد الإعلاميون الخارجون على النظام بالعقاب أو الحرمان من ممارسة المهنة، وأصبحت وجهة النظر الرسمية هي المسيطرة على المعالجة الإعلامية لقضايا المجتمع.

والتساؤل الجوهري الذي تطرحه هذه الدراسة: إذا كانت الظروف في الفيليبين في هذه الفترة التاريخية تؤكد سيطرة وجهة نظر واحدة على أداء وسائل الإعلام، والمضمون الإعلامي يتسم بالتكرار والاتساق، وتسود الرقابة الذاتية أداء الإعلاميين، وبيئة الفيليبين بهذه المواصفات أصبحت بيئة ملائمة لحدوث دوامة الصمت، فلماذا لم تتحرك اتجاهات الرأي العام في الفيليبين نحو تأييد ما يقدم في وسائل الإعلام الفيليبينية، واتجهت على العكس من ذلك نحو القيام بالثورة على نظام الحكم في عام ١٩٨٦؟

كان من المتوقع في ضوء معطيات وفروض نظرية دوامة الصمت أن يسير الرأي العام في الفيليبين في اتجاه وسائل الإعلام نفسه، وكان من المفترض أيضاً أن يستمر ماركوس، وأن يخشى الرأي العام الحديث فيما يتصل بنظام الحكم، ولكن ما حدث هو العكس من ذلك، فقد قامت الثورة ضد نظام الحكم، وفشل الاتجاه السائد في وسائل الإعلام في تحويل الرأي العام إلى تأييد نظام ماركوس وأعوانه، ولم يخش الجمهور فكرة العزلة الاجتماعية التي أكدت عليها نيومان، ولم يكن الجمهور سلبياً أمام قوة وسائل الإعلام،

(٥٧) Gonzalez, «Mass Media and the Spiral of Silence: The Philippines from Marcos to Aquino,» pp. 33-50.

وبدلاً من ذلك كله شارك الجمهور بإيجابية في صنع تاريخ بلاده.

تخلص الدراسة إلى فشل نظرية دوامة الصمت في تفسير واقع الرأي العام في الفيليبين في هذه الفترة التاريخية على رغم توافر الظروف التي تلائم تطبيق هذه النظرية، كما فشلت النظرية أيضاً في تفسير تكوين رأي عام مضاد لماركوس على رغم أن وسائل الإعلام تعمل كأبواق دعاية لصالحه.

تنتقل الدراسة بعد ذلك إلى نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية، تتعلق بدوافع وأسباب فشل نظرية دوامة الصمت في تفسير واقع الرأي العام في الفيليبين في هذه الفترة التاريخية. وتعدد الدراسة هذه الأسباب في النقاط التالية:

ـ الاتجاه السائد الذي قدمته وسائل الإعلام الفيليبينية عبّر عن مصالح النظام الحاكم، ولم يعبر عن المصالح العامة للمجتمع.

ـ الاتجاه السائد الذي قدمته وسائل الإعلام الفيليبينية افتقد الصدقية حول القضايا المختلفة.

ـ الاتجاه السائد المقدم في وسائل الإعلام الفيليبينية افتقد الانسجام والتناغم مع قيم المجتمع الفيليبيني.

ـ الاتجاه السائد المقدم في وسائل الإعلام الفيليبينية عكس اتجاه الأغلبية المزيفة، ولم يعكس اتجاه الأغلبية الحقيقية.

وتثير هذه الدراسة في النهاية نقطة مهمة تتعلق بأسباب نجاح وسائل الاتصال التقليدية في التأثير في الرأي العام الفيليبيني، وتفعيل دور الجماهير ودفعهم نحو المشاركة الإيجابية والتخلص من نظام الحكم على رغم سيطرة وجهة النظر الرسمية على المضمون الاتصالي الجماهيري. ويمكن اختصار هذه الأسباب في النقاط التالية:

ـ تتمتع وسائل الاتصال التقليدية، وفي مقدمتها الكنيسة بصدقية عالية لدى الجمهور، وهي وسائل تعبر عن المصالح العامة ولا ترتبط بالضرورة بمصالح نظام الحكم.

ـ اتجاه وسائل الاتصال التقليدية المضاد لاتجاه وسائل الاتصال الرسمية نحو القضايا المثارة، خلق فجوة واسعة بين مزاعم الوسائط الرسمية والواقع الحقيقي، كما تقدمه الوسائط التقليدية.

ـ على رغم سيطرة الحكومة الفيليبينية في هذا التوقيت على الاتجاه السائد

في وسائل الإعلام، إلا أن وسائل الاتصال التقليدية كانت قادرة على تقديم رسائل منوعة ومناقشات ثرية على الأقل بين قادة الرأي والطليعة.

ـ يتأثر الرأي العام بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة، وهي الظروف التي عملت لصالح وسائل الاتصال التقليدية المناهضة للحكم.

ـ انسجام وتناغم أداء وسائل الاتصال التقليدية مع القيم الاجتماعية للمجتمع والعمل على الحفاظ عليها.

ونخلص من هذه الدراسة إلى أن تحقق فروض نظرية نيومان في الواقع الاجتماعي والثقافي لدول العالم الثالث مرهون بتوافر مجموعة الشروط والظروف التالية:

ـ تعبير الاتجاه السائد في وسائل الإعلام عن رأي الأغلبية الحقيقية وليس الأغلبية الزائفة.

ـ يجب أن يتسق الاتجاه السائد في وسائل الإعلام مع قيم المجتمع ومعتقداته.

ـ مراعاة الاتجاه السائد لمصالح المجتمع العليا وليس مصالح فئة معينة فقط.

ـ ضرورة أن يتحلى الأداء الإعلامي بالصدقية.

ـ توافق اتجاه وسائل الاتصال التقليدية البديلة مع اتجاه وسائل الاتصال الجماهيرية حول القضايا المثارة في أوساط الرأي العام.

ـ ضرورة أن يؤكد الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمجتمع صحة ما يقدم في وسائل الإعلام ولا يناقضه.

ويمكن القول إنه من دون توافر هذه الشروط والظروف يصعب التحقق من فروض نظرية نيومان، واستخدامها في تفسير واقع الرأي العام وكيفية تكوينه في دول العالم الثالث، كما سيفشل استخدام هذه النظرية في تفسير دوافع تغيير اتجاهات الرأي العام من وقت إلى لآخر، وبخاصة تجاه القضايا ذات الطابع السياسي.

ج ـ دراسة اختبار دوامة الصمت في مقاطعة أورانج المحافظة (عام ١٩٩٢)[٥٨]

اختبرت هذه الدراسة بعض فروض دوامة الصمت في مقاطعة أورانج

---

(٥٨) Katz and Baldassare, «Using the «L-Word» in Public: A Test of the Spiral of Silence in Conservative Orange County, California,» pp. 231-235.

تحديداً لما لها من وضع سياسي متفرد يقوم على وجود أغلبية جمهورية مقابل أقلية ديمقراطية، وحصل الرئيسان ريغان (جمهوري) في عام ١٩٨٤ وبوش (جمهوري) في عام ١٩٨٨ على عدد كبير من الأصوات يفوق أي مقاطعة أخرى.

اعتمدت هذه الدراسة في اختبارها لفروض النظرية على الأسلوب المستخدم في المسوح الصحفية الأمريكية حيث يعبر المبحوثون عن رغبتهم في الحديث المسجل على جهاز الكاسيت مع كاتب القصة الخبرية في المسح، ثم تنشر آراؤهم موقعة بأسمائهم على نطاق واسع.

استهدفت الدراسة اختبار الفرضين التاليين:

(١) أفراد العينة من الأقلية الديمقراطية أقل رغبة في المقابلة الصحفية من الآخرين.

(٢) الأقلية المتمسكة بآرائها ستكون أكثر معارضة للحديث عن الانتخابات مقارنة بالأغلبية.

ولاختبار هذين الفرضين تم سحب ثلاث عينات عشوائية منفردة من قائمة الناخبين في مقاطعة أورانج، وتم استخدام الاستقصاء الهاتفي كأداة لجمع البيانات خلال ثلاث مراحل لحملة انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨: في بداية الحملة، وقبيل الانتخابات، وبعد الانتخابات.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ لم تؤيد نتائج الدراسة أياً من الفرضين السابقين، فالأقلية المتمسكة بآرائها السياسية لم تكن أقل رغبة في المقابلة والحديث عن الانتخابات من الآخرين، كما لم تقلل من معدل حديثها مع مرور الوقت من الانتخابات.

ـ توصلت الدراسة إلى فاعلية تأثير المتغيرات الديمغرافية وبخاصة السن والنوع والمستوى الاقتصادي في الرغبة في الحديث. فالإناث والمسنون ومنخفضو الدخل أقل رغبة في الحديث عن الانتخابات من نظرائهم.

ـ أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بدراسة أثر المتغيرات الديمغرافية في آراء الأفراد حول مختلف القضايا في البحوث المستقبلية.

وتشكك نتائج هذه الدراسة في فرضية نيومان الخاصة بصمت الأقلية، فالأقلية لا تصمت بالضرورة، كما تؤكد أن الخوف من العزلة الاجتماعية لا

ينجح بالضرورة بتفسير اتجاهات الرأي العام، وبخاصة تجاه القضايا السياسية، وهذا يدفع إلى ضرورة التفكير في متغيرات أخرى تفسر كيفية تكوين الرأي العام تجاه الموضوعات والقضايا السياسية وعدم الاكتفاء بما تفترضه نيومان.

د ـ دراسة ملامح المعلومات ومؤشرات مناخ الرأي: تطبيق نظرية دوامة الصمت عقب الانتفاضة الفلسطينية (عام ١٩٩٥)[٥٩]

تتناول هذه الدراسة اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي نحو مستقبل الأراضي العربية المحتلة بعد قيام الانتفاضة الفلسطينية، حيث يعد هذا الظرف ملائماً لاختبار نظرية «دوامة الصمت»، فقد حظي الموضوع بنقاش وجدل واسعين، وبخاصة مع وجود احتمالات تغيير في اتجاهات الأفراد نحو مستقبل الأراضي العربية المحتلة.

ولعل ما يلفت النظر في هذه الدراسة إثارتها لتساؤل على جانب كبير من الأهمية لاختبار نظرية دوامة الصمت يتعلق بطبيعة الاتجاه السائد في وسائل الإعلام، وهل بالضرورة يتفق هذا الاتجاه مع الاتجاه السائد في المجتمع؟

ولقياس مناخ الرأي الذي تخلقه وسائل الإعلام اعتمدت الدراسة على مؤشرين:

(١) إدراك الأفراد لرأي الأغلبية في القضية، وتم قياسه من خلال سؤال المبحوثين عن تقديرهم لنسبة الجمهور الراغب في التخلي عن الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام.

(٢) توقعات الأفراد للتغيير المستقبلي في اتجاهات الرأي العام نحو السلام وتم قياسه من خلال سؤال المبحوثين عن نسبة الطرفين المؤيد للسلام والمعارض له خلال العام أو العامين القادمين.

ولكي تتم مقارنة مناخ الرأي الذي تخلقه وسائل الإعلام باتجاهات الرأي السائدة في المجتمع، وجه سؤال للمبحوثين حول اتجاهاتهم وآرائهم في موضوع التخلي عن الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام.

---

(٥٩) Jacob Shamir, «Information Cues and Indicators of the Climate of Opinion: The Spiral of Silence Theory in the Intifada,» *Communication Research,* vol. 22, no. 1 (February 1995), pp. 24-53.

وللإجابة عن هذه التساؤلات استخدم أسلوب المقابلات المتعمقة بالتطبيق على ١٢٠ مفردة من الإسرائيليين في تل أبيب في نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢، كما أجري مسح لعينة عشوائية من الإسرائيليين في أيار/مايو ١٩٨٨ وتشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه وعام ١٩٩١.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة نتائج نلخص أهمها في النقاط التالية:

ـ في ما يتعلق بالرأي السائد في المجتمع، تشير نتائج الدراسة إلى وجود تزايد مستمر في اتجاه قبول سياسة التخلي عن الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام، فقد بلغت نسبة المؤيدين لهذا الاتجاه ٤٥ بالمئة في أيار/مايو ١٩٨٨، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥١ بالمئة في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، ووصلت إلى ٥٧ بالمئة في عام ١٩٩١.

ـ في ما يتعلق بتوقعات التغيرات المستقبلية في اتجاهات الرأي العام نحو تأييد سياسة الحمائم والصقور خلال العامين التاليين لإجراء الدراسة، يتنامى الاتجاه لدى معظم أفراد العينة بأن التغيرات المستقبلية في اتجاهات الرأي العام ستكون لصالح الحمائم (Dovish Trend) على حساب الصقور (Hawkish Trend)، حيث توقع ٤٠ بالمئة من أفراد العينة أن التأييد المستقبلي سيكون للحمائم وفق استطلاع أيار/مايو ١٩٨٨، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٤٩ بالمئة في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، ووصلت إلى ٥٣ بالمئة في عام ١٩٩١.

ـ على رغم أن اتجاهات الرأي العام السائد تتنامى في اتجاه السلام وعلى رغم أن توقعاتهم المستقبلية تشير إلى تأييد سياسة الحمائم على حساب الصقور، إلا أن إدراك أفراد العينة لرأي الأغلبية سار في عكس الاتجاه، حيث أثبتت الدراسة أن إدراك أفراد العينة لرأي الأغلبية لم يتغير من عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩١، حيث ثبت أن ٢٥ بالمئة فقط من أفراد العينة تدرك أن الأغلبية تؤيد سياسة الحمائم، وتؤيد التخلي عن الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام، في حين يعتقد ٥٠ بالمئة من أفراد العينة أن الأغلبية تؤيد سياسة الصقور وتعارض التخلي عن الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام، ويعتقد ٣٥ بالمئة من أفراد العينة أن الرأي العام منقسم حول هذه القضية!!

ويمكن تفسير تعارض هذه النتيجة مع النتيجتين السابقتين في ضوء ما خلقته وسائل الإعلام الإسرائيلية من رأي عام مزيف أثناء الانتفاضة، ففي

حين تشير نتائج الدراسة إلى نمو اتجاهات الرأي العام السائد نحو تأييد التخلي عن الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام وتأييد سياسة الحمائم، فإن اتجاهات الرأي الذي تعكسه وسائل الإعلام تشير إلى معارضة الأغلبية للتخلي عن الأرض مقابل السلام كما تؤيد سياسة الصقور.

هـ ـ دراسة التعبير العلني والصمت في مواجهة تغير مناخ الرأي في إسرائيل (عام ١٩٩٧)[٦٠]

تقدم هذه الدراسة اختباراً لتأثير تغيّر مناخ الرأي (الاتجاه السائد) في الرغبة في التعبير عن الرأي أو الصمت مع الأخذ في الاعتبار مجموعة الظروف والمتغيرات ذات التأثير في رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم أو الصمت، وذلك بهدف تحديد التأثير النسبي لتغير مناخ الرأي مقارنة بغيره من العوامل والمتغيرات.

طبقت هذه الدراسة على قضية استبدال الأراضي العربية المحتلة بالسلام باعتبارها القضية الأكثر طرحاً في السياسة الإسرائيلية والشارع الإسرائيلي، واستأثرت هذه القضية بنقاش واسع في الإعلام الإسرائيلي، وهو ما يوفر شروطاً مؤاتية لاختبار دوامة الصمت.

استخدم الاستقصاء كأداة لجمع البيانات بالتطبيق على عينة عشوائية قوامها ١١٩٧ مفردة من يهود إسرائيل البالغين في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١ في ظل الحكم الليكود، كما أجري استقصاء آخر بالتطبيق على ٦٨٥ مفردة في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٢ عقب الانتخابات التي أحدثت تغييراً في الحكومة الإسرائيلية بوصول حكومة العمل إلى الحكم، وما ترتب على ذلك من تغيير مناخ الرأي السائد في وسائل الإعلام حول قضية استبدال الأراضي العربية المحتلة بالسلام نتيجة وصول الحمائم إلى الحكم وزوال الصقور، وهو ما يوفر ظروفاً مؤاتية لاختبار تأثير مناخ الرأي (الاتجاه السائد) في رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم.

وانتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

ـ تغيرت اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي نحو قضية استبدال الأراضي

---

(٦٠) Shamir, «Speaking up and Silence out in Face of a Changing Climate of Opinion,» pp. 602-614.

العربية المحتلة بالسلام بشكل ملحوظ، ففي استقصاء عام ١٩٩١ عارض هذه الفكرة ٤٧ بالمئة من المبحوثين، وفي استقصاء عام ١٩٩٢ عارضها ٤٣ بالمئة في مقابل تأييدها بين ٥٧ بالمئة من المبحوثين، وارتبط هذا التغيير في الاتجاه بتحولات الخطاب الإعلامي الإسرائيلي بوصول حكومة العمل إلى الحكم عقب انتخابات ١٩٩٢.

ـ أثبتت الدراسة خطأ فرض نيومان القائل بتأثير إدراك مناخ الرأي السائد في رغبة الأفراد في التعبير العلني عن الرأي، ففي استقصاء عام ١٩٩١ يميل مناخ الرأي لصالح الصقور، ومع ذلك فالحمائم أكثر رغبة في التعبير العلني عن آرائهم مقارنة بالصقور، وفي استقصاء عام ١٩٩٢ يميل مناخ الرأي لصالح الحمائم، ومع ذلك فالصقور أكثر رغبة في التعبير عن آرائهم مقارنة بالحمائم.

ـ يعد السخط السياسي (Political Discontent) أحد أهم العوامل المفسرة لرغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم في إسرائيل حيث تزيد رغبة الحمائم في التعبير العلني عن الرأي في ظل حكم العمل.

ـ تؤكد هذه الدراسة ضرورة عدم الاعتماد على فرض نيومان الخاص بتأثير مناخ الرأي السائد كعامل وحيد يفسر رغبة الأفراد في التعبير عن الرأي، وتقترح بديلاً لذلك إمكانية الاعتماد على المدخل المتعدد في دراسة رغبة الأفراد في التعبير عن الرأي، ويشمل ذلك عدة متغيرات مثل نوع القضية وأهميتها للأفراد ودرجة المعرفة بها، وخصائص الأفراد الديمغرافية (العمر ـ النوع ـ المستوى الاقتصادي/الاجتماعي)، ومشاركة الأفراد السياسية ودرجة نشاطهم السياسي.

٢ ـ التطبيقات البحثية الخاصة بموضوعات وقضايا ذات طابع صحي واجتماعي

تعددت الدراسات والتطبيقات البحثية ذات الصلة بموضوعات وقضايا ذات طابع صحي واجتماعي، واتخذت من نظرية دوامة الصمت إطاراً نظرياً لها، وحظيت الموضوعات والقضايا المطروحة في هذه التطبيقات باهتمام أوساط الرأي العام في الدول التي أجريت فيها أثناء إجراء هذه التطبيقات البحثية، وتعرض السطور التالية ملخصاً لأهم هذه الدراسات.

أ ـ دراسة التطبيقات المنهجية لنظرية دوامة الصمت (عام ١٩٧٩)[٦١]

تقدم نيومان ـ صاحبة نظرية دوامة الصمت ـ في هذه الدراسة تصورها لكيفية القياس المنهجي للمتغيرات المختلفة التي تشملها نظرية دوامة الصمت بالتطبيق على قضية التدخين.

ويتضح من محتويات هذه الدراسة أن دوامة الصمت تعتمد في اختبار بعض فروضها وقياس متغيراتها على المواقف الافتراضية (Hypothetical Situations) التي يطلب فيها من المبحوثين افتراض أنهم بصدد الالتقاء بأشخاص يتحدثون في قضية أو موضوع الدراسة، فهل يفضلون المشاركة في المناقشة بافتراض أنهم يتفقون معهم في الرأي، وبافتراض أنهم يختلفون معهم في الرأي؟

كما توضح الدراسة أن استخدام المواقف الافتراضية في قياس متغير الخوف من العزلة الاجتماعية وتأثيره في التعبير عن الرأي راجع أساساً لصعوبة السيطرة على المواقف العديدة التي تؤثر في المناقشات الجارية بين الأفراد، والتي يصعب في إطارها قياس متغير الخوف من العزلة الاجتماعية.

طبقت هذه الدراسة القياسات المقترحة لمتغيرات نظرية دوامة الصمت على قضية التدخين كمثال تطبيقي في إطار مسح عينة من السكان في ألمانيا الغربية قوامها ٢٠٠٠ مفردة. واحتوت صحيفة التحليل على مجموعة تساؤلات يحدد **الأول** منها المدخنين، ويقيس **الثاني** الاتجاه نحو التدخين في وجود غير المدخنين، ويطلب في السؤال **الثالث** من المبحوثين استكمال الجملة التالية: الشخص المدخن لا يراعي شعور الآخرين حيث يجبرهم على استنشاق الهواء غير النقي، ويطلب في السؤال **الرابع** من المبحوثين افتراض وجودهم في قطار بجوار شخص غريب أثناء رحلة سفر، وبدأ الشخص الغريب الحديث حول التدخين قائلاً إنه في وجود غير المدخنين يجب أن يتوقف المدخنون عن التدخين، هل من المحتمل أن يشاركه المبحوث النقاش حول هذه القضية؟ ويرتبط السؤال **الخامس** بتقييم المبحوثين للبيئة الاجتماعية المحيطة حول قضية التدخين، ويسأل فيه المبحوثون بغض النظر عن آرائهم الخاصة ما تقديرهم لاتجاه المجتمع نحو قضية التدخين في وجود غير المدخنين؟

(٦١) Nœlle-Neumann, «Turbulences in the Climate of Opinion: Methodological Applications of the Spiral of Silence Theory,» pp. 143-158.

وأثبتت دراسة نيومان حول الانتخابات الألمانية بين الحزبين الرئيسيين، ودراستها حول اتجاهات الرأي العام الألماني نحو قضية التدخين في وجود غير المدخنين، صحة فروض نظرية دوامة الصمت في المجتمع الألماني، فالأفراد الذين ينتمون لحزب سياسي معين أقل رغبة في التعبير عن آرائهم في وجود أنصار مؤيدي الحزب الآخر، وتزيد الرغبة في التعبير عن الرأي في وجود مؤيدي الحزب نفسه، وعلى مستوى قضية التدخين، اتضح أن المدخنين أقل رغبة في الحديث عن آرائهم حول التدخين في وجود غير المدخنين.

ب ـ دراسة إدراك مناخ الرأي والرغبة في مناقشة قضية الإجهاض (١٩٩٠)[٦٢]

تمثل دراسة سالمون (Salmon) ونيوورث (Neuwirth) حول إدراك مناخ الرأي والرغبة في مناقشة قضية الإجهاض في إحدى الولايات الأمريكية، إضافة حقيقية لاختبار نظرية دوامة الصمت في أرض الواقع، حيث تتناول هذه الدراسة عملية تعبير الأفراد عن آرائهم بنظرة أكثر وضوحاً وشمولية من نظرية نيومان.

ويرى الباحثان أن الدراسات السابقة التي اختبرت فرض تأثير مناخ الرأي في رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم، اقتصر على دراسة مناخ الرأي القومي، وتجاهل دراسة مناخ الرأي المحلي، على رغم أن اختلافهما في التأثير في الأفراد أمر وارد، فالأفراد وفقاً لنيومان أكثر حرصاً على الانسجام مع المجتمع المحلي، حيث الاتصال المواجهي بين الأفراد، وزيادة فرص الاحتكاك المباشر بينهم، ومن ثم زيادة احتمالات خشية الأقلية من العزلة والنبذ الاجتماعي في المجتمع المحلي، وقد يؤدي هذا بدوره إلى تأثرهم بمناخ الرأي المحلي بدرجة تفوق تأثرهم بمناخ الرأي القومي.

وفي إطار هذه الملحوظة صاغ الباحثان الفرضين الأول والثاني للدراسة كالتالي:

(١) تقل احتمالات تعبير الأفراد عن آرائهم في حالة عدم انسجامها مع رأي الأغلبية المدركة، وتزيد هذه الاحتمالات في حالة انسجام رأي الأفراد مع رأي الأغلبية المدركة.

(٢) يتأثر تعبير الأقلية عن آرائها بمناخ الرأي المحلي أكثر من تأثرها

---

(٦٢) Salmon and Neuwirth, «Perceptions of Opinion «Climates» and Willingness to Discuss the Issue of Abortion,» pp. 567-578.

بمناخ الرأي القومي. ويرى سالمون ونيوورث أن التعبير عن الرأي لا يتأثر فقط بمناخ الرأي السائد ـ رأي الأغلبية المدركة ـ بل يمكن أن يتأثر بمستويات الأفراد التعليمية، كما يمكن أن يتأثر بمستوى المعرفة بالقضية، وفي إطار هذا الرأي صاغ الباحثان الفرضين الثالث والرابع للدراسة كالتالي:

(٣) كلما زاد المستوى التعليمي للأفراد، زادت احتمالات الرغبة في التعبير العلني عن آرائهم.

(٤) كلما زاد مستوى معرفة الأفراد بالقضية، زادت احتمالات التعبير العلني عن آرائهم حول هذه القضية. كما يرى الباحثان أن مستوى الاهتمام بالقضية المطروحة للنقاش على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع يمكن أن تؤثر في رغبة الفرد في التعبير العلني عن رأيه، وفي إطار هذه الرؤية صاغ الباحثان الفرضين الخامس والسادس كالتالي:

(٥) كلما زادت درجة اهتمام الأفراد بالقضية، زادت احتمالات التعبير عن آرائهم بشأن هذه القضية.

(٦) كلما أدرك الأفراد زيادة أهمية القضية للمجتمع زادت احتمالات التعبير عن آرائهم بشأن هذه القضية.

ولاختبار فروض الدراسة أجرى الباحثان الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٤٣٢ مفردة تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة من قائمة تليفونات مادسون في عام ١٩٨٦، وتم استخدام الاستقصاء التليفوني كأداة لجمع البيانات، واختار الباحثان قضية الإجهاض لتطبيق الدراسة عليها باعتبارها قضية جدلية وخلافية.

٣ ـ نتائج الدراسة

ـ توصلت الدراسة إلى مجرد تأييد محدود لفرض الدراسة الأول.

ـ لم تؤيد نتائج الدراسة الفرض الثاني، ويرى الباحثان أن عدم صحة هذا الفرض تحديداً يؤكد قصور نظرة نيومان لعملية تفسير تعبير الأفراد عن آرائهم، فالخوف من النبذ الاجتماعي ليس هو العامل الوحيد، بل هناك ميكانيزمات أخرى يجب الاهتمام بها عند دراسة عملية تعبير الأفراد عن آرائهم.

ـ توجد علاقة ارتباط إيجابية بين المعرفة بالقضية ورغبة الأفراد في

التعبير العلني عن آرائهم ومناقشة الآخرين بشأنها.

ـ في ما يتعلق بتأثير المستوى التعليمي، انتهت الدراسة إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين المستوى التعليمي ورغبة الفرد في التعبير عن رأيه، وإن كانت هناك علاقة غير مباشرة من خلال درجة معرفة الفرد بالقضية.

ـ أثبتت الدراسة صحة الفرضين الخامس والسادس، حيث ثبت أن الاهتمام الشخصي بالقضية يرتبط بقوة برغبة الفرد في مقابلة تليفزيونية أو مقابلة شخص يخالفه الرأي للحديث بشأن قضية الدراسة، كما انتهت الدراسة إلى أن إدراك الفرد لأهمية القضية للمجتمع يرتبط إيجابياً برغبته في التعبير العلني عن رأيه في هذه القضية.

وتقترح هذه الدراسة في النهاية ضرورة أن تأخذ البحوث المستقبلية بعين الاعتبار اختبار تأثير متغيرات طبيعة القضية (The Nature of Issue)، ومستوى الاهتمام بها، ودرجة المعرفة بها، والخصائص الديمغرافية للأفراد في رغبتهم في التعبير العلني عن الرأي.

أ ـ دراسة تأثير وسائل الإعلام في إدراك الرأي العام (١٩٩٨)[٦٣]

استهدفت هذه الدراسة اختبار فكرة تأثير وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام اعتماداً على ما يستدله الأفراد حول الاتجاه السائد في المجتمع من خلال اطلاعهم على المضمون الإعلامي المقدم في الصحف.

وبنيت الدراسة على أساس الفرضين التاليين:

(١) يؤثر اتجاه القصة الخبرية (المؤيد/المعارض) حول إحدى القضايا في إدراك الرأي العام السائد وفقاً لاتجاه القصة الخبرية نفسه.

(٢) يؤثر اتجاه القصة الخبرية (المؤيد/المعارض) حول إحدى القضايا في إدراك التغيرات الحديثة في اتجاهات الرأي العام السائد وفقاً لاتجاه القصة الخبرية نفسه.

استخدمت الدراسة المنهج التجريبي بالتطبيق على عينة قوامها ١٢٨ مفردة من طلاب الجامعة في مرحلة البكالوريوس في إحدى الولايات الأمريكية، واتخذت الدراسة من قضية استخدام الهرمونات في تنمية المواشي،

(٦٣) Gunther, «The Persuasive Press Inference: Effects of Mass Media on Perceived Public Opinion,» pp. 486-504.

وقضية قطع المعونة الفدرالية المقدمة للكليات الجامعية مجالاً للتطبيق، باعتبارهما من القضايا التي حظيت بجدل ونقاش واسعين في الصحف الأمريكية وقت إجراء الدراسة عام ١٩٩٦.

واستخدم مقياس ليكرت لقياس اتجاهات المبحوثين نحو قضيتي الدراسة، كما استخدم المقياس نفسه لقياس إدراكات المبحوثين لاتجاهات القصة الخبرية، كما طلب من المبحوثين تقدير نسبة الجمهور الأمريكي المؤيد لاستخدام الهرمونات في تربية المواشي وقطع المعونة الفدرالية عن الكليات، وآراء المبحوثين حول حدوث تغييرات في اتجاهات الرأي العام الأمريكي إزاء قضيتي الدراسة.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

ـ أيدت النتائج صحة فروض الدراسة، وهو ما يؤكد أن الجمهور يستدل على اتجاهات الرأي العام السائد من خلال اطلاعه على الصحف والمضمون الإعلامي المقدم بها حول القضايا التي تثير اهتمامات الرأي العام.

ـ على رغم احتمال تعدد المصادر التي يمكن أن يستدل من خلالها الأفراد على الرأي العام السائد في المجتمع نحو القضايا المثارة، إلا أن الصحف كانت المصدر الأساسي الذي استدل من خلاله المبحوثون على الرأي العام السائد نحو قضايا الدراسة.

ـ تؤثر طبيعة الاتجاه المقدم في المعالجة الصحفية حول القضايا المثارة (إيجابي/سلبي) في طبيعة إدراكات المبحوثين للاتجاه السائد في المجتمع تجاه القضايا ذاتها، فالمبحوثون الذين أدركوا أن التغطية الصحفية أخذت الاتجاه السلبي من قضايا الدراسة أدركوا أن الرأي العام السائد نحو القضايا نفسها يأخذ الاتجاه السلبي، وفي المقابل فإن المبحوثين الذين أدركوا أن التغطية الصحافية حول قضايا الدراسة تأخذ الاتجاه المؤيد، فقد أدركوا أن الرأي العام السائد في المجتمع لديه الاتجاه نفسه نحو القضايا ذاتها.

نخلص من هذه الدرسة إلى أهمية وسائل الإعلام كمصدر للاستدلال على اتجاهات الرأي العام السائد في المجتمع نحو القضايا المثارة في أوساط الرأي العام، ونخلص أيضاً إلى أن طبيعة أن الاتجاه السائد في وسائل الإعلام (إيجابي ـ سلبي) نحو قضايا الرأي العام يؤثر في طبيعة إدراك الجمهور للرأي

العام السائد نحو القضايا ذاتها.

ب ـ دراسة استطلاعية لاختبار أبعاد التعبير عن الرأي العام (١٩٩٩)[٦٤]

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي حاولت تفسير الدوافع التي تؤثر في رغبة الأفراد في التعبير العلني عن آرائهم، فلم تسلّم بأن الخوف من العزلة الاجتماعية يعد الدافع وراء رغبة الأفراد في التعبير العلني عن آرائهم أو الصمت، بل اقترحت عدداً من المتغيرات.

وفي ضوء مراجعة ديترام (Dietram) للدراسات السابقة ذات الصلة بالتعبير عن الرأي، اقترح نموذجه الذي يشتمل على عدد من المتغيرات ذات التأثير في التعبير عن الرأي، ويمكن إجمال هذه المتغيرات وتلخيصها في النقاط التالية:

- **الخصائص الديمغرافية للأفراد** — Demographic Variables
- **المتغيرات الاتصالية** — Communication Variables
- **الميول الشخصية من التعرض لوسائل الاتصال** — Personal Predispositions
- **التمثل النشط للأخبار** — Active Processing of News
- **المعرفة والقدرات اللفظية** — Knowledge and Verbal Abilities
- **المشاركة السياسية** — Political Participation
- **بروز القضية** — Issue Salience
- **إدراك التأييد الاجتماعي** — Perceived Social Support

ولاختبار متغيرات نموذجه المقترح لتفسير عملية التعبير عن الرأي، استخدم ديترام منهج المسح باستخدام الاستقصاء التليفوني على عينة قوامها ١٤٧ مفردة من البالغين الأمريكيين في ولاية ماديسون أثناء حملة الانتخابات الأمريكية لعام ١٩٩٦، كما استخدم الاستقصاء التليفوني لإجراء المسح نفسه على عينة أخرى قوامها ٢٠١ مفردة بعد شهر من إجراء المسح الأول.

اختبر النموذج بالتطبيق على قرار الرئيس الأمريكي كلينتون الخاص باعتبار النيكوتين مادة مخدرة ويجب إخضاعها لرقابة إدارة الطعام والمخدرات، والذي أثر بشكل واضح في مبيعات السجائر والإعلان عنها في وسائل

---

(٦٤) Scheufele, «Deliberation or Dispute?: An Exploratory Study Examining Dimensions of Public Opinion Expression,» pp. 25-58.

الاتصال الأمريكية، كما أثار جدلاً ونقاشاً واسعين في الأوساط الأمريكية.

وانتهى الباحث من اختبار نموذجه إلى مجموعة النتائج التالية:

ـ تؤثر الخصائص الديمغرافية للأفراد بشكل واضح في التعبير عن الرأي العام، فالشباب والأكثر تعليماً بين المبحوثين أكثر احتمالاً أن يعبروا عن آرائهم حول موضوع الدراسة، في مقابل ذلك فإن متغيرات النوع والدخل والتدخين ليست ذات تأثير ذي دلالة على التعبير عن الرأي.

ـ تؤثر الميول والمنفعة الشخصية للتعرض لوسائل الاتصال في عملية التعبير عن الرأي، فكلما زادت مستويات الفائدة الشخصية من التعرض لوسائل الاتصال، زادت الرغبة في التعبير عن الرأي.

ـ ارتبطت المستويات العليا الخاصة بالخوف من العزلة الاجتماعية سلبياً بالرغبة في التعبير العلني عن الرأي، وهو ما يثبت صحة فرض نيومان الخاص بهذه الجزئية.

ـ يوجد ارتباط إيجابي بين استخدام الصحف والرغبة في التعبير عن الرأي حول موضوع الدراسة، ولا يوجد هذا الارتباط على مستوى التليفزيون.

ـ يوجد ارتباط إيجابي بين الاشتراك في المناقشات والاتصالات الشخصية حول موضوع الدراسة، والرغبة في التعبير العلني عن الرأي.

ـ يوجد ارتباط ضعيف بين مستوى المعرفة بموضوع الدراسة، والرغبة في التعبير العلني عن الرأي، ولا توجد علاقة على مستوى متغيرات القدرات اللفظية والتمثل النشط للأخبار.

ـ لم يثبت وجود علاقة ارتباط على مستوى متغيرات المشاركة السياسية وبروز القضية من ناحية، والرغبة في التعبير عن الرأي من ناحية أخرى.

ـ توجد علاقة ارتباط بين إدراك مناخ الرأي الحالي السائد في المجتمع، والرغبة في التعبير العلني عن الرأي العام. ولم يثبت وجود هذه العلاقة على مستوى إدراك مناخ الرأي المستقبلي.

يخلص ديترام من تطبيق نموذجه في الواقع الأمريكي إلى أن المعوق الملحوظ للتعبير عن الرأي والنقاش السياسي بين السواد الأعظم من الجمهور يرتبط بعوامل وجدانية مثل الخوف من العزلة، والضغط الجماهيري أكثر من

ارتباطه بنقص المعلومات السياسية.

وينتهي الباحث في دراسته إلى توصية مهمة تتصل بضرورة الاستعانة بدراسات تحليل المضمون للتعرف على مدى اهتمام وسائل الإعلام بالقضية محل الدراسة، والتعرف أيضاً على مناخ الرأي الحقيقي (الاتجاه السائد) الذي تروّج له وسائل الإعلام حول القضية، وعدم الاكتفاء بتقديرات الأفراد حول الاتجاه السائد في وسائل الإعلام حول هذه القضية من خلال الاستقصاء الذي يجري على عينة ممثلة للرأي العام.

في ضوء توصية ديترام، يعد الأخذ بدراسات تحليل المضمون في اختبار نظرية دوامة الصمت أحد التطورات التي يمكن أن تؤدي إلى اختبار أكثر صدقية لهذه النظرية.

ج ـ دراسة دوامة الصمت: التعبير عن الرأي في ظل مناخ رأي يتسم بالوضوح (١٩٩٩)[٦٥]

اختبرت هذه الدراسة نظرية دوامة الصمت في ظل بيئة يتسم فيها مناخ الرأي السائد بين فئات المجتمع بالوضوح، حيث طبقت هذه الدراسة على محاكمة سيمبسون (Simpson) عام ١٩٩٦ والتي حظيت باهتمام واسع في أوساط الرأي العام الأمريكي، وسيطرت هذه المحاكمة على أحاديث الجمهور واتصالاته الشخصية والجمعية ومناقشاته، وساد اتجاه بين الأمريكيين السود مفاده براءة سيمبسون، في حين ساد اتجاه بين الأمريكيين البيض يدين سيمبسون.

بنيت المجموعة **الأولى** من فروض هذه الدراسة وفق فرضية الخوف من العزلة الاجتماعية لنيومان:

(١) تزيد احتمالات أن يخبر المبحوثون السود الغرباء البيض أن سيمبسون مدان، مقارنة بما يمكن أن يخبروا به السود الغرباء.

(٢) تزيد احتمالات أن يخبر المبحوثون البيض السود الغرباء أن سيمبسون بريء، مقارنة بما يمكن أن يخبروا به البيض الغرباء.

---

(٦٥) Jeffers, Neuendore and Atkin, «Spirals of Silence: Expressing Opinions When the Climate of Opinion is Unambiguous,» pp. 115-131.

وبنيت المجموعة **الثانية** من فروض الدراسة على فكرة اقترحتها مجموعة الباحثين في هذه الدراسة ومضمونها الرغبة في الظهور بموقف جماعي موحد أمام الجماعات الأخرى في المجتمع.

(٣) تزيد احتمالات أن يخبر المبحوثون السود البيض الغرباء أن سيمبسون بريء مقارنة بما يمكن أن يخبروا به السود الغرباء.

(٤) تزيد احتمالات أن يخبر المبحوثون البيض السود الغرباء بأن سيمبسون مدان مقارنة بما يمكن أن يخبروا به البيض الغرباء.

جمع التصميم المنهجي للدراسة بين ميزات الدراسات التجريبية والميدانية والمسحية، حيث طبقت الدراسة على عينة قوامها ٥٢٠ مفردة، منهم ٢٣٣ من البيض مقابل ٢٣٠ مفردة للسود، و٥٤ مفردة للأمريكيين من أصل آسيوي في ولاية كليفلاند الأمريكية، وجمعت بيانات الدراسة في البيئة الطبيعية لتكوين الرأي العام، حيث أجريت المقابلات مع المبحوثين في المستشفيات ومراكز التسويق، وأماكن التجمعات المختلفة لأفراد العينة، وقسم المبحوثون في كل مجموعة رئيسية (بيض/ سود/ آسيويون) إلى مجموعات فرعية ثلاث، واختبرت رغبتهم في التعبير العلني عن آرائهم من خلال ثلاث وسائل مختلفة، حيث يخبر المبحوث في المجموعة الفرعية **الأولى** من كل مجموعة رئيسية أن رأيه يتوقع أن ينشر في تقرير أكاديمي، ويخبر المبحوث في المجموعة الفرعية **الثانية** في كل مجموعة رئيسية أن رأيه يتوقع أن ينشر في جريدة **الأفارقة** الأمريكية المحلية بالولاية، ويخبر المبحوث في المجموعة الفرعية **الثالثة** في كل مجموعة رئيسية أن رأيه يتوقع أن ينشر في جريدة **مترو ويلي** أو قناة التليفزيون المحلية، ويسأل المبحوث عن رغبته في نشر رأيه في الوسيلة المحددة.

اختبرت الدراسة رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم في وجود شخص غريب (الباحث) حيث لا توجد معرفة مسبقة بين المبحوثين والباحثين.

كما اختبرت الدراسة رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم في إطار الدائرة الأوسع للتعبير عن الرأي من خلال وسائل الاتصال المحددة لكل مجموعة فرعية.

يضاف إلى ما تقدم أن هذه الدراسة تختبر نظرية دوامة الصمت في ظل ظروف واقعية وليس من خلال مواقف افتراضية، فاتجاهات الأفراد نحو

التعبير عن آرائهم تختبر من خلال مواقف طبيعية لقياس الرأي العام، ومن ثم تقيس سلوكيات قائمة بالفعل ولا تقيس نيات سلوكية، كما يظهر في القياس من خلال استخدام المواقف الافتراضية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

ـ توجد درجة عالية من التشابه بين الجماعات العرقية الثلاث (البيض ـ السود ـ الآسيويين) في درجة اهتمامها بمتابعة قضية محاكمة سيمبسون، حيث جاء الوسط الحسابي لدرجة الاهتمام بين السود ٥,٤، و٥,٤ للآسيويين، و٥,١ للبيض، على المقياس المحدد من عشر نقاط لقياس درجة الاهتمام بالقضية.

ـ تختلف الجماعات العرقية الثلاث في اتجاهاتها نحو سيمبسون حيث يرى ٥٩ بالمئة من المبحوثين السود أن سيمبسون بريء، ويرى ٧٧ بالمئة من المبحوثين البيض أنه مدان، ويرى ٨٩ بالمئة من المبحوثين الآسيويين أنه بريء.

ـ تتأثر آراء الأفراد حول سيمبسون بمقابلة شخص غريب (Stranger) (الباحث القائم بالمقابلة)، فحينما تتطابق الأصول العرقية بين الباحث والمبحوث تصل نسبة المبحوثين الذين يرون أن سيمبسون مدان إلى ٧٠ بالمئة، وتهبط هذه النسبة لتصل إلى ٥٥,٦ بالمئة في حالة اختلاف الأصل العرقي بين المبحوثين والباحثين.

ـ المبحوثون البيض أكثر احتمالاً أن يخبروا الباحثين السود أن سيمبسون مدان (٧٨ بالمئة) مقارنة باحتمال ما يخبروا به الباحثين البيض (٧٥ بالمئة). صحيح أنه فارق غير ذي دلالة إحصائية، إلا أنه يتفق منطقياً مع فكرة تقديم الوجه الموحد للجماعة أمام الجماعات الأخرى.

ـ المبحوثون السود أكثر احتمالاً أن يخبروا الباحثين السود أن سيمبسون بريء (٦٥ بالمئة) مقارنة باحتمال أن يخبروا به الباحثين البيض (٥٥ بالمئة)، ويفسر الباحثون هذه النتيجة في ضوء مبدأ الخوف من العقاب الجماعي.

وتخلص هذه الدراسة إلى قبول الفرض الأول للدراسة فقط، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختلاف العرق والرأي في سيمبسون، حيث يراه ٧٧ بالمئة من البيض مذنباً مقابل نسبة ٤١ بالمئة فقط من السود.

وفي ما عدا ذلك لم يثبت وجود علاقات ذات دلالة إحصائية في

الاتجاهات الثلاثة الأخرى، يستثنى من ذلك فقط وجود علاقة ضعيفة في حالة تأثر آراء المبحوثين السود حول سيمبسون بمقابلة الباحثين البيض.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يصعب قبول فكرة أن الرغبة في التعبير عن الرأي العام تختلف باختلاف البيئة العرقية.

٤ ـ تعقيب عام على التطبيقات البحثية لنظرية دوامة الصمت

نخلص من استعراض الدراسات والبحوث التي اتخذت من دوامة الصمت إطاراً نظرياً لها إلى مجموعة الاستنتاجات التالية:

ـ عالجت الدراسات والتطبيقات البحثية الخاصة بنظرية دوامة الصمت موضوعات وقضايا ذات طابع سياسي وصحي واجتماعي.

ـ شمل الإطار الجغرافي لتطبيق هذه النظرية دولاً تنتمي إلى العالم المتقدم ودولاً تنتمي إلى العالم الثالث.

ـ استخدمت هذه الدراسات في معظمها منهج المسح، واستخدم عدد نادر منها المنهج التجريبي.

ـ اعتمدت معظم هذه الدراسات على المواقف الافتراضية في اختبار رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم في حالتي الاتفاق والاختلاف مع الآخرين في الرأي.

ـ أثبتت بعض الدراسات صحة فروض نظرية نيومان، كما لم تثبت صحة هذه الفروض في دراسات أخرى.

ـ حينما انتقل تطبيق نظرية نيومان إلى سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة عن المجتمع الغربي، فشلت النظرية في تفسير واقع الرأي العام (الفيليبين/ اليابان).

ـ ردود نيومان حول الانتقادات الموجهة لنظرية دوامة الصمت غير كافية لجعل النظرية قادرة على تفسير كيفية تكوين الرأي العام وفق منظور شامل.

ـ هناك العديد من المتغيرات ذات التأثير الواضح في تشكيل الرأي العام والتعبير عنه ولا تجد لها مكاناً في نظرية نيومان.

ـ وفي إطار هذا التقييم لنظرية دوامة الصمت وتطبيقاتها البحثية يثور تساؤل مهم: هل يمكن استخدام نظرية نيومان لتفسير واقع الرأي العام

المصري وكيفية تكوينه حول قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟

يحاول القسم الثالث الإجابة عن هذا التساؤل وغيره من التساؤلات ذات الصلة.

ثالثاً: نحو نموذج لاختبار العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

يبدو من الصعوبة بمكان الاعتماد الكامل على نظرية نيومان في تفسير كيفية تكوين الرأي العام في دول العالم النامي عموماً، فظروف هذه الدول، وما تتسم به مجتمعاتها من خصائص يجعل من الصعوبة التسليم بإمكانية تفسير الرأي العام في ضوء الاتجاه السائد لوسائل الإعلام كمتغير مستقل، والخوف من العزلة الاجتماعية كمتغير وسيط، واتجاهات الرأي العام كمتغير تابع.

ولعل هذه الصعوبة راجعة أساساً إلى مجموعة من الظروف يأتي في مقدمتها إشكالية العلاقة بين النظام الإعلامي والنظام السياسي في الدول النامية، حيث تظل السلطة هي الطرف الأقوى في هذه العلاقة في معظم الدول النامية، وهو ما ينعكس بدوره على صدقية وسائل الإعلام التي ترتبط بدورها بصدقية النظام السياسي نفسه لدى الرأي العام.

وتشير الدراسات العلمية إلى أن الحكومات في معظم الدول النامية تقوم بدور الممول لوسائل الإعلام، والمنظم لهذه الوسائل، والرقيب على أدائها، كما تلعب دوراً جوهرياً في تيسير أو إعاقة النشاط الإعلامي، إضافة إلى دورها كمشارك في صنع الوسائل الإعلامية المقدمة للجماهير[٦٦]. وفي ضوء هذا التوصيف يصعب على وسائل الإعلام في هذه الدول أن تأخذ منحى يختلف قليلاً أو كثيراً عن اتجاه السلطة في القضايا المختلفة التي تهتم باتجاه الرأي العام، وإذا كان ذلك دافعاً لسيادة اتجاه ثابت متسق ومتكرر تجاه القضايا المثارة في وسائل الإعلام، حيث تعبر عن وجهة نظر السلطة، إلا أنه في الوقت ذاته يعد أحد الدوافع الرئيسية لعدم الثقة في ما تقدمه هذه الوسائل، ومن ثم تضعف احتمالات تأثيرها في الرأي العام.

---

(٦٦) أحمد بدر، **الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة** (القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

وتمثل قضية الديمقراطية والحريات العامة إحدى القضايا الأساسية التي يعانيها الرأي العام في دول العالم النامي، فمعظم نظم الحكم في هذه الدول نظم عسكرية لا تؤمن بأهمية الحرية والديمقراطية كمنهاج عمل، ويصبح الواقع بالغ القسوة إذا أضيفت إلى ما سبق انتهاكات حقوق الإنسان والحجر على حقه في التعبير العلني والحر عن رأيه، وفي هذه الظروف يصعب تكوين رأي عام ناضج تجاه القضايا المختلفة.

إضافة إلى ما سبق، فإن ارتفاع نسب الأمية التعليمية والأمية الثقافية في معظم الدول النامية يخلق لدى الأفراد إيماناً بعدم أهمية آرائهم في صنع السياسة العامة، وعدم القدرة على تكوين آراء سديدة ومنطقية تجاه ما يثار في مجتمعهم من قضايا.

ويضيف البعد الاقتصادي إلى ما سبق صورة أكثر وضوحاً عن المشكلات التي يواجهها باحثو الرأي العام في محاولاتهم لاختبار الرأي العام في هذه الدول، فكيف بشعوب تشقى من أجل استمرارية الحياة، ويتوقع منها التفكير في اتخاذ مواقف سديدة تجاه ما يثار في المجتمع من قضايا وما تتخذه السلطة من مواقف.

وهناك أيضاً اشكاليات تتصل بقياس الرأي العام في الدول النامية، ومدى صدق هذه القياسات في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

يبدو واضحاً من توصيف واقع الدول النامية سياسياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً أن قدرات نظرية دوامة الصمت على تفسير كيفية تشكيل الرأي العام في هذه الدول وفق منظور شامل وواقعي تبدو ضعيفة، وهو ما يؤكد صعوبة الاعتماد الكامل على هذه النظرية في اختبار الرأي العام في الدول النامية، وإن كان من الممكن الاعتماد عليها كمتغيرات يمكن اختبارها لتفسير واقع الرأي العام وكيفية تكوينه في هذه الدول.

وإذا انتقلنا إلى الرأي العام المصري وإمكانية اختباره من خلال نظرية دوامة الصمت تجاه قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، فإنه يصعب التعامل مع هذه النظرية كمنظور شامل قادر على تفسير الرأي العام وكيفية تكوينه تجاه قضية الدراسة، وإنما يمكن اختبار فروض نظرية نيومان ضمن نموذج أكثر شمولاً وقدرة على اختبار الرأي العام.

يبرهن على ذلك تعدد العوامل والمتغيرات التي يرى الباحثون أنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكيل وصياغة الرأي العام تجاه القضايا المختلفة، ويمكن توضيح هذه العوامل في السطور التالية.

١ ـ العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام

أ ـ المناخ السياسي

في الدول الدكتاتورية، تستبد السلطة بالرأي، وتحرم مواطنيها حق مناقشة القضايا المصيرية، والمشاركة في الحكم، وتعامل الجمهور بالقسوة والإرهاب، وتوجد سلبية من قبل الرأي العام، ويسود الخوف العام أو السخط العام، وتنعدم الثقة بين الشعب والحكومة.

وفي المقابل، فإن سماح النظام السياسي بتعدد الأحزاب السياسية، وتعدد النقابات والتنظيمات الشعبية، وإعطاءها جميعاً حرية التعبير عن الرأي دون تمييز بين فئات المجتمع وطوائفه، يجعل الرأي العام أكثر فعالية وإيجابية من خلال مشاركته في السياسة العامة، حيث تشجع هذه الظروف على مناقشة القضايا المختلفة بين الجماهير بدرجات واسعة من الحرية[٦٧].

ب ـ المناخ الاقتصادي

يرى فريق من الباحثين أن الظروف الاقتصادية قد تحدد آراء الجماهير إلى درجة كبيرة، حيث يندر وجود مشكلة عامة لا يكون للعامل الاقتصادي تأثير فيها في الرأي العام، فالأفراد يتأثرون في تكوين آرائهم بمصالحهم ومصالح الجماعة أو الجماعات التي ينتمون إليها، وتكون آراء الأفراد بما يتماشى مع مصالحهم الاقتصادية، كما أن الأفراد ـ وبخاصة في الدول النامية ـ منشغلون طوال يومهم بالعمل من أجل البقاء أحياء، وليس لديهم الوقت اللازم لمناقشة المشكلات والقضايا العامة، ويترتب على ذلك نقص في الوعي وعدم مشاركة في الحياة العامة، وهذا لا يجعلهم عنصراً فاعلاً في تكوين الرأي العام[٦٨].

---

(٦٧) محمد منير حجاب، **أساسيات الرأي العام** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٢٣.

(٦٨) عاطف عدلي العبد، **الرأي العام وطرق قياسه** (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

ج ـ وسائل الاتصال الجماهيرية

تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تكوين وتشكيل الرأي العام، وفي تعبئة الجماعات وحشدها حول أفكار وآراء واتجاهات معينة مهما كانت هذه الجماهير متباعدة جغرافياً، أو غير متجانسة ديمغرافياً.

وأدت التطورات التكنولوجية الهائلة في وسائل الاتصال الجماهيرية إلى زيادة قدرة هذه الوسائل على التأثير في الجماهير، وتوجيهها نحو آراء وأفكار معينة.

ويؤكد فريق من الباحثين أن وسائل الاتصال تستغل الإدراك المحدود للأفراد، وتعمل على إيجاد وتكوين الصورة الذهنية التي تخدم أغراض القائمين بالاتصال، وتعمل على نشر الاتجاهات والآراء التي يرغب فيها الإعلاميون محلياً ووطنياً ودولياً(٦٩).

د ـ وسائل الاتصال الشخصي والجمعي

تشمل: اللقاءات والندوات والمناقشات والاجتماعات والمحاضرات والزيارات والمعارض والمناسبات والاحتفالات المختلفة، حيث يتبادل الأفراد في هذه الاتصالات معلومات مباشرة عن قضايا ومشكلات متنوعة تسهم في تكوين آرائهم وتشكيل اتجاهاتهم نحو القضايا والموضوعات المثارة في هذه الاتصالات(٧٠).

هـ ـ الدين

يعد أحد مقومات النظام الثقافي، ولا تقبل أساسياته الجدل، ولذا يبقى جوهر الدين راسخاً لأجيال كثيرة، ويشكل عاملاً شديد التأثير في توجيه تصرفات الشعوب والجماعات والأفراد، ويلعب دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام وتوجيهه في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٧١).
وتزداد فعالية الدين في التأثير في الرأي العام في القضايا والمشكلات ذات الأبعاد الدينية، كما تزداد فعاليته في حالة وجود استراتيجيات مخططة لدى القيادات الدينية في الخطاب الديني، واستخدام الأسلوب المنطقي في الإقناع(٧٢).

---

(٦٩) حسين، **الرأي العام: الأسس النظرية والجوانب المنهجية**، ص ٧٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٧١) حجاب، **أساسيات الرأي العام**، ص ١٢٠.

(٧٢) شاهيناز طلعت، **الرأي العام** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٢٦٤.

و ـ مؤسسات التنشئة الاجتماعية

(١) الأسرة

يبدأ تأثير الأسرة في الفرد منذ طفولته، ويمتد التأثير ليشمل بقية حياة الفرد، من خلال مجموعة القيم التي نشأ عليها في طفولته، وتؤثر القيم التي تربى عليها الأفراد في تشكيل اتجاهاتهم وآرائهم تجاه الموضوعات والقضايا المختلفة.

ويلاحظ تأثير الأسر في رأي الفرد من خلال تماثل أفراد الأسرة الواحدة في الرأي ـ غالباً ـ تجاه القضايا المثارة، وذلك بفعل تأثير شخصية رب الأسرة، وتقليد الأبناء للآباء، وتعرض أفراد الأسرة ـ لمصادر المعلومات نفسها في الغالب، وتأثير المناقشة التي تجرى بين أفراد الأسرة في آرائهم(٧٣).

(٢) المؤسسات التعليمية

وتشمل هذه المؤسسات: المدارس والمعاهد والجامعات ودور العلم المختلفة، حيث تؤثر في سلوك الأفراد وآرائهم واتجاهاتهم تربوياً ونفسياً، إلى جانب مهامها الأساسية في إكساب الأفراد القدر الكافي من المعلومات العامة والمتخصصة في الموضوعات والقضايا المختلفة، وبالتالي فإنها من أهم المصادر ذات الإسهام في تكوين الرأي العام وتشكيله من حيث مضمونه المعرفي أو من حيث اتجاهه وقوته(٧٤).

ز ـ نوع وطبيعة القضية

يتباين اهتمام الرأي العام من قضية لأخرى بحسب نوع وطبيعة القضية المثارة ومدى ارتباطها بمصالح الرأي العام، وانتهت البحوث والدراسات العلمية في هذا الشأن إلى أن القضايا والموضوعات محل اهتمام الإعلام والرأي العام لا تتساوى في أهميتها، كما أن القضايا والموضوعات ذات الصلة بالآراء والمعتقدات والاتجاهات، وبخاصة تلك التي ترتبط بالدين والانتماء القومي، وتتسم بدرجة كبيرة من الثبات والقدرة على مقاومة التغيير(٧٥). كما انتهت

---

(٧٣) Bernard C. Hennessy, *Public Opinion,* assistant Erna Hennessy, 5th ed. (Montrey, CA: Brooks/Cole Publishing Company, 1985), p. 167.

(٧٤) حسين، **الرأي العام: الأسس النظرية والجوانب المنهجية**، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٧٥) شومان، **دور الإعلام في تكوين الرأي العام: حرب الخليج نموذجاً**، ص ٢٠٠.

أيضاً إلى وجود ارتباط إيجابي بين مستويات معرفة الأفراد بالقضية المثارة في أوساط الرأي العام ورغبتهم في التعبير العلني عن الرأي، فكلما زدات معرفة الفرد بالقضية المثارة، زادت رغبته في التعبير العلني الحر عن رأيه[٧٦].

ح ـ خصائص الأفراد الديمغرافية

يختلف الأفراد في سماتهم الديمغرافية والاجتماعية والثقافية، وتشمل هذه السمات: السن والنوع والتعليم والدين والمهنة والحالة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي.

وتشير الدراسات العلمية ذات الصلة إلى تأثير بعض المتغيرات الديمغرافية في رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم تجاه القضايا المثارة، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال في تشكيل الرأي العام[٧٧].

ط ـ المتغيرات النفسية الاجتماعية

قامت النماذج المبكرة الخاصة بدراسة الرأي العام وكيفية تشكيله على الافتراض الخاص بالضغط الاجتماعي وتأثيره في تشكيل رأي الأفراد، فرأي الفرد يتشكل وفق الاتجاه السائد في جماعته المرجعية، ويتوقف ذلك بطبيعة الحال على مدى انتماء الفرد لهذه الجماعة وتقديره لها، فهذا يحدد إلى أي مدى يحرص الفرد على القبول الاجتماعي من هذه الجماعة، وتمثل إسهامات نيوكمب (New comb) العلمية تأكيداً لهذه الفرضية[٧٨].

وتعد نظرية التوازن (Balance Theory) لهيدر إحدى المحاولات الرائدة لشرح وتفسير سيكولوجية تغيير الرأي، وتقوم فكرتها الأساسية على أن الأفراد يكونون آراءهم في إطار توازني مع جماعاتهم المرجعية، وهي نظرة سيكولوجية تفسر بناء رأي الفرد في ضوء اتجاه جماعته المرجعية[٧٩].

وأضافت نظرية فيستنجر الخاصة بالتنافر المعرفي (Dissonance Theory)

---

(٧٦) Salmon and Neuwirth, «Perceptions of Opinion «Climates» and Willingness to Discuss the Issue of Abortion,» p. 570.

(٧٧) Scheufele, «Deliberation or Dispute?: An Exploratory Study Examining Dimensions of Public Opinion Expression,» pp. 25-57.

(٧٨) W. Lance Bennett, *Public Opinion in American Politics,* edited by James David (New York: Harcourt Brace Jovanovich Inc., 1980), p. 165.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

مبدأ جديداً ومهماً في كيفية تشكيل الرأي العام، فالأفراد لا يسعون فقط للتوازن والتكيف مع الجماعات المرجعية، ولكنهم يسعون أيضاً إلى إيجاد التوازن والاتساق على مستوى نظام المعتقدات لديهم، كما يسعى إلى إيجاد الاتساق على مستوى مجموعة المعارف لديهم على مستوى القضية/الموضوع نفسه، فالتنافر المعرفي من شأنه أن يخلق درجات من القلق وعدم الاتزان لدى الأفراد، وهذا ناتج من الصراع بين معتقدات ومعارف الفرد، ويتوقف سعي الفرد نحو إيجاد حالة من الاتساق في معارفه ومعتقداته على درجة الصراع الحقيقية الموجودة بين معارفه ومعتقداته، إضافة إلى الاتجاه السائد في جماعته المرجعية(٨٠).

ومكنت إضافات نيوكمب، وهيدر، وفيستنجر من اختبار البعد السيكولوجي والاجتماعي في تكوين الرأي العام، فسعى الأفراد للقبول الاجتماعي من الآخرين، وسعيهم نحو التوازن مع جماعاتهم المرجعية، إضافة إلى خلق حالة من التوازن في معارفهم ومعتقداتهم العامة أو الخاصة بالقضية، تؤثر بشكل مباشر في تشكيل آراء واتجاهات الأفراد نحو مختلف القضايا.

ي ـ العامل التاريخي: الأحداث والتجارب المهمة في حياة الشعب والشعوب الأخرى

يتصل هذا العامل بدور المتغير التاريخي في تشكيل الرأي العام، حيث تؤثر التجارب التي تخوضها الشعوب والشعوب الأخرى في تكوين آراء الأفراد، وتمارس التجارب التي لا تزال حية في أذهان الجماهير والأجيال المعاصرة تأثيراً كبيراً في توجيه الرأي العام، كما تستفيد الشعوب من تجارب بعضها البعض(٨١).

ك ـ الشعور الوطني

يؤثر هذا العامل في تشكيل الرأي العام تجاه القضايا ذات الصبغة الوطنية، ففي حالة تعارض المواقف مع المصلحة الوطنية يتحول الرأي العام سريعاً وبقوة نحو الأهداف والمصلحة الوطنية(٨٢).

---

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٨١) التهامي، **الرأي العام والحرب النفسية**، ص ٣١.

(٨٢) حسين، **الرأي العام: الأسس النظرية والجوانب المنهجية**، ص ٧٤.

نخلص من العرض السابق لواقع الرأي العام في الدول النامية، والإشكاليات التي تواجهه، والعوامل المختلفة التي تؤثر في تشكيله تجاه القضايا والمشكلات المختلفة، إلى عدة استنتاجات نلخصها في النقاط التالية:

ـ تعدد المتغيرات والعوامل التي تؤثر في تشكيل الرأي العام والتي تشمل: متغيرات سياسية، واقتصادية، واتصالية، وتنشئة اجتماعية، ونفسية اجتماعية، وتاريخية، وطبيعة القضية، وخصائص الأفراد الديمغرافية، ما يمكن تسميته بالشعور الوطني تجاه القضايا ذات الطابع الوطني.

ـ بمقارنة هذه المتغيرات بمعطيات نظرية دوامة الصمت، يتضح أن نظرية نيومان أخذت في اعتبارها البعد النفسي والاجتماعي والاتصالي في تكوين الرأي العام، وأضافت بعد ذلك احتمالات تأثير نوع وطبيعة القضية وخصائص الأفراد الديمغرافية، وهو ما يعني تجاهل نظرية نيومان لكثير من الأبعاد والمتغيرات التي تؤثر في تكوين الرأي العام تجاه القضايا المختلفة.

ـ مع الأخذ في الاعتبار طبيعة قضية الدراسة (قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية) وما تتسم به من تعقيد وتشابك، وتعدد المتغيرات والعوامل ذات التأثير المباشر في الرأي العام المصري تجاه هذه القضية، فإن ذلك يؤكد إمكانية الاعتماد على فروض نظرية دوامة الصمت كمتغيرات يمكن اختبار تأثيرها في الرأي العام المصري، وليس كنظرية شاملة قادرة على تفسير اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ـ في ضوء صعوبة الاعتماد الكامل على نظرية دوامة الصمت كإطار نظري قادر على اختبار الرأي العام المصري تجاه قضية الدراسة، تتضح ضرورة اقتراح نموذج يمكن من تفسير اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية الدراسة. على أن يؤخذ في الاعتبار أن النموذج المقترح يجب أن يراعي مجموعة الشروط التالية:

(١) مراعاة طبيعة قضية الدراسة وما تتسم به من تعقيد وتشابك.

(٢) طبيعة الواقع المصري الخاص بالرأي العام، وبيئته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعوامل والمتغيرات المختلفة ذات التأثير في تشكيل الرأي العام المصري.

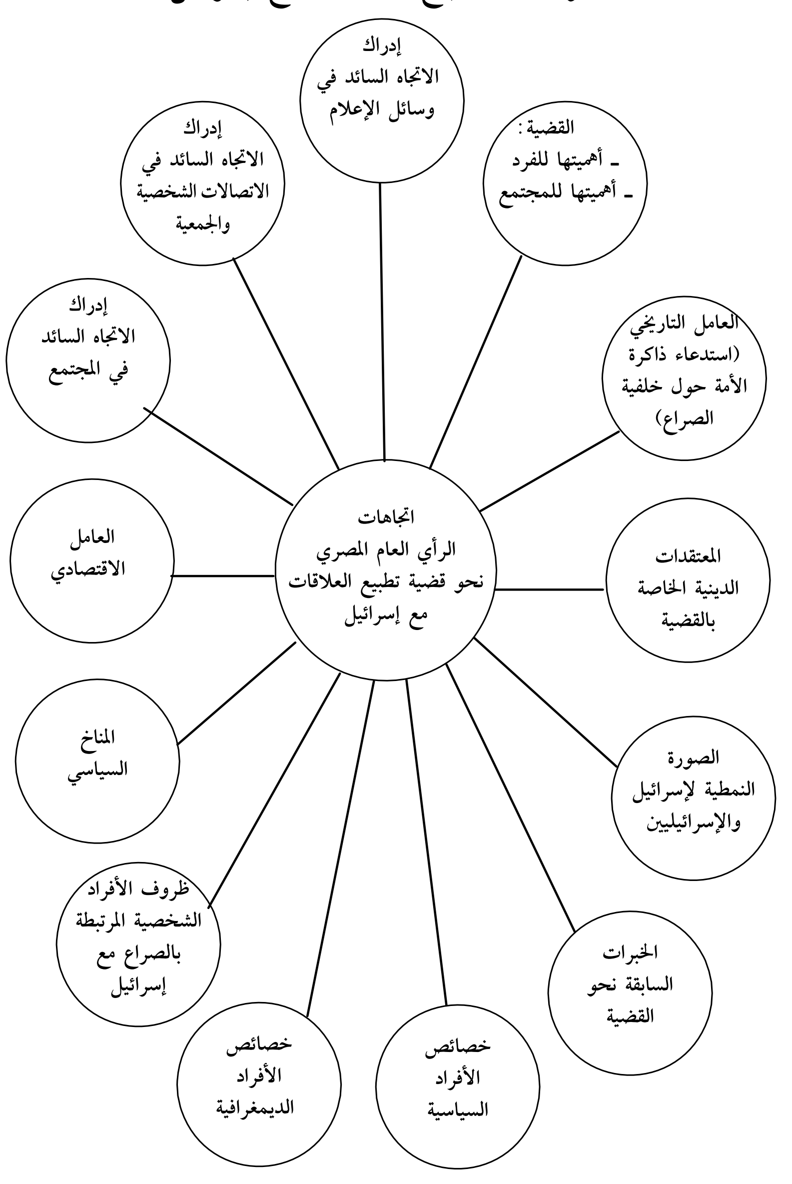
(٣) قابلية المتغيرات المقترحة في النموذج للقياس والاختبار المنهجي.

وفي ضوء هذه الشروط يصوغ الباحث مجموعة العوامل المؤثرة في

الرأي العام المصري تجاه قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل في الصفحة التالية، من خلال رسم توضيحي يبين مكونات ومتغيرات النموذج المقترح.

الشكل رقم (٢ ـ ١)

نموذج مقترح لدراسة العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل



٢ ـ العوامل المؤثرة في الرأي العام المصري تجاه قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

يوضح النموذج المقترح لاختبار الرأي العام المصري تجاه قضية الدراسة تعدد المتغيرات والعوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع مع إسرائيل، ويمكن توضيح هذه المتغيرات وكيفية اختبارها منهجياً في السطور التالية:

أ ـ المتغيرات الاتصالية

يأتي في مقدمة المتغيرات الاتصالية المتغير الخاص بوسائل الاتصال الجماهيرية (راديو ـ تليفزيون ـ صحف)، حيث يتوقع تأثيرها في الرأي العام المصري تجاه قضية الدراسة من خلال الاتجاه السائد الذي يميز المعالجات الإعلامية المقدمة بالوسائل الثلاث، فوفقاً لنظرية نيومان فإن الاتجاه الثابت والمتسق والمتكرر في وسائل الإعلام يؤدي مع مرور الوقت إلى تحريك الرأي العام في الاتجاه نفسه.

ولا يقتصر تأثير الاتجاه السائد في وسائل الإعلام المصرية في قضية التطبيع بين مصر وإسرائيل، وإنما يمتد ليشمل اتجاهات المعالجات الإعلامية نحو القضايا ذات الصلة بالتطبيع والتي تؤثر بشكل مباشر في اتجاهات الجمهور المصري نحو التطبيع، وتشمل القضايا المرتبطة بتطورات الموقف الإسرائيلي من التسوية السلمية على المسارات المختلفة، والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية، إضافة إلى طبيعة إسرائيل وأهدافها وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

يفترض النموذج المقترح تأثير إدراك الأفراد للاتجاه السائد في وسائل الإعلام نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، في اتجاهاتهم نحو القضية ذاتها، ويمثل ذلك مجالاً لاختبار فرض الدراسة الأول، والذي يقوم على وجود علاقة بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في وسائل الإعلام نحو القضية واتجاهاتهم نحوها.

واتصالاً بتأثير المتغيرات الاتصالية في اتجاهات الرأي العام نحو قضية الدراسة، يفترض نموذج الدراسة المقترح تأثير اتصالات الأفراد الشخصية والجمعية من خلال: الأسر والمدارس والمساجد والندوات والمناقشات والمحاضرات، حول قضية التطبيع في اتجاهات الأفراد نحو القضية ذاتها،

وتعبيراً عن هذه العلاقة صيغ الفرض القائم على أساس وجود علاقة بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في اتصالاتهم الشخصية والجمعية نحو التطبيع، واتجاهاتهم نحو القضية ذاتها. ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الربط بين إدراكات الأفراد للاتجاه السائد نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في اتصالاتهم الشخصية والجمعية، واتجاهات هؤلاء الأفراد نحو التطبيع من حيث التأييد أو المعارضة.

وغني عن القول إن متغير الاتصالات الشخصية والجمعية للأفراد يشمل في طياته تأثير المتغير الخاص بمؤسسات التنشئة الاجتماعية (المدرسة ـ الأسرة ـ المسجد ـ الكنيسة) والتي تم التعبير عنها جميعاً في متغير الاتصالات الشخصية والجمعية للأفراد نحو قضية الدراسة.

ب ـ متغير الاتجاه السائد في المجتمع

كما يتضح من عرض النموذج السابق يتوقع وجود تأثير للاتجاه السائد في المجتمع المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل في اتجاهات الأفراد نحو القضية ذاتها، وفي هذا الإطار صيغ الفرض القائم على أساس وجود علاقة بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع نحو قضية الدراسة واتجاهاتهم نحو القضية ذاتها، وتمت الاستفادة في صياغة هذا الفرض العلمي من نظرية دوامة الصمت لنيومان التي تؤكد على حساسية الأفراد للاتجاهات الاجتماعية السائدة ومحاولة التوافق معها.

ويمكن اختبار هذا الفرض العلمي من خلال تقدير المبحوثين للاتجاهات السائدة في المجتمع المصري نحو قضية التطبيع، وربط هذه التقديرات باتجاهاتهم نحو القضية ذاتها. وفي ضوء معطيات نظرية التوازن لهيدر ونظريات التوافق الاجتماعي، ونظرية دوامة الصمت لنيومان، يتوقع وجود علاقة بين هذين المتغيرين.

ج ـ متغير الخبرات السابقة بالقضية والقضايا ذات الصلة

يتصل مفهوم الخبرات السابقة بشكل مباشر بالطرف الآخر (إسرائيل والإسرائيليون)، وذلك من خلال مراحل الصراع والتسوية السلمية على المسار المصري والمسارات الأخرى، وتصب هذه الخبرة في إطار تكوين صورة نمطية عن إسرائيل والإسرائيليين، ويمكن اختبار متغير الخبرات السابقة من خلال التعرف على مخزون المعرفة لدى الأفراد، والذي ينعكس في شكل صورة

نمطية عن الطرف الآخر، ولاختبار تأثير هذا المتغير في اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية الدراسة صيغ فرض الدراسة الذي يقوم على أساس وجود علاقة ارتباطية بين الصورة النمطية المكونة عن إسرائيل والإسرائيليين لدى الأفراد، واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال ربط طبيعة الصورة النمطية المكونة لدى الأفراد عن إسرائيل والإسرائيليين باتجاهاتهم نحو التطبيع من حيث التأييد والمعارضة.

د ـ المتغير التاريخي والشعور الوطني

يصعب تجاهل دور العامل التاريخي المرتبط بخلفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مراحله المختلفة في التأثير في اتجاهات الرأي العام نحو قضية الدراسة، وتزيد أهمية اختبار تأثير هذا المتغير في الرأي العام، وبخاصة مع احتمالات تعرض الأفراد لبعض الكتابات أو المناقشات التي تؤيد التطبيع مع إسرائيل. وتقدم هذه الاحتمالات فرصة لاختبار فرض فيستنجر الخاص بالتنافر المعرفي، فهل أدى الاطلاع على بعض الكتابات أو المناقشات التي تؤيد التطبيع إلى وجود صراع مع خلفية الصراع التاريخية الماثلة في الأذهان، أم أن العامل التاريخي الخاص بخلفية الصراع يظل هو الأقوى في توجيه آراء الأفراد واتجاهاتهم الخاصة نحو قضية الدراسة؟

وقد صيغ المتغير في فرض الدراسة الذي يقوم على وجود علاقة ارتباطية بين طبيعة استدعاء الأفراد لذاكرة الأمة (خلفية الصراع التاريخية) واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الربط بين إجابات سؤال المبحوثين حول احتمالات نسيان تجارب الماضي في التعامل الحالي مع إسرائيل والإسرائيليين، واتجاهات الأفراد نحو التطبيع بالتأييد أو المعارضة.

وغني عن القول إن متغير استدعاء ذاكرة الأمة (المحدد التاريخي) يتصل بما أسماه البعض بمحدد الشعور الوطني وتأثيره في اتجاهات الرأي العام، وبخاصة تجاه قضية تمس المصلحة الوطنية.

كما يتوقع وجود علاقة ارتباطية بين ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي واتجاهاتهم نحو التطبيع.

هـ ـ المتغير الاقتصادي

يمكن أن يؤثر المناخ الاقتصادي العام، كما يدركه الأفراد، في اتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فقد يربط الأفراد بين أغراض التنمية الاقتصادية ومتطلباتها ودخول مصر في سلام دائم، كما يربط البعض بين قدرات مصر الاقتصادية وعدم القدرة على دخول حروب وصراعات جديدة في المنطقة، ويربط البعض الآخر بين مستويات المعيشة والأوضاع الاقتصادية العامة والاتجاه نحو التطبيع، وفي ضوء هذه الاحتمالات صيغت هذه البدائل ضمن دوافع معارضة/تأييد التطبيع، ويطلب من المبحوثين إبداء آرائهم إزاءها بالموافقة أو الاعتراض، وهو ما يقدم مؤشراً حول تأثير البعد الاقتصادي في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو التطبيع.

و ـ المتغير السياسي

تتعدد التأثيرات المحتملة لتأثير المتغيرات السياسية في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وتتمثل في:

ـ درجة الحرية التي يرى الأفراد أنهم يتمتعون بها في التعبير العلني عن آرائهم أو الحديث في قضية الدراسة دون خوف أو قلق.

ـ الاتجاه السائد لدى النظام السياسي في مصر نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ويمكن اختبار المتغير الأول من خلال سؤال المبحوثين عن درجة الخوف عند الحديث عن قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ويمكن الوقوف على المتغير الثاني من خلال نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالراديو والتليفزيون والصحف القومية والتي تعبر بشكل واضح عن توجهات الدولة تجاه القضايا المختلفة.

وغني عن القول إن الاتجاه السائد لدى النظام السياسي نحو قضية الدراسة، يؤثر في اتجاهات الأفراد بشكل غير مباشر من خلال عرض وتقديم هذا الاتجاه بشكل متسق وثابت ومتكرر عبر وسائل الاتصال، وبخاصة الراديو والتليفزيون والصحف القومية.

(١) الخصائص الديمغرافية للأفراد

يمكن أن تؤثر الخصائص الديمغرافية للأفراد (السن/ النوع/ التعليم/ المستوى الاقتصادي/ المهنة) في اتجاهاتهم نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وفي ضوء ذلك صيغ فرض الدراسة الذي يقوم على وجود ارتباط

بين خصائص الأفراد الديمغرافية واتجاهاتهم نحو التطبيع.

(٢) الخصائص السياسية للأفراد

يقترح النموذج المقدم احتمال تأثير خصائص الأفراد السياسية في اتجاهاتهم نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل. فخصائص الأفراد المرتبطة بانتماءاتهم الحزبية لأحد الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية، ومشاركتهم السياسية في الانتخابات المختلفة، ومشاركتهم في الحياة السياسية العامة، يمكن أن ترتبط باتجاهاتهم نحو التطبيع من حيث التأييد والمعارضة، وفي ضوء ذلك صيغ الفرض القائم على أساس وجود علاقة ارتباطية بين خصائص الأفراد السياسية واتجاهاتهم نحو التطبيع.

(٣) أهمية القضية

يقترح النموذج السابق أيضاً وجود ارتباط بين خصائص قضية التطبيع من حيث إدراك الأفراد لأهميتها على المستوى الشخصي، وإدراك أهميتها للمجتمع من ناحية، واتجاهات الأفراد نحو التطبيع من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار صيغ فرض الدراسة القائل بوجود علاقة بين إدراك الأفراد لأهمية قضية التطبيع واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ز ـ متغير الدين

يتوقع تأثير هذا المتغير في اتجاهات الرأي العام في مصر نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وبخاصة مع ربط الأفراد آراءهم واتجاهاتهم نحو التطبيع بموقف الدين من اليهود وسمات الشخصية اليهودية، كما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، وبخاصة مع تأكيد الواقع لكل ما جاء في القرآن والسنة بشأن اليهود وما يتصفون به من خصال وسمات.

وللوقوف على تأثير الدين في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو التطبيع مع إسرائيل، صيغ دافع الاعتبارات الدينية، ومكر وخبث الشخصية اليهودية، ويطلب من المبحوثين آراءهم في ذلك بالموافقة أو المعارضة، وهو ما يقدم مؤشراً حول أهمية المعتقدات الدينية في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ويبقى الحكم على مدى صلاحية النموذج المقترح لاختبار الرأي العام المصري تجاه قضية الدراسة رهناً بما تتوصل إليه نتائج الدراسة التحليلية

والمسحية، ومدى التحقق من صحة فروض الدراسة من عدمه.

ملخص

تناول الفصل الثاني مفهوم الرأي العام في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، واتضح من مجموعة التعريفات التي رصدت مفهوم الرأي العام ارتباط هذا المفهوم بزاوية تخصص كل باحث تصدى لهذا المفهوم، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية التي حالت دون وجود رؤية شاملة ومتكاملة لتوضيح كيفية تكوين الرأي العام.

كما تناول الفصل الثاني التعريف بنظرية دوامة الصمت من حيث نشأتها وتطورها وأهميتها في مجال بحوث ودراسات الرأي العام باعتبارها إحدى النظريات المهمة التي تقدم رؤية تتسم بالديناميكية في تصورها لكيفية تشكيل وتكوين الرأي العام نحو القضايا المختلفة، وأوضح هذا الفصل الفروض الرئيسية التي تقوم عليها نظرية دوامة الصمت، وأهمية التأثير الإعلامي في تشكيل الرأي العام من خلال ما تعكسه وسائل الإعلام من اتجاه ثابت ومتكرر حول معالجة إحدى القضايا، وأهمية تفسير تشكيل الرأي العام في ضوء فرضية الخوف من العزلة الاجتماعية كأحد العوامل المؤثرة في رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم تجاه القضايا المختلفة.

كما عرض الفصل الثاني أيضاً مجموعة الانتقادات التي وجهها الباحثون لنظرية دوامة الصمت، لعدم قدرتها على تفسير الرأي العام تجاه العديد من القضايا في دول كثيرة في ظل ظروف تاريخية معينة على رغم توافر الشروط الموائمة لاختبار هذه النظرية.

واختتم الفصل الثاني بعرض مجموعة العوامل والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر في تشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية الدراسة، وذلك في إطار نموذج اقترحه الباحث تمهيداً لاختباره منهجياً لتحديد مدى ملاءمته في خدمة أهداف الدراسة.

ويعرض الفصل الثالث لخلفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتطوراته المهمة في المرحلة الراهنة، وتوضيح الفترات التاريخية التي يمكن لنظرية دوامة الصمت أن تساهم في توضيحها وتفسيرها وتلك التي تعجز النظرية عن تفسيرها.

الفصـــل الـــثــالـــث

الإدارة المصرية للصراع العربي ـــ الإسرائيلي:
حالتا الصراع والتسوية

مقدمة

يسعى هذا الفصل لرصد تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك بهدف تتبع ملامح الإدارة المصرية لذلك الصراع من خلال ثلاثة مستويات تشمل:

ـ الإدارة السياسية المصرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالتي الصراع والتسوية السلمية.

ـ إدارة الإعلام المصري للصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالتي الصراع والتسوية السلمية.

ـ تفاعلات الرأي العام المصري مع تطورات الصراع في حالتي الصراع والتسوية.

ويطمح الباحث من خلال هذا الطرح إلى الإجابة عن مجموعة التساؤلات التالية:

ـ ما الثابت والمتغير في العوامل المؤثرة تاريخياً في إدارة مصر السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالتي الصراع والتسوية؟

ـ ما الثابت والمتغير في العوامل المؤثرة تاريخياً في إدارة الإعلام المصري للصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالتي الصراع والتسوية؟

ـ ما الثابت والمتغير في العوامل المؤثرة تاريخياً في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالتي الصراع والتسوية؟

ـ ما طبيعة التفاعل بين العناصر الثلاثة السابقة: النظام السياسي، النظام الإعلامي، والرأي العام المصري في إدارة مراحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالتي الصراع والتسوية؟

ـ ما المواقف والفترات التاريخية التي تنجح نظرية دوامة الصمت (Spiral of Silence Theory) في تفسيرها، وما المواقف والفترات التاريخية التي تفشل النظرية في تفسيرها بالتطبيق على اتجاهات الرأي العام المصري في مراحل الصراع المختلفة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، ولتحقيق ما يسعى إليه هذا الفصل من أهداف، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة أقسام، تناول القسم **الأول** منها إدارة مصر للصراع العربي ـ الإسرائيلي في الفترة من الحرب العالمية الأولى وحتى حرب ١٩٤٨، وعرض القسم **الثاني** لإدارة مصر للصراع في الحقبة الناصرية (١٩٥٤ ـ ١٩٧٠)، وقدم القسم **الثالث** لإدارة مصر لحالتي الصراع والتسوية في الحقبة الساداتية (١٩٧٠ ـ ١٩٨١)، واختتم الفصل بالقسم **الرابع** الذي رصد لدور مصر في عملية التسوية السلمية الجارية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة في عهد الرئيس مبارك (١٩٨١ ـ ٢٠٠٠).

أولاً: الإدارة المصرية للقضية الفلسطينية من الحرب العالمية الأولى حتى قيام إسرائيل (١٩١٤ ـ ١٩٤٨)

يناقش هذا القسم الموقف المصري من قضية فلسطين حتى قيام حرب ١٩٤٨ والتي أسفرت عن قيام دولة إسرائيل. ونعرض للموقف المصري من خلال ثلاثة مستويات للرصد، حيث يقدم المستوى **الأول** رصداً للإدارة السياسية المصرية لقضية فلسطين، ويتناول المستوى **الثاني** رصداً لإدارة الإعلام المصري لقضية فلسطين، ويقدم المستوى **الثالث** رصداً لتفاعل الرأي العام مع تطورات القضية الفلسطينية في هذه الفترة.

ويهم أن نوضح في هذا القسم أفكار التسوية السلمية التي طرحت في المراحل الأولى للقضية الفلسطينية، ومدى جدية الأطراف المختلفة في دخول تسوية سلمية للصراع في مراحله المبكرة، والأهداف الخفية التي وقفت وراء دفع أفكار التسوية في هذه المرحلة.

١ ـ الإدارة السياسية لقضية فلسطين من الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٤٨

يشير مستوى الرصد الأول والخاص بتحليل الموقف السياسي الرسمي المصري من التطورات الجارية حتى عام ١٩٤٨، إلى أن الموقف الرسمي من جانب الحكومات المصرية والسراي افتقد إلى الوعي الناضج بمخاطر الصهيونية وقيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية، بل تطرفت مواقف الحكومات المصرية إلى درجة اتخاذ مواقف معادية تجاه الفلسطينيين والمصريين الذين هتفوا ضد بلفور أثناء مروره بالقاهرة إلى فلسطين لافتتاح الجامعة العبرية (عام ١٩٢٥)، كما أوفدت الحكومة المصرية أحمد لطفي السيد مندوباً عن الجامعة المصرية لحضور افتتاح الجامعة العبرية. وكان لحكومة محمد محمود موقفها المعادي لثورة الشعب الفلسطيني أثناء حادث البراق الشهير (عام ١٩٢٩). وأخذت صحيفة **السياسة** لسان حال الحكومة بتهديد الوطنيين الفلسطينيين لإثارتهم الرأي العام في مصر. وتمادت حكومة اسماعيل صدقي (١٩٣٠) في مواقفها غير الوطنية، حيث أغلقت جريدة **الشورى** الفلسطينية وأبقت على صحيفة **إسرائيل** الصهيونية في مصر، ومنع خطباء المساجد من ذكر اسم فلسطين أثناء الصلاة[(١)].

ويعزو أحد الباحثين ضعف الاهتمام الرسمي المصري في هذه الفترة بما كان يجري من أحداث في فلسطين على حدود مصر الشرقية إلى مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها عدم وعي الساسة المصريين الكافي في تلك الفترة بمخاطر الصهيونية، وخطورة قيام دولة يهودية على الأمن القومي المصري، ومحاولة كسب هؤلاء الساسة لود بريطانيا للبقاء في الحكم، وتأثر بعض هؤلاء الساسة بما كان يشاع في أوروبا من أن الوجود اليهودي في فلسطين إنما يعبر عن روح التسامح الديني، وحرص الساسة المصريين على احترام الأقليات والجاليات الأجنبية في مصر. ويرجع ذلك أيضاً إلى عدم نضوج الفكرة العربية في مصر في تلك الفترة، واعتقاد كبار الملاك والرأسماليين بأن اقتراب مصر من العرب يضر بمصالحهم، كما لا ينبغي إغفال حقيقة أن الشغل

(١) بدر أحمد عبد العاطي، «السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ٢٢.

الشاغل للحكومات المصرية في تلك الفترة كان يتمحور حول الاستقلال الوطني وإنهاء الاحتلال[٢].

وانتهت فترة اللاوعي في الموقف السياسي المصري الرسمي من القضية الفلسطينية وما يحدث على حدود مصر الشرقية مع قيام الثورة الفلسطينية (عام ١٩٣٦)، حيث أعلن مصطفى النحاس في مجلس الشيوخ تأييد مصر لعرب فلسطين. وطالبت مصر بريطانيا بإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وأن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري في فلسطين، كما أعربت مصر عن قلقها إزاء وجود دولة يهودية مجاورة لمصر. وطالبت بتقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والتي أدت إلى اقتلاع سكان الأرض الأصليين من أراضيهم[٣].

واستمرت صحوة الحكومة المصرية تجاه ما يحدث في فلسطين بعد ثورة ١٩٣٦، حيث أعلنت الحكومة المصرية في عصبة الأمم على لسان وزير خارجيتها رفضها لمشروع تقسيم فلسطين. وكان لذلك أثره في نفوس الفلسطينيين، كما ترأست مصر الوفود العربية المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن عام ١٩٣٩، وأمام الرفض الفلسطيني **للكتاب الأبيض** رفض رئيس الوزراء المصري ما جاء فيه، واقترحت مصر ضرورة عقد مؤتمر يجمع بين العرب واليهود من أجل التوصل لتسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية، إلا أن بريطانيا شككت في احتمالات نجاح ذلك[٤].

وتجسد موقف مصر الرسمي من القضية الفلسطينية منذ بداية الأربعينيات وحتى نكبة عام ١٩٤٨، في رفض مصر القاطع لتقسيم فلسطين، أو إقامة دولة يهودية على حدود مصر الشرقية، وانتقاد سياسة فتح الباب أمام الهجرة اليهودية، وسياسة إحلال المستوطنين محل السكان العرب الأصليين، كما أكدت السياسة المصرية خلال هذه الفترة على حق فلسطين في تقرير مصيرها، وأكدت عدم اعترافها بحق اليهود في إقامة وطن قومي خاص بهم في فلسطين.

ومع تأسيس جامعة الدول العربية واتخاذ القاهرة مقراً لها، أصبح التزام

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٣) عواطف عبد الرحمن، **مصر وفلسطين** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٢٣٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

مصر تجاه القضية الفلسطينية التزاماً رسمياً يصعب التحلل منه، وانتقل الدعم المصري من الخطب والشعارات إلى الدعم المادي الملموس، وساعد على تنشيط الدور السياسي لمصر في هذه الفترة رغبة الملك في تحقيق زعامة عربية في الخارج، وتحقيق هيبة في الداخل. وكان اشتراك مصر عسكرياً في حرب عام ١٩٤٨ أكبر دليل على اهتمام مصر رسمياً بالقضية الفلسطينية(٥).

ويتضح مما تقدم أنه كان من الصعب انتظار مواقف سياسية رسمية واعية وفاعلة تجاه ما يحدث على حدود مصر الشرقية خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات، في ظل وجود حكومات تعمل تحت سيطرة الاحتلال البريطاني، إضافة إلى النفوذ الاقتصادي والرأسمالي الكبير ليهود مصر في هذه الفترة، ناهيك عن النشاط الصهيوني الدؤوب الذي لم يعرف الملل أو الكلل خلال هذه الفترة من حكم مصر.

وعلى مستوى القوى والأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة السياسية المصرية في هذه الفترة، اتضح اختلاف تصوراتها ورؤاها للصراع الدائر. فقد تصورته حركة الإخوان المسلمين صراعاً دينياً بين المسلمين واليهود في فلسطين، وبدأ حزب الوفد يلتفت للقضية بعد حادث البراق. أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رأى أن التعايش بين العرب واليهود معاً في فلسطين هو الحل الأمثل لهذا الصراع، وانطلق موقف اليسار المصري من حق العرب في منع تقسيم وطنهم، وكان مبعث موقف حزب مصر الفتاة هو كراهية اليهود.

والسؤال الذي يطرح نفسه في نهاية الحديث عن الإدارة السياسية للقضية الفلسطينية قبل حرب ١٩٤٨ وقيام إسرائيل: هل كانت هناك جدية من قبل الحركة الصهيونية في تسوية سلمية مع العرب حول الصراع الدائر قبل حرب ١٩٤٨؟

يجيب أحد الباحثين عن هذا التساؤل بقوله: «إنه منذ صدور وعد بلفور (عام ١٩١٧) والذي وعد بوطن قومي لليهود في فلسطين وحتى قيام حرب ١٩٤٨، لم يكن الصهيونيون جادين في التوصل إلى تسوية سلمية مع العرب، وإنما كان هدفهم هو كسب الوقت حتى تتمكن الأجهزة الصهيونية العاملة في

(٥) عبد العاطي، «السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» ص ٣٠.

مجالات تمويل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتوطين المهاجرين اليهود في ذلك الإقليم العربي من خلق «واقع صهيوني» قوي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وفي أثناء المرحلة الأولى من العمل الصهيوني حيث كان «الواقع اليهودي» في طور التكوين، سادت نغمة التوفيق بين العرب واليهود، وجرى الاتصال بنفر من المعتدلين العرب لفهم خطط العرب، وإدارة وعيهم بما يتماشى مع دعم الكيان الصهيوني في فلسطين الذي أريد له أن يتطور ليتخذ شكل الدولة في النهاية. وبعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ تغيرت النظرة، ومع ذلك بقي خط أساسي حتم على إسرائيل التفكير في مجال حيوي تكون لها فيه قيمة استثمارات، ومن هنا كان التطلع الصهيوني المبكر منذ أواسط الثلاثينيات إلى الجزيرة العربية والعراق حيث الآفاق الواسعة لتحقيق هذه الطموحات[٦].

٢ ـ إدارة الإعلام المصري لقضية فلسطين حتى عام ١٩٤٨

تجدر الإشارة بداية إلى أنه في الوقت الذي اتسم فيه موقف الحكومات المصرية إزاء الصراع الدائر على حدود مصر الشرقية وإزاء القضية الفلسطينية بالتخاذل وعدم الوعي، كانت الصحافة المصرية بمختلف اتجاهاتها تتابع تطورات القضية الفلسطينية من كافة زواياها وأبعادها خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات، فقد سبقت الصحافة الحكومة المصرية في استشعار الخطر من الصراع الدائر في فلسطين خلال هذه الفترة.

وقد واكبت الصحافة المصرية تطورات القضية الفلسطينية، واتخذت موقفاً مؤيداً للشعب الفلسطيني، حيث أدانت مشروع قرار تقسيم فلسطين، فانتقدت جريدة **المصري** ـ لسان حال حزب الوفد ـ السياسة البريطانية في فلسطين، وهاجمت مؤتمر لندن عام ١٩٣٩، واستماتت صحيفة **الإخوان المسلمون** في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني وحماية مقدساته الإسلامية، وأدانت المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها لتقاعسهم عن نصرة الشعب الفلسطيني، وعارضت جريدة **مصر الفتاة** مشروع تقسيم فلسطين وطالبت بمقاومته بكل السبل.

---

(٦) محمد عبد الرؤوف سليم، «لقاءات صهيونية عربية: خلفية تاريخية لرؤى صهيونية للتعامل مع العرب،» ورقة قدمت إلى: **اتفاق المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي: مواجهة أم مصالحة** (ندوة) (القاهرة: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ١٩٩٣)، ص ٦٣.

واشتركت الصحف المصرية على اختلاف انتماءاتها الفكرية والسياسية في الكشف عن الجرائم التي ارتكبتها الحركة الصهيونية خلال حرب ١٩٤٨. وتفردت جريدتا **الإخوان المسلمون**، و**مصر الفتاة** بمواقف مشهودة تتمثل في الدفاع عن مشاركة الجيش المصري في حرب ١٩٤٨، بعد أن ترددت بعض الأصوات التي رأت أن اشتراك الجيش المصري في الحرب هو اشتراك في حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل، ونعت هذه الصحف على الشعب المصري تعاسته وبؤسه في ظل سياسة الباشوات[٧].

وشهدت هذه الفترة اختلاف الرؤى والتوجهات التي عالجت بها الصحافة المصرية القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة، كما طرحت فكرة التعايش بين العرب واليهود في وطن قومي مشترك في فلسطين كحل للصراع الدائر بينهما في بعض الصحف المصرية في هذه الفترة. وبصفة عامة كان الإعلام المصري أكثر وعياً من الحكومة المصرية في إدراك مخاطر الصراع الدائر على حدود مصر الشرقية، وأكثر وعياً بأهمية القضية الفلسطينية، وأكثر تعاطفاً وتأييداً للشعب الفلسطيني. وخرجت بعض الصحف الحزبية عن توجهها الحزبي الضيق وسعت نحو تأييد الحق الفلسطيني ومناهضة الفكر الصهيوني.

٣ ـ الرأي العام المصري وقضية فلسطين حتى عام ١٩٤٨

كان اهتمام الرأي العام المصري بالقضية الفلسطينية سابقاً على الاهتمام الرسمي بها، حيث سبق الرأي العام المصري الحكومات المصرية في الاهتمام والانشغال بما يجري على أرض فلسطين وتقديم كل عون ممكن لها، كما يلاحظ أن اهتمام الرأي العام المصري بقضية فلسطين لم يتذبذب على خلاف مواقف الحكومات المصرية قبل عام ١٩٣٦[٨].

ويلاحظ تفاعل الرأي العام المصري مع تطورات الأحداث الخاصة بقضية فلسطين، حيث تظاهر الرأي العام عند مرور آرثر بلفور عام ١٩٢٥ بالقاهرة في طريقه لافتتاح الجامعة العبرية. واهتز وجدان الرأي العام المصري لحادث البراق (عام ١٩٢٩). وأسفر التعاطف الشعبي الواسع الذي حظيت به

---

(٧) عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤.

(٨) عبد العاطي، «السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» ص ١٣.

قضية فلسطين وتأييد الحق الفلسطيني، عن اهتمام الحكومات المصرية المتتالية بما يجري على أرض فلسطين بعد ثورة الشعب الفلسطيني الكبرى عام ١٩٣٦.

وكان للرأي العام المصري موقف ناضج عقب قيام ثورة الشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٣٦، وذلك من خلال جمع التبرعات لضحايا الثورة بجهود الهيئات والتنظيمات الشعبية ذات الصبغة الإسلامية مثل الأخوان المسلمين والشبان المسلمين ومصر الفتاة، في الوقت الذي لم تشترك فيه الحكومة المصرية في جمع التبرعات لضحايا الثورة تحت الضغوط البريطانية.

كما شكلت الحركات الطلابية في جامعتي فؤاد الأول (القاهرة) والأزهر لجاناً لمساندة الثورة الفلسطينية. ولم يتخلف القطاع النسائي هو الآخر عن الركب، حيث عقدت الاجتماعات، وشكلت لجان لجمع التبرعات، وأرسلت احتجاجات عديدة لسلطات الاحتلال البريطاني، ومناشدة نساء العالم لمساندة القضية الفلسطينية، والدعوة لإيقاف الهجرة اليهودية. وظهر واضحاً في أعمال الشعراء والكتاب التعاطف الكبير مع الحق الفلسطيني وثورة شعبه.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، كان الشعب المصري معلق القلب والبصر بمعركة فلسطين ضد الحركة الصهيونية، واستقرت المشاعر الوطنية والدينية والشعور العربي المتنامي لدى الشعب المصري، وتحرك لدى فئات الرأي العام الإحساس الواعي بالخطر مما يحدث على حدود مصر الشرقية، ومخاطر قيام دولة يهودية مجاورة لمصر. وقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى مزيد من اهتمامات الرأي العام المصري بمتابعة تطورات قضية فلسطين[٩].

وتابع الرأي العام المصري جميع مراحل بحث القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة والتي انتهت بقرار التقسيم في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤٧. وقد كان لهذا القرار صداه في الشارع المصري، إذا اجتاح الجماهير سخط عارم، وبدأت المظاهرات والإضرابات تعم البلاد احتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين، ونظمت الهيئات والتنظيمات الشعبية حملات للتبرع، وبدأت الدعوة إلى الكفاح المسلح في فلسطين والتي اختلفت بصددها القوى الوطنية، حيث أيدته بعض القوى السياسية، وعارضته قوى سياسية أخرى[١٠].

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٠) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

وأياً كانت دوافع مصر الرسمية للاشتراك في حرب ١٩٤٨، فمن المؤكد أن حرب ١٩٤٨ جاءت تعبيراً عن تأييد شعبي جارف للقضية الفلسطينية، حيث تدفقت أعداد كبيرة من المتطوعين المصريين على فلسطين. ولم تؤد هزيمة مصر في هذه الحرب، وبخاصة على المستوى الشعبي، إلى إعادة النظر في دعم القضية الفلسطينية، وإنما تركزت المناقشات أساساً حول أسباب الهزيمة[١١].

نخلص مما تقدم إلى أن الرأي العام المصري كان واعياً بما يجري من أحداث في فلسطين، وكان مدركاً للأخطار المحدقة التي تنتظر مصر بقيام دولة يهودية على حدودها الشرقية، وكان عملياً في اتخاذ مواقف جادة في دعم قضية فلسطين سواء كان ذلك من خلال جمع التبرعات، أو من خلال التطوع بالمشاركة في حرب ١٩٤٨، أو بالتعبير عن السخط والاستياء من خلال المظاهرات والإضرابات ضد السياسة البريطانية أو السراي أو الحكومة.

وقد أثبتت مواقف الرأي العام المصري الإيجابية تجاه قضية فلسطين خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات، أن قضية فلسطين ودعم الحق الفلسطيني تأتي جنباً إلى جنب مع قضية الاستقلال وتحقيق جلاء بريطانيا عن مصر ضمن أولويات اهتمامات الرأي العام المصري في هذه الفترة.

ثانياً: الإدارة المصرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الحقبة الناصرية (١٩٥٤ ـ ١٩٧٠)

يستعرض هذا القسم الإدارة المصرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال فترة حكم الرئيس عبد الناصر، وذلك من خلال تحليل لإدارة الصراع على ثلاثة مستويات، حيث يتناول المستوى **الأول** الإدارة السياسية للصراع، ويعرض المستوى **الثاني** الإدارة الإعلامية للصراع، ويقدم المستوى **الثالث** كيفية تفاعل الرأي العام المصري مع تطورات الصراع في هذه المرحلة.

١ ـ الإدارة السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الحقبة الناصرية

أمام هزيمة الجيش المصري والعرب في عام ١٩٤٨، اضطرت مصر إلى دخول مفاوضات مع إسرائيل وانتهت بالتوقيع على اتفاقية الهدنة في رودس

(١١) عبد العاطي، المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

عام ١٩٤٩. وقد فشلت المفاوضات والاتصالات الجارية طوال عام ١٩٤٩ وحتى بداية الخمسينيات في التوصل إلى اتفاق يضمن لمصر عودة النقب، ويضمن عودة اللاجئين مقابل علاقات طبيعية مع إسرائيل.

وجرت مفاوضات بين دول المواجهة العربية وإسرائيل في إطار مؤتمر لوزان، ووافقت الأطراف في هذه المفاوضات على قرار التقسيم رقم ١٨١ كنقطة بداية لمناقشة المسائل الإقليمية، ولم يحدث أن تخلت إسرائيل عن أراضٍ احتلتها في عام ١٩٤٨ كما جاء في قرار التقسيم[١٢].

وخلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٥٦ لم تعارض السياسة المصرية استمرار الاتصالات التي كانت قائمة بالفعل مع الجانب الإسرائيلي، بهدف استكشاف طبيعة النيات الإسرائيلية، وتصورات قادتها لاحتمالات وشروط التسوية السلمية للصراع.

وكان منطقياً أن يقطع الرئيس عبد الناصر أية اتصالات رسمية أو غير رسمية مع إسرائيل عقب اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وقامت سياسة عبد الناصر عقب العدوان الثلاثي وحتى حرب ١٩٦٧ على اعتبار إسرائيل أداة الاستعمار في المنطقة، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على الموقف المصري من التسوية مع إسرائيل.

وعقب العدوان الثلاثي على مصر بدأت حركة المد القومي العربي بزعامة عبد الناصر الذي طرح الوحدة العربية كهدف رئيسي يسعى له، وقدمت مصر يد العون لشقيقاتها العربية من أجل محاربة الاستعمار وإجباره على الجلاء، وتحقيق الاستقلال، وأقنع عبد الناصر مؤتمر القمة العربي الثاني بالاسكندرية عام ١٩٦٤ بضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنشاء جيش تحرير فلسطين[١٣].

وفي الخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ منيت مصر والوطن العربي بهزيمة عسكرية مفاجئة من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية، التي أخذت مصر والدول العربية المجاورة على غرة، حيث احتلت قواتها أراضي ثلاث دول عربية، وأصبح جنودها على الضفة الشرقية للقناة أمام الاسماعيلية.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤١.

(١٣) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

ورأت الولايات المتحدة في ذلك فرصة لتصفية حركة القومية العربية بانتصار إسرائيل على مصر رائدة هذه الحركة(١٤).

وقد اتضح أن القيادة الأمريكية كانت على علم مسبق بعزم إسرائيل على القيام بحرب ضد العرب، وأعطتها الضوء الأصفر. وكان المضمون الذي أعطاه الرئيس الأمريكي جونسون لإسرائيل أن تكون حذرة، وألا تعتمد على الولايات المتحدة إذا ما تعرضت لمتاعب، وإن كان الضوء الأصفر كما يفهمه قادة السيارات هو في مرتبة الضوء الأخضر. واتضحت أبعاد الموقف الأمريكي بعد الحرب، حيث أعلن الرئيس الأمريكي أن مصر هي المسؤولة عن قيام هذه الحرب، ولن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل للانسحاب دون تحقق السلام الذي يقوم على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول التعايش السلمي معها(١٥).

وأمام هزيمة مصر العسكرية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان تحرك القيادة السياسية المصرية في ثلاثة اتجاهات، حيث اتجهت القيادة **أولاً**، داخلياً إلى إقالة القيادة العسكرية للجيش المصري. وبدأ التخطيط لمعركة المصير من خلال ثلاث مراحل بدءاً بالصمود، ومروراً بالردع، وانتهاءً بإزالة آثار العدوان، واستدعت هذه التحركات إعادة البناء العسكري، وإعداد الشعب سياسياً لذلك. وركز الاتجاه **الثاني**، على ترسيخ وتوطيد العلاقات مع الدول العربية من أجل تفعيل العمل العربي المشترك، وتجلى ذلك في عقد مؤتمر الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧، والذي أكد على أهمية الجهد العربي المشترك من أجل إزالة آثار العدوان مع الالتزام بالمبادىء الأساسية الثلاثة: لا للتفاوض مع إسرائيل، لا للصلح معها، ولا للاعتراف بها، ودعم التمسك بحق الشعب الفلسطيني.

وعلى المستوى الدولي رأت القيادة السياسية **ثالثاً** ضرورة قبول قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٧، ولم تعتبر القيادة السياسية في ذلك خروجاً على مقررات الخرطوم، حيث أكد المؤتمر على عدم نبذ المساعي السلمية في إطار الالتزام بالمبادىء الثلاثة، وإن

---

(١٤) حمدي فؤاد، **الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل من القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ إلى اتفاقية الإسكندرية عام ١٩٧٥**، تقديم محمد حسنين هيكل (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٦)، ص ٣٧.

(١٥) وليم ب. كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ٥٨ ـ ٦٤.

كانت بعض الدول العربية قد انتقدت الرئيس عبد الناصر لقبوله ذلك، وجاء في مقدمتها حركة فتح والمقاومة الفلسطينية التي عرّضت بشخص عبد الناصر، وردت مصر على ذلك بإغلاق إذاعتي صوت العاصفة وصوت فلسطين الموجهتين من القاهرة.

كما قبلت القيادة المصرية خطة روجرز (عام ١٩٧٠) بعد أن أدركت رغبة الولايات المتحدة الأكيدة في التفرد بحل الأزمة ومحاولة تهميش دور الدول الكبرى الأخرى في العالم. وأكدت مبادرة روجرز على ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، حيث دعت إلى إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، وأن يتعهد الطرفان بالحيلولة دون وقوع أعمال عدوانية من جانب أحدهما ضد الطرف الآخر، ويوافق الطرفان على الحدود المعترف بها دولياً وتصبح الحدود بين مصر وإسرائيل كما كانت بين مصر وفلسطين أثناء الانتداب، وتحديد منطقة مجردة من السلاح بين الجانبين المصري والإسرائيلي، ويوافق الجانبان على أن مضيق تيران ممر مائي دولي، وإعطاء إسرائيل الحق في المرور بقناة السويس دون تمييز أو تدخل، ويلتزم الطرفان بالتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، ويتفق الجانبان المصري والإسرائيلي على احترام كل منهما لسيادة ووحدة أراضي الآخر وحق العيش داخل حدود آمنة معترف بها[١٦].

وإذا كانت القيادة المصرية قد وافقت على القرار رقم (٢٤٢) ومبادرة روجرز أملاً في إحراج إسرائيل ودفعها إلى قبول ما جاء في القرار والمبادرة، إلا أن إسرائيل قد وضعت العراقيل والصعوبات التي تحول دون دخولهما حيز التنفيذ. فقد اشترطت لتنفيذ المبادرة ألا تجبر الولايات المتحدة إسرائيل على تسوية موضوع اللاجئين بما يهدد أمنها، ولا يطلب من إسرائيل الانسحاب دون تحقيق اتفاق سلام تعاقدي ملزم، وأن تتعهد أمريكا بإمدادها بالسلاح بما يضمن تفوقها العسكري، وأن تتعهد الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو ضد أي قرار ينال من إسرائيل في الأمم المتحدة.

ويبدو أن الولايات المتحدة لم توافق سوى على شرط إمداد إسرائيل بالسلاح ولم توافق على باقي الرغبات. ولم يكتب لمبادرة روجرز النجاح، علماً بأن إطار التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل الذي اتفق عليه فيما بعد في عام ١٩٧٩ جاء متشابهاً على نحو كبير مع متضمنات خطة روجرز للتسوية

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

السلمية بين مصر وإسرائيل[17].

ويبدو أيضاً أن تجميد الموقف كما كان عليه الوضع بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كان هو الوضع الأمثل لإسرائيل، فقواتها تحتل أراضي دول عربية ثلاث، وقواتها على الضفة الشرقية للقناة، ومن ثم فهي غير مضطرة لقبول مبادرة روجرز[18]. وأمام ذلك كان على المصريين أن يتحملوا في صمت أعباء الدمار الذي صاحب حرب الاستنزاف على طول قناة السويس (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠). وقبل المصريون مناورات عبد الناصر الدبلوماسية (قبول مبادرة روجرز)، وواصلوا الاستعداد لخوض معركة عسكرية مع إسرائيل تنجح بإزالة آثار عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧[19].

وبعد أربع سنوات (١٩٦٧ ـ ١٩٧١) من الجهود الدبلوماسية المبذولة للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط، رفضت إسرائيل رسمياً الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وأغفلت نهائياً موضوع اللاجئين، وأصبحت الرؤية واضحة للغاية، فإسرائيل ترفض كل المبادرات الجادة التي تستهدف تقديم حل للأزمة، وكان تركيزها قاصراً على وقف إطلاق النار.

وبرحيل الرئيس عبد الناصر تنطوي وراءه صفحة مهمة في تاريخ مصر المعاصر، وأصبحت القضية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الوطنية والعربية الكبرى التي تشغل الرأي العام المصري وقيادته وصناع قراره.

٢ ـ الإدارة الإعلامية المصرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الحقبة الناصرية

لعبت وسائل الإعلام دوراً ملحوظاً ومهماً كأداة من أدوات إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي طوال مراحله المختلفة، وبقدر نجاح أي من طرفي الصراع في حسن استخدامها، كان نجاحه بإدارة الصراع لصالحه على حساب الطرف الآخر في المجالين المحلي والعالمي على حد سواء.

وكانت الحركة الصهيونية هي الأسبق في إدراك خطورة وأهمية الإعلام

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(١٨) فؤاد، المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٩) سعد الدين ابراهيم، «التطورات الداخلية في مصر،» في: وليم ب. كوانت، محرر، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

كعنصر من عناصر القوة، ونجحت وليدتها (إسرائيل) طوال فترة طويلة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي بأن تكون الجانب الأفضل في استخدام وسائل الإعلام في إدارة الصراع لصالحها، وأن تجعل وسائل الإعلام أداتها الفعالة في الاتصال بالرأي العام العالمي والتأثير فيه للتمهيد للأحداث والتطورات وملاحقتها بالشرح والتفسير والتبرير والإقناع بسلامة وصحة وجهة النظر الإسرائيلية[٢٠].

والفجوة بين الطرفين العربي والإسرائيلي لا تقتصر على تفوق الجانب الإسرائيلي في استخدام الإعلام وتوظيفه لخدمة أغراض إسرائيل عالمياً، ولكن الفجوة تتصل أيضاً ببحوث الاتصال الخاصة بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فعلى الرغم مما تمثله هذه القضية من أهمية تاريخية للعرب، فإن ما يدعو للتعجب هو تجاهل بحوث الاتصال للصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما لو كان الاتصال ليس متغيراً حيوياً في هذا الصراع، وفي هذا الجانب تبدو الفجوة المعرفية بين مصر وإسرائيل أعمق كثيراً مما يتصورها البعض[٢١].

يشير ما تقدم إلى أهمية دراسة الاتصال وتطور أدائه فيما يتصل بتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومحاولة البحث في أوجه القصور وأوجه القوة في هذا الأداء، بما يمكن من تفعيل أدائه مستقبلاً.

ونستطيع أن نرصد أهم ملامح إدارة الإعلام المصري للصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الحقبة الناصرية من خلال الوقوف على أهم سمات الأداء الإعلامي المصري في معالجة تطورات الأحداث والقضايا المتصلة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة بداية إلى انضمام الإذاعة المصرية جنباً إلى جنب مع الصحافة للمشاركة في التعبير عن القضايا الوطنية، ودعم نظام مصر السياسي، وتوعية الرأي العام بمجريات الأحداث وتطوراتها، حيث يلاحظ غياب دورها في الفترة السابقة لحصول مصر على الاستقلال، إذ كانت الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية تخضع لإشراف سلطات الاحتلال وتوجيهه، ومن

(٢٠) راجية قنديل، «صورة إسرائيل في الصحافة المصرية أعوام ٧٢، ٧٤، ١٩٧٨،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨١)، ص ٨٦.

(٢١) راسم الجمال، «الحرب والسلام والاتصال كمتغير خادع في الصراع: حالة اسرائيل،» **بحوث الاتصال** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، العدد ٣ (١٩٩٠)، ص ٦.

ثم كان من الصعب أن تقوم بدور وطني في ظل الاحتلال البريطاني.

أمام العدوان الثلاثي على مصر الذي قادته فرنسا وانكلترا وإسرائيل عام ١٩٥٦، أصبحت الإذاعة المصرية ومعها الصحافة في معركة مباشرة مع الغرب، الأمر الذي أكسب هذه المعركة طابع الحرب النفسية التي لا تقل ضراوة عن الحرب العسكرية الدائرة في منطقة القناة.

وتركزت جهود الإعلام المصري في كشف نيات العدوان الثلاثي وفضح أساليبه، وأكد الإعلام على التفاف الشعب المصري حول قيادته، ودعا لتماسك الجبهة الداخلية أمام العدوان الخارجي، وإظهار التعاون الدولي مع مصر في حربها ضد المعتدين، وإظهار بطولات الشعب والمقاومة الباسلة في السويس ضد الجيوش المعتدية، والرد على مزاعم الدعاية المعادية، وكشف أكاذيبها، ورفع الروح المعنوية للشعب والجيش من خلال ترديد الأناشيد الوطنية وإظهار بطولات المواطنين والجنود[٢٢].

واتسم أداء الإعلام المصري والعربي عموماً قبيل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بمجموعة من الخصائص التي جعلته أحد الأسباب الحقيقية وراء وقوع الهزيمة، حيث ركز الإعلام على تصريحات المسؤولين عبر ميكروفونات الإذاعة وصفحات الجرائد التي تؤكد أن لمصر أكبر قوة برية وبحرية وجوية في المنطقة، وأن قواتنا الضاربة مستعدة للتحرك، وقد آن الأوان لوضع حد لسياسة التبجح الإسرائيلية، وحان وقت سحق إسرائيل ومن وراءها، وقواتنا مهيأة لتدمير تل أبيب، والهجوم العربي سيكون ضربة قاضية لإسرائيل[٢٣].

وقد نجح الإعلام الإسرائيلي باستغلال هذه الدعاية لصالحه، فأخذت أجهزته الإعلامية تقدم لمعظم دول العالم هذه التهديدات بلغاتها، وتمكنت من رسم صورة عن ذاتها لدى الآخرين بأنها الدولة الضعيفة المغلوبة على أمرها التي سيرمى أهلها في البحر بين لحظة وأخرى، واستعطفت دول العالم لدعمها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ومهدت الرأي العام العالمي لضربة عسكرية تقوم بها إسرائيل ضد العرب حماية لنفسها وتحقيقاً لأمن مواطنيها.

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧٢.

(٢٣) بركات عبد العزيز محمد عبد الله، «المعالجة الإعلامية لقضايا العالم العربي: دراسة تطبيقية على المواد الإخبارية في إذاعات مصر والسعودية وسوريا،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٨)، ص ١٦٤ ـ ١٦٩.

وليس بجديد أن نؤكد على دور الإعلام المصري في إلحاق الضرر بالموقف العسكري المصري في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فقد لجأت وسائل الإعلام إلى وصف الأسلحة المستوردة من الاتحاد السوفياتي، وقدمت الإذاعات المصرية والعربية أنباء تحركات وأوقات زحف الجيوش العربية، وأبرز الإعلام المصري قرار عبد الناصر الخاص بحشد قوات مصرية في سيناء في ١٣ أيار/مايو ١٩٦٧ تحسباً واستعداداً للحرب، كما أبرزت زيارات المشير عامر للقوات الأمامية قبيل بداية الحرب.

إضافة إلى ما تقدم، فقد عالج الإعلام المصري التحركات السياسية بطرق وأساليب تظهر هذه التحركات في إطار سلوك عسكري عدواني وحتمي ضد إسرائيل، وتعددت القضايا والتحركات التي عولجت بهذا الشكل، ومنها اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن، وإعلان إغلاق خليج العقبة، وسحب قوات الطوارىء الدولية، ومظاهر التضامن العربي، واتصالات مصر بالاتحاد السوفياتي، وقدمت هذه المعالجات في مجملها مرتعاً خصباً لإسرائيل، تجد من خلاله آلاف الذرائع لكسب تأييد وتعاطف الرأي العام العالمي[٢٤].

لقد أوهم الإعلام المصري الرأي العام في مصر بتركيزه على تصريحات قياداته السياسية العسكرية والصحفية، التي أكدت أن الحرب مع إسرائيل مجرد نزهة، وأننا نملك أكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط، وأننا نملك صواريخ الظاهر والقاهر والظافر، وأننا ننتظر الضربة الأولى لنرد عليها بضربة أشد وأنكى، وأبرزت تصريحات عبد الناصر التي أكد فيها أن مصر لا تريد أن تحارب الولايات المتحدة، وإن تدخلت فمصر مضطرة للدفاع عن نفسها، وقد ألهبت هذه التصريحات مشاعر الجماهير ودفعتها للتسابق نحو ترديد الشعارات الحماسية، والإعلان عن الرغبة في الحرب[٢٥].

يتضح من خلال ثنايا السطور السابقة أن أداء الإعلام المصري قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ كان حماسياً بدرجة تفوق حماس قيادته السياسية، إلا أنها كانت الحماسة المرتبطة بالتضليل والخداع، وتقديم أنصاف الحقائق

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٥.

(٢٥) مرفت محمد كامل الطرابيشي، «دراسة مقارنة للدور الإعلامي للصحافة المصرية اليومية خلال حربي ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٢)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

والتي نجحت بشكل مباشر أو غير مباشر بأن تقدم لإسرائيل أكثر مما تحلم به[٢٦].

واتسم الأداء الإعلامي المصري الذي واكب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بمجموعة من الخصائص والسمات السلبية يرصدها أحد الباحثين في النقاط التالية[٢٧]:

ـ الكذب والمبالغة في تقديم البيانات الخاصة بتطورات الحرب، حيث ركزت على أن العدو يركض أمام قواتنا كالفئران، وأن طيارات العدو تسقط كالورق، وأن قواتنا المسلحة تتوغل في سيناء.

ـ انطلق أداء الإعلام المصري من مبدأ الحرب ضد إسرائيل وليس من مبدأ تحرير الأرض واسترداد الحقوق المسلوبة، وأظهر ذلك صورة العرب في الخارج بأنهم يرغبون في الحرب من أجل الحرب، وليس الحرب من أجل استعادة الحقوق المسلوبة.

ـ لم يفرق الإعلام المصري بين أهداف التوجه للجمهور الداخلي، وأهداف التوجه للجمهور الخارجي. فالشعارات التي تطلق في الداخل، كانت تصل للخارج، وهو ما ساهم في عدم التعاطف العالمي مع قضية العرب.

ـ استخدم الإعلام المصري نبرة إعلامية فاقدة للاتزان والواقعية، حيث طغت عليها السمات الدعائية والأقوال الحماسية، وأعطت الأشياء أحجاماً أكبر من أحجامها الحقيقية.

وبعد أن وقعت الكارثة، وتحققت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، واستولت إسرائيل على جزء كبير من الأراضي العربية، صدمت الشعوب العربية صدمة عنيفة، واكتشفت أنها عاشت فترة طويلة في عالم من الوهم والخيال بعيداً عن الصدق والحقيقة، ووجهت أصابع الاتهام إلى الإعلام، وفسر البعض هزيمة ١٩٦٧ بأنها هزيمة إعلامية بقدر ما هي هزيمة عسكرية. وحدثت فجوة ثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، ولجأ الكثيرون إلى وسائل الإعلام الأجنبية، بل إلى إعلام العدو بحثاً عن الحقيقة والصدق، كما نظرت

---

(٢٦) قنديل، «صورة إسرائيل في الصحافة المصرية أعوام ٧٢، ٧٤، ١٩٧٨،» ص ٨٨.

(٢٧) عبد الله، «المعالجة الإعلامية لقضايا العالم العربي: دراسة تطبيقية على المواد الإخبارية في إذاعات مصر والسعودية وسوريا،» ص ١٨٠ ـ ١٨٤.

قيادات وشعوب العالم إلى كل ما يبعث به الإعلام المصري بقدر كبير من التحفظ وعدم الثقة وعدم الاهتمام[٢٨].

وقد أثار الدور المتخبط للإعلام المصري في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ الجدل والنقاش حول من تقع عليه المسؤولية، أهي مسؤولية القيادات السياسية، أم مسؤولية القيادات العسكرية، أم مسؤولية القيادات الإعلامية؟

ويبدو أن النقاش يرجح كفة إلقاء المسؤولية على عاتق القيادات السياسية والعسكرية ويجنب الإعلاميين تهمة التورط في تحمل المسؤولية. ويدلل على ذلك أن الإعلاميين كانوا يقدمون للجماهير ما كان يصلهم بالفعل، ولم يكن لديهم علم أن هذه البيانات والبلاغات كاذبة، وبخاصة أنها واردة من القيادات السياسية والعسكرية في ظروف بالغة الخطورة والحساسية، كما تأثرت نبرة الإعلاميين بالبيانات الحماسية للقيادة السياسية والقيادات العسكرية. أما تقديم بيانات ومعلومات في حكم الأسرار العسكرية فهذا راجع للقيادة، حيث صرحت بإذاعتها وتقديمها عبر وسائل الإعلام[٢٩].

وعقب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، هلل الإعلام المصري لنتائج مؤتمر الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧، وروج للمبادىء الثلاثة الشهيرة (لا للصلح، لا للاعتراف، لا للتفاوض). إلا أن اللافت للنظر هو ترويج الإعلام المصري أيضاً وترحيبه بقبول الرئيس عبد الناصر لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٧، وتأييده أيضاً لمبادرة روجرز (عام ١٩٧٠) الداعية إلى التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبخاصة على المسار المصري، وهو ما يؤكده افتقاد الإعلام المصري في هذه الفترة قوى الدفاع الذاتي، والتعبير عن الرأي باستقلالية، في ظل تبعيته المباشرة للدولة، والتعبير عن وجهة النظر الرسمية.

٣ ـ الرأي العام المصري والصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الحقبة الناصرية

لم تؤد هزيمة مصر في حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل إلى إعادة النظر

---

(٢٨) السيد أبو النجا، «الإعلام بعد السلام،» **الأخبار**، ١٩٧٩/٧/١٦، ص ٦، نقلاً عن: قنديل، المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٢٩) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

من جانب الرأي العام المصري في دعم القضية الفلسطينية، وإنما تركز النقاش أساساً حول أسباب الهزيمة والمسؤولين عن حدوثها، وما حدث هو انجذاب الرأي العام المصري للقضية الفلسطينية إلى حد اعتبارها الضلع الثالث للحركة الوطنية المصرية بعد قضيتي الجلاء والسودان قبل ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢.

مع قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، وريادة مصر لحركة المد القومي العربي، وحسم مسألة الهوية في مصر لصالح فكرة القومية العربية التي قادها الرئيس عبد الناصر، وأصبح ينظر إلى القيادة المصرية كعنصر فاعل في حركات التحرر العربي وتحقيق الاستقلال للدول العربية الشقيقة، أصبح تأييد الحق الفلسطيني والقضية الفلسطينية أمراً مسلماً به في أوساط الرأي العام المصري[(٣٠)].

وعقب فشل العدوان الثلاثي على مصر (عام ١٩٥٦)، وانسحاب انكلترا وفرنسا وإسرائيل تحت الضغوط الدولية، وقطع أية اتصالات تستهدف التسوية السلمية مع إسرائيل وسيطرة الجانب الحماسي على القيادة السياسية والعسكرية المصرية في التعامل مع معطيات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وانتقال عدوى الحماس إلى الإعلام المصري بكافة وسائله وأجهزته، كان من المنطقي أن يلتهب حماس الجماهير بدرجة تفوق حماس قيادته السياسية ووسائل إعلامه.

وصدم الرأي العام المصري صدمة عنيفة عقب نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، فكل ما استمع إليه في الإذاعة المصرية من بيانات وتصريحات، وكل ما اطلع عليه في الجرائد المصرية اتضح أنه أكذوبة، وأن الواقع أكثر مرارة بكثير مما يتوقعه الأفراد، وأمام صدمة الجماهير المصرية الكبرى أعلنت قيادة مصر السياسية رغبتها في التنحي عن الحكم، إلا أن الرأي العام المصري رأى ضرورة استمرار عبد الناصر في الحكم، وضرورة مساندته، والوقوف جبهة واحدة بجواره حتى يتم تحرير التراب الوطني. ولم يكن هناك بديل آخر غير الصبر والاحتمال وقبول مناورات عبد الناصر الدبلوماسية، واحتمال التدمير على طول خط القناة، والاستعداد لمعركة عسكرية تزيل آثار الهزيمة.

---

(٣٠) عبد العاطي، «السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» ص ١٥.

ثالثاً: الإدارة المصرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي: حالتا الصراع والتسوية في الحقبة الساداتية (١٩٧٠ ـ ١٩٨١)

يتناول هذا القسم رصداً لإدارة مصر للصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال فترة حكم الرئيس السادات (١٩٧٠ ـ ١٩٨١)، وذلك باتباع النهج السابق نفسه، حيث يقدم هذا الرصد من خلال ثلاثة مستويات، يركز المستوى **الأول** على الإدارة السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويتناول **الثاني** الإدارة الإعلامية للصراع، ويقدم **الثالث** تفاعل الرأي العام المصري مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال هذه الفترة.

١ ـ الإدارة السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الحقبة الساداتية: حالتا الصراع والتسوية

تولى السادات الحكم وقد حسم خياراته في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث اختار السادات التسوية السلمية لتصفية الصراع، وعلى مدار عامين كاملين (١٩٧١ ـ ١٩٧٣) بذل كل جهده بهدف التوصل مع الإدارة الأمريكية إلى تسوية مرضية ولكن دون جدوى، فقد أحرجت الإدارة الأمريكية السادات أكثر من مرة، ولم تأخذ مقترحاته مأخذ الجدية الكاملة.

فعلى الرغم من استجابة السادات وموافقته دون تحفظ على مذكرة يارينغ ـ الوسيط الدولي ـ والتي تدعو إلى التعهد بدخول اتفاقية سلام مع إسرائيل، وعلى رغم مبادرته الذاتية في شباط/فبراير ١٩٧٢ بانسحاب إسرائيلي جزئي من القناة كمرحلة أولى وفتحها للملاحة عقب ذلك، وصدور تصريحات عديدة من مصر تفيد باستعداد مصر للدخول في تفاوض مباشر مع إسرائيل بعد فشل مهمة يارينغ، وإقدام السادات على إنهاء خدمة الخبراء السوفيات العسكريين في الجيش المصري استجابة لطلب الإدارة الأمريكية التي أقلقها كثيراً وجود الخبراء السوفيات في مصر، وعلى رغم دعوة السادات إلى الاتصال المباشر مع الولايات المتحدة بعيداً عن التدخل السوفياتي، على رغم كل هذه الجهود الدبلوماسية من قبل القيادة المصرية، فلم يجد السادات آذاناً صاغية في الإدارة الأمريكية للاستجابة لمطالبه، أو على الأقل أخذ هذه المطالب على محمل الجدية، وفي ضوء ذلك تزايدت درجة الإحباط لدى القيادة المصرية بإمكانية إزالة آثار العدوان من خلال التسوية السلمية، في ظل

استمرار السياسة الأمريكية آنذاك الهادفة إلى الإحباط الكامل للعرب، وهي السياسة التي اعترف كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية بأنها كانت قصيرة النظر، وأسهمت هذه السياسة في نشوب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣[٣١].

وأمام فشل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تسوية سلمية من أجل إزالة آثار العدوان الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٦٧، سعى السادات نحو بناء جسور قوية مع النظم العربية المحافظة دون القطيعة مع النظم العربية التقدمية، ونجح بحشد تضامن عربي غير مسبوق، كما نجح بإخراج العلاقات المصرية ـ السعودية من دائرة الجمود الذي اتسمت به في الحقبة الناصرية، وتوطيد العلاقات مع النظم المعتدلة في الخليج العربي، والمغرب، وبذلك نجح السادات بخلق جبهة عربية موحدة قبل الحرب[٣٢].

وعلى المستوى الداخلي كان العمل يجري على قدم وساق على المستوى العسكري، بهدف بناء وتحديث جميع أفرع القوات المسلحة المصرية، وتزويدها بالأسلحة والمعدات اللازمة لخوض معركة التحرير، وجرى في التوقيت ذاته عمل الدراسات العسكرية على أساس من التخطيط والتفكير العلمي، وقد صاحب ذلك كله استفادة حقيقية من تجارب الماضي القاسية، حيث اتبعت السرية الكاملة في التخطيط للمعركة، واتبعت السرية في عمليات بناء وتحديث القوات المسلحة، وصاحب ذلك عمليات التمويه التي تخفي ما يجري على أرض الواقع من الاستعداد لمعركة التحرير التي لا بديل من خوضها من أجل تحرير التراب الوطني، واستعادة الأراضي العربية المحتلة.

وفي السادس من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، فاجأت القوات المسلحة المصرية ـ متعاونة مع القوات المسلحة لسوريا الشقيقة ـ العالم أجمع بحرب عسكرية حديثة استطاعت أن تدحض النظرية الأمريكية القائمة على أساس أن التوازن العسكري في الشرق الأوسط سيحول دون نشوب حروب أخرى في الشرق الأوسط، وضاربة الدعاية الإسرائيلية القائلة بأن جيش إسرائيل لا يقهر.

---

(٣١) كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧**، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣٢) عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

وأمام هزيمة الجيش الإسرائيلي وتكبده خسائر فادحة في الأفراد والمعدات، كانت سرعة التحرك الدبلوماسي الأمريكي من أجل إنقاذ الموقف في الشرق الأوسط، وقد لقي هذا التحرك ارتياحاً من جانب الرئيس السادات الذي كان يسعى أساساً لإزالة آثار العدوان بالتسوية السلمية، فأعلن أمام مجلس الشعب في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ـ بعد إشادته ببطولات الجيشين المصري والسوري ـ أن موقف مصر من الحرب ليس الاعتداء على الغير، وإنما تحارب مصر من أجل هدفين: **أولهما** استعادة الأراضي المحتلة، و**ثانيهما** استعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وأعلن استعداد مصر لوقف إطلاق النار شريطة انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وأن مصر على استعداد لحضور مؤتمر دولي للسلام في الأمم المتحدة، وأرسل السادات إلى الرئيس السوري حافظ الأسد يبلغه بتطورات الموقف على الجبهة المصرية حيث تحارب مصر الولايات المتحدة بأحدث ما لديها من أسلحة، وأنه لا يتحمل مسؤولية تدمير الجيش والقوات المسلحة مرة أخرى، كما أرسل إلى الاتحاد السوفياتي يبلغه رغبة مصر في وقف إطلاق النار شريطة ضمان روسيا والولايات المتحدة لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، والاتفاق على مؤتمر دولي للسلام من أجل تسوية شاملة للصراع(٣٣).

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ أصدر الرئيس السادات قراره بقبول مصر لقرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨)، وأصدر أوامره للقيادة العامة للقوات المسلحة بوقف إطلاق النار في الموعد الذي حدده مجلس الأمن شريطة التزام الطرف الآخر بذلك، ودعا مجلس الأمن الأطراف المعنية بالبدء الفوري بتنفيذ قرار المجلس رقم (٢٤٢) لسنة ١٩٦٧ بهدف إقرار السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

وكان من النتائج القوية لحرب تشرين الأول/أكتوبر إقناع جميع الأطراف باللجوء الفوري إلى التسوية السلمية لحل الصراع الدائر في الشرق الأوسط. فالإدارة الأمريكية اقتنعت تماماً أن القوة العسكرية الإسرائيلية لم تضمن لها الاستقرار، وأن العرب حاربوا بكفاءة نادرة، واستخدم سلاح البترول بفعالية جيدة، وكان العرب الأفضل دبلوماسياً. وعلى الجانب المصري رأى الرئيس

---

(٣٣) فؤاد، **الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل من القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ إلى اتفاقية الإسكندرية عام ١٩٧٥**، ص ٢٣٤.

السادات أن مصر والعرب خاضوا المعركة، وغيروا وجه التاريخ، وخرجت الأمة العربية محترمة مهابة الجانب أمام العالم، وضربت نظرية الأمن الإسرائيلي، وتكبدت إسرائيل خسائر جيل كامل، وحقق العرب انتقاماً لخمسة وعشرين عاماً مضت، وتحقق استقلال الإرادة واستقلال القرار. وبعد هذا فهناك خياران، إما الاستمرار في المعركة ضد الولايات المتحدة، فتخسر مصر جيشها رجالاً وسلاحاً، وإما الوقفة بعد هذا الانتصار لبدء حوار مع الولايات المتحدة لفض الاشتباك معها.

وتجمعت عدة دوافع أقنعت الرئيس السادات والنخبة المصرية الحاكمة باختيار البديل الثاني، الذي يقوم على أساس التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة، وتوقيع اتفاقية سلام لحل الصراع الدائر، وتشمل هذه الدوافع: **أولاً** وقوع حرب تشرين الأول/أكتوبر في ظروف مثالية قد يستحيل تكرارها مرة أخرى، فالتنسيق المصري ـ السوري عسكرياً، ووحدة الجبهة العربية، واستخدام سلاح البترول بفعالية، وأخذ إسرائيل على غرة قد يصعب تحققها مرة أخرى، و**ثانياً** تمثل نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر أكثر ما يأمل العرب تحقيقه بالوسائل العسكرية، و**ثالثاً** لم تعد موارد مصر الاقتصادية قادرة على تحمل أعباء الحرب، فأصبحت مصر من أفقر الدول العربية بعد أن كانت واحدة من أغناها[٣٤].

وقد بدأت جهود التسوية السلمية مباشرة بين الجانبين المصري والإسرائيلي تحت الرعاية الأمريكية بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر مباشرة، حيث توصل الجانبان بعد مفاوضات شاقة، ورحلات مكوكية عديدة لوزير الخارجية الأمريكي كيسنجر إلى اتفاقية فصل القوات في محادثات الكيلو ١٠١ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، ونصت هذه الاتفاقية على وقف الجانبين لإطلاق النار براً وبحراً وجواً، وأن يتم الفصل بين قوات الجانبين بمساعدة قوات الأمم المتحدة، وتعد هذه الاتفاقية خطوة أولى على طريق تحقيق السلام الشامل.

وفي أيلول/سبتمبر من عام ١٩٧٥ توصل الطرفان المصري والإسرائيلي تحت رعاية وزير الخارجية الأمريكي إلى اتفاقية الفصل الثاني للقوات بين مصر

---

(٣٤) علي الدين هلال، «السياسة الخارجية المصرية بعد كامب ديفيد،» في: كوانت، محرر، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**، ص ١٤٢.

وإسرائيل، والذي بمقتضاه انسحبت إسرائيل من معظم الممرات، وعاد بترول أبو رديس إلى مصر مقابل تعويض أمريكي لإسرائيل، وتوفير محطات إنذار لكل من مصر وإسرائيل، وجددت للقوات الدولية فترة ثلاث سنوات أخرى بموافقة مصر، وتعهد الطرفان بعدم شن حرب طالما استمر التحرك نحو السلام، وتحتفظ إسرائيل بمواقع في الممرات، وبمرور في قناة السويس[٣٥].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٧٧ كانت زيارة السادات التاريخية لإسرائيل وإلقاء خطابه أمام الكنيست في القدس لتكون هذه الزيارة علامة تحول بارزة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتكون أكثر القرارات إثارة وخطورة في التاريخ العربي الحديث. وكانت الزيارة محاولة غير مسبوقة لاقتحام المعضلات السياسية، ورحبت الأوساط الغربية بهذه الزيارة ووصفتها بأنها عمل إيجابي عملاق، أما الدول العربية فقد تراوحت ردود أفعالها بين اتهام السادات بالخيانة، أو التهور، أو التحفظ، أو الصمت المشوب بالذهول[٣٦].

وفي كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٧٧ كان اللقاء التاريخي بين السادات ومناحم بيغن في الاسماعيلية، وفي هذا اللقاء طرحت إسرائيل تصورها للسلام في الشرق الأوسط، وشكل السلام، ومستقبل العلاقات بين دول المنطقة، وطرحت فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة وغزة، والتي أصبحت في ما بعد حجر الزاوية في إطار السلام الشامل في الشرق الأوسط، وفشلت مباحثات الاسماعيلية، فلم تنته إلى شيء بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، حيث اختلفت وجهات النظر المصرية والإسرائيلية في هذا الشأن، وتم الاتفاق فقط على تشكيل لجان سياسية وعسكرية من الجانبين لاستمرار المباحثات.

وبدأت مع كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ اجتماعات اللجان السياسية المصرية والإسرائيلية في القدس بحضور وزير الخارجية الأمريكي، وشهدت هذه الاجتماعات اختلافات حادة بين الجانبين حول كيفية تسوية القضية الفلسطينية، حيث حاولت إسرائيل إقناع الوفد المصري بإمكانية عقد اتفاق

---

(٣٥) فؤاد، المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٩٧.

(٣٦) حسن نافعة، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦١.

ثنائي مع مصر، وتوفير غطاء سياسي للرئيس السادات بالتوصل إلى بيان غامض بخصوص القضية الفلسطينية يكاد يطابق معطيات القرار رقم (٢٤٢)، وذلك لحفظ ماء الوجه للرئيس السادات. وأمام تعنت الجانب الإسرائيلي في ما يتصل بالقضية الفلسطينية وصعوبة التوصل لحل وسط، أصدر الرئيس السادات تعليماته باستدعاء الوفد المصري من القدس وقطع المباحثات[٣٧].

وعلى امتداد مفاوضات السلام المصري ـ الإسرائيلي، ظل السادات يؤكد على حاجته الماسة إلى تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني، وأنه غير مستعد لتوقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل، وحاول على مدار المفاوضات أن يخلق صلة صريحة بين ما قد يحدث على جبهة العلاقات الثنائية المصرية ـ الإسرائيلية، وبين المفاوضات الفلسطينية، إلا أن العديد من العوامل تجمعت لتحول دون تنفيذ رغبة السادات في الربط بين التقدم على المسار المصري، والتقدم على المسار الفلسطيني[٣٨].

ويمكن إجمال العوامل التي أقنعت السادات بإمكانية عقد سلام منفرد مع إسرائيل، في النقاط التالية:

ـ أصبحت مصر بعيدة عن مصدر السلاح السوفياتي، وهو المصدر الوحيد الذي يتيح لها الحرب ضد إسرائيل، ومن ثم فلم تعد مصر قادرة على خوض حرب تحرير تستخلص بمقتضاها سيناء أو الأراضي العربية المحتلة.

ـ إن استمرار سيناء في يد إسرائيل دون أن تملك مصر فرصة انتزاعها بالقوة، يهدد بتكريس الاحتلال الإسرائيلي فيها للأبد، فالاحتلال الإسرائيلي يختلف عن غيره بأنه احتلال استيطاني، يقيم المستوطنات، ويطرد السكان المحليين.

ـ إن العلاقات بين النظام المصري والأنظمة العربية الأخرى كانت قد تجاوزت نقطة اللاعودة، بعد أن شوهت الزعامة المصرية، وحطم دورها القيادي.

---

(٣٧) عبد العاطي، «السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» ص ٨٢ ـ ٩٠.

(٣٨) وليم ب. كوانت، **كامب ديفيد: السياسة وصنع السلام،** ترجمة حازم صاغية (بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٢)، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

ـ إن الخلافات التي سادت الأنظمة العربية حينذاك حول مشكلة الأراضي العربية المحتلة والقضية الفلسطينية، وعدم وجود رؤية موحدة في هذا الشأن، دفعت السادات إلى التوقيع على اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل[٣٩].

كما بذلت القيادات الإسرائيلية جهداً قوياً للحصول على التأييد الأمريكي لاتفاق مصري إسرائيلي منفصل، وكان دايان يكرر دائماً أن المستقبل مع مصر، وإذا نزعت ولو عجلة واحدة من العربة فإنها لن تسير، وإذا خرجت مصر من النزاع فلن تكون هناك أية حروب أخرى[٤٠]. وكان ترحيب إسرائيل بتوقيع اتفاق سلام منفرد مع مصر تبرره الدوافع والعوامل التالية:

ـ انسلاخ مصر عن البلدان العربية بعد المعاهدة يجعل من الصعب على الدول العربية خوض معركة تحرير ضد إسرائيل من دون مصر.

ـ إن عوامل الاختلاف والانقسام العربي تتزايد باستمرار، ومن غير المتوقع في ظل هذه الظروف أن تتفق على شن حرب تحريرية ضد إسرائيل.

ـ إن الخلاف بين الفصائل الفلسطينية حول أسس حل القضية، تقوض وحدة العمل الفلسطيني وتقلل فاعليته.

ـ إمكانية استخدام الميدان اللبناني لتصفية حركة المقاومة الفلسطينية وتبديد قواها، وفي هذا الإطار وقعت إسرائيل اتفاق سلام منفرداً مع مصر، وأنكرت وجود هوية فلسطينية، وأطلقت على الفلسطينيين اسم عرب إسرائيل[٤١].

أما وجهة النظر الأمريكية، فتقوم على أساس إجراء التسوية السلمية على مراحل مع كل جبهة عربية على انفراد، وهي ترفع شعار الأرض مقابل السلام، وتصر على التطبيع وضمان أمن دولة إسرائيل بتحقيق تفوقها العسكري على الأقطار العربية مجتمعة، وترى انسحاب إسرائيل من أراضٍ

---

(٣٩) عبد العظيم محمد ابراهيم رمضان، **العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٩**، تاريخ المصريين؛ ٤٩ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ١٣٧.

(٤٠) كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧**، ص ٢٥٧.

(٤١) رمضان، المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

عربية احتلتها في عام ١٩٦٧ وليس من كل الأراضي، وتتمسك بأن تبقى القدس موحدة، وتتبنى التفسير الإسرائيلي بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي تقوم على أساس توطينهم في الدول التي يعيشون فيها[٤٢].

وعجلت ظروف الولايات المتحدة السياسية بتوقيع اتفاق سلام مصري ـ إسرائيلي منفرد، حيث رغبت واشنطن في تغطية فشلها في إيران، حيث اكتسحت الثورة الإسلامية في إيران نظام حكم الشاه الموالي للولايات المتحدة، وأصبح للبترول المصري أهمية خاصة لإسرائيل بعد أن جف عنها الإنتاج الإيراني الذي كان مصدرها الرئيسي. وكان كارتر في حاجة ماسة إلى تحقيق نجاح يدعمه في حملته الانتخابية، وطلب من السادات أن يقدر ظروف كارتر السياسية والانتخابية[٤٣].

وفي ضوء هذه الظروف وقعت مصر على اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ كإطار لاتفاق السلام في الشرق الأوسط، والتي عملت منذ البداية على ستر العيوب، وليس حل المسائل الحيوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثل المسائل الخاصة بالسيادة والقدس وتقرير المصير الفلسطيني، ومن ثم جاءت الاتفاقية مجرد صيغة إجرائية وبعض المبادىء التوجيهية العريضة المتعلقة بالخطوات الأولى من المفاوضات[٤٤].

وفي عام ١٩٧٩، وقعت مصر اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، والتي تنتهي بمقتضاها حالة الحرب بين الجانبين المصري والإسرائيلي، وتنشأ علاقات سلمية بينهما، وتنسحب إسرائيل إلى الحدود الدولية وفق تفاصيل يتفق عليها الطرفان. ودعت المادة الثالثة من المعاهدة إلى إقامة علاقات سلمية طبيعية بين البلدين، ودعت المادة الرابعة إلى ترتيبات أمنية في سيناء على طول الحدود، وعالجت المادة الخامسة حرية الملاحة، وحددت المادة السادسة العلاقة بين هذه المعاهدة والالتزامات الدولية الأخرى للطرفين، حيث جعلت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية الأولوية للالتزام بالمعاهدة قبل أية التزامات أخرى.

---

(٤٢) أحمد صدقي الدجاني، «مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٤٣) كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧**، ص ٢٩٠.

(٤٤) عبد العاطي، «السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» ص ١١٩.

وأسفر توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عن هجوم عربي حاد على السادات، وساد رأي عام عربي مفاده أن الحل الذي قبلته مصر الرسمية للقضية الفلسطينية لم يكن حلاً مصرياً أو عربياً ولكنه حل صهيوني[٤٥]، إلا أنه يؤخذ على الأنظمة العربية مجتمعة التي أدانت السادات، واتهمته بخيانة القضية العربية والفلسطينية، أنها لم تنجح ببلورة استراتيجية بديلة للتحرك.

على أية حال، فقد تركت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية الجانب العربي شديد الضعف بما يمنعه من التفاوض مع الجانب الإسرائيلي بنجاح، أو أن يشكل تهديداً عسكرياً لإسرائيل ذا شأن. واستراحت إسرائيل كثيراً لفصل مصر عن العرب، فمن دون مصر تستطيع إسرائيل أن تتعايش مع تهديدات الدول العربية الأخرى، كما تصورت إسرائيل أن يكون لمسيرة مصر السلمية دافع للقادة العرب لأن يسلكوا المنهج نفسه.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية الخاسر الأكبر بانفراد مصر بالسلام مع إسرائيل، وبخاصة أن مصر هي الحليف الاستراتيجي الذي يفضله الفلسطينيون، إلا أن منظمة التحرير تتحمل مسؤولية المراوغة والتردد في ظروف كان من الممكن أن تتم فيها التسوية الشاملة، كما أضعفت المنظمة من وضعها بالهجمات المسلحة الكبيرة التي استهدفت إخراج قطار المفاوضات عن سكته، وإفشال المفاوضات والمحادثات الجارية بين الأطراف الأمريكية والمصرية والإسرائيلية[٤٦].

وعلى المستوى الداخلي، لم يؤد توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، وقيام علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق الرفاهية والرخاء الذي وعد به السادات الشعب المصري، بل سارت الظروف الاقتصادية إلى وضع أكثر سوءاً، حيث تصاعدت معدلات التضخم، وقلت العدالة في توزيع الدخول عن ذي قبل، واشتد عود المعارضة في الداخل، وأصبحت أكثر جرأة في مواجهة السادات.

ولم تنجح اتفاقية السلام بقيام علاقات مصرية ـ أمريكية مستقلة، فقد وجدت القيادة المصرية نفسها بعد صفقة كامب ديفيد قد تورطت في علاقة

(٤٥) عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، ص ٢٩٧.

(٤٦) رشيد خالدي، «منظمة التحرير الفلسطينية،» في: كوانت، محرر، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**، ص ٣٨٤ ـ ٣٩٤.

ثلاثية مفروضة من أعلى وغير متكافئة. وكان معنى ذلك أن تحكم الولايات المتحدة على مصر على أساس تصرفها إزاء إسرائيل، فأي توتر يسود العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ينعكس بشكل مباشر على العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وكانت إسرائيل دائماً قادرة على تعكير صفو العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ولم يكن لمصر القدرة نفسها على التأثير المماثل(٤٧)، وذلك في ضوء القاعدة السياسية العريضة للعلاقة الوثيقة وغير العادية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي أشبه بالحلف غير المكتوب الذي يصعب أن يتجاهله أي رئيس أمريكي في اتخاذ أي إجراء يمكن وصفه بأنه معاد لإسرائيل(٤٨).

ويبدو أن فشل الرئيس السادات في اتجاهات أربعة هي: السلام الشامل مع إسرائيل، والانفتاح على الغرب، وسياسة الانفتاح الاقتصادي، والديمقراطية الأبوية، هي مجموعة العوامل التي جعلت من الصعب استمرار الرئيس السادات.

فعلى المستوى الخارجي كانت إسرائيل تحرجه، والولايات المتحدة تخذله، وأدار المعتدلون العرب له ظهورهم منذ وقت طويل، وتحولت الظروف الاقتصادية في الداخل إلى الأسوأ، واشتدت حدة المعارضة في الداخل. وفي مواجهة ذلك اتجه السادات إلى الجبهة الداخلية، وأمر في بداية أيلول/سبتمبر عام ١٩٨١ بالقبض على نخبة من رجالات السياسة والفكر على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية، ويبدو أن السادات بذلك قد كتب شهادة وفاته، فلم يمض شهر واحد، إلا وكان حادث اغتياله(٤٩).

ويبقى أن نوضح بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، أن استراتيجية الرئيس الراحل أنور السادات الخاصة بالتسوية السلمية مع إسرائيل، وإن كانت واجهتها اعتراضات عربية كبيرة، وكان اختلاف النخبة المصرية مع السادات قائماً وقوياً، غير أن الظروف الآن قد تغيرت، والأطراف العربية تجلس على مائدة المفاوضات مع إسرائيل على نحو يحاكي ما قام به السادات في الجوهر، وفي هذا المناخ يسود وصف السادات لدى أنصاره بأنه بعيد النظر، ثبت امتلاكه لرؤية استراتيجية مستقبلية

(٤٧) هيرمان فردريك إيلتس، «الولايات المتحدة ومصر،» في: المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٤٨) صمويل و. لويس، «الولايات المتحدة واسرائيل: الثبات والتغير،» في: المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(٤٩) ابراهيم، «التطورات الداخلية في مصر،» ص ٤٩ ـ ٥٠.

بعيدة المدى، راعت موازين القوى العالمية، وموازين القوى في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن ثم أصبح انتقاد السادات في عملية التفاوض مع إسرائيل مسألة شائكة، طالما أن الظروف الراهنة تشهد ببراعته وبعد نظره، ومع ذلك إذا كان الرئيس السادات امتلك رؤية استراتيجية للمستقبل تتسم بالسلامة والصحة، فإن ذلك لا يصادر القول بأن السلامة العامة لاستراتيجية ما، لا تعني بالضرورة سلامة كافة أبعادها التفصيلية[٥٠].

٢ ـ الإدارة الإعلامية للصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الحقبة الساداتية: حالتا الصراع والتسوية

كان على الإعلام المصري أن يعمل في بداية السبعينيات على استرداد ثقة الجماهير فيه، ويستعيد احترامها له، وفي الوقت نفسه كان عليه أن يزيل الزيف والتشويه الذي لحق بصورة مصر والمصريين لدى الكثيرين في دول العالم، حتى يزيد من عدد المتفهمين للموقف المصري والمؤيدين له.

كان على الإعلام المصري أيضاً أن يتفادى أخطاء الماضي، فيعمل على شرح وجهة النظر المصرية والإقناع بعدالتها وسلامتها، ويمهد للأحداث ويتابعها ويشرحها بالحجة والمنطق والأسلوب العلمي. وكان عليه أن يقدم للشعب المصري صورة حقيقية عن العدو وعن نواحي قوته ونقاط ضعفه، والأسلوب الأمثل للإعداد لمعركة التحرير.

يبدو واضحاً أن مهمة الإعلام المصري قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر كانت شائكة وعسيرة، وكانت تحتاج إلى جهود وإمكانيات كبيرة ووقت كاف للتخطيط والدراسة[٥١].

وقد أثبتت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ قدرة الإعلام المصري على التخلص من عقد الماضي وسلبياته، وقدرته على طي صفحة قديمة سيئة، وأن يفتح صفحة جديدة تختلف كثيراً عن سابقتها، حيث أصبح الإعلام المصري أكثر اتزاناً وتعقلاً، وأكثر منطقية وعقلانية، وأحسن تخطيطاً وعلماً.

---

(٥٠) أحمد يوسف أحمد، «خبرة المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية،» ورقة قدمت إلى: **المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢**، تحرير مصطفى علوي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث الدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٧٤ ـ ٩٩.

(٥١) قنديل، «صورة إسرائيل في الصحافة المصرية أعوام ٧٢، ٧٤، ١٩٧٨،» ص ٩٠.

وقدم الإعلام المصري في حرب تشرين الأول/أكتوبر وجهة نظر مصر وسياستها بأسلوب هادىء ورزين بعيداً عن المبالغة. ومثلما فاجأ الجيش المصري العالم بأدائه المتميز في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ فاجأ الإعلام المصري العالم بالأداء نفسه، حيث خطا الإعلام من الارتجال إلى التخطيط، ومن السلبية إلى الإيجابية، ومن التفكير الخرافي إلى التفكير العلمي، واستحق بذلك أن يكسب ثقة الجماهير التي افتقدها من قبل[٥٢].

ومن المظاهر الإيجابية للأداء الإعلامي المصري في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ أنه لم يسبق الأحداث، وإنما انتظر وقوعها ثم تناولها بالتعليق، فلم يتحدث عن التضامن العربي إلا بعد أن أصبح حقيقة واقعة في الحرب، وربما كان ذلك لخدمة أغراض السرية في الأداء العسكري، أو لتقليل التعاطف تجاه إسرائيل. ولم يبالغ الإعلام المصري في تقديم بطولات المصريين أثناء القتال، واستغل ما يردده الإعلام الأجنبي حول سقوط الأسطورة الإسرائيلية التي لا تقهر، ونقل الإعلام المصري مظاهر التأييد العالمي للقضية العربية[٥٣].

إضافة إلى مظاهر الأداء الإيجابية السابقة، فقد ركز الإعلام المصري في معالجاته المقدمة عن الحرب على إبراز إسرائيل بأنها الدولة البادئة بالحرب ظهر ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، كما أبرز العدوان الإسرائيلي على أنه تنفيذ للأفكار الصهيونية العدوانية على الأرض العربية، وأوضح رفض إسرائيل لجهود السلام، وتحديها للشرعية الدولية، وخروجها على قرارات الأمم المتحدة، وهي المسؤولة عن إلحاق الضرر بالمصالح الاقتصادية العالمية، وإسرائيل تضلل شعبها والعالم ببيانات كاذبة، حيث تحطمت أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وأبرز الإعلام المصري اعترافات بعض القيادات الإسرائيلية ببسالة الجندي المصري، وأن إسرائيل تعيش آثار الهزيمة المادية والنفسية والمعنوية[٥٤].

وقد فرق الإعلام المصري في هذه المرحلة بين طبيعة الجمهور المستهدف داخلياً، وطبيعة الجمهور المستهدف خارجياً، حيث ركزت الإذاعة المصرية في

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٥٣) الطرابيشي، «دراسة مقارنة للدور الإعلامي للصحافة المصرية اليومية خلال حربي ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣،» ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤.

(٥٤) عبد الله، «المعالجة الإعلامية لقضايا العالم العربي: دراسة تطبيقية على المواد الإخبارية في إذاعات مصر والسعودية وسوريا،» ص ١٩٩ ـ ٢٠١.

توجهها للرأي العام العالمي على بدء إسرائيل للحرب، ومناشدة الدول المحبة للسلام شجب العدوان الإسرائيلي، وإبراز الجهود الدبلوماسية والعربية في المجال الدولي، وإبراز التظاهرات التي قامت احتجاجاً على الدعم الأمريكي العسكري لإسرائيل، وإبراز خطورة الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، وإيجابية الموقف السوفياتي الداعم للحق العربي[٥٥].

كما عالج الإعلام المصري قضية ارتفاع أسعار البترول وارتباطها بالموقف الأمريكي والأوروبي من الحرب بشكل إيجابي. فعلى رغم الانشغال في الحرب ومتابعة تطوراتها، إلا أن المعالجة الإعلامية تابعت تطورات استخدام سلاح البترول في الحرب، وركز المضمون الإعلامي على أن الدول العربية المنتجة للبترول لا تريد إلحاق الضرر بالدول الصديقة كما حاولت أن تفهم الولايات المتحدة، والحقيقة أن إسرائيل هي التي ألحقت الضرر الفادح بالاقتصاد الأوروبي وغير الأوروبي.

وفي مقابل الأداء المتميز للإعلام المصري في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، كان الأداء المتخبط للإعلام الإسرائيلي، فقد وقع في أخطاء الإعلام المصري نفسها في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث اتسم أداء الإعلام الإسرائيلي بالارتباك والفوضى والتخبط نتيجة هول المفاجأة الكبيرة، التي هدمت الكثير من المعتقدات والأفكار والصور التي رسخت لديهم عن مصر. فنجد الإعلام الإسرائيلي قد دأب على تقديم بيانات كاذبة عن المعركة، وقدم الحقائق مقلوبة، ولجأ إلى الزيف والكذب والمبالغة في مخاطبة الرأي العام العالمي، ولكن سرعان ما انكشفت الحقائق، وثبت زيف الإعلام الإسرائيلي، وطالب الكثيرون من الإسرائيليين التحقيق في ذلك[٥٦].

وبعد انتهاء حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ ووقف إطلاق النار بين الجانبين العربي والإسرائيلي بناء على قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨)، دخلت مصر في مرحلة التسوية السلمية للصراع، ويلاحظ أن عملية التسوية السلمية منذ اتفاقية فض الاشتباك الأولى وحتى إبرام معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩، قد ارتبطت بحملة إعلامية استهدفت التسويق لهذه المعاهدة شعبياً، وإيجاد المبررات النظرية والعملية لها.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٥٦) قنديل، «صورة إسرائيل في الصحافة المصرية أعوام ٧٢، ٧٤، ١٩٧٨،» ص ٩٢.

وقامت الحملة الإعلامية على أساس أن انغماس مصر في القضايا العربية بصفة عامة، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، قد أدى إلى خراب مصر اقتصادياً، في الوقت الذي تركزت فيه الثروات في يد العرب، وقد آن الأوان لكي تتفرغ مصر لمشكلاتها الاقتصادية، وتأصيلاً لذلك ظهرت المقولات التي تشكك في عروبة مصر وانتمائها العربي[٥٧].

وقد تعرض الرأي العام المصري لحملة إعلامية مصرية مكثفة ومتواصلة وبالغة القوة تستهدف إقناع الرأي العام بالسلام والاستعداد للمرحلة الجديدة، كما تستهدف تشكيك الجمهور في انتمائه القومي العربي، وقامت هذه الحملة على الأبعاد التالية[٥٨]:

- مصر قدمت مائة ألف شهيد في الحروب ضد إسرائيل.
- تضحيات الشعب المصري المادية تجاوزت ٣٠ مليار دولار.
- الولايات المتحدة لن تسمح بهزيمة إسرائيل.
- الاتحاد السوفياتي لن يقدم أسلحة كافية لمصر لتحقيق نصر حاسم.
- مشكلات مصر الاقتصادية راجعة للحرب مع إسرائيل وتكاليفها الكبيرة.
- مصر غارقة في ديونها بينما الأغنياء العرب يودعون مليارات الدولارات في البنوك.
- بعض العرب لا يريدون حل القضية لأنهم يستفيدون منها.

ويعد مضمون هذه الحملة تصدعاً حقيقياً في التوجه العربي الذي ساد في الحقبة الناصرية. وبدأ التركيز على التوجه الوطني، ونجحت وسائل الإعلام المصرية الرسمية بأن تقدم تشويهاً حقيقياً لانتماء مصر العربي، دولة وشعباً وأفكاراً وقيماً وتراثاً وحضارة. واستهدف التشويه أيضاً محاولة خلع الجذر القومي العربي في الشخصية المصرية، وكان في حملة الثلاثي (توفيق الحكيم، ولويس عوض، وحسين فوزي) قبل التطبيع وبعد المبادرة نموذج

---

(٥٧) نافعة، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة**، ص ٨٤.

(٥٨) ابراهيم، «التطورات الداخلية في مصر،» ص ٤٦.

واضح للتأثير السلبي في التواصل القومي العربي، والنيل من النزعة العربية الفطرية للمواطن المصري[٥٩].

وارتبط التسويق للتسوية السلمية في وسائل الإعلام بالرخاء والرفاهية الاقتصادية المتوقعة في ظل السلام، حيث أكدت وسائل الإعلام ولا سيما الصحف أن حجم المشكلات الاقتصادية التي تواجه مصر ضخمة، فالمرافق، وشبكة الصرف الصحي، والتليفونات، والطرق، والكباري، كلها تحتاج إلى تجديد شامل، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وقف نزيف الحرب، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية[٦٠].

وقد هللت وسائل الإعلام المصرية لزيارة السادات التاريخية للقدس عام ١٩٧٧، وركزت على إبراز مواقف وحجج المؤيدين للزيارة، والتضخيم في النتائج الإيجابية، وعرضها بصورة دعائية تذهب إلى تبرير وتدعيم تلك الزيارة وكسب التأييد لها، وفي مقابل ذلك لم تتح وسائل الإعلام فرصاً لظهور الآراء المعارضة، وبخاصة في ظل القيود المفروضة على العمل السياسي، والممارسة الحزبية، وحق إصدار الصحف، وحرمان قوى سياسية من حق تشكيل أحزابها[٦١]. وأثر هذا المناخ بطبيعة الحال في تكوين وتشكيل الرأي العام المصري تجاه زيارة السادات للقدس، بما يؤيد الاتفاقية ويؤيد القيادة السياسية في توجهها نحو التسوية السلمية.

كما هللت وسائل الإعلام المصرية لاتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وقدمت المعالجات الإعلامية اتفاقية السلام للشعب المصري وفق المعطيات التالية[٦٢]:

ـ اتفاقية السلام تعد حجر الزاوية للسلام العادل والشامل في المنطقة.

---

(٥٩) رفعت سيد أحمد، «أزمة الهوية العربية ومصداقية التواصل القومي: دراسة في ديناميات «دينامية التطبيع» على فلسفة التوجه القومي للمجتمع المصري،» في: **عام على التطبيع**، كتاب الموقف العربي (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨١)، ص ١٠١.

(٦٠) نافعة، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة**، ص ٨٤ ـ ٨٦.

(٦١) محمد شومان، «دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام: دراسة نظرية وتطبيقية مع تحليل نماذج من استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية حتى عام ١٩٩٠،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٤)، ص ٣٢٢.

(٦٢) عبد الله، «المعالجة الإعلامية لقضايا العالم العربي: دراسة تطبيقية على المواد الإخبارية في إذاعات مصر والسعودية وسوريا،» ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

ـ الاتفاقية بداية الطريق لقيام دولة فلسطينية.

ـ الاتفاقية تنهي ٣٠ عاماً من الدمار والخراب في المنطقة.

ـ الاتفاقية تحقق السيادة المصرية الكاملة على سيناء.

ـ الاتفاقية لن تمس التزامات مصر العربية.

ـ الاتفاقية تفتح عهداً وصفحة جديدة لحسن الجوار.

ـ بتوقيع الاتفاقية لن تضيع أرواح الشهداء عبثاً.

ـ الاتفاقية أكبر حدث عالمي في العصر الحديث.

كما قدمت وسائل الإعلام المصرية الرئيس السادات كبطل للحرب وبطل للسلام، وانه يحظى بحب واحترام الملايين، وهو رأس العائلة المصرية، وسجل بالسلام صفحة جديدة من صفحات التاريخ، كما قامت وسائل الإعلام المصرية بتنظيم حملات إعلامية مضادة تستهدف دول الرفض العربي التي هاجمت مصر وسياستها.

٣ ـ الرأي العام المصري والتسوية السلمية للصراع في الحقبة الساداتية

استقبل الشعب المصري نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بارتياح وفرحة غامرة، إذ انتعش الأمل في إمكانية تحرير الأرض المحتلة كاملة، ويمكن تحريك القضية على مساراتها المختلفة، وعادت للمصريين كرامتهم وعزتهم.

عقب الحرب مباشرة واجه الشعب المصري حملات إعلامية مكثفة تشكك في شخصية مصر العربية، والتي أثارها الكاتب الكبير توفيق الحكيم بنشر كتابه الصغير **عودة الوعي** الذي يهاجم فيه الإرث الناصري، وسرعان ما تبعه كثير من الكتّاب والمفكرين، حيث أكدت كتاباتهم على انتماء مصر حضارياً إلى حضارة البحر المتوسط، ومن ثم فهي أكثر التصاقاً بالحضارة اليونانية والرومانية وليس الحضارة العربية والإسلامية، وأن مصر جزء من الحضارة الأوروبية المتقدمة، أما العرب فما زالوا يدركون أن السلام مع إسرائيل سلوك غير حضاري، ومن ثم ينبغي على مصر أن تعقد سلاماً مع إسرائيل، وأن تلتزم الحياد تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما ينبغي أن

تخفض مصر نفقات جيشها ونفقات التسليح، وأن تركز جهودها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٦٣).

وتركت هذه المناقشات والحملات الإعلامية الشرسة ـ التي استهدفت النيل من الانتماء العربي لمصر ـ أثراً بالغاً في الرأي العام المصري، ففي الفترة من عام ١٩٧٧ إلى منتصف عام ١٩٨٢، تقدمت الدعوة التي ترفض انتماء مصر إلى الوطن العربي، وشهدت مصر خلال هذه الفترة لأول مرة في تاريخها مظاهرات معادية للفلسطينيين عقب أحداث قبرص في شباط/فبراير ١٩٧٨ (**قتل جماعة فلسطينية** ليوسف السباعي)، وشجب المصريون على المستوى الفردي والجماعي أثرياء العرب، بينما فقدت مصر مائة ألف شهيد على جبهة القتال. وأشارت بعض الدراسات إلى ارتفاع نسبة المصريين الذين لا يعتبرون أنفسهم عرباً(٦٤).

غير أن مصر لم يكن ينقصها القوميون العرب الذين هاجموا هذه الأفكار، حيث قام العديد من المفكرين ذوي التوجه القومي أو الإسلامي بمهاجمة هذه الأفكار باستخدام كافة الحجج والبراهين دفاعاً عن العروبة والثقافة واللغة والقيم المشتركة، والتهديد الإسرائيلي للأمن القومي المصري سواء مع العرب أو من دونهم.

ولم تدم أزمة الهوية كثيراً، فقد جاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ومن قبله ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، لتوقظ الرأي العام المصري، وتولد لديه احساساً بالخجل مما يحدث لأشقاء عرب، وتختفي فجأة كل دعاوى توفيق الحكيم ومن سار على شاكلته، واعترف بعض الكتاب بخطأ ما سبق أن آمنوا به ودعوا له، وقال بعضهم لقد سالمنا إسرائيل، وتطلعنا إلى سلام شامل، فحدث خطأ، وتوالت الأحداث التي أيقظت الانتماء العربي في نفوس المصريين(٦٥).

وعلى مستوى زيارة الرئيس السادات التاريخية للقدس عام ١٩٧٧، أسعد

(٦٣) عبد المنعم سعيد، «مصر: عشر سنوات بعد كامب ديفيد،» في: كوانت، محرر، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

الرئيس السادات كثيراً تلك المظاهر الغنائية عقب عودته من القدس، وعودته أيضاً من كامب ديفيد، والحماس الأشد الذي دفع بعض المطربين إلى الذهاب إلى مطار القاهرة منشدين للرئيس السادات عند عودته[٦٦].

ويبدو أن تأييد الرأي العام المصري الملحوظ لمبادرة السادات بزيارة القدس والاستقبال الشعبي الحار له عقب عودته، كان له ما يبرره، ويمكن رصد هذه المبررات في النقاط التالية:

ـ يرجع الفضل في ذلك للتليفزيون الذي نقل لحظة بلحظة تفاصيل تلك الزيارة، إذ لم يحس الشعب بأن شيئاً يدار من وراء ظهره، وأن كل شيء يجري أمام سمع العالم كله وبصره باسم الشعب المصري الذي يمثله رئيس الدولة[٦٧].

ـ كانت زيارة السادات للقدس تمثل إحدى لحظات الدراما القومية. . .[٦٨].

ـ كان خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي متقن الإعداد في الواقع، وربما كان هذا الخطاب هو الذي حسم لحظات الذهول وعدم التصديق، بل الوجوم أيضاً الذي ساد الشعب المصري أثناء المرحلة الأولى من الزيارة[٦٩].

ـ مواكبة الزيارة بحملة إعلامية ضخمة حشدت لها جميع وسائل الإعلام التي اختارت العزف على الوتر الاقتصادي الحساس لدى الشعب المصري، فانطلقت مبشرة بعصر جديد من الرخاء والسلام.

ورحب الرأي العام المصري أيضاً بتوقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية في ضوء الوعود والآمال التي قدمتها وسائل الإعلام المصرية،

---

(٦٦) حازم هاشم، **المؤامرات الإسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار ووثائق** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٣٤.

(٦٧) نافعة، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم. . . إلى التسوية المستحيلة**، ص ٢٢.

(٦٨) سعد الدين ابراهيم، «المبادرة بين التصلب الإسرائيلي ومجموعة الرفض،» **السياسة الدولية**، السنة ١٤، العدد ٥٢ (نيسان/ ابريل ١٩٧٨)، ص ١٩.

(٦٩) نافعة، المصدر نفسه، ص ٢٢.

والتي ربطت بين السلام وتحقيق الرخاء والرفاهية والتنمية للمواطن المصري، وأن مصر على مشارف الرخاء والتقدم حينما تضع الحرب جانباً.

وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن وسائل الإعلام المصرية استطاعت أن تؤثر في تكوين الرأي العام المصري في الاتجاه الرسمي الذي تبناه الرئيس السادات، في وقت كانت مسيرة الديمقراطية قد بدأت تتعثر، وكانت صحيفة **الأهالي** لسان حزب التجمع مصادرة، وفي هذه الظروف كان من الصعب أن يتعرف الرأي العام المصري على وجهة النظر الأخرى في الزيارة أو الاتفاقية، فكان الاتجاه السائد في وسائل الإعلام الرسمية هو الأكثر تأثيراً، وهو ما ساعد على نجاح الزيارة بتحقيق الأهداف التي تصورها الرئيس السادات.

رابعاً: الإدارة المصرية للتسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي في عهد الرئيس مبارك (١٩٨١ ـ ٢٠٠٠)

يتناول هذا القسم الإدارة المصرية لعملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة بالتركيز على المسار الفلسطيني، باعتبار أن القضية الفلسطينية لب الصراع ومحوره، كما أن التسوية السلمية للصراع على المسارات المختلفة تعد أحد الإشكاليات الرئيسية التي تحول دون تحقيق السلام الإيجابي على المسار المصري، وتعد أحد التحديات القوية التي تواجهه. وتركز المعالجة المقدمة على الدور السياسي في إدارة عملية التسوية، أما تفاصيل الدور الإعلامي ودور الرأي العام المصري فسوف تعرض في الفصل الرابع الذي يهتم برصد التوجهات الإعلامية المصرية نحو التطبيع، وتفاعلات الرأي العام المصري نحو القضية ذاتها، وكيف يتم الربط بين التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتحقيق التطبيع على مستوى الإعلام والرأي العام.

بداية تجدر الإشارة إلى وجود العديد من الدوافع التي تقف وراء اهتمام مصر الرسمية والشعبية بالقضية الفلسطينية في مراحلها المختلفة، ودعم مصر الدائم والجوهري للمفاوض الفلسطيني في مرحلة التسوية الحالية. ويرصد أحد الباحثين هذه الدوافع في النقاط التالية[٧٠]:

---

(٧٠) عبد العاطي، «السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» ص ٣ ـ ١٩.

١ ـ الدافع الديني حيث وقر في عقيدة الشعب المصري أن الخطر الصهيوني موجّه ضد الإسلام، والانتصار للقضية الفلسطينية هو انتصار للإسلام، وقد ساعدت هذه العوامل على تصوير الصراع بين العرب وإسرائيل على أنه صراع بين اليهودية والإسلام، وأصبحت هذه الصورة السائدة من الصراع منتشرة على نطاق واسع بين أوساط الرأي العام.

٢ ـ اعتبارات الأمن القومي المصري، حيث كانت مقتضيات الحفاظ على الأمن القومي المصري أبرز دوافع اهتمام وتأييد مصر للقضية الفلسطينية، ويستند ذلك إلى الوضع الجيوبوليتيكي لمصر.

٣ ـ البعد القومي العربي للقضية الفلسطينية، فترسيخ فكرة القومية العربية خلال حكم الرئيس عبد الناصر خلال الخمسينيات والستينيات، جعل القضية الفلسطينية تأتي على قائمة أولويات الاهتمام المصري على المستوى الرسمي والشعبي، وأدى تصاعد مستمر للتدخل المصري في القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى حد دخولها في حرب شاملة مرتين (عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧)، وأصبح من الصعوبة على أي قيادة مصرية بعد ذلك أن تتجاهل البعد العربي للقضية الفلسطينية.

٤ ـ اعتبارات ريادة مصر وقيادتها للمنطقة، حيث تعد القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، كما أن الاهتمام المصري المكثف بدعم الفلسطينيين والمفاوض الفلسطيني في مفاوضات التسوية السلمية يعكس الدور المحوري والريادي الذي تقوم به مصر في دعم القضايا العربية.

في ضوء المتغيرات والعوامل السابقة، تتضح أبعاد الاهتمام المصري على المستويين الرسمي والشعبي بالقضية الفلسطينية خلال مراحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي المختلفة.

ويبدو أن مصر رسمياً أصبحت تقتنع تماماً الآن بالحل التفاوضي للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة، ولعل اقتناع مصر بالحل التفاوضي يرجع، كما يرى السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري السابق، إلى عدة اعتبارات يمكن إجمالها كالتالي[٧١]:

(٧١) انظر كلمة عمرو موسى الافتتاحية التي قدمت إلى: **المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢.**

ـ توجهات الفكر والسياسة العالمية التي تتجه نحو التسوية السلمية للمشكلات الاقليمية عن طريق التفاوض، فقراءة الوضع العالمي للمشكلات الإقليمية القائمة تتجه نحو التسوية السلمية لهذه المشكلات والقضايا، فلماذا يستثنى الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية من هذه القاعدة؟ ومن ثم يجب أن نستغل التوجهات العالمية نحو السلام وألا نضيع الفرصة.

ـ هناك تغيرات دولية كبيرة، واختلفت الموازين الدولية، فبانتهاء الحرب الباردة انتهى ميزان القوة القائم، وأدى ذلك إلى تغير قواعد اللعبة السياسية والدولية، ومن المنطقي أن تتغير الاستراتيجية العربية في إطار تأثرها بالتطور الدولي والمتمثل في بدء تسوية المشكلات الإقليمية.

ـ التوجه الأمريكي نحو إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، حيث تقتنع الإدارة الأمريكية بأن كل الدلالات تشير إلى ضرورة إقرار السلام في المنطقة، فالمتغيرات الدولية، والوضع في المنطقة، وإمكانية التحرك الإسرائيلي نحو السلام، وأوضاع الفلسطينيين، ونجاح مبدأ الأرض مقابل السلام في التجربة المصرية، كلها دلالات تؤكد الاتجاه نحو التسوية.

ـ الموقف المصري يقوم على أساس استمرار عملية التفاوض، وتذليل العقبات التي تعترضها، إلا أن مصر تصر على تسوية متعادلة ومتوازنة، تأخذ في الاعتبار حقوق الجميع، وأمن الجميع، وتسوية تؤدي إلى سلام فعلي وحقيقي.

وتعددت أيضاً دوافع استجابة الطرف العربي للتفاوض السلمي مع إسرائيل كحل للصراع العربي ـ الإسرائيلي على مساراته المختلفة، ويأتي في مقدمة هذه الدوافع تأكد الطرف العربي من استحالة نفيه للطرف الآخر، كما أن التحقيق المطلق لأهدافهم بالأدوات العسكرية في الظروف السائدة يبدو مستحيلاً، سواء بالنظر إلى الأداء العسكري الإسرائيلي في الصراع، أو التأييد الأمريكي الحاسم لإسرائيل، أو من خلال المتغيرات الدولية التي أطاحت بالاتحاد السوفياتي كمصدر لتسليح العرب، وسند دبلوماسي لحمايتهم من قرارات يمكن أن تتخذ ضدهم في مجلس الأمن[٧٢].

---

(٧٢) أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» ورقة قدمت إلى: **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ١٧ ـ ٣١.

اتضح أيضاً للعرب أن مقولة إمكانية تحسن الوضع العربي مستقبلاً مع الزمن، ومن ثم لا بد من التشدد، تحتاج إلى مراجعة، فمع الأخذ في الاعتبار إمكانية تحسنه استثناء من التطور العام، إلا أن النموذج العام يشير إلى صعود القوة الإسرائيلية عبر الزمن بشكل يفوق تطور القوة العربية. هذا إضافة إلى أن التوصل إلى تسوية تفاوضية ما في نقطة زمنية محددة لن يكون هو المعوق لعملية تاريخية ضخمة، هذا إن لم يكن هذا التوصل بحد ذاته عاملاً مساعداً على حدوث هذه العملية(٧٣).

إضافة إلى ما سبق، فقد خرج العرب من حرب تحرير الكويت وهم في أسوأ أوضاعهم وأضعفها، فقد خرج العراق من الموازنة العسكرية، ولم يقتصر الأمر على تدمير العراق عسكرياً واقتصادياً فحسب، بل تعداه إلى حدوث شروخ وانقسامات في الجسد العربي، وأصبح الوطن العربي يعيش حالة من التشتت والانقسام يصعب عليه فيها الاستمرار في حالة اللاسلم واللاحرب. صحيح أن العرب يدركون أن المفاوضات ستكون مرآة عاكسة لحالة الوهن العربي، إلا أنها مع ذلك سوف توقف النزيف الاقتصادي والعسكري، وقد أدى دخول العرب في مفاوضات مع إسرائيل في ظل هذه الظروف إلى التخلي عن ثوابت كثيرة طالما تمسكوا بها. فبدلاً من عقد مؤتمر دولي للسلام بإشراف الأمم المتحدة، عقد مؤتمر إقليمي تحت إشراف الولايات المتحدة، ومن ثم كانت دلالات نتائج هذا المؤتمر واضحة تماماً قبل المشاركة فيه(٧٤).

وعلى المستوى الفلسطيني، تعددت العوامل التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى قبول مفاوضات التسوية السلمية مع إسرائيل. فالظروف الاقتصادية تتزايد صعوبتها يوماً بعد يوم في الأراضي المحتلة نتيجة لسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي المقيدة للنشاط الاقتصادي، وبات ٨٠ بالمئة من الفلسطينيين في الأرض المحتلة يعيشون تحت خط الفقر، كما أضافت أزمة الخليج انعكاسات سيئة على أحوال الفلسطينيين، حيث أضافت حلقة جديدة إلى سلسلة البؤس والضغط الاقتصادي، إذ كانت تحويلات العمال الفلسطينيين في الأقطار البترولية إلى ذويهم في المناطق المحتلة تمثل معيناً اقتصادياً، كما أدت ظروف انهيار الاتحاد السوفياتي والتحولات في دول أوروبا الشرقية إلى

---

(٧٣) أحمد، «خبرة المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية،» ص ٧٤ ـ ٩٩.

(٧٤) صلاح بسيوني، **حرب السلام** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٩٧)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

زيادة المهاجرين إلى إسرائيل، وهو ما أثر في فرص التوظيف ومستويات الأجور للفلسطينيين، إضافة إلى مجموعة من الظروف السياسية الأخرى على المستوى العربي والمستوى الدولي، كل هذا خلق مجموعة من العوامل التي تشابكت في خلق حالة جديدة استلزمت من منظمة التحرير الفلسطينية سرعة التكيف معها منعاً لمزيد من التدهور في الموقف الفلسطيني، ونقلاً لهذا الموقف إلى مستوى أفضل[٧٥].

وعلى المستوى الإسرائيلي، تعددت أيضاً العوامل التي دفعت بإسرائيل نحو التفاوض السلمي مع الفلسطينيين والجلوس معهم على مائدة المفاوضات، فقد أنهكت الانتفاضة الفلسطينية إسرائيل، ونضج الشعب الفلسطيني، وتنوعت أساليب كفاحه، وارتقت قدراته النضالية التي صارت لها إمكانية النمو الذاتي. وحققت قطاعات من الشعب الفلسطيني مستويات تعليمية وثقافية مرتفعة على رغم ظروفه الشاقة، كما أدى انهيار الاتحاد السوفياتي، وسقوط الثنائية القطبية في إدارة العالم إلى التقليل من قيمة إسرائيل كعنصر فعال ضمن الاستراتيجية الأمريكية، كما أن أطرافاً عربية كثيرة أصبحت من حلفاء الولايات المتحدة ذات الفعالية. وإضافة إلى ما سبق فإن الرأي العام العالمي بدأ يتعاطف مع الفلسطينيين، حيث اكتسب الشعب الفلسطيني مؤيدين كثيرين داخل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وغيرها من دول العالم، وهو الأمر الذي بات يمثل ضغطاً على إسرائيل، ويطالبها بحقوق الإنسان الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في وطنه، أو جزء من وطنه المغتصب.

ويظل العامل الخاص برغبة الحكومة الإسرائيلية في فتح الأسواق العربية أمام اقتصادها أحد العوامل الرئيسية التي دفعت بإسرائيل نحو التفاوض السلمي مع الفلسطينيين، والجلوس معهم على مائدة المفاوضات. فالاقتصاد الإسرائيلي يعاني تبعات ضيق أسواقه، وتمثل الدول العربية بالنسبة إلى إسرائيل سوقاً واسعة يمكن أن تنعش الاقتصاد الإسرائيلي، وتعمل على ترويج منتجاته، ولعل ذلك يفسر محاولات إسرائيل المحمومة لترويج فكرة الشرق أوسطية، التي تقف القضية الفلسطينية حجر عثرة في سبيل تنفيذها. فالعرب يكررون دائماً أنهم لا يستطيعون التعامل مع الإسرائيليين في معاملات تجارية

---

(٧٥) محمد رضا العدل، «الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الدوافع والمضمون والانعكاسات،» ورقة قدمت إلى: **اتفاق المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي: مواجهة أم مصالحة،** ص ٨٥ ـ ٨٦.

واقتصادية داخل سوق واحدة، قبل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني. وقد دلت التجربة أنه لا يكفي توقيع معاهدة سلام منفردة مع أحد الأطراف العربية دون الفلسطينيين. فبرودة السلام مع مصر قد تفسر في إطار تضامن مصر مع الشعب الفلسطيني، ومن ثم تتفهم إسرائيل جيداً أن التفاوض مع الفلسطينيين، وإعطاءهم حقهم، يعدان بمثابة بوابة العبور إلى المحيط العربي[٧٦].

وعلى المستوى الأمريكي تبدو أهمية إيجاد تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي ذي الطبيعة المعقدة والمتشابكة، وبخاصة بعد انهيار منافسها التقليدي الاتحاد السوفياتي، وتأمين وصول النفط للولايات المتحدة، وتدمير الآلة العسكرية العراقية، ونقصان ثقل الحجة القائلة بأن إسرائيل تعد بمثابة «رصيد استراتيجي» للولايات المتحدة.

وترى الإدارة الأمريكية أن هناك العديد من الأسباب والدوافع تفرض دفع عملية السلام إلى الأمام. فالسلام المصري ـ الإسرائيلي ذو الطابع الفاتر يمكن تدعيمه إذا أمكن إحياء عملية السلام، وعدم دعم هذا السلام يهدد استقرار المنطقة بأكملها، كما أن الجمود في الساحتين العربية والإسرائيلية إذا طال أمده يمكن أن يؤدي إلى إضفاء طابع راديكالي على الرأي العام في إسرائيل وبين الفلسطينيين على السواء. وقد يأخذ الصراع صورة الصراع الديني بين اليهود والمسلمين مما ينسف معه احتمالات أية تسوية، كما أن عملية تقديم مساعدات أمريكية لإسرائيل سوف تقل مستقبلاً، وبخاصة مع نقصان الحجة القائلة بأن إسرائيل رصيد استراتيجي للولايات المتحدة. إضافة إلى ما تقدم لا تستبعد الإدارة الأمريكية إمكانية قيام حرب بين مجموعة ائتلافية عربية وإسرائيل ضمن احتمالات المستقبل[٧٧].

وأمام جميع هذه الدوافع، كانت الجهود الدبلوماسية الأمريكية المتواصلة لإيجاد تسوية سلمية للصراع بين العرب وإسرائيل. وساعد على بدء نجاح الجهود الأمريكية أن الظروف لدى جميع أطراف الصراع أصبحت مؤاتية للجلوس على مائدة التفاوض.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٤.

(٧٧) كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧**، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥.

وفي إطار السعي الأمريكي لإيجاد تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، قام وزير خارجيته جيمس بيكر بثماني رحلات إلى المنطقة خلال عام ١٩٩١، التقى فيها مع الرئيس السوري، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، وتحدث مع فلسطينيين على علاقة مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية من داخل الأراضي المحتلة، ونجح بإقناع جميع الأطراف باستحالة اللجوء إلى الحرب لفض الصراع الدائر، كما نجح بإقناعهم بالجلوس على مائدة المفاوضات.

وفي ضوء جميع المعطيات السابقة، كان اقتناع الإدارة المصرية بالتفاوض السلمي كأساس لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة. وكان الدور المصري النشيط في تسهيل العقبات التي تعترض المفاوضات، ودعم المفاوض العربي بالخبرة التفاوضية المصرية.

وقدمت مصر رؤيتها للتفاوض السلمي من أجل حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات العربية المختلفة (الفلسطينية، والأردنية، واللبنانية، والسورية) من خلال مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام (٣٠ ـ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) الذي عكس استفادتها من خبرة التفاوض السابقة مع إسرائيل، حيث تشكل الوفد المصري من مجموعات عمل شملت مجموعة ضبط التسلح، ومجموعة ترتيبات الأمن الإقليمي، ومجموعة عمل المياه، ومجموعة عمل البيئة، ومجموعة عمل اللاجئين، ومجموعة العمل الاقتصادية. وجاء الإطار الفكري للتوجه المصري في عملية السلام ليقوم على مجموعة المبادىء التالية(٧٨):

ـ مصر شريك كامل في عملية السلام.
ـ لا مساومة على الحقوق العربية في الأراضي العربية المحتلة.
ـ المستوطنات التي أقيمت في الأراضي العربية المحتلة غير مشروعة وتعقّد السلام.

ـ الوقت قد حان لإزالة أسلحة الدمار الشامل ـ ولا سيما الأسلحة النووية ـ وتكرس موارد المنطقة للتنمية بدلاً من التسلح.

---

(٧٨) أحمد فخر، «مصر ومفاوضات السلام الجارية،» ورقة قدمت إلى: **المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢**، ص ٢٦٤ ـ ٢٨٦.

وقد عكست مشاركة مصر في مؤتمر مدريد للسلام عدة أمور مهمة، يتمثل أولها في تميز الموقف المصري بالاستمرارية في الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، مع المرونة في مواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية التي تؤثر في التسوية السلمية، كما أثبتت هذه المشاركة أن لمصر دوراً واضحاً ومحدداً تلعبه في عملية التفاوض، واستفادت مصر من خبرتها التفاوضية السابقة مع الجانب الإسرائيلي، واتضح ذلك في مجموعات العمل المتخصصة في كل المجالات ذات العلاقة بطبيعة الصراع.

وشهد شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٣ تطوراً كبيراً في مجال التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسار الفلسطيني، حيث أفضت المباحثات السرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو إلى اتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي والمعروف باتفاق «غزة ـ أريحا»، والذي يتضح من مراجعة بنوده أنه ينطوي على تنازلات من كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فلم يعد الصراع من نوع اللعبة الصفرية أو العدائية المطلقة، وإنما تتسع أرض فلسطين التاريخية ـ كما ينص الاتفاق ـ لكل من دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ووفقاً للاتفاق اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وبحكم الاتفاق ألقت منظمة التحرير «السلاح» وهجرت العنف الثوري[٧٩].

ويعيب اتفاق أوسلو السري أنه تم دون التنسيق مع الدول العربية الجارة (سوريا، لبنان، الأردن) بوهم استقلال القرار، والتوصل إلى سلام ثنائي، وهو ما أدى بلا شك إلى ضعف مواقف الدول الأخرى، وجعل القيادة الأردنية تتعجل في التوصل إلى اتفاق ثنائي مع إسرائيل. ودفع بعض الدول العربية إلى الإسراع بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وافتقدت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الغطاء العربي الملائم لتدعيم موقفها في المفاوضات، وأجلت القضايا الجوهرية مثل القدس، واللاجئين إلى مراحل التفاوض النهائية، وشنت كل من سوريا والأردن ولبنان انتقادات حادة تجاه ما تم التوصل إليه في مباحثات أوسلو السرية، واعتبروها ضرباً من التنازلات في حق القضية الفلسطينية[٨٠].

---

(٧٩) العدل، «الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الدوافع والمضمون والانعكاسات،» ص ٧٧.

(٨٠) انظر رأي هالة مقصود في: «الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة: آراء نخبة عربية (٣)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

وقد برهن اتفاق أوسلو على نجاح إسرائيل في تفتيت الاستراتيجية العربية التفاوضية، وذلك من خلال تفتيت العملية التفاوضية وتجزئتها بهدف استثمار التناقضات العربية، وأيقنت إسرائيل أن هذه الاستراتيجية أكثر فعالية من التفاوض مع كل الأطراف العربية في الوقت ذاته، وقد نجحت بتنفيذ ذلك، كما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى بتهميش القوى الدولية التي يمكن أن تساهم في دعم التسوية السلمية، حيث تمكنت من تهميش الدور الروسي الأوروبي، والدور الإقليمي المصري، إضافة إلى إضعاف مكانة الأمم المتحدة في عملية التسوية، وذلك من خلال إعطائها صفة مراقب[٨١].

ويعد عام ١٩٩٤، وهو أحد الأعوام التي شهدت تحولاً رئيسياً في مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وقّع الأردن اتفاق سلام منفرداً مع إسرائيل، وبمقتضى هذا الاتفاق منح كل طرف للآخر حرية الدخول إلى الأماكن الدينية والتاريخية واحترام الدور الخاص للأردن في القدس، وعدم المساس بالأراضي التي دخلت تحت الاحتلال العسكري بعد عام ١٩٦٧، الأمر الذي أثار رد فعل فلسطينياً حاداً، كما تضمن الاتفاق إقامة علاقات دبلوماسية، وقنصلية، وتطبيعاً للعلاقات الاقتصادية والثقافية بعد شهر واحد فقط من توقيع الاتفاق[٨٢].

وقد أثارت الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية ردود فعل حادة وعنيفة من جانب كل من سوريا ولبنان، بحجة أن هناك أراضي عربية لا تزال محتلة، وأن الاتفاقيات الثنائية المنفردة تضعف المواقف التفاوضية لباقي الدول.

أما وجهة النظر المصرية، فقامت على أساس ضرورة التباطؤ من جانب الدول العربية في التطبيع مع إسرائيل، وعدم الهرولة حتى يتم إنجاز التسوية على المسارات العربية المختلفة، ولا سيما المسار الفلسطيني، ولعل هذا الموقف ما عرض سياسة مصر للانتقاد من جانب إسرائيل في مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي عقدت بمشاركة إسرائيلية في المدينة المغربية الدار البيضاء، واستمرت دعوة مصر في الاتجاه نفسه خلال مؤتمرات

---

(٨١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤** (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص ١٧٢.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

عمان (عام ١٩٩٥)، والقاهرة (عام ١٩٩٦)، وعدم حضورها مؤتمر الدوحة (عام ١٩٩٧).

وأمام التحديات والتهديدات التي تواجه مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية، دعت مصر إلى قمة عربية استثنائية عقدت في حزيران/يونيو من عام ١٩٩٦. وفي هذه القمة كان التوجه المصري الواضح بضرورة تريث الدول العربية في إجراء علاقات تطبيعية مع إسرائيل مساندة للجانب الفلسطيني ولباقي المسارات العربية في عملية التفاوض، وضرورة الالتزام بموقف عربي موحد تجاه انضمام إسرائيل إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وأهمية التعاون العربي في مواجهة التعاون التركي ـ الإسرائيلي، ودعم الموقف السوري في مواجهة تركيا[٨٣].

وكانت إحدى الصعوبات التي واجهت مصر في إدارتها للتسوية السلمية على المسارات العربية المختلفة، تعدد المحاور نتيجة التطورات المصاحبة لمفاوضات السلام وتعثرها، حيث برز المحور المصري ـ السوري، وبرز أيضاً المحور المصري ـ الفلسطيني، وهما محوران لا يتوافقان بسبب التناقض السوري ـ الفلسطيني، ولا يتناقضان لأن مصر طرف في كل منهما[٨٤].

كما سعت مصر خلال هذه القمة إلى تفعيل دور العباءة العربية والظهير العربي للمفاوض الفلسطيني لتعضيد ومساندة مواقفه التفاوضية، وبخاصة بعد أن حدث لهذا الدعم بعض التجذير بعد اتفاق أوسلو، وعدم ممانعة بعض الدول العربية بدء علاقات تطبيعية مع إسرائيل سواء بشكل سري أو علني.

ولم تشهد الأعوام الأربعة التالية لانعقاد القمة العربية (عام ١٩٩٦) أي تطور حقيقي على المسار السوري في مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث تعد المشكلة الرئيسية القائمة بين الطرفين هي أساس «استئناف المفاوضات»، فثمة تعارض حاد بين موقف سوريا وموقف إسرائيل بهذا الشأن. ففي الوقت الذي تصر فيه سوريا على بدء المحادثات من النقطة التي توقفت عندها مع حكومة حزب العمل بقيادة رابين عام ١٩٩٥، والالتزام بالتعهد الذي قطعه رابين والذي يؤكد الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان حتى حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧، في مقابل ذلك تصر

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٨١.

إسرائيل على بدء المفاوضات من دون شروط مسبقة، والتأكيد على أن إسرائيل غير مستعدة للتخلي عن الجولان كاملة. وفي ضوء هذين الموقفين كان واضحاً وما زال عدم استئناف المفاوضات من دون التوصل إلى صيغة معدلة[٨٥].

كما فشلت محادثات جنيف بين الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد والرئيس الأمريكي بيل كلينتون في آذار/مارس عام ٢٠٠٠ في تحريك مفاوضات السلام على المسار السوري، وهو ما يعكس إصرار سوريا على التمسك بموقفها من حيث بدء المفاوضات من حيث توقفت وليس البداية من نقطة الصفر. ومن الصعب أيضاً انتظار استئناف هذه المفاوضات دون موقف وسط بين الموقفين السوري والإسرائيلي يدفع الجانبين إلى قبول استئناف المفاوضات.

ولم يشهد المسار اللبناني هو الآخر تطوراً ملموساً في اتجاه التفاوض مع إسرائيل لارتباطه الوثيق بالموقف السوري، فعلى رغم إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي في بداية عام ١٩٩٨ أن إسرائيل مستعدة للانسحاب من لبنان مقابل ضمانات أمنية لحدود إسرائيل الشمالية، إلا أن إسرائيل جمدت في نهاية العام نفسه خيار الانسحاب المشروط، واختارت بقاء الوضع على ما هو عليه والإغلاق المؤقت لملف لبنان المثير.

وعلى رغم حالة الارتباك داخل الجيش الإسرائيلي في ما يتصل بالتعامل مع المقاومة المسلحة غير النظامية في لبنان، وتصاعد ضغوط أهالي القتلى الإسرائيليين في الجنوب اللبناني، والإحباط الواسع في صفوف عناصر جيش لبنان الجنوبي الموالي لإسرائيل في ظل الفشل في التخفيف من هجمات المقاومة المدعومة من السكان، إلا أن إسرائيل لم تتحرك جدياً نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥)، والذي ينص على الانسحاب غير المشروط للجيش الإسرائيلي من جنوبي لبنان. وفي ضوء ذلك اعتبرت الحكومة اللبنانية أن كل ما يصدر من عروض إسرائيلية خاصة بالانسحاب المشروط من جنوبي لبنان هي عروض غير جادة لا تهدف إلى الانسحاب بقدر ما تهدف إلى فصل المسارين السوري واللبناني[٨٦].

وأمام الهجوم الإسرائيلي على أهداف لبنانية مدنية في شباط/فبراير

---

(٨٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٨** (القاهرة: المركز، ١٩٩٩)، ص ٢٣٩.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

٢٠٠٠، قام الرئيس مبارك بزيارة تاريخية للبنان ليؤكد وقفة الشعب المصري بجوار لبنان في محنته، ويقدم مساندة مصر للبنان من خلال إعادة إصلاح المرافق التي دمرتها الحرب بإمكانيات وخبرة مصرية، كما قام وفد مصري رفيع المستوى برئاسة رئيس الوزراء بزيارة إلى لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠ لمتابعة عمل الفريق المصري الخاص بإعادة بناء المرافق التي دمرتها إسرائيل، وفتح مجالات التعاون بين مصر ولبنان في العديد من المجالات.

وأمام حالة اليأس والإحباط المتزايدة التي سادت بين الجنود الإسرائيليين في الجنوب اللبناني، وفشل إسرائيل في الفصل بين المسارين السوري واللبناني، وفي الحصول على أي ضمانات أمنية من جانب القيادة اللبنانية، وقدرة المقاومة اللبنانية غير المنظمة على إلحاق خسائر فادحة بالقوات الإسرائيلية في المعدات والأرواح، قررت القيادة الإسرائيلية سحب قواتها العسكرية من الجنوب اللبناني في الخامس والعشرين من أيار/مايو ٢٠٠٠ ليتحرر الجنوب اللبناني بعد احتلال إسرائيلي دام ما يربو على ٢٠ عاماً. وتولت قوات تابعة للأمم المتحدة مهمة التأكد من الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجنوب اللبناني وضمان تأمين المنطقة.

وعلى المستوى الفلسطيني، مرت المفاوضات الثنائية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي بصعوبات جمة في ظل وصول الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل، حيث طرحت لأول مرة فكرة الأرض مقابل الأمن كأساس للتفاوض، وتوصل الجانبان إلى مذكرة واي پلانتايشن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وبدأت بعدها المشكلات الحقيقية المتصلة بتنفيذ الاتفاق استناداً لمبدأ الأرض مقابل الأمن ليلقي ذلك بظلال كثيفة على فكرة التسوية ذاتها، والتي تخلق بشكل مستمر حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وتطرح احتمالات الانهيارات المفاجئة دائماً، حيث نصت مذكرة واي پلانتايشن على تسلم الجانب الفلسطيني ١٣,١ بالمئة من الضفة الغربية فقط. وأثار هذا الاتفاق نموذجاً لصيغة الأرض مقابل الأمن بكل تعقيداتها، وقامت الحركات الإسلامية الفلسطينية بشن العديد من الهجمات المسلحة على أهداف إسرائيلية في محاولة لعرقلة تنفيذ الاتفاق دون جدوى، وأمام مرور تنفيذ هذا الاتفاق بصعوبات جمة، كان لا بد من التدخل الأمريكي لضمان استمرار تنفيذ بنوده[٨٧].

---

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

وتشهد مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حالياً أكثر الصعوبات وأعقدها في تاريخ التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث يتم التفاوض حول أعقد قضايا عملية التسوية السلمية للصراع على المسارات كافة، فتطرح هذه المفاوضات قضية شكل الكيان الفلسطيني، وقضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وقضية القدس، وقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يربو عددهم على ٤ ملايين لاجىء فلسطيني في دول العالم المختلفة، وتتسم هذه القضايا بأنها شائكة ومعقدة، وبخاصة مع تباين الاتجاهات الرسمية للجانب الفلسطيني والإسرائيلي إزاء هذه القضايا[٨٨].

وبعد مرور تسعة أعوام تقريباً على بدء عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على مساراته المختلفة عقب اجتماع الأطراف المعنية في مؤتمر مدريد للسلام تحت العباءة الأمريكية عام ١٩٩١، يجدر تقييم أهمية مسيرة التسوية السلمية للصراع في الفكر السياسي العربي من منظور نخبة المفكرين والسياسيين والباحثين العرب حول الوضع العربي الراهن، وسبل تجاوز الأزمة الراهنة في المنطقة العربية.

وقد قدمت إحدى الدراسات تقييم نخبة من المفكرين العرب والسياسيين والباحثين لمسارات التسوية السلمية الحالية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك من خلال استبيان شمل عينة من النخبة على المستوى العربي، وانتهت هذه الدراسة إلى تقسيم آراء واتجاهات النخبة العربية في هذا الصدد إلى اتجاهين[٨٩]:

يرى أصحاب الاتجاه **الأول** أن الحصيلة الفعلية لتطورات التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي ما هي إلا حصيلة سلبية من كل النواحي القومية والوطنية والسياسية والاقتصادية. ومن منظور الرصد السلبي يؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن كل ما تحقق من نتائج للمفاوضات يصب في الخانة المعادية للعرب، فكان للعرب قضيتهم قبل المفاوضات (القضية الفلسطينية)، واليوم القضية هي القدس، وقد تصبح غداً المسجد الأقصى وكنيسة القيامة. في

---

(٨٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٩** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٠)، ص ٢٤٤ ـ ٢٥٥.

(٨٩) حسين معلوم، «التسوية. . . في الفكر السياسي العربي: قراءة تحليلية في آراء نخبة عربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٤ ـ ١٤.

مقابل ذلك حققت إسرائيل من خلال هذه المفاوضات أضخم انتصارات سياسية وقانونية ودولية، حيث اعترفت الدول المتصالحة مع إسرائيل بها كدولة ولها حق التعايش على أرض فلسطين، مقابل سلطة وطنية فلسطينية محدودة السلطات تحت السيادة الإسرائيلية الرافضة لقيام دولة فلسطينية، ولعودة أي فلسطيني مهجر إلى أرضه.

أما أصحاب الاتجاه **الثاني**، فيرون أن ثمة إيجابيات وسلبيات انطوت عليها مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، فأما السلبيات فهي لا تختلف عن السلبيات التي ذكرها أصحاب الاتجاه الأول، وأما الإيجابيات فتكمن في وجود موقف شعبي عربي موحد رافض لكل أشكال التطبيع مع إسرائيل، ولعل موقف الشعب المصري الصامد في مواجهة التطبيع قدم أمثولة للشعب العربي أمكن الاحتذاء بها في هذا الشأن، وقد اعترفت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي حسم قضية تاريخية، كما ظهر الشعب الفلسطيني أمام العالم كله كصاحب حق وصاحب قضية عادلة، كما وضع أقدامه على أرضه. إضافة إلى ما سبق فقد توقفت الحروب العربية ـ الإسرائيلية، وتوقفت معها عمليات التوسع الإسرائيلي في الأراضي العربية.

وفي ضوء الاتجاهين السابقين، يرى أصحاب الاتجاه الأول ضرورة الخروج من المفاوضات والانسحاب منها فوراً وعدم مواصلتها، في مقابل ذلك يرى أصحاب الاتجاه الثاني ضرورة الاستمرار، وينبغي الحرص على ألا يكون العرب هم سبب انقطاع المفاوضات، ولكن ينبغي الاستمرار في التفاوض وفق معايير وشروط تحقق الصالح العربي.

ويبدو واضحاً أن الاتجاه المعارض لاستمرار مفاوضات التسوية السلمية غير قادر على إيقاف قطار المفاوضات، وهذا يجعلنا أمام حقيقة واقعة لا محالة، وهي التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويتطلب منطق الحديث أن نتحدث عن كيفية دعم الدول العربية للمفاوض العربي الفلسطيني والسوري من خلال جبهة عربية واحدة، وموقف عربي واحد يقوم على وقف إجراءات التطبيع مع إسرائيل وربطه بالتسوية، والتأثير في الموقف الأمريكي الداعم والمتحيز لإسرائيل نحو محاولة لإيجاد توازن في موقفه، ومحاولة الاستعانة بقوى دولية أخرى في الضغط على القيادة الإسرائيلية، والاستعداد من الآن لمرحلة قادمة سوف يأخذ فيها الصراع العربي ـ الإسرائيلي أنماطاً

وأشكالاً أخرى، مع رغبة إسرائيل الحقيقية في نزع الهوية العربية عن المنطقة، وإحلال الشرق أوسطية التي تتطلع إلى قيادتها، والاستحواذ على مقدراتها.

بقي في نهاية هذا القسم أن نناقش طبيعة الدور السياسي المصري في عملية التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد الجدل حول ماهية هذا الدور، وتعرضه للهجوم في أحيان كثيرة من قبل الحكومة الإسرائيلية التي تدّعي عرقلة مصر لمفاوضات التسوية السلمية، ودفع السلطة الوطنية الفلسطينية لاتخاذ مواقف متصلبة ومتشددة إزاء المفاوضات الجارية، ومحاولة الإدارة الأمريكية هي الأخرى من حين إلى آخر تهميش الدور المصري استجابة للادعاءات الإسرائيلية التي تهاجم هذا الدور في التسوية الشاملة للصراع.

ويمكن في إطار تقييم الإدارة المصرية لعملية التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي أن نشير إلى مجموعة الملاحظات التالية:

١ ـ تأتي قضية التسوية الشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبخاصة على المسار الفلسطيني على رأس سلم أولويات واهتمامات القيادة السياسية المصرية وسياستها الخارجية العربية والدولية؛ يتضح ذلك من تعدد لقاءات التشاور، وتبادل الرأي والإطلاع على آخر التطورات، وتقديم الخبرة التفاوضية المصرية للمفاوض الفلسطيني والعربي.

٢ ـ شاركت مصر في جميع الاجتماعات التي عقدتها «دول الطوق» العربية، وحرصت مصر على تأكيد دورها في هذه الاجتماعات التي تكررت في دمشق وعمان وبيروت[٩٠].

٣ ـ أدانت مصر السلوكيات الإسرائيلية المناقضة لجوهر عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، سواء تم ذلك في إطار إدانات عربية جماعية، أو إدانات فردية من جانب القائمين على تنفيذ السياسة الخارجية المصرية.

٤ ـ تمسكت مصر بمبدأ التسوية الشاملة لكل المسارات، فإذا لم يكن أمام العرب سوى طريق التفاوض من أجل السلام واستعادة الحق العربي، فإن ذلك لا يعني القبول بالتسوية الجزئية.

---

(٩٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣** (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ٤٠٩.

٥ ـ على رغم اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وعلى رغم التطبيع المصري ـ الإسرائيلي، إلا أن مصر حرصت على عدم إسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل، وعدم التسرع تجاه التطبيع معها، ومعارضة الشرق أوسطية حتى تنتهي التسوية السلمية بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

٦ ـ تعرضت العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال فترة التسعينيات ـ فترة التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ للعديد من حركات الجزر، وبخاصة في عهد حكومة الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو، حيث نشبت حرب تصريحات أفضت إلى نوع من الحرب الباردة وصلت ذروتها إلى تسمية مصر بالعدو الجنوبي من جانب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو، واتهمت فيها مصر بتحديث جيشها، والمبالغة في احتفال مصر بمرور خمسة وعشرين عاماً على حرب تشرين الأول/أكتوبر. وتبادل الجانبان التراشق بالتصريحات، إلا أن أحداً لم يلوح باستخدام الحرب أو القوة العسكرية، واستمرت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وفق ما نصت عليه اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.

٧ ـ أكدت الإدارة المصرية لعملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة خلال فترة التسعينيات على قوة انتمائها القومي العربي، كما أكدت على ريادتها العربية في تبني مواقف عربية جادة على مسارات عملية التسوية المختلفة.

٨ ـ لم تحل اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية دون قيام مصر بدورها القيادي على الساحة العربية في التسعينيات، فعلى رغم الاعتراض المتكرر من إسرائيل على طبيعة الدور المصري في عملية التسوية، واتهام مصر بتحريض المفاوض الفلسطيني للتشدد في المفاوضات الجارية، إلا أن ذلك لم يمنع محورية الدور المصري الإقليمي في عملية التسوية السلمية واستمرارية هذا الدور، وامتداده ليشمل المساندة للموقف اللبناني، والتشاور الدائم مع سوريا.

٩ ـ لم يحل الدخول في مفاوضات تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة دون انتقاد الممارسات والسلوكيات الإسرائيلية العدوانية في الأراضي العربية المحتلة، سواء كان ذلك على مستوى القيادة السياسية، أو منفذي السياسة الخارجية، أو المستوى الإعلامي بوسائله وأدواته المختلفة، وأيضاً على مستوى الرأي العام الذي تجاوب مع معاناة ومظاهرات أبناء الأراضي العربية المحتلة.

ملخص

نخلص من التتبع التاريخي لملامح إدارة مصر للصراع العربي ـ الإسرائيلي في مراحله المختلفة خلال القرن العشرين في حالتي الصراع والتسوية إلى أهم النتائج التالية:

ـ تباينت الإدارة السياسية المصرية لقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي باختلاف مراحله خلال القرن العشرين.

ـ اختلفت طبيعة الاتجاهات والأدوار التي قدمها الإعلام المصري تجاه قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي باختلاف التوجهات السياسية في كل مرحلة من مراحل الصراع خلال القرن العشرين.

ـ تعاطف الرأي العام المصري مع قضية الشعب الفلسطيني، وقدم مساندة ودعماً حقيقيين للشعب الفلسطيني خلال مراحل الصراع المختلفة في القرن العشرين.

ـ تنجح نظرية دوامة الصمت بتفسير اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في بعض الفترات، وتفشل في تفسيره خلال فترات أخرى.

الفصـــل الـــرابـــع

تطبيـع العلاقات المصرية ــ الإسرائيليـة

مقدمة

يعالج الفصل الرابع قضية تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل من خلال ثلاثة أقسام، حيث يعرض القسم **الأول** لمفهوم التطبيع وفقاً للتصور المصري والإسرائيلي، ودرجة التباين بين التصورين لمفهوم التطبيع، كما يعرض هذا القسم لأبعاد التطبيع بين مصر وإسرائيل في المجال السياسي منذ توقيع اتفاقية السلام بين الجانبين وحتى الآن، ودرجة الاختلاف في إدارة قضية التطبيع مع إسرائيل في عهدي السادات ومبارك، وكيف أثرت الأزمات الإقليمية، وتطورات قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المسارات العربية الأخرى، وتطورات عملية السلام على العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل. وينتقل القسم الأول بعد ذلك إلى مناقشة أبعاد التطبيع الاقتصادية في مجالات التبادل التجاري والسياحة والطاقة وقطاع الزراعة، وينتهي بمناقشة البعد الثقافي لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل.

ويناقش القسم **الثاني** من هذا الفصل مجموعة التحديات الثنائية التي أثرت في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، كما يعرض مجموعة التحديات الإقليمية التي مارست تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في العلاقات بين مصر وإسرائيل، إضافة إلى وجهتي النظر المصرية والإسرائيلية في تقييم تجربة التطبيع، وينتهي بوضع تصور مستقبلي للخطاب الثقافي المصري والعربي حول قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ويرصد القسم **الثالث** من هذا الفصل اتجاهات الإعلام والرأي العام في مصر إزاء قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، لاستكشاف طبيعة مناخ الرأي الذي روّج له الإعلام المصري حول قضية التطبيع، والتعرف على الاتجاهات السائدة في أوساط الرأي العام

المصري بكافة طوائفه وفئاته حول قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وينتهي هذا الفصل بملخص يوضح أهم ما خلص إليه الباحث من تحليل أبعاد تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ومجموعة التحديات الثنائية والإقليمية التي تواجه التطبيع، والاتجاهات السائدة في أوساط الرأي العام المصري حول القضية ذاتها.

أولاً: تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية: المفهوم والأبعاد

يتناول القسم الأول مفهوم التطبيع لغوياً واصطلاحياً، ونظرة كل من مصر وإسرائيل إلى مفهوم التطبيع، والأغراض المختلفة للتطبيع من وجهة النظر الإسرائيلية، والاستراتيجية الأمريكية نحو تفعيل التطبيع. وينتقل هذا القسم بعد ذلك إلى مناقشة أبعاد التطبيع السياسية والاقتصادية والثقافية، وكيفية إدارة مصر لقضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل في المجالات المختلفة.

بداية، تجدر الإشارة إلى أن الطرفين المصري والإسرائيلي قد اتفقا في إطار معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية على إقامة علاقات طبيعية بينهما، تتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، كما تعهد الطرفان بتكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بجميع الضمانات القانونية.

ويثير الاتفاق المصري ـ الإسرائيلي الخاص بالتطبيع الكثير من الجدل والنقاش، على أساس أن إقامة علاقات طبيعية وعلاقات تبادل تجاري تتعلق بسيادة كل دولة، فقد ترى الدولة أن من مصلحتها قطع العلاقات مع إحدى الدول، أو عدم التبادل التجاري والثقافي معها، إلا أن نصوص معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية تجعل من التبادل التجاري والثقافي والدبلوماسي بين مصر وإسرائيل جزءاً من المعاهدة. وفي ضوء ذلك فإن تقاعس أحد الطرفين عن التبادل والتطبيع مع الطرف الآخر يعد خرقاً للمعاهدة من وجهة نظر الطرف الآخر، ويبدو أن إسرائيل قد استندت إلى ذلك في مهاجمة مصر والاعتراض على سياساتها عند محاولة مصر تجميد برامج التطبيع مع إسرائيل في حالة الأزمات السياسية التي خلقتها إسرائيل في المنطقة[1].

---

(١) حسنين كروم، «الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع اسرائيل،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٨ ـ ١٦٩ (آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٨٧)، ص ٥٤.

١ ـ مفهوم التطبيع

يثير مفهوم التطبيع لغوياً واصطلاحياً الكثير من الجدل والنقاش بين الباحثين والمفكرين، فعلى المستوى اللغوي يلاحظ أن دلالة لفظ التطبيع (Naturalization) قد انتقلت من الإنكليزية إلى اللغة العربية، واستخدم اللفظ للدلالة على جعل الشيء عادياً أو معتاداً في العلاقة بين شخصين أو بلدين، وبما أن الدول العربية لم يكن بينها وبين إسرائيل علاقات من أي نوع، فإن التطبيع في سياق عملية التسوية يهدف إلى إنشاء علاقات لم تكن قائمة أصلاً، وهو ما يختلف في المعنى والدلالة عن التطبيع الذي يقصد به إعادة الشيء إلى أصله وجعله عادياً أو معتاداً. ومن هنا يتضح عدم دقة اللفظ، وكيف جرى استخدامه بطريقة تهدف إلى الإيحاء بمعنى استعادة علاقات لم تكن موجودة من الأساس. وقد اقترح البعض تعديل التسمية إلى «التطويع»، بمعنى تطويع الأمة العربية للمشروع الصهيوني وأهدافه، بينما فضل آخرون استخدام مصطلح «الهيمنة الإسرائيلية» للدلالة على مضمون التطبيع نفسه[٢].

ويرى فريق من الكتاب أن مصطلح التطبيع كترجمة للمصطلح الانكليزي «Naturalization» الذي يعني قيام علاقات تماثل الطبيعة أو كأنها هي، وهي في حالة العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية تعني القفز فوق الواقع بحقائقه ومعطياته التاريخية والجغرافية السياسية (الجيوبوليتيك) والإنسانية جميعاً[٣].

وعلى المستوى الاصطلاحي لمفهوم التطبيع يرى مصطفى الفقي ضرورة التفرقة بين السلام والتعايش من ناحية، والعلاقات الحميمة والوثيقة من ناحية أخرى، فالأولى تقررها الحكومات والمعاهدات، أما الثانية فهي تعبر عن نبض الشعوب ووجدان الأمم، وهو أمر لا يتحقق في سنوات قليلة، ولكنه يتأكد بتراكم الخبرات الطيبة والصدقية المستمرة، ولذا فكلمة التطبيع غير دقيقة، وان العلاقات الطبيعية ترتبط بالسلام، ولكن العلاقات الوطيدة ترتبط بمشاعر الشعوب، وهو أمر لا يتحقق بقرار ولا يتأتى باتفاق، ولكن يخضع لمسيرة الأحداث وتطور الواقع على الأرض بين الشعوب والأمم[٤].

---

(٢) هاني رسلان، «تغير المواقف العربية تجاه اسرائيل: المعركة الثقافية،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤** (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص ٢١٥.

(٣) فاروق عبد القادر، في: **روز اليوسف** (١١ آذار/ مارس ١٩٩٦)، ص ٦.

(٤) مصطفى الفقي، «طبيعية لا تطبيعية،» **روز اليوسف** (١١ آذار/ مارس ١٩٩٦)، ص ٦٦.

وقد دفعت وجهة النظر السابقة بعض الباحثين إلى التمييز بين مفهوم السلام السلبي (Dissociative Peace) القائم على أساس انتفاء العنف في التفاعل بين الدول والجماعات، والسلام الإيجابي (Associative Peace) القائم على أساس التعاون بين الدول والجماعات، والذي يشترط **أولاً** لتحقيقه وجود تفاعلات حكومية تعاونية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ويشترط **ثانياً** وجود تفاعلات بين الشعوب في المجالات المختلفة، ويشترط **ثالثاً** دعم التفاعلات الإقليمية في المنطقة لهذه العلاقات(٥).

وبصفة عامة، فإن الاتجاه العربي الرافض للتطبيع مع إسرائيل والداعي إلى مقاومة التطبيع معها، يرى أن لفظ التطبيع يحمل في حد ذاته نوعاً من الخلط المتعمد والتشويش الذي لا يتماشى مع الحقائق التاريخية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث لا يظهر لفظ التطبيع في المعاجم العربية، ولم ينتشر استخدامه في اللغة العربية وفي الكتابات المختلفة المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي إلا أثناء المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية إبان مرحلة كامب ديفيد الأولى في النصف الثاني من السبعينيات.

ويتضح من التعريفات السابقة لمفهوم التطبيع لغوياً واصطلاحياً أن هذا المصطلح لا وجود له في المعاجم اللغوية العربية، وأنه مصطلح ارتبط باتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. وجرى الترويج له من قبل إسرائيل والدوائر التي تدعمها، في حين تحفظت الكتابات العربية المناهضة للتطبيع على هذا المصطلح وربطته برغبة إسرائيل في الهيمنة على مقدرات المنطقة.

٢ ـ التصور المصري والإسرائيلي للتطبيع

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين مصر وإسرائيل ليست علاقات عادية، فقطع هذه العلاقات يعني إعلان حالة الحرب بين الجانبين، إذ ان هذه العلاقات جاءت كمظهر من مظاهر الإنهاء لحالة الحرب، والبدء بعلاقات جديدة نصت عليها وثائق كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

---

(٥) ودودة بدران، «السياسة الخارجية المصرية وإشكاليات السلام المصري الإسرائيلي، ٩١ ـ ١٩٩٤،» ورقة قدمت إلى: عبد المنعم المشاط، محرر، **الدور الإقليمي لمصرفي الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية (الفترة من ١٥ ـ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٨.

والحديث عن التطبيع للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية هو قول مخالف للحقيقة والواقع، فهو ليس إعادة لعلاقات قائمة، وليس بناء لعلاقات عادية تتم على أساس متكافئ. ومن ثم فنحن أمام سابقة في تاريخ العلاقات الدولية. يضاف إلى ما سبق أن السلام الذي أفضى إلى التطبيع بين مصر وإسرائيل تم خارج إطار الشرعية الدولية وبعيداً عنها، حيث وقع اتفاق السلام بين الجانبين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن المظلة الدولية(٦).

ويختلف التصور المصري للسلام والتطبيع عن التصور الإسرائيلي، فالدافع المصري وراء السلام مع إسرائيل هو الحل البراغماتي للمشكلات الأساسية التي يواجهها المجتمع المصري، وبخاصة المشكلات الاقتصادية والتي تزداد تفاقماً مع الزيادة السكانية. وأصبح السلام وسيلة لتحويل الموارد نحو أهداف التنمية والاستقرار، وهذا يعني أن المفهوم المصري للسلام مع إسرائيل يقوم على نظرة براغماتية لحل مشكلاتها الداخلية والتفرغ لها. وفي المقابل فإن إسرائيل تنظر إلى السلام مع مصر نظرة مثقلة بالأيديولوجيا، فالسلام مع مصر كأكبر دولة عربية حقق الحلم الصهيوني، ونشأ عن السلام تطبيع للعلاقات، كما يرغب الطرف الإسرائيلي في إقامة شبكة معقدة من العلاقات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية والرياضية والأكاديمية. وقد تم بالفعل توقيع بروتوكولات للتعاون بين الجانبين، غير أن غالبيتها تجمد في ما بعد في إطار الأزمات الإقليمية التي خلقتها إسرائيل. وفي هذا الإطار ينبغي النظر إلى سجل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية التي اتسمت بسحابة لا تنقشع من الريبة والشكوك من الجانبين(٧).

ويقوم المفهوم المصري لتطبيع العلاقات مع إسرائيل على أساس العناصر التالية(٨):

ـ ينطلق المفهوم المصري لتطبيع العلاقات مع إسرائيل من التزام مصر

---

(٦) ابراهيم نوار، ««التطبيع» في التصور الأميركي والإسرائيلي والمصري،» **شؤون فلسطينية**، الأعداد ١٢٩ ـ ١٣١ (آب/ أغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٥١.

(٧) علي الدين هلال، «السياسة الخارجية المصرية بعد كامب ديفيد،» في: وليم ب. كوانت، محرر، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩)، ص ١٤٤.

(٨) نوار، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

بمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

ـ العلاقات مع إسرائيل ينبغي أن تكون عادية وخالية من أي معاملة مميزة أو تفضيلية لإسرائيل مقارنة بالدول الأخرى.

ـ إن الحاجة إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل تكمن في ضرورة التفرغ لإصلاح هيكل الاقتصاد المصري وتحسين الأحوال الاقتصادية، وهو ما يتطلب الاستقرار والسلام.

ـ تطبيع العلاقات مع إسرائيل يرتبط بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، ويساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

ـ مجالات التطبيع حددتها المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في الجوانب الاقتصادية والثقافية والنقل والطيران، ويمكن لهذه المجالات أن تتسع شريطة مساهمتها في إنجاح السلام الشامل.

ـ سيناء ذات وضع خاص، ويجب أن تظل بعيدة عن المصالح الإسرائيلية.

ـ تأجيل التعاون الإقليمي إلى حين حل القضية الفلسطينية.

وعلى المستوى الإسرائيلي يعد التطبيع هدفاً من أهداف الاستراتيجية الشاملة في العمل نحو تحقيق أهداف إسرائيل في المنطقة، كما يعد التطبيع مكملاً لأدوات العمل الأخرى، العسكرية والدبلوماسية. فإذا كان العمل العسكري قد ساهم في فرض الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وإقامة دولة إسرائيل وتوسيع نطاق حدودها، وتوسيع نشاطها الاستيطاني المحموم في الأراضي العربية المحتلة، إلا أن النشاط العسكري يعجز عن تحقيق اندماج إسرائيل في المنطقة، ويعجز أيضاً عن تلبية احتياجاتها المتطورة من مصادر المياه، وهذا ما تتكفل به الاستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع. كما أن الاقتصاد الإسرائيلي يتسم بعدة سمات تجعل من اندماجه في المنطقة ضرورة استراتيجية على المدى البعيد، فهو اقتصاد صغير الحجم، فقير الموارد، مقطوع الصلة عن المنطقة، يعتمد اعتماداً متنامياً على الخارج. فتعداد إسرائيل لا يستوعب ناتج الكثير من المشروعات الإنتاجية، وهذا يعني أن الإنتاج بالمعنى الفني ليس اقتصادياً، ومساحة إسرائيل الزراعية الضيقة تجعل الموارد الزراعية في إسرائيل محدودة، وانقطاع صلة إسرائيل بمحطيها الجغرافي يمثل عاملاً إضافياً للمشكلة. وحالت المقاطعة العربية الدائمة لإسرائيل دون اندماجها في المنطقة،

ومن ثم تبدو الدلالة الاستراتيجية لإصرار إسرائيل على تطبيع العلاقات مع العرب بعقد معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩[٩].

علاوة على ما تقدم، فإن استمرار الأعباء الأمنية العالية نتيجة استمرار حالة الحرب، والتي يقدرها البعض بنحو ربع الدخل القومي الإسرائيلي، أصبح يمثل عبئاً خانقاً للاقتصاد الإسرائيلي، وتزايد تأثيره في الأزمات المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة.

ويرى بعض الاقتصاديين الإسرائيليين أن تحقيق السلام مع العرب سوف يؤدي أولاً إلى توفير النفقات الأمنية، ويؤدي ثانياً إلى التجارة المباشرة مع دول المنطقة، ويؤدي ثالثاً إلى تنشيط السياحة، فضلاً عن الإسهامات غير المباشرة للسلام مثل تخفيف المقاطعة، وترويج المبيعات الإسرائيلية في المنطقة، إضافة إلى إمكانية حل مشكلة المياه التي تعانيها إسرائيل حاضراً ومستقبلاً[١٠].

ويقوم المفهوم الإسرائيلي الخاص بالسلام والتطبيع مع مصر والجانب العربي على أسس وأبعاد استراتيجية، حيث تهدف إسرائيل إلى إحداث تغيير على الجانب العربي، وهذا التغيير يجب أن يبدأ بتقبل إسرائيل، ويمتد إلى تقييد قدرات العرب العسكرية، وتغيير معتقداتهم السياسية إذا لزم الأمر، ويمر عبر إعادة شبكة العلاقات العربية، وعلاقات المنطقة بالدول العظمى لتخفيض نفوذها إلى أدنى حد، ويمكن تحقيق ذلك عبر مجموعة معقدة من الإجراءات قد تستغرق فترة طويلة، ولكنها تنتهي بقبول إسرائيل، وتحقيق السلام، والاستفادة من التطبيع مع الجانب العربي، وعدم إتاحة الفرصة أمام أي ائتلاف عربي معاد لإسرائيل، والسيطرة الإقليمية على مقدرات المنطقة[١١].

وتعول إسرائيل أهمية خاصة على تطبيع العلاقات مع مصر باعتبارها كبرى الدول العربية، وأولى الدول العربية التي وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل، ويقوم المفهوم الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر على عدة أسس يمكن اختصارها في النقاط التالية[١٢]:

---

(٩) محسن عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ٢٤.

(١٢) نوار، المصدر نفسه، ص ١٥٩.

ـ تطبيع العلاقات مع مصر هو ثمن لانسحابها من سيناء وإعادتها إلى مصر.

ـ التطبيع مع مصر مطلب إسرائيلي يعكس احتياجاً موضوعياً لتطور المجتمع الإسرائيلي، ذلك المجتمع الذي يخنق اقتصاده ضيق السوق الداخلي، ويرى في السوق المصري والعربي منشطاً لاقتصاده.

ـ بناء علاقات وروابط مع مصر تمكن من تثبيت السلام، وخلق قاعدة من المصالح المشتركة تحميها قاعدة اجتماعية.

ـ مجالات التطبيع الاقتصادي مع مصر فسيحة وواسعة، لكن الأولوية تعطى لقطاع الزراعة، ثم التجارة والسياحة والاستثمارات المشتركة في مجالات البنية الأساسية الإقليمية.

ويبدو واضحاً من مقارنة المفهومين المصري والإسرائيلي للتطبيع التباين الواضح بينهما، فالمفهوم الإسرائيلي يأخذ توجهاً خارجياً، بينما يأخذ المفهوم المصري توجهاً داخلياً. ويركز الأول على التوسع الخارجي والتفاعل مع المحيط الإقليمي، حيث تجد أزمة الاقتصاد الإسرائيلي حلها في التوسع الإقليمي عن طريق علاقات وتفاعلات إقليمية جديدة. في مقابل ذلك، يركز المفهوم المصري على إصلاح البناء الداخلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين أداء الهياكل الإنتاجية من خلال توفير الاستثمارات، وفرص التمويل وتعويض خسائر الحرب، والتوجه نحو التنمية بكافة أبعادها.

٣ ـ أبعاد تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الثالثة لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية يتعهد الطرفان المصري والإسرائيلي بإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية. وترتب على ذلك تعدد مجالات التطبيع بين مصر وإسرائيل، حيث تشتمل على جوانب سياسية، واقتصادية، وثقافية.

ويهم في استعراض مجالات التطبيع بين مصر وإسرائيل أن نستكشف ملامح الإدارة السياسية المصرية لمجالات التطبيع المختلفة مع إسرائيل سعياً وراء معرفة الثوابت والمتغيرات في الإدارة السياسية المصرية لقضايا تطبيع العلاقات مع إسرائيل في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

أ ـ البعد السياسي لتطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

تجدر الإشارة بداية إلى تحمس الرئيس أنور السادات لعملية التطبيع مع إسرائيل والإسراع بها، إلى درجة أنه لم يعارض تعامل بعض الأفراد والجهات المصرية مع إسرائيل قبل الموعد الذي حددته معاهدة السلام لبدء التطبيع وهو شهر شباط/فبراير من عام ١٩٨٠.

وسعياً لمساندة اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، صدرت سلسلة من التشريعات والقوانين التي تتيح حل الأحزاب التي تعارض الاتفاقية، ومنع المعارضين لها من ممارسة حقوقهم السياسية، وحرمانهم من الترشيح لعضوية مجالس إدارات النقابات والاتحادات والأندية والاشتغال بالإعلام.

كما تعامل السادات بشدة مع المعارضين لاتفاقية السلام مع إسرائيل، فحينما اتخذ مجلس نقابة الصحافيين قراراً بمنع الصحافيين من التعامل مع إسرائيل، شن السادات حملات ضدهم، وهدد بحل النقابة وتحويلها إلى ناد. وحينما تحولت نقابة المحامين إلى قلعة لمعارضة الاتفاقية قام السادات بحلها، وتعامل السادات مع الاتفاقية كعمل مقدس لا يجوز نقده إو التعرض له. وعلى رغم أن الاتفاقية حصلت على أغلبية ساحقة في مجلس الشعب مقابل معارضة ١١ صوتاً فقط، إلا أنه ضاق ذرعاً بذلك، واعتبر أن موافقة الشعب على الاتفاقية كفيل برفعها إلى مستوى لا يجوز معه انتقادها، كما اعتبرها جزءاً من تراث مصر[١٣].

وفي عهد السادات جرى تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وعقدت عدة لقاءات للقمة مع رئيس وزراء إسرائيل، كما شملت قنوات الاتصال السياسي بين الجانبين المصري والإسرائيلي القنوات السياسية الأخرى غير الرسمية مثل الزيارات الحزبية والبرلمانية[١٤].

وقد ساعد السادات في الإسراع بعملية التطبيع مع إسرائيل اتساع نفوذ جهاز الدولة وهيمنتها على معطيات الأنشطة الاقتصادية، مما جعل عمليات التطبيع خاضعة لقرارات رئيس الجمهورية. فسياسياً افتتحت السفارة الإسرائيلية في القاهرة في ١٨ شباط/فبراير عام ١٩٨٠، وبعد ثمانية أيام

---

(١٣) كروم، «الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع اسرائيل،» ص ٥٧ ـ ٥٨.

(١٤) عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، ص ١٥٠.

قدمت أوراق اعتماد أول سفير لإسرائيل بالقاهرة، وأنشئت اللجنة العليا للتطبيع، وتفرعت منها لجان متعددة تغطي أنشطة تجارية، وسياحية، ومواصلات، وزراعة. وانتهت هذه اللجان إلى توقيع اتفاقية اقتصادية، وسياحية، وثقافية لتنظيم وتشجيع التعاون بين الجانبين المصري والإسرائيلي في هذه المجالات، كما قام الحزب الوطني بإرسال وفود سياسية لتمثيله في مؤتمرات حزب العمل الإسرائيلي[١٥].

ويبدو جلياً من هذا العرض أن إدارة السادات لعملية التطبيع مع إسرائيل اتسمت بالتسرع، وتجاهلت تجارب وخبرات الشعب المصري المريرة طوال فترات الصراع مع الطرف الآخر، كما افتقدت إدارة السادات للحنكة السياسية في التعامل مع الفئات المختلفة التي عارضت التطبيع، فلم يكن أسلوب العلاج بالصدمة هو الأسلوب الملائم للتعامل مع نخب المجتمع المصري التي عارضت أسلوب إدارته لقضية التطبيع مع الجانب الإسرائيلي.

ومع تولي الرئيس مبارك الحكم خلفاً للرئيس السادات، حرص على عودة مصر إلى البيت العربي، ومد جسور التعاون مع مختلف الدول العربية، وتفعيل التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتسمت إدارته لقضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل بالحيطة والحذر الشديدين.

ويتسم السلام المصري ـ الإسرائيلي في عهد مبارك بأنه سلام بارد لكنه دائم، فالرئيس مبارك يرفض دائماً زيارة إسرائيل، ولم يستجب لإلحاح أمريكي دائم في هذا الاتجاه، وإن كان بعض الوزراء والمسؤولين قد زاروا اسرائيل مراراً وتكراراً في ضوء التزام مصر بالتطبيع كما تقره اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية[١٦].

ولم تحل معاهدة السلام دون إعلان مصر الواضح عن رفضها ضم إسرائيل للقدس، وانتقاد سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، واستحالة تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة دون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

وكان من النتائج المترتبة على الغزو الإسرائيلي للبنان أن تجمدت برامج

---

(١٥) كروم، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١٦) حازم هاشم، **المؤامرات الإسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار ووثائق** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٢١ ـ ٢٢.

التطبيع وأصيبت بالشلل التام، وراحت إسرائيل تشكو شلل التطبيع مع مصر، وتشكو إخلال مصر بالمعاهدة ونصوصها التي تلزم مصر بالتطبيع مع إسرائيل، وروّجت وسائل الإعلام الإسرائيلية والأمريكية فكرة أن الرئيس مبارك هو نسخة ثانية من الرئيس عبد الناصر(١٧).

ومع حلول موعد استكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء من الخامس والعشرين من نيسان/ابريل عام ١٩٨٢، رفضت إسرائيل الانسحاب من منطقة طابا المصرية، واعتبرت مصر ذلك خرقاً لمعاهدة السلام التي تنص في إحدى موادها على حق مصر في ممارسة سيادتها الكاملة على المنطقة التي تمتد إلى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب. وكحل وسط تم التوصل إلى اتفاقية في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢، اتفق الطرفان بمقتضاها على انتشار قوات متعددة الجنسية في المنطقة المختلف عليها، وألا تقدم إسرائيل على إنشاءات جديدة حتى يتم التوصل إلى حل نهائي بالتوفيق أو التحكيم(١٨). وقد أعلنت القيادة السياسية أن تحسين العلاقات مع إسرائيل، ودفع التطبيع معها إلى الأمام، مرهونان بالانسحاب الإسرائيلي من طابا، وانسحابها أيضاً من لبنان.

وعلى رغم التحسن الطفيف الذي طرأ على العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٨٥، حيث شاركت إسرائيل في معرض القاهرة الدولي للكتاب، وقام وزير البترول المصري بزيارة لإسرائيل كأول زيارة يقوم بها وزير مصري منذ ثلاثة أعوام، إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلاً. فقد قامت إسرائيل بغارة جوية قصفت خلالها مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥، وتبلور الموقف المصري في إدانة العدوان الغاشم، فجاء على لسان مبارك أن الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس يعد عملاً إرهابياً فظيعاً يصيب عملية السلام في مقتل.

وأمام السياسة القمعية التي اتبعتها إسرائيل في محاولة لإخماد الانتفاضة الفلسطينية، ورفض المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، حرص الجانب المصري على تقليص الاتصالات المصرية ـ الإسرائيلية، حيث أعلن الرئيس

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(١٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥** (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ٣٧٣.

مبارك رفضه مقابلة شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي وأي مسؤول إسرائيلي آخر في ظل سياسة القمع الإسرائيلية للانتفاضة، كما سحبت مصر موافقتها السابقة على اشتراك إسرائيل في سوق القاهرة الدولي. وطالبت مصر في اجتماع مجلس محافظي وكالة الطاقة النووية ضرورة استجابة إسرائيل لوضع جميع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة، كما طالب السفير الإسرائيلي في القاهرة تغييره، وأنه غير راغب في الاستمرار في القاهرة لتصاعد حدة الخلافات المصرية ـ الإسرائيلية وتصاعد الاستياء المصري تجاه إسرائيل[(١٩)].

وعلى رغم صدور حكم المحكمة الدولية بمصرية طابا، إلا أن إسرائيل كعادتها ماطلت في الانسحاب من طابا المصرية، وأعلن الرئيس مبارك أن إسرائيل لن تستطيع إجبار مصر على التطبيع بالمراوغة والضغط، واعتبرت إسرائيل ذلك استخداماً للغة التهديد والإنذار من جانب دوائر الحكم في مصر. وأمام هذه الأزمة تدخلت الإدارة الأمريكية كوسيط، واقترحت تعويض إسرائيل عن الفندق الذي أقامته في طابا، ودخول الإسرائيليين من دون تأشيرة إلى منطقة طابا، مقابل إخلاء الوجود الإسرائيلي كاملاً من طابا. ومن هنا تحررت طابا وعادت إلى التراب الوطني، إلا أن قوى المعارضة في مصر انتقدت شروط إسرائيل لعودة طابا إلى مصر، وانتقدت الاستجابة لسياسية الابتزاز الإسرائيلية، حيث كان من المفترض أن تدفع إسرائيل تعويضات لمصر مقابل استغلالها لمنطقة طابا طوال خمسة عشر عاماً. وأدت هذه التطورات إلى تبادل الزيارات بين بعض المسؤولين في مصر وإسرائيل لتلطيف جو العلاقات الذي خيم عليه التوتر، إلا أن القيادة السياسية المصرية رأت ضرورة استمرارها في رفض زيارة إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي لمصر باعتبارها مجرد علاقات عامة لصالح إسرائيل، وضربة موجهة للعلاقات المصرية ـ العربية، وبخاصة مع استمرار سياسة إسرائيل القمعية في الأراضي العربية، وعدم تقدم السياسة الإسرائيلية تجاه السلام خطوة واحدة في عهد شامير[(٢٠)].

وعلى رغم بعض التفاعلات الروتينية اليومية بين الجانبين، كما في

---

(١٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨** (القاهرة: المركز، ١٩٨٩)، ص ٦٥٣.

(٢٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩** (القاهرة: المركز، ١٩٩٠)، ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣.

حركة السياحة من إسرائيل إلى مصر، والتبادل التجاري وإن كان محدوداً، واستمرار التعاون في بعض المجالات ولا سيما الزراعة، إلا أن جو التوتر والسلام البارد كان هو الغالب على العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية.

وعقب نجاح حزب العمل الإسرائيلي بتشكيل الحكومة في حزيران/يونيو ١٩٩٢، اتخذت القاهرة عدة خطوات لدفع العلاقات الثنائية بين الجانبين، حيث استقبلت القاهرة في تموز/يوليو ١٩٩٢ رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ليكون أول لقاء قمة منذ ستة أعوام. واستقبلت في الشهر التالي نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي، ووزير الزراعة الإسرائيلي، وفي شهر أيلول/سبتمبر استقبلت وزير الخارجية الإسرائيلي، وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر قام وزير الخارجية المصري عمرو موسى بأول زيارة له لإسرائيل. وقام وفد من المعهد القومي لعلوم البحار والمحيطات في مصر بزيارة لإسرائيل التقى فيها بوزير الطاقة الإسرائيلي، واجتمعت لجان الزراعة في الجانبين لتوسيع التعاون الزراعي، واتفق الجانبان على إقامة مركز للتدريب والتنمية الزراعية بتمويل مصري ـ إسرائيلي في النوبارية. وتم الاتفاق على إيفاد ٢٥٠٠ طالب مصري من خريجي الجامعات لعمل دراسات تكميلية في إسرائيل في المعاهد الزراعية، كما وافقت إسرائيل أخيراً على استقبال وفد هيئة الآثار المصرية لبحث تفاصيل إعادة الآثار المصرية التي سرقتها إسرائيل أثناء احتلالها سيناء[٢١].

إلا أن التحسن الذي طرأ على علاقات الجانبين بعد تشكيل حزب العمل للحكومة في إسرائيل لم يدم كثيراً، فقد طالبت مصر إسرائيل بحل القوة المتعددة الجنسيات الموجودة في سيناء لتوفير نفقاتها، إلا أن الطلب المصري قوبل بالرفض الكامل من الجانب الإسرائيلي. ولم تمل مصر من طلبها الدائم الخاص بوضع البرنامج النووي الإسرائيلي تحت الرقابة الدولية، وهو الطلب الذي ترفضه إسرائيل باستمرار، وتدّعي أنه وسيلة الأمان في ظل السعي الدائم نحو التسلح بين دول الشرق الأوسط.

واستمر التوتر الطابع السائد والمميز للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، حيث تستغل السياسة الإسرائيلية أي تقارب مصري ـ عربي في إطار العمل

---

(٢١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢** (القاهرة: المركز، ١٩٩٣)، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠.

العربي المشترك لتوجيه الانتقادات الحادة للسياسة المصرية، فقد اتبع القمة الثلاثية المصرية ـ السورية ـ السعودية بالاسكندرية في نهاية عام ١٩٩٤ جدل أمريكي وإسرائيلي واسع النطاق، وبالغت إسرائيل في انتقاداتها الموجهة لمصر بسبب هذه القمة، وهو الأمر الذي دفع الرئيس مبارك إلى الإدلاء بتصريحات هادئة لامتصاص حالة عدم الرضا في الأوساط الإسرائيلية والأمريكية، وأكد أن القمة ليست موجهة ضد أحد، بل هي تأكيد للعمل العربي المشترك[٢٢].

وبوصول بنيامين نتنياهو زعيم الليكود المتشدد إلى الحكم في إسرائيل خلال عام ١٩٩٦، تحول السلام المصري ـ الإسرائيلي من سلام بارد إلى سلام مسلح، كما تشير بعض الكتابات، حيث وصلت العلاقات إلى درجة من التوتر والتردي غير المسبوقة. فقد هاجمت الحكومة الإسرائيلية مناورة الجيش المصري بدر ١٩٩٦، واعتبرتها تلويحاً من جانب مصر بخيارات عسكرية، وردت مصر من جانبها بأنها مناورة عادية في إطار تدريبات الجيش المصري. وأعقب ذلك إلقاء سلطات الأمن المصرية القبض على الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام الذي يعمل لحساب الموساد الإسرائيلي. وصرحت بعض المصادر السياسية المصرية المسؤولة أن إلقاء القبض على أكثر من شبكة تجسس تعمل لصالح إسرائيل أمر يفقد الثقة في التعامل مع الطرف الإسرائيلي، كما دأبت الحكومة الإسرائيلية على الشكوى من طبيعة الدور المصري في عملية السلام الجارية، إضافة إلى التباين الحاد في وجهات نظر الحكومة المصرية والإسرائيلية تجاه عملية التسوية. ففي الوقت الذي تصر فيه مصر على إجراء التسوية وفق مبدأ الأرض مقابل السلام والقرارات الدولية ذات الصلة، إلا أن حكومة نتنياهو طرحت فكرة الأرض مقابل الأمن، ورفضت الانسحاب الإسرائيلي من الجولان. وأكدت أن أي اندماج إقليمي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أساس الهيمنة والتفوق الإسرائيليين، وهي السياسات التي أشعلت الخلافات والأزمات بين الجانبين المصري والإسرائيلي، إضافة إلى ما أثير حول تحالف إسرائيلي مع تركيا، وهو ما أزعج مصر وكافة البلدان العربية.

وأمام هذه التطورات، كان لا بد من التحرك المصري لإحياء العمل

---

(٢٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥** (القاهرة: المركز، ١٩٩٦)، ص ٣٦٤.

العربي المشترك، فكانت دعوة مصر إلى قمة عربية موسعة في القاهرة في حزيران/يونيو من عام ١٩٩٦ بحضور جميع الدول العربية ما عدا العراق. وأكد البيان الختامي للقمة تأكيد اختيار العرب للسلام كخيار استراتيجي، وأن استمرار بعض الدول العربية في الإجراءات التي اتخذتها تجاه التطبيع مع إسرائيل رهن باستمرار استجابة إسرائيلية لمبادىء التسوية السلمية والاتفاقات الموقعة[٢٣].

وأمام انعقاد القمة العربية في القاهرة انهالت الحملات الإعلامية الإسرائيلية الموجهة ضد مصر، متهمة إياها بقيادة العمل العربي المشترك ضد إسرائيل، وإحيائها لسياسة المواجهة مرة أخرى بعد أن بدأت بعض الدول العربية بوضع ضوابط على سلوكها التطبيعي مع إسرائيل، سواء بالتجميد أو وضع قيود على تصاعد ونمو العلاقات، كما يلاحظ أيضاً أن زيارة نتنياهو للقاهرة (تموز/يوليو ١٩٩٦)، وزيارة وزير خارجيته (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، إضافة إلى زيارة الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمان لم تنجح جميعها بتخفيف حدة التوتر في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وربما نجح أحد الطرفين باحتواء التصعيد، إلا أن المشكلات تراكمت في ملف العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية[٢٤].

إلا أن حالة التوتر في علاقات الجانبين لم تحل دون استمرار اتصالات ولقاءات بين المسؤولين في الجانبين، سواء في ما يتعلق بالرسائل الدبلوماسية، أو الاتصالات الهاتفية، أو الزيارات المتبادلة لتوضيح الموقف وإزالة الالتباسات، وتخفيف حدة الخلافات بشأن قضايا معينة، أو استكشاف احتمالات حدوث تطور ما في مواقف الطرف الآخر.

ومع تشكيل إيهود باراك للحكومة بعد الانتخابات الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٩٨، أبدت القاهرة بعض التجاوب مع الحكومة الجديدة، لما أعلنته من بعض المرونة تجاه عملية التسوية الجارية، وإعلانها الانسحاب من الجنوب اللبناني بعد احتلال بغيض استمر أكثر من اثنين وعشرين عاماً.

إلا أن هذا التحسن لم يدم كثيراً، حيث انتهك آرييل شارون زعيم

---

(٢٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٦** (القاهرة: المركز، ١٩٩٧)، ص ٣٤٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

الليكود المتشدد، تحميه قوة مدججة بالسلاح حرمة المسجد الأقصى في الثامن والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وما أدى إليه ذلك من اشتعال انتفاضة الشعب الفلسطيني الأعزل في مواجهة القوات الإسرائيلية المدججة بالأسلحة، وهو ما أدى إلى سخط عام على إسرائيل في مصر الشعبية والرسمية على السواء.

نخلص من العرض السابق للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في المجال السياسي على مدار العشرين عاماً الماضية إلى عدة معطيات مهمة يمكن تلخيصها في مجموعة النقاط التالية:

(١) ولد السلام المصري ـ الإسرائيلي سلاماً بارداً، وتحول في أحيان كثيرة إلى حرب باردة، اشتدت في بعض الأحيان لتصبح سلاماً مسلحاً.

(٢) كانت سياسة القمع الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة (الضفة وغزة) والاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني، والمذابح الإسرائيلية في لبنان (صبرا وشاتيلا وبعد ذلك مذبحة قانا) أحد العوامل الأساسية التي أصابت السلام المصري ـ الإسرائيلي بحالة دائمة من البرود.

(٣) تعددت محاولات التجسس على مصر من جانب شبكات تجسس إسرائيلية، وهو ما يشكل خطورة دائمة على الأمن القومي المصري، وأثار بصفة دائمة الشك والريبة في سياسات الطرف الإسرائيلي.

(٤) شكلت الاختلافات الحقيقية بين توجهات الجانب المصري الإسرائيلي لعملية التسوية السلمية للمسارات المختلفة دافعاً مستمراً لتوتر العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية.

(٥) كان التقارب المصري ـ العربي من أجل تفعيل العمل العربي المشترك أحد الدوافع الأساسية لتوجيه حملة انتقادات حادة للسياسة المصرية من جانب الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية على السواء.

(٦) صاحب أي محاولة مصرية لتحديث أسلحتها، أو أي نشاط تدريبي لقواتها المسلحة، حملة إعلامية وسياسة منظمة من جانب إسرائيل استهدفت تغطية أهداف البرنامج النووي الإسرائيلي.

(٧) على رغم كل التحديات السابقة التي واجهت العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية على المستوى الرسمي، إلا أن الطرفين كانا حريصين على استمرار

العلاقات، فجاء السلام المصري ـ الإسرائيلي بارداً ولكنه دائم، وجاء التلويح باستخدام الخيار العسكري في سياسة أحد الطرفين تجاه الآخر في حالات محددة، وكانت وجهة النظر المصرية الثابتة في ذلك هي حاجة السلام إلى قوة تحميه.

ب ـ البعد الاقتصادي لتطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

أولت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية التطبيع الاقتصادي أهمية خاصة، حيث تطرقت المادة الثالثة من الاتفاقية إلى العلاقات الاقتصادية، ونصت على إلغاء كل القيود التي تحول دون وجود علاقات اقتصادية «طبيعية» بين البلدين، وجاءت ملاحق الاتفاقية لتكرر ما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية وتضيف إليها، فنصت على أن تسمح مصر بحرية مرور الأشخاص والمركبات من إسرائيل لمصر دون أي تمييز لا تخضع له دولة أجنبية، وعلى تعاون الطرفين من أجل تدعيم السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، وعلى صيانة الطرق والسكك الحديدية القائمة بينهما، وإنشاء طريق بين مصر والأردن وإسرائيل يسمح بحرية انتقال الأشخاص والمركبات والسلع، وعلى إقامة خطوط اتصالية للبريد والهاتف والبرق والإذاعة والتليفزيون، وعلى حق إسرائيل في شراء النفط المصري دون تمييز بين إسرائيل وغيرها من الدول[٢٥].

وفي إطار مفاوضات التطبيع توصل الجانبان المصري والإسرائيلي إلى تسع اتفاقيات ارتبط معظمها بالجانب الاقتصادي (الطيران ـ النقل البحري والبري ـ المواصلات ـ التجارة ـ الزراعة ـ السياحة ـ النفط)، وترتب على هذه الاتفاقيات إسقاط مصر لقوانين المقاطعة، ونسجت شبكة كاملة للنقل والمواصلات، فافتتح خط ملاحي جوي بين مصر وإسرائيل، وأسست شركة العال الإسرائيلية مكتباً لها في القاهرة، وفتحت أبواب السياحة بين الجانبين، وأنشأت إسرائيل مكتباً سياحياً لها في القاهرة، ووقعت اتفاقية خاصة للسياحة بجنوب سيناء تمنح تسهيلات خاصة للإسرائيليين وتعفيهم من تأشيرات الدخول إليها. واتخذت المعاملات التجارية مساراً جديداً، حيث تحرص إسرائيل على المشاركة في المعارض التجارية والصناعية المصرية، كما تحرص

---

(٢٥) جلال أحمد أمين، «الانفتاح الاقتصادي على إسرائيل ومستقبل الاقتصاد المصري،» **قضايا عربية**، السنة ٧، العدد ٧ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ١٧.

على إيفاد الوفود التجارية لدفع وتنشيط التبادل التجاري، ودعوة وفود مصرية لزيارة إسرائيل[٢٦].

(١) التطبيع في مجال الزراعة

كان التطبيع المصري ـ الإسرائيلي في مجال الزراعة مرشحاً من جانب إسرائيل ليلعب دوراً طليعياً في مجالات التطبيع. ويشمل التطبيع في هذا القطاع: الأرض، والخدمات الزراعية، والإنتاج الزراعي، والتبادل التجاري للمنتجات الزراعية، وتنمية الثروة السمكية، والتدريب والبحوث المشتركة. وتم تنفيذ التطبيع في قطاع الزراعة من خلال مستويين: تمثل المستوى **الأول** منها في لجنة مصرية ـ إسرائيلية تخطط للتطبيع في قطاع الزراعة. وتمثل المستوى **الثاني** في التعاون الثلاثي المصري ـ الإسرائيلي ـ الأمريكي، واهتم بنقل التكنولوجيا لقطاع الزراعة في مصر، وعمل حلقات لبحوث التربة والمياه، وتبادل الخبرات في مجال حماية النباتات، وبرنامج مشترك للمبيدات الحشرية، وتشجيع الزيارات المهنية في قطاع الزراعة[٢٧].

وعلى رغم أن تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال الثمانينيات جاء محدوداً، وتحفظ العديد من مؤسسات الدولة في توجهه نحو التطبيع مثل الجامعات ووزارة البحث العلمي، إلا أن وزارة الزراعة المصرية اتجهت إلى درجة مرتفعة نسبياً من التفاعل مع إسرائيل. ومع تعدد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لدفع عملية التطبيع مع إسرائيل خلال النصف الأول من التسعينيات استجابة لشكوى إسرائيل الدائمة الخاصة بعدم تنفيذ مصر لاتفاقياتها مع إسرائيل حتى بعد عودة طابا إلى مصر، وعودة مصر إلى الوطن العربي، فإن وزارة الزراعة كانت أكثر قطاعات الدولة توجهاً نحو تطوير وتفعيل العلاقات مع الجانب الإسرائيلي، وأسفر التعاون في مجال الزراعة على وجه الخصوص عن عدد من الاتفاقيات بين وزارة الزراعة المصرية ونظيرتها الإسرائيلية[٢٨].

---

(٢٦) عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، ص ١٥١ ـ ١٥٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٢٨) بدران، «السياسة الخارجية المصرية وإشكاليات السلام المصري الإسرائيلي، ٩١ ـ ١٩٩٤،» ص ١١ ـ ١٧.

(٢) التطبيع في مجال السياحة

ساهمت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية في تحطيم الحاجز البري الذي كان يعترض الإسرائيليين، وأصبحت مصر هي البلد العربي الوحيد الذي بإمكان الإسرائيلي السفر إليه بالسيارة (قبل معاهدة السلام مع الأردن)، كما تحول مطار القاهرة إلى نقطة انطلاق للسفر إلى شتى أنحاء العالم بالنسبة إلى كثيرين من الإسرائيليين بعد الوصول إليه عن طريق البر.

ومنذ فتح أبواب السياحة للسائح الإسرائيلي، أصبحت السياحة إلى مصر تشكل أحد المظاهر البارزة التي تعطي معنى ما لتطبيع العلاقات الباردة أصلاً بين مصر وإسرائيل[(٢٩)].

وتشير المصادر الرسمية إلى ارتفاع معدل تدفق السياحة الإسرائيلية إلى مصر، حيث تشجع الحكومة الإسرائيلية هذه السياحة، ويشكل ذلك مصدر قلق كبيراً لأجهزة الأمن المصرية التي ترى أن معظم السياح الإسرائيليين يقومون بجمع معلومات عن مصر، وتصب هذه المعلومات في مراكز إسرائيلية خاصة بالمعلومات. وفي المقابل فإن عدد المصريين الذين يقومون بسياحة لإسرائيل يعد ضئيلاً للغاية، ولا يقبل المصريون بصفة عامة على زيارة إسرائيل سواء لأغراض سياحية أو غير سياحية.

ويبدو جلياً من جولات الإسرائيليين السياحية في القاهرة الرغبة الحقيقية في جمع المعلومات الكافية عن اجتماعيات الشعب المصري، فيلاحظ أن السائح الإسرائيلي يجوب شوارع القاهرة وأحياءها الشعبية، وتتجول كاميرات السياح الإسرائيليين بين المقاهي والمطاعم والباعة والجوالين والمناطق الأثرية، كما يهتم المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة والوثيق الصلة بجهاز الموساد الإسرائيلي بتشجيع السياح الإسرائيليين على تصوير الاحتفالات الشعبية في القاهرة والمحافظات، والتي تساهم في فهم التغيرات التي يشهدها المجتمع المصري.

ويلاحظ وجود شكوى دائمة من تصرفات السياح الإسرائيليين في مصر، ففي عام ١٩٨٨ وصل عدد الجرائم التي ارتكبها الإسرائيليون إلى ١٠٠

---

(٢٩) محمد عبد الرحمن، «اختبار السلام بباص الإسماعيلية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٤ (آذار/مارس ١٩٩٠)، ص ١٤٤.

حالة من واقع ٣٣٨ حالة وقعت بسبب الأجانب في مصر، ووزعت حالات الإسرائيليين بين ٨٠ مخالفة، و١٧ جنحة، و٤ جنايات، وفي مقدمتها القبض على تاجر مخدرات إسرائيلي كان يحمل شحنة هيروين تقدر بنحو ثلاثة ملايين جنيه مصري[٣٠].

وتجب الإشارة إلى أن التطبيع السياحي بين مصر وإسرائيل قد واجه مقاومة شعبية متعددة الأشكال والمظاهر، وأخذت بعض هذه الأشكال الطابع المسلح. يتضح ذلك في حادث أوتوبيس الاسماعيلية في شباط/فبراير من عام ١٩٩٠، والذي راح ضحيته ٩ من الإسرائيليين و١٧ جريحاً، والذي أدى إلى ضجة كبيرة في إسرائيل، حيث ارتفعت النداءات المطالبة بإيقاف السياحة إلى مصر، ورجحت كفة الاتجاه المطالب بوضع ضمانات أمنية متشددة من قبل سلطات الأمن في مصر على السائحين الإسرائيليين[٣١].

وأمام الضغوط الإسرائيلية المستمرة لتنشيط التطبيع اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات من شأنها تسهيل الاتصال بين الجانب المصري والإسرائيلي، وتضمنت هذه الإجراءات إلغاء السلطات المصرية شرط الحصول على تصريح أمن مسبق لمن يرغب في السفر إلى إسرائيل باستثناء فئة الشباب من ٢١ ـ ٢٤ سنة، وبدأ تشغيل خطوط الاتصال التليفوني المباشر إلى إسرائيل، والموافقة على إنشاء خط جوي جديد لنقل الركاب بين مصر وإسرائيل تابع لإحدى الشركات الخاصة، وإلغاء أجهزة الأمن المصرية شرط حصول شركات السياحة التي تنظم رحلات إلى إسرائيل على تصاريح أمنية بهذه الرحلات[٣٢].

(٣) التطبيع في مجال التبادل التجاري

يمثل النفط أهم الصادرات المصرية لإسرائيل بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. وتلح إسرائيل على مضاعفة الصادر النفطي المصري لإسرائيل، وترفض الحكومة المصرية باستمرار هذا الطلب، حيث لا ترغب مصر في تضييق السوق الخارجي للبترول في أسواق محددة حتى لا تتعرض

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢ ـ ١٤٥.
(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤٤.
(٣٢) بدران، المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

تلك الصادرات لمشاكل كبرى إذا توقفت هذه السوق عن استيراد النفط المصري.

وتصدر مصر لإسرائيل غزل القطن وبعض مواد البناء والتوابل والأغذية المعلبة. وتتمثل الواردات المصرية من إسرائيل في المعدات والأدوات الزراعية وبعض مدخلات الإنتاج والمبيدات والبذور والدجاج، ويلاحظ من خلال ذلك أن معظم واردات مصر ترتبط بقطاع الزراعة.

وبصفة عامة، يمكن القول ان الميزان التجاري في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في صالح مصر كثيراً إذا ما تم أخذ البترول في الحسبان. وباستبعاد البترول يصبح الميزان التجاري في صالح إسرائيل[(٣٣)]. وعلى رغم الاختلافات السياسية التي تصل إلى درجات عالية من التوتر في أحيان كثيرة، إلا أن الملاحظ هو عدم المساس بحجم التعاون الاقتصادي المعتاد القائم بين الطرفين، كصادرات البترول المصرية لإسرائيل، والتبادل التجاري المحدود، والمشروعات المشتركة في قطاعات اقتصادية زراعية وصناعية، إضافة إلى حركة السياحة الاسرائيلية إلى مصر، وإن كانت الأجواء المتوترة في علاقات الجانبين تؤثر بدرجات مختلفة في بعض قطاعات التطبيع[(٣٤)].

ويلاحظ أخيراً من معطيات التطبيع المصري ـ الإسرائيلي في جوانبه الاقتصادية أن فترة الثمانينيات أوضحت عدم استعداد معظم رجال الأعمال المصريين للتعامل مع إسرائيل حرصاً على مصالحهم في الوطن العربي، إلا أن معظمهم كان على استعداد للتعامل مع إسرائيل في التسعينيات، وبخاصة عقب بدء التسوية في الإطار العربي، حيث وقع ممثلون عن رجال الأعمال في مصر واتحاد الصناعات في إسرائيل على مذكرة تفاهم حول أوجه التعاون المشترك بينهما في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية، ودعم العلاقات التجارية بين الجانبين المصري والإسرائيلي.

ج ـ البعد الثقافي لتطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

تطبيقاً لنصوص اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية وما جاء في

---

(٣٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١** (القاهرة: المركز، ١٩٩٢)، ص ٤٧٠.

(٣٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٨** (القاهرة: المركز، ١٩٩٩)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

ملاحقها، وقع الطرفان المصري والإسرائيلي الاتفاق الثقافي في القاهرة في أيار/مايو ١٩٨٠، ونصت الاتفاقية الثقافية بين الجانبين على تعهد الطرفين بالتالي:

ـ تشجيع التعاون في الميادين الثقافية والعلمية والفنية بما يتفق وقوانين ولوائح كل دولة.

ـ تشجيع الاتصالات وتبادل الخبراء في الميادين الثقافية والتقنية والفنية والعلمية والطبية.

ـ تشجيع التفاهم البناء لحضارة وثقافة البلد الآخر، وذلك من خلال تبادل المطبوعات الثقافية والعلمية والتعليمية، وتبادل الإنتاج الفني، وتبادل المنتجات الفنية، وتشجيع إقامة المعارض الفنية، وتبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية والأشرطة المسجلة والأفلام العلمية والثقافية.

ـ تسهيل زيارة العلماء والباحثين والدارسين إلى المتاحف والمكتبات والمعاهد التعليمية والعلمية والثقافية والتقنية الموجودة في البلد الآخر.

ـ تهيئة السبل لأنشطة الرياضة والشباب بين مؤسسات الشباب والرياضة في كلا البلدين.

ـ وضع بروتوكول خاص بالمتطلبات الضرورية لتبادل المعلومات والشهادات ومعادلتها بالدرجات الأكاديمية التي تمنحها المؤسسات التعليمية في كلا البلدين.

ـ تعيين ممثلين من البلدين لوضع البرامج التنفيذية الزمنية وتتم الاجتماعات بصورة تبادلية في مصر وإسرائيل لمتابعة التنفيذ.

ـ مدة الاتفاقية خمس سنوات تجدد تلقائياً إلا إذا أنهاها أحد الطرفين بمذكرة مكتوبة قبل ستة أشهر من تاريخ الانتهاء(٣٥).

وقد انعكست رغبة السادات في الإسراع بإجراءات التطبيع على سرعة التحرك نحو تنفيذ ما جاء في اتفاقية السلام والاتفاق الثقافي الموقع مع الجانب الإسرائيلي، حيث استقبل الرئيس السادات في أول مهرجان سينمائي بعد اتفاقية السلام عدداً من نجوم ونجمات السينما العالمية ومشاهير الغناء

---

(٣٥) هاشم، **المؤامرات الإسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار ووثائق**، ص ٣٦ ـ ٣٧.

ذوي الصلة المباشرة بالحركة الصهيونية العالمية. وصدرت الصحف القومية الصباحية لتظهر صور السادات مع هؤلاء النجوم وترتسم على وجهه علامات السعادة الغامرة. وشاركت إسرائيل في هذا المهرجان لأول مرة من خلال وفد ثقافي سينمائي تجنبت الصحف المصرية نشر أخبار عنه[٣٦].

وأعقب توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية توالي زيارات بعض الكتاب والباحثين والصحافيين الإسرائيليين إلى مصر، وحاولوا خلال هذه الزيارات اللقاء بالمفكرين والكتاب والصحافيين المصريين، فوافق البعض، واعتذر البعض، ورفض البعض الآخر في عنف. وحرص الكتاب الإسرائيليون على الكتابة في الصحف والمجلات المصرية من وقت إلى آخر، كما واصلوا جهودهم لترجمة أعمال كبار كتاب مصر وأدبائها، وقدمت بعض الصحف المصرية أعمالاً أدبية إسرائيلية.

وتمكن بعض أساتذة الأدب العربي من الإسرائيليين الذين زاروا مصر من إقناع بعض الأدباء الشبان ـ وبخاصة في الاسكندرية ـ بنشر أعمالهم الأدبية التي تروّج للسلام المصري ـ الإسرائيلي والتطبيع في دور نشر إسرائيلية، وقد تناولت جريدة **الوفد** (نيسان/أبريل ١٩٨٤) هذا الموضوع بالنقد، حيث أكدت الجريدة أن وجود صعوبات في مجال النشر في مصر لا يبرر قبول البعض نشر أعماله في إسرائيل. ورأت الجريدة أن هذه المحاولات من جانب إسرائيل تستهدف الغزو الثقافي للعقل المصري[٣٧].

وبذلت إسرائيل العديد من الجهود لخلق اقتراب من القوى الفكرية والثقافية المصرية في أعقاب بدء البرنامج التطبيعي، حيث شهدت مصر أقطاب الفكر الإسرائيلي والصهيوني يجولون المؤسسات العلمية والأكاديمية والتربوية، وشهدت علماء إسرائيل يجولون في المؤتمرات العلمية في فروع العلم المختلفة، في محاولة لتأسيس حوار متجدد على كل المستويات[٣٨].

ولعل النشاط الثقافي الإسرائيلي المحموم الذي أعقب بدء البرنامج التطبيعي مع مصر يؤكد إدراك الكيان الإسرائيلي للعمق الثقافي والحضاري للأمة العربية، وهو ما يشكل العنصر الأقوى في المقاومة الذاتية. فالثروات قد تتبدد وتزدهر، والمعادلات السياسية قد تتغير وتتبدل، وموازين القوى لا

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٥.

(٣٨) عوض، **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، ص ٥٩.

تبقى ثابتة في عالم متغير، أما ما يبقى في الأمم فهو ثقافاتها وحضارتها، وهي مصدر وحدة وتماسك الأمة، ولذا يحرص الطرف الإسرائيلي دائماً على تفكيك أواصر الثقافة العربية في الوطن العربي، بما يؤدي إلى حدوث الفوضى والتناثر والارتباك[٣٩].

وتطبيقاً للمادة الثالثة من الملحق الثالث لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، أنشأت إسرائيل المركز الأكاديمي في القاهرة في أيار/مايو ١٩٨٢، وتجددت مهمته رسمياً في تسهيل مهام الباحثين الإسرائيليين الذين يقدمون إلى القاهرة بهدف البحث العلمي، وفتح القنوات بينهم وبين الجامعات ومراكز البحث العلمي في مصر، كما يقوم المركز بتنظيم الندوات والمحاضرات العامة وتنظيم الرحلات إلى المعابد اليهودية الموجودة في مصر، وإصدار النشرات وتقديم الخدمات المكتبية للطلاب المصريين وإغرائهم بالتردد على المركز بشكل دائم[٤٠].

وقد أقلق سلطات الأمن في مصر المعلومات الدقيقة التي يسعى المركز الأكاديمي في القاهرة إلى جمعها عن بعض الوزارات في مصر، وأصبح لديها يقين بخروج هذا المركز عن المهام الرئيسية التي أنشىء من أجلها. ولعل ذلك ما دفع وزارة الخارجية المصرية إلى التقدم بالعديد من مذكرات الاحتجاج لدى الطرف الآخر تؤكد فيها عدم رغبتها في استمرار عناصر من الدبلوماسيين الإسرائيليين في العمل في السفارة الإسرائيلية في القاهرة، إضافة إلى تحفظاتها بشأن طبيعة نشاط المركز الأكاديمي في القاهرة.

ويلاحظ دأب الإذاعة الإسرائيلية على تقديم الكثير من المواد الإذاعية المصرية، وبخاصة الطرب والغناء المصري، ويقدم التليفزيون الإسرائيلي الأفلام المصرية باستمرار. وتأتي مصر في مقدمة الدول المصدرة للأفلام إلى إسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية. في مقابل ذلك لا يحرص الراديو والتليفزيون في مصر على تقديم مواد أو أغانٍ أو أفلام إسرائيلية باستثناء البرنامج العبري الموجه من القاهرة[٤١].

---

(٣٩) معن بشور، «السلام والتطبيع الثقافي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٥٠ ـ ٥٢.

(٤٠) ابراهيم البحراوي، «استراتيجية الإختراق الفكري الصهيوني في إطار المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ٣٥.

(٤١) هاشم، **المؤامرات الإسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار ووثائق**، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

وبدءاً من كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ اتفق الجانبان المصري والإسرائيلي على منع التشويش المتبادل على الإرسال التليفزيوني. وفي العام نفسه وقع ممثلو الإذاعة والتليفزيون في مصر وإسرائيل على بروتوكول لتبادل البرامج والتسجيلات والأفلام والمسلسلات.

وإذا كانت بعض الجهات والوزارات المصرية قد أبدت تجاوباً واضحاً مع إجراءات التطبيع الثقافي مع الجانب الإسرائيلي بعد معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وتوقيع الاتفاق الثقافي بين الجانبين، إلا أن التطورات على المسرح السياسي قد انعكست على العلاقات الثقافية، باعتبار أن العلاقات الثقافية هي نتاج للعلاقات السياسية. فالثقافة هي سياسة على مستوى النظرية، والسياسة ثقافة على مستوى الممارسة، وبالتالي فإن ما يحكم طبيعة العلاقات الثقافية هو نفسه الذي يحكم طبيعة العلاقات السياسية[٤٢].

وفي ضوء العلاقة بين التطبيع الثقافي والعلاقات السياسية بين الطرفين المصري والإسرائيلي، فقد تأثر برنامج التطبيع الثقافي بالأحداث الجارية والإدارة السياسية المصرية والإسرائيلية لهذه التطورات، فعقب الغزو الإسرائيلي للبنان وسحب السفير المصري من تل أبيب ألغيت بتعليمات مباشرة من الرئيس مبارك زيارة مقررة لوزير الثقافة الإسرائيلي إلى مصر (حزيران/يونيو ١٩٨٢)، وأبعدت إسرائيل عن الاشتراك في معرض القاهرة الدولي للكتاب عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، وشاركت إسرائيل في المعرض عام ١٩٨٥. ومع قيام إسرائيل بضرب مقر منظمة التحرير في تونس عام ١٩٨٥ أعلن وزير الثقافة المصري د. أحمد هيكل عدم مشاركة إسرائيل في المعرض في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

وقد انعكست التطورات السياسية المتلاحقة على برنامج التطبيع الثقافي بين الجانبين، فقضية طابا المصرية، والقمع الإسرائيلي لأطفال الحجارة في الضفة الغربية وغزة، والاحتلال الإسرائيلي للبنان وباقي الأراضي العربية المحتلة، وتعنت إسرائيل تجاه أي مقترحات للسلام الشامل، ألقت بظلالها على التطبيع الثقافي بين الجانبين، وأصبح السمت الذي يميز هذه العلاقات هو طابع الجمود، إلا في حالات كانت تمثل استجابة من جانب الإدارة المصرية

(٤٢) حسن حنفي، «لا مفر من... الصمود والتحدي،» في: **عام على التطبيع**، كتاب الموقف العربي (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ١٢٨ ـ ١٣٢.

لشكوى إسرائيل الدائمة من عدم تنفيذ مصر لاتفاقية السلام الموقعة بين الطرفين. وأصبح التوجه المصري نحو التطبيع الثقافي في عهد الرئيس مبارك بمثابة نوع من الالتزام الذي تقره اتفاقية السلام، وتتخلى مصر عن تنفيذه في حالة رغبتها في إعلان استيائها واتخاذ موقف إيجابي في مواجهة السياسات الإسرائيلية المتشددة، أو بمعنى آخر أصبح التطبيع الثقافي على المستوى الرسمي رهناً باعتدال السياسة الإسرائيلية واستجابتها لمقترحات السلام الشامل في الشرق الأوسط.

وتجب الإشارة إلى حقيقة مهمة تتصل بمقاومة الشعب المصري للتطبيع الثقافي مع الجانب الإسرائيلي، حيث أغلقت معظم فئات الشعب المنافذ أمام التغلغل الإسرائيلي، وقد تواكب ذلك مع تطورات الأحداث في الأراضي العربية المحتلة والانتفاضة الفلسطينية. وحرصت الدولة رسمياً على علاقات باردة أو سلام بارد مع إسرائيل من منطلق أن معاهدة السلام تفرض على مصر إقامة علاقات مع إسرائيل، لكنها لا تفرض عليها طبيعة هذه العلاقات ونوعيتها ومدى حرارتها[(٤٣)].

وترى قاعدة عريضة من المثقفين والمفكرين العرب أن المعاهدات والاتفاقيات قد تنجح بإيجاد تسوية لبعض العناصر المادية التي تنشأ حولها الصراعات، ولكنها لا تنجح بالضرورة بتسوية الصراعات الفكرية التي تدفع أصلاً إلى خوض الصراع المادي، ومن هنا تأتي أهمية التطبيع الثقافي لإسرائيل الذي تحاول من خلاله تحويل الرفض التاريخي والعداء النفسي إلى حالة من التقبل النفسي والتاريخي لإسرائيل، وتحويل المعاهدة الرسمية إلى معاهدة شعبية تمتد في أعماق الزمن[(٤٤)].

وأمام إدارك النخبة العربية لأهمية الثقافة العربية كمعبر عن إرادة الأمة العربية، وقيمها وطموحاتها، وأهميتها في الحفاظ على الوجود العربي القوي، والاستفادة من التجارب التاريخية التي مكنت الاستعمار من النيل من الأمة العربية عن طريق ضرب ثقافتها والاستهانة بها[(٤٥)]، كان صمود النخبة الفكرية

---

(٤٣) بشور، «السلام والتطبيع الثقافي،» ص ٦.

(٤٤) البحراوي، «استراتيجية الإختراق الفكري الصهيوني في إطار المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية،» ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٤٥) مسعود ضاهر، «مجابهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني للمشرق العربي: دراسة الثقافة المقاومة،» في: **عام على التطبيع**، ص ١٢٠.

في مواجهة محاولات التغلغل الثقافي الإسرائيلي، ومناهضة أنشطته المختلفة التي حاولت خلع جذور المقاومة في الثقافة العربية. ولعل تلقي عدد من المثقفين والمفكرين المصريين لخطابات تهديد بالقتل لمناهضتهم التطبيع من جانب حركة «كاخ» الإسرائيلية، كان أكبر الدلائل على رغبة إسرائيل في إزالة أي عقبات تعترض التطبيع الثقافي، حتى وإن كان ذلك هو التهديد بالقتل للمفكرين والكتاب!

ثانياً: تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية: التحديات الثنائية والإقليمية

يناقش هذا القسم مجموعة التحديات التي واجهت تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية على المستوى الثنائي والإقليمي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، إضافة إلى التعرف على وجهتي النظر المصرية والإسرائيلية تجاه تقييم تجربة التطبيع مع الطرف الآخر، ومناقشة مستقبل التطبيع في ضوء معطيات الحاضر واحتمالات المستقبل.

١ ـ التحديات الثنائية للتطبيع المصري ـ الإسرائيلي

تعددت الإشكاليات والتحديات الثنائية التي واجهت تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وجاء في مقدمة هذه التحديات المحاولات الإسرائيلية المستمرة لاختراق الأمن القومي المصري، حيث تعددت حوادث إلقاء سلطات الأمن المصرية القبض على شخصيات إسرائيلية بتهمة التجسس لصالح إسرائيل خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. فقد كشفت أجهزة الأمن المصرية ـ على سبيل المثال ـ في آب/أغسطس عام ١٩٨٥ شبكة تجسس كان لبعض اليهود المصريين دور بارز فيها بعد أن تمكن الموساد والسفارة الإسرائيلية في القاهرة من تجنيدهم، إضافة إلى عناصر من السفارة الإسرائيلية في القاهرة، والمركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، وبعض الدبلوماسيين الأمريكيين في القاهرة. وتحت ضغوط أمريكية وإسرائيلية مكثفة، تم التكتم على أسماء هذه الشبكة وتم ترحيلهم من مصر بعد تسريبهم لأسرار عسكرية وسياسية على جانب كبير من الدقة والحساسية[٤٦]. وقبضت سلطات الأمن المصرية على أربعة

(٤٦) رفعت سيد أحمد، **وصف مصر بالعبري: تفاصيل الإختراق الاسرائيلي للعقل المصري** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٩)، ص ٤١.

مواطنين إسرائيليين بتهمة التجسس لحساب إسرائيل عام ١٩٩٢. ولم يقتصر تعامل مصر مع هذه القضية على الأجهزة الأمنية، بل تدخل وزير الخارجية، وشكت مصر من تعدد محاولات التجسس عليها من جانب إسرائيل[٤٧]. وكشفت محاولات إسرائيل المحمومة لاختراق الأمن القومي المصري بعد القبض على الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام الذي قدم إلى المحاكمة أمام القضاء المصري، وحكم عليه بخمسة عشر عاماً لتورطه في التجسس على مصر لصالح إسرائيل. وأثارت هذه القضية ضجة إعلامية كبرى في الإعلامين المصري والإسرائيلي على السواء، وانتقدت إسرائيل على لسان رئيس وزرائها التعامل المصري مع الأزمة. ورفضت مصر ضغوطاً إسرائيلية وأمريكية متعددة سعت إلى الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي، وتسببت هذه الأزمة في تعميق التوتر في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال عام ١٩٩٧.

وارتبط التحدي الثاني الذي واجه تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بسعي إسرائيل الدائم نحو الحد من قدرات مصر العسكرية في سيناء. فقد تقدمت مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ باقتراح للجنة العسكرية المشتركة بطلب يقضي بحل القوة المتعددة الجنسيات في سيناء وتوفير نفقاتها. وقابلت إسرائيل الطلب المصري بالرفض التام، وأوضح الجانب الإسرائيلي رفضه إدخال أية تعديلات على التسوية السلمية مع مصر خلال المفاوضات التي تجري مع الأطراف العربية الأخرى. ويبدو أن مصر لم تصر على وجهة نظرها تجاه هذه القضية في ظل سياستها الرامية إلى عدم عرقلة المفاوضات على المسارات العربية الأخرى[٤٨]، كما يرتبط بهذا التحدي سعي إسرائيل الدائم نحو عرقلة جهود مصر لتحديث جيشها وقواتها المسلحة، وذلك من خلال السعي الدائم لدى الإدارة الأمريكية لوضع قيود على صادرات السلاح الأمريكية لمصر، والسعي الدائم لدى بعض أعضاء الكونغرس للحيلولة دون عقد صفقات سلاح كبيرة مع مصر. وقد نجحت إسرائيل من خلال نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بحرمان مصر من صفقات أسلحة أمريكية متطورة كانت مصر على وشك الحصول عليها. وتبالغ كتابات إسرائيلية عديدة في توصيف محاولات مصر الرامية إلى تحديث قواتها المسلحة،

(٤٧) بدران، «السياسة الخارجية المصرية وإشكاليات السلام المصري الإسرائيلي، ٩١ ـ ١٩٩٤،» ص ٥.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٧.

وحصول العديد من رجال الجيش المصري على دورات عسكرية متقدمة في الولايات المتحدة. ويرى أصحاب هذه الكتابات أن مصر تسعى إلى الإدارة الذاتية لهذه الأسلحة وكيفية التعامل معها وتطويرها بما يخدم أهدافها العسكرية[(٤٩)]. ويمكن التعامل مع هذه الكتابات وغيرها في إطار الجهود المبذولة من جانب إسرائيل لتحويل الاهتمام عن برنامجها النووي.

وشكلت رغبة إسرائيل في الحصول على الثروات المصرية القومية إحدى الإشكاليات التي واجهت السلام المصري ـ الإسرائيلي وتوتر العلاقات بين الجانبين، فقد أثارت إسرائيل بشكل دائم رغبتها في الحصول على مياه النيل عبر ترعة السلام، وردت مصر على ذلك على لسان وزير الري بأن مصر ملتزمة باتفاقية حوض النيل، وأن مصر في حاجة لكل قطرة مياه لتلبية الاحتياجات المصرية، وأن ترعة السلام لن تتجاوز العريش على حدود مصر الشرقية. وأعلن الرئيس مبارك أثناء افتتاحه المرحلة الأولى لترعة السلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أن مصر في حاجة لكل قطرة مياه، وأن مصر لن تعطي قطرة مياه واحدة لأحد، كما أثارت الصحف المصرية من وقت إلى آخر قضية السرقات الإسرائيلية للآثار المصرية من سيناء. وأمام الإصرار المصري على عودة الآثار المصرية المنهوبة، عقدت مفاوضات بين الجانبين استعادت بمقتضاها مصر الآثار المسروقة على عدد من الدفعات.

وشملت التحديات التي واجهت التطبيع المصري ـ الإسرائيلي الصورة النمطية التي كونها الشعب المصري عن الإسرائيليين، وإسرائيل عنصرية تعتمد بصفة أساسية على القوة العسكرية والعدوان والإرهاب، وهي بذلك مجتمع عسكري صمم بحيث يكون في حالة حرب دائمة[(٥٠)]. وقد تكونت هذه الصورة نتاج مراحل طويلة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي لا يمكن في ظلها أن نتصور أن مجرد التوقيع على اتفاق سلام سوف ينهي قرناً من الصراع[(٥١)].

---

(٤٩) حاجي صوفرمان، «النموذج المصري المقلق،» **هاتسوفيه**، ٢٣/٨/١٩٩٩، و**مختارات إسرائيلية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ٥٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٦٤.

(٥٠) السيد يسين، «قضية التحدي الحضاري بين مصر وإسرائيل (في ظروف السلام)،» ورقة قدمت إلى: **أعمال ندوة التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي (القاهرة: ٢٣ ـ ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥)**، تحرير أحمد يوسف أحمد محمد ([القاهرة]: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص ١٧١.

(٥١) **إتفاق المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي: مواجهة أم مصالحة** (ندوة) (القاهرة: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ١٩٩٣)، ص ١١٣.

وترتب على هذه الصورة النمطية مقاومة المصريين للتطبيع. فعلى رغم وجود بعض الجماعات المؤيدة للدخول في معاملات اقتصادية واتصالية مع إسرائيل، إلا أنه لا يوجد ما يوضح استعداد المصريين لزيارة إسرائيل والتطبيع معها. ويرى جانب كبير من المعارضين للتطبيع مع الجانب الإسرائيلي أن التعامل مع إسرائيل ينطوي على مخاطر سلبية على المجتمع المصري. وهذا ما انعكس بوضوح في مناقشات مجلسي الشعب والشورى التي أبرزت الآثار السلبية التي لحقت بقطاع الزراعة في مصر، ومعاناة الزراعة المصرية من الأمراض والأوبئة نتيجة المبيدات والهرمونات المستوردة من إسرائيل، في حين استفادت إسرائيل من تقدم وزارة الزراعة المصرية، واستنبطت أنواعاً متميزة من القطن، وتفوقت على مصر في هذا الإطار[٥٢].

ويتصل بالتحديات الثنائية التي واجهت التطبيع المصري ـ الإسرائيلي ذلك التحدي المرتبط بنمو اليمين المتطرف في إسرائيل، حيث كشفت انتخابات إسرائيل عام ١٩٩٦ عن نمو التوجه العقيدي في إسرائيل. ويبشر العديد من الكتابات الإسرائيلية بوهن التوجه الصهيوني داخل إسرائيل، ونمو التوجه الديني الذي يقوم على أن الشعب اليهودي هو الشعب المختار، وهو الشعب المقدس، وأرض إسرائيل من النيل إلى الفرات، ومن ثم فلا مجال للتفاؤل بتراجع الصهيونية، فنحن أمام ما هو أشد وأخطر منها[٥٣]. ويتمثل نمو التيار اليميني المتطرف داخل إسرائيل في أقصى صورة في «حزب كاخ» الذي يرفض بقاء العرب على أرض فلسطين ويدعو إلى استيطان كل شبر على أرض فلسطين بالقوة[٥٤]. وليس أدل على خطورة اليمين المتطرف على عملية السلام في الشرق الأوسط من تورطه في قتل إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي في منتصف التسعينيات لتصوره أن رابين قدم تنازلات للجانب الفلسطيني في إطار مفاوضات التسوية السلمية آنذاك.

---

(٥٢) بدران، «السياسة الخارجية المصرية وإشكاليات السلام المصري الإسرائيلي، ٩١ ـ ١٩٩٤،» ص ١٧ ـ ١٨.

(٥٣) «ندوة **المستقبل العربي**: «إسرائيل من الداخل»،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ٨٤ ـ ١١٠.

(٥٤) «ندوة **المستقبل العربي**: «التطرف الصهيوني وجدلية الصراع العربي الإسرائيلي»،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ١٢٧.

٢ ـ التحديات الإقليمية للتطبيع المصري ـ الإسرائيلي

تعددت التحديات الإقليمية التي واجهت التطبيع المصري ـ الإسرائيلي منذ توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية في آذار/مارس عام ١٩٧٩، وجاء في مقدمة هذه التحديات الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. فبعد عام واحد فقط من توقيع اتفاق السلام المصري ـ الإسرائيلي قرر الكنيست الإسرائيلي اتخاذ القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وبعد ثلاثة أيام فقط من اجتماع السادات ـ بيغن في شرم الشيخ في حزيران/يونيو ١٩٨١ قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ أعلنت إسرائيل ضم الجولان وتطبيق القانون المدني الإسرائيلي عليها، وبعد ٦ أسابيع من انسحابها من سيناء قامت إسرائيل بغزو الجنوب اللبناني. ورأت غالبية المصريين أن الغزو الإسرائيلي للبنان هو دلالة على تحييد مصر عسكرياً، وبعد أسابيع قليلة حدثت مذابح صبرا وشاتيلا التي قتل فيها عدد كبير من الفلسطينيين[٥٥]. وقد شكلت هذه الممارسات تحدياً حقيقياً للتطبيع المصري ـ الإسرائيلي، وجمدت مصر التطبيع على المستوى الرسمي باستثناء بعض الجوانب الاقتصادية والنفط، وأكسبت هذه الممارسات مقاومة الشعب المصري للتطبيع قوة ومكانة.

وقد استمرت الممارسات الإسرائيلية المتعنتة في الأراضي العربية المحتلة، حيث النشاط الاستيطاني المحموم، ومحاولات تهويد القدس الشريف، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وتكسير عظام الأطفال والشباب والشيوخ الفلسطينيين أثناء الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧. واستمرت سياسة الصلف الإسرائيلية في الجنوب اللبناني وهضبة الجولان السورية، واستمر الاعتداء على أهداف مدنية، وسرقة الثروات القومية، وقد شكلت هذه الممارسات دافعاً قوياً لمقاومة الشعب المصري للتطبيع.

وشكلت تطورات عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة تحدياً حقيقياً لتطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، حيث اتضح أن التفاعل المصري ـ الإسرائيلي على مستوى السياسة الخارجية خلال التسعينيات بات يتأثر بشكل واضح بالسلوك الإسرائيلي في عملية التسوية السلمية للصراع. وارتبطت منذ ذلك الحين حركة المد والجزر في تحركات

(٥٥) هلال، «السياسة الخارجية المصرية بعد كامب ديفيد،» ص ١٤٦ ـ ١٥٠.

السياسة الخارجية المصرية نحو التفاعل مع إسرائيل بتطورات الموقف الإسرائيلي من عملية التسوية السلمية(٥٦). وأصبح واضحاً في تصريحات القيادة السياسية المصرية والمسؤولين عن تنفيذ سياستها الخارجية ربط مصر التطبيع مع إسرائيل بالتقدم على مسارات التسوية السلمية المختلفة. وسعت مصر أيضاً إلى ضبط الهرولة من جانب بعض البلدان العربية نحو التطبيع مع إسرائيل، وحاولت ربط ذلك بحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وحل الصراع أيضاً على المسارات الأخرى.

ويمثل التحدي الخاص بـ «الشرق أوسطية» أحد التحديات المهمة التي تؤثر بشكل واضح في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، حيث تهدف إسرائيل من ترويجها للنظام الشرق أوسطي إلى تحقيق هيمنة إسرائيلية على الشرق الأوسط من خلال توظيف العقل الإسرائيلي والمال النفطي والعمالة والسوق العربية. وفي مقدور إسرائيل تحقيق ذلك بصفتها الدولة الأكثر تطوراً من الناحية العلمية والتقنية وبحكم علاقاتها الوثيقة مع الكتلة الغربية الصناعية المتطورة.

وتسعى إسرائيل من خلال الترويج للشرق أوسطية إلى إعادة هيكلة المنطقة، وإقامة نظام إقليمي جديد في المنطقة تكون الريادة والقيادة فيه لإسرائيل، وإسقاط خصوصية العلاقات العربية ـ العربية القائمة على مفهوم العروبة السياسية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، وفتح الأسواق العربية للمنتجات الإسرائيلية، وإدخال إسرائيل في نسيج المنطقة وتحقيق اندماجها الكامل مع جميع الأطراف في المنطقة(٥٧).

وتعد قضية ضبط التسلح إحدى الإشكاليات الرئيسية التي حالت دون تحقيق السلام الإيجابي بين الجانبين المصري والإسرائيلي، وأصبحت مشكلة التسلح في الشرق الأوسط إحدى المشكلات الرئيسية ذات التأثير السلبي في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية. فتحقيق السلام الإيجابي بين مصر وإسرائيل يحتاج إلى بيئة إقليمية ينتفي فيها سباق التسلح، كما ينتفي فيها التفوق

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) ناصيف حتي، «تأثير التسوية على النظام السياسي الإقليمي العربي،» ورقة قدمت إلى: **أعمال ندوة التسمية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي (القاهرة ٢٣ ـ ٢٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥)**، ص ٥٠ ـ ٥٢.

العسكري الذي يسمح لأحد الطرفين بالسيطرة على التفاعلات الإقليمية، وينتفي فيها توجيه طاقات وموارد الدول إلى التسليح بدلاً من التنمية[٥٨].

وتكمن إشكالية قضية ضبط التسلح في اختلاف تصورات الجانبين العربي والإسرائيلي لكيفية تحقيق الأمن في المنطقة، حيث تضع إسرائيل القوة النووية لديها في مقابل القوة التقليدية للعرب. فإذا أراد العرب أن يتحدثوا عن قوة إسرائيل النووية، فعليهم أولاً تخفيض حجم قواتهم التقليدية. كما تقدم إسرائيل مفهومها للأمن وحماية إسرائيل وتوفير سبل الأمن لها قبل أن تفكر في عمليات ضبط التسلح، وهي تصر على إبقاء ترسانتها النووية خارج إطار التفاوض، إضافة إلى نوعيات بعض الأسلحة التي تتفرد بامتلاكها. ويشكل التصور الإسرائيلي بهذا المعنى عقبة كؤوداً في سبيل التوصل إلى مشروع يحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط[٥٩].

ويفرض التصور الإسرائيلي السابق بقاء منطقة الشرق الأوسط حالياً ومستقبلاً عرضة لنشوب صراع مسلح وبدء الحرب من جديد، طالما استمرت إسرائيل في الاحتفاظ بالقدرات النووية، وهو الأمر الذي سيدفع العرب بالضرورة إلى محاولة مواكبتها في هذا المضمار، والحصول على قدرات مماثلة على رغم استمرار مفاوضات التسوية السلمية للصراع، وبخاصة بعد إدراك الطرف العربي للازدواجية الدولية في التعامل مع الطرفين العربي والإسرائيلي تجاه المسألة النووية[٦٠].

وتتمثل رؤية مصر في ضبط جميع مستويات التسلح، وأن يكون هناك حظر على استيراد أسلحة الدمار الشامل. ومن هنا تكررت المطالبة المصرية بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتقوم الدعامة الثانية على فكرة الربط بين السلوك المصري والسلوك الإسرائيلي في مجال ضبط التسلح. وتقوم الدعامة الثالثة على أن عملية ضبط التسلح يجب ألا تقتصر

---

(٥٨) بدران، «السياسة الخارجية المصرية وإشكاليات السلام المصري الإسرائيلي، ٩١ ـ ١٩٩٤،» ص ٢٣ ـ ٢٦.

(٥٩) أحمد عبد الحليم، «الحد من التسلح في مفاوضات السلام،» ورقة قدمت إلى: **المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢**، تحرير مصطفى علوي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

على الحد من واردات السلاح، ولكنها يجب أن تتعلق بالإنتاج المحلي للسلاح، لأن اقتصار الاتفاق على الواردات العسكرية سوف يترتب عليه التفوق العسكري. وتقوم رابعة هذه الدعائم على فكرة التوازن حتى لا يسمح لأي طرف بالتفوق العسكري في مواجهة الأطراف الأخرى. وتقوم آخر دعائم التصور المصري لضبط التسلح في الشرق الأوسط على ضرورة وجود ميكانيزمات تضمن تحقيق النجاح في هذا الاتجاه.

وفي مقابل التصور المصري يأتي التصور الإسرائيلي ليناقض التصور المصري بشكل كامل. فإسرائيل تصر على أن التوازن يجب أن يتم بين إسرائيل من جهة، وجميع الدول العربية من جهة أخرى، ولا تدخل إسرائيل الناتج المحلي من السلاح في الاتفاق. وترفض إسرائيل الحظر الكامل على كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتصر على أن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية يجب أن يأخذ شكل اتفاقات ثنائية مع كل دول الشرق الأوسط. وفي ظل التناقض الكامل بين التصورين المصري والإسرائيلي ودعم الموقف الإسرائيلي من بعض القوى الدولية، كان من المنطقي أن تظل هذه المشكلة ذات تأثير سلبي واضح في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية[٦١]. ووصلت هذه العلاقات في أحيان كثيرة إلى درجة التأزم بسبب مطالبة مصر بقبول المد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في وقت لا تتخلى فيه إسرائيل عن ترسانتها النووية. ومما يزيد العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية تأزماً مباركة واشنطن احتفاظ إسرائيل بترسانة نووية مدة غير مقررة ومرهونة بالتطورات في المنطقة مستقبلاً، وهذا أمر يتعذر على مصر قبوله[٦٢].

يتضح من العرض السابق تعدد وتنوع التحديات الثنائية والإقليمية التي واجهت العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال الثمانينيات والتسعينيات. وسوف تفرض معظم هذه التحديات نفسها مستقبلاً على العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية. ويبدو واضحاً من استعراض هذه التحديات فهم أسباب ودوافع حالة السلام البارد بين مصر وإسرائيل خلال الربع قرن الماضي، كما يتضح أن احتمال استمرار برودة هذا السلام خلال العقود القادمة هو الاحتمال الأرجح، وأن احتمال تسلل الدفء إلى هذه العلاقات هو احتمال ضعيف،

---

(٦١) بدران، «المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٦.

(٦٢) محمد سيد أحمد، «مصر وإسرائيل والمعاهدة النووية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٢ (ربيع ١٩٩٥)، ص ٧١ ـ ٧٢.

ويمثل حالات وظروفاً استثنائية ولا يمثل حالة دائمة. وبمعنى آخر فإن السلام المصري ـ الإسرائيلي سوف يستمر سلاماً بارداً وإن كان دائماً حتى الآن.

٣ ـ التقييم المصري لتجربة السلام والتطبيع مع إسرائيل

تجب التفرقة بين وجهة النظر الرسمية وغير الرسمية عند تناول تقييم السلام والتطبيع مع إسرائيل، فعلى المستوى الرسمي كان السادات يرى في كامب ديفيد إنجازاً عظيماً وشيئاً يستحق الدفاع عنه والاعتزاز به. وكان يضيق ذرعاً بمن يحاولون انتقاد اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. أما الرئيس مبارك فينظر إلى كامب ديفيد على أنها التزام قانوني ينبغي مراعاته واحترامه، فهو ليس فخوراً بكامب ديفيد ولا خجلاً منها، كما أنه لا يدافع عنها[٦٣]. ويميز الرئيس مبارك بشكل واضح بين إطار السلام في الشرق الأوسط (كامب ديفيد) واتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. وقاوم مبارك منذ عام ١٩٩٨ جميع الأفكار التي استهدفت إحياء الحل الذي تضمنته كامب ديفيد للضفة الغربية وغزة[٦٤].

وينظر إلى معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية كعامل مهم ساهم في تقليل فرص نشوب حرب شاملة في المنطقة، وضاعفت هذه المعاهدة احتمالات معالجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة من خلال التسوية السلمية وليس على أساس عسكري. وانتشر هذا الإدراك في الوطن العربي وإن واجه معارضة من بعض القوى السياسية ولا سيما القوى الإسلامية. وأصبح السلام المصري ـ الإسرائيلي بالنسبة إلى العرب حقيقة مهمة يجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٦٥].

ويبدو واضحاً أن الحكومتين المصرية والإسرائيلية حريصتان على عدم العبث باتفاقية السلام بين الجانبين، والنتائج الملموسة التي أدت إليها هذه الاتفاقية، مثل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، والعلاقات الدبلوماسية والاتفاقات الملزمة. وقد صمدت الاتفاقية أمام العديد من الاختبارات القاسية

---

(٦٣) سعد الدين ابراهيم، «التطورات الداخلية في مصر،» في: كوانت، محرر، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**، ص ٥٢.

(٦٤) هلال، «السياسة الخارجية المصرية بعد كامب ديفيد،» ص ١٦٠.

(٦٥) كوانت، محرر، المصدر نفسه، ص ٣٠.

خلال الثمانينيات والتسعينيات، ولم يعد الصراع بين الطرفين قائماً على أساس إعلان الحرب أو العودة إليها أو التهديد باستخدامها إلا في بعض التصريحات غير المسؤولة التي تصدر من بعض الجهات في إسرائيل.

وتخلصت مصر تدريجياً من الآثار السلبية لاتفاقية السلام في العلاقات المصرية ـ العربية، حيث نجح مبارك مع مرور الوقت باستعادة صدقية دور مصر العربي. وأقر مؤتمر القمة العربي في عمان عام ١٩٨٧ استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وهو ما أدى إلى بطلان قرار قمة بغداد عام ١٩٧٨، وبذلك انتهت عزلة مصر عربياً، وعادت لتمارس دورها الطبيعي على الصعيد العربي[٦٦].

وفتحت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية صفحة جديدة من العلاقات المصرية ـ الأمريكية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأصبحت مصر الدولة الثانية بعد إسرائيل تحصل على معونات أمريكية. واتسمت العلاقات المصرية ـ الأمريكية بالطابع المؤسسي، وأصبح الاعتماد على الدبلوماسية في احتواء الأزمات التي تنشب بين الجانبين أمراً أساسياً في علاقة الجانبين[٦٧]، إلا أنه من الملاحظ تزايد الإحباط بين قطاع كبير من المثقفين والمفكرين وأيضاً النخبة السياسية، بسبب التحيز الأمريكي الكامل لصالح إسرائيل، وتأثر العلاقات المصرية ـ الأمريكية بسياسات مصر تجاه إسرائيل. ولعل هذا الوضع القلق يعطي إسرائيل مزيداً من أسباب الضغط على مصر نظراً إلى تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة.

وعلى مستوى التطبيع المصري ـ الإسرائيلي، فقد أوضحت التحديات الثنائية والإقليمية السابق ذكرها تعثر برامج التطبيع بين الجانبين في بعض الأحيان كرد فعل من جانب مصر تعبيراً عن استيائها تجاه السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وسياستها الرامية إلى تقويض ريادة وقيادة مصر على مستوى الشرق الأوسط.

وحينما ننتقل إلى تقييم تجربة التطبيع على المستوى غير الرسمي، فسوف نجد جدلاً لا ينقطع بين أنصار ومؤيدي التطبيع ومناهضيه بعد توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين عام ١٩٩٣، إذ يرى الفريق المؤيد للتطبيع

---

(٦٦) عبد المنعم سعيد، «مصر: عشر سنوات بعد كامب ديفيد،» في: المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٦٧) هلال، «السياسة الخارجية المصرية بعد كامب ديفيد،» ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

من المثقفين والمفكرين أن المتغيرات الدولية الراهنة، تؤشر إلى استمرار الإخفاقات العربية على المستوى الداخلي، سياسياً واقتصادياً، في ظل نظم حكم عربية شمولية، وما صاحب ذلك من فساد وقمع واعتداء على الحريات تحت شعار محاربة الاستعمار ومركزية القضية الفلسطينية. ويرى بعض مؤيدي التطبيع أن السجال الدائر حول عملية التطبيع يحمل في طياته تمويهاً لحقائق الصراع الاجتماعي والسياسي في البلدان العربية، أدى إلى حصر التفكير في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأن الجدل حول التطبيع ما هو إلا استمرار للسياقات نفسها[٦٨].

وفي مواجهة وجهة النظر السابقة، ترى القاعدة العريضة من المثقفين ضرورة الاستمرار في مناهضة التطبيع. فالدعوة إلى التطبيع تعكس قدراً من التسطيح وتغض النظر عن وجود التباين والاختلاف والمواجهة، وتطلب إلى العرب وحدهم التنازل عن رؤاهم ومفاهيمهم بحكم اللحظة التاريخية الراهنة. فالهزيمة الحالية لا تعني الانكسار التاريخي، والأمة العربية قادرة على الصمود والمواجهة. وفي هذا الإطار يجدر ذكر مرحلة الحكم الصليبي في فلسطين والتي استمرت زهاء ثلاثمائة عام ثم انهارت. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن اختلال موازين القوى في المنطقة قد أجبر النظم السياسية العربية على إعادة النظر في استراتيجية التعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإقامة علاقات مع إسرائيل، إلا أن هذه المتغيرات يجب ألا تغير من موقف المثقفين باعتبارهم ضمير الأمة، وتصبح مقاومة التطبيع ومحاربته مهمة أساسية حالياً ومستقبلاً، ويجب أن يقوم بها المثقفون خير قيام[٦٩].

وقد تسبب الخلاف في الرؤى حول التطبيع بين المؤيدين والمعارضين إلى التراشق بين الفريقين، حيث اتهم أنصار التطبيع مناهضيه بالجمود وترديد الشعارات الأيديولوجية والديماغوجية، وعدم القدرة على التفاعل مع متغيرات الحقبة الجديدة التي تشهدها المنطقة، والتي تستلزم شكلاً من أشكال الصراع السلمي في مناخ الحرية، كما تستلزم الخلق والابداع والتفكير، وأن محاربة التطبيع تبتعد بالأمة عن متطلبات العيش بين الأمم، وأن محاربة التطبيع أو المبالغة فيه من وجهة نظر أنصار التطبيع انكفاء على الذات، وانطواء وجنوح

---

(٦٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤**، ص ٢١٥.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

إلى الرفض يقود إلى عدم رؤية ما يجري في العالم، وهذا ما دفعنا ثمنه سلفاً.

وعلى الجانب الآخر، يتهم مناهضو التطبيع مؤيديه بأنهم أحد تعبيرات «الثقافة الذيلية» التي تسير في ركاب السلطة لتحقيق مكاسب شخصية رخيصة، ومسؤولية المثقف تقتضي منه الدفاع عما فرط فيه السياسي تحت وطأة موازين القوى، وعليه التعبير عن ثوابت الأمة، وتمثيل عقلها وثقافتها. وفي ما يتعلق بالانطواء على الذات، فإن التواصل مطلوب مع الحضارات وليس مع كيان قام على اغتصاب حقوق وأراض تقع ضمن حدودنا، واستحوذ عليها بالحديد والنار[٧٠].

وتجب الإشارة إلى أن تسلل الانشقاق بين المثقفين حول قضية التطبيع ارتبط تاريخياً بتوقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل عام ١٩٩٣، وهذا الانشقاق لم يكن موجوداً خلال السنوات الأربع عشرة التي أعقبت معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩، حيث كان الاتجاه السائد بين القاعدة العريضة للمثقفين والمفكرين هو مقاومة التطبيع ومناهضته، ونقل هذه المقاومة إلى المستويات الشعبية، من خلال إمدادها الدائم بالمعلومات والتحليلات التي توضح مخاطر التطبيع السياسي والثقافي والاقتصادي. ومع بدء التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة، بدأ الانشقاق في موقف المثقفين، حيث رأى البعض أن دوافع معارضة التطبيع قد بدأت تتلاشى بدخول جميع الأطراف في محادثات تسوية سلمية[٧١].

٤ ـ التقييم الإسرائيلي لتجربة السلام والتطبيع مع مصر

بشكل عام يسود اتجاه في إسرائيل مفاده أن النتائج الإيجابية للسلام مع مصر أكثر من نتائجه السلبية، وأن تجاوز الاختبارات القاسية التي فرضتها التحديات الثنائية والإقليمية تبرهن على صحة ذلك.

ويرى قطاع من المثقفين في إسرائيل أن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ (حرب عيد الغفران) كانت المسؤولة عن تحطيم الأسطورة الإسرائيلية بأن الجيش الإسرائيلي لا يقهر، وأدت مبادرة السادات وزيارته للقدس إلى

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٧١) أنور الهواري، «التطبيع بعد التسوية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٦، العدد ١٤٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، ص ٩٣.

احتمالات خروج مصر من المواجهة العسكرية مع إسرائيل، ومن ثم تحييد الخطر الذي يحدق بحدود سيناء الجنوبية. وجاءت معاهدة السلام مع مصر لتنهي مقولة أن جميع العرب عقدوا العزم على إزالة إسرائيل من الوجود، كما أدت المعاهدة إلى إطلاق يد إسرائيل حرة في الجنوب اللبناني والأراضي العربية المحتلة[(٧٢)].

وأوضح بيان صدر عن الخارجية الإسرائيلية بمناسبة مرور عشر سنوات على اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية أن السلام مع مصر حقق بضعة انتصارات جديدة لها أهميتها المعاصرة. إلا أن البيان شكا التباطؤ في التطبيع مع مصر، كما شكا البيان هجوم الإعلام المصري بصفة دائمة على إسرائيل[(٧٣)].

وأصبح التنفيذ العملي لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية جزءاً من الحوار السياسي الدائر داخل إسرائيل، فكان المتشددون يظهرون العقبات القائمة بين الجانبين، ويرى المعتدلون أن في السلام مع مصر تأميناً لحدود إسرائيل الجنوبية مع أكبر قوة عربية، ودفعت المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية النظر إلى السلام ليأخذ الشكل الواقعي[(٧٤)].

وترى وجهة نظر إسرائيلية رسمية أن السلام مع مصر هو سلام بارد، يمكن تفسيره في ضوء التقاء مواقف الحكومة المصرية الصريحة أو الضمنية مع المواقف الجماهيرية، ولا سيما المواقف السائدة بين المثقفين والداعية إلى تجميد التطبيع. وكان من مظاهر هذا التجميد عرقلة السياحة إلى إسرائيل، ووضع العراقيل في طريق العلاقات التجارية، ومقاطعة إسرائيل من جانب الجمعيات المهنية والأكاديمية، واستمرار خط معاد في أجهزة الإعلام المصرية لإسرائيل. وتضيف وجهة النظر السابقة أن محصلة التطبيع مع مصر تتمثل في افتتاح السفارتين والمكاتب القنصلية، وتبادل الزيارات من جانب كبار الساسة والمسؤولين، وبيع النفط المصري لإسرائيل، وحجم متواضع للتجارة العامة ومعظمها في السلع الزراعية، واستخدام السفن الإسرائيلية لقناة السويس

---

(٧٢) ناعومي حزان، «التطورات الداخلية في إسرائيل،» في: كوانت، محرر، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**، ص ٢١٩ ـ ٢٦٩.

(٧٣) رفعت سيد أحمد، **علماء وجواسيس: التغلغل الأميركي الإسرائيلي في مصر** (لندن: رياض الريس للنشر، ١٩٩٠)، ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

(٧٤) حزان، المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

والموانىء المصرية، ورحلات منتظمة للطيران التجاري، وحجم كبير للسياحة الإسرائيلية في مصر والاتصالات السلكية واللاسلكية، ونشاط المركز الأكاديمي في القاهرة[٧٥].

وترى وجهة نظر إسرائيلية معاصرة أن القيود والعقبات البيروقراطية التي تضعها مصر أمام التجارة والعلاقات مع إسرائيل لا تزال قائمة في مجالات كثيرة، ولا يزال السلام المصري ـ الإسرائيلي بارداً، وإذا كانت مصر متمسكة بالسلام كخيار استراتيجي، إلا أنها قلقة من المنافسة الإسرائيلية في الهيمنة على المنطقة[٧٦].

٥ ـ التطبيع المصري ـ الإسرائيلي: رؤية مستقبلية

يبدو من الأهمية بمكان في خضم الحديث عن وجهات النظر المصرية والإسرائيلية تجاه التطبيع المصري ـ الإسرائيلي أن نتحدث عن مستقبل اتجاهات المثقفين والمفكرين نحو التطبيع، حيث كان من الواضح سيادة اتجاه معارض بين النخبة الفكرية المصرية للتطبيع، ولا سيما التطبيع الثقافي طوال عقد الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات تقريباً. وتلا ذلك حدوث بعض الشروخ في هذا الاتجاه، حيث انتقل بعض المثقفين والمفكرين إلى الاتجاه المؤيد للتطبيع والشرق أوسطية، وإن كان هذا الاتجاه لا يعبر سوى عن اتجاه قلة فقط، أما الأغلبية فلا تزال تسير في اتجاهها المعارض للتطبيع الثقافي مع إسرائيل. والتساؤل الذي يطرح نفسه إذا كان المثقفون يرفضون التطبيع بدوافع استكمال التسوية السلمية على المسارات المختلفة، وتحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط، فهل يعني ذلك تحول آراء المثقفين إلى الاتجاه المؤيد للتطبيع في حالة اكتمال التسوية السلمية للمسارات المختلفة وتحقيق السلام في الشرق الأوسط؟

يبدو واضحاً أن الخطاب الثقافي المصري نحو التطبيع يجب أن يجدد نفسه، بحيث يتوافق مع مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة. ويمكن تجديد الخطاب الثقافي المصري والعربي نحو التطبيع من خلال استراتيجية تقوم

(٧٥) شيمون شامير، «النظرة الإسرائيلية إلى مصر وعملية السلام: إزدواجية الرؤية،» في: كوانت، محرر، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**، ص ٢٧١ ـ ٢٩٢.

(٧٦) آلوف بن، «هل تزداد حرارة العلاقات مع مصر،» **هآرتس**، ١٨/٦/١٩٩٩، و**مختارات إسرائيلية**، العدد ٥٦ (آب/أغسطس ١٩٩٩)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

على مجموعة العناصر والأبعاد التالية:

أ ـ إعادة النظر في تعريف مضمون رفض التطبيع، فبدلاً من التركيز على المعايير الشكلية التي تتمثل في عدم زيارة إسرائيل أو التحاور مع أطراف إسرائيلية، يجب التركيز على وضع رفض التطبيع في سياقه الحضاري الذي يراعي المتغيرات الإقليمية والدولية، وذلك من خلال المساهمة في طرح نسق فكري عربي أكثر إقناعاً من نظيره الإسرائيلي، وإنتاج سلع عربية تفوق منافستها الإسرائيلية، وتوجيه الأمة نحو النمو الذاتي الذي يمكنها من القدرة على المنافسة والمواجهة والاستمرار في قيادة المنطقة التي ينافسها على قيادتها الطرف الإسرائيلي(٧٧).

ب ـ الربط بين التطبيع وضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتخلّي إسرائيل عن ترسانتها النووية خلال الفترة القادمة، وذلك بعد تمام عملية التسوية السلمية على المسارات المختلفة. وعلى إسرائيل أن تلبي هذا المطلب العادل، بعد أن سقطت كل مزاعمها التي كانت تبرر الاحتفاظ بهذه الترسانة النووية المعلقة فوق رؤوس العرب. فإذا كانت إسرائيل تدّعي بالأمس أنها محاطة بأسوار من العداوة العربية، فإنها تقترب اليوم من أن تحزم نفسها بسلام تعاقدي أملته وفق شروطها مع دول الطوق العربية(٧٨).

ج ـ تركيز الخطاب الثقافي العربي على الديمقراطية كنهج وأسلوب حياة لا بديل منهما للمجتمعات العربية في المرحلة الراهنة والمقبلة، وربط الإخفاقات العربية سواء المتعلقة بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو غيرها من القضايا بحالة التردي السياسي في معظم الدول العربية التي تحكمها نظم شمولية تقوم على أساس دكتاتورية نظم الحكم وتجاهل آراء القاعدة العريضة للشعوب العربية.

د ـ تركيز الخطاب الثقافي العربي على كشف الفجوة الحقيقية بين العرب وإسرائيل في مجال البحث العلمي، حيث تشير الإحصاءات والتقارير الرسمية إلى أن إسرائيل أنفقت في عام ١٩٩٣ نحو ١,٥ مليار دولار على البحث

(٧٧) الهواري، «التطبيع بعد التسوية،» ص ٩٧.

(٧٨) يقصد بدول الطوق العربية مجموعة الدول العربية المجاورة لإسرائيل وتشمل مصر والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين.

والتطوير، وهو ما يعادل نصف ما ينفقه الوطن العربي أجمع على البحث العلمي (٣,١ مليار دولار)، كما أن الباحث الإسرائيلي تمتع بميزانية خلال عام ١٩٩٣ تقدر بـ ٦٣ ألف دولار بما فيها الراتب، وهي أعلى ميزانية فردية في العالم على الإطلاق، بينما قدرت ميزانية نظيره المصري في العام نفسه بـ ٢٥٠٠ دولار بما فيها الراتب[٧٩]!. وتؤكد هذه الإحصاءات ضرورة اهتمام الخطاب الثقافي بتطوير جامعتنا الوطنية، ومراكز أبحاثنا القومية، وأن تقنع صانعي القرار بتوفير الموارد التي تمكن الجامعات ومراكز البحوث من المواجهة.

هـ ـ تركيز الخطاب الثقافي العربي على ضرورة الالتصاق بين الجامعات الوطنية العربية ومراكز البحوث العربية ودوائر صنع القرار، بحيث يتجاوب صانعو القرار مع توصيات ومقترحات البحوث العلمية التي تساعد على التطوير والتنمية الحقيقية، ووضعها موضع التنفيذ بعيداً عن العراقيل والعقبات.

ثالثاً: التطبيع المصري ـ الإسرائيلي: اتجاهات الإعلام والرأي العام

يتناول القسم الثالث معالجة وسائل الإعلام المصرية لقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية والقضايا ذات الصلة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، والتعرف على مردود هذه المعالجة لدى الجانب الإسرائيلي من خلال تحليل تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول معالجة الإعلام المصري لقضايا التطبيع المصري ـ الإسرائيلي، إضافة إلى القضايا المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي عموماً. كما يناقش هذا القسم تطورات اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية التطبيع مع إسرائيل من خلال رصد تفاعلاته مع مجمل تطور الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وما شهدته العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية من أزمات وتطورات.

---

(٧٩) وجيه كوثراني، «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٣ (صيف ١٩٩٥)، ص ١٥.

١ ـ الإعلام المصري وتطبيع العلاقات مع إسرائيل

يبدو أن وسائل الإعلام المصرية التي صفقت لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وأيدت الرئيس السادات في سياساته الرامية نحو تحقيق السلام، لم تبد التأييد نفسه لخطوات التطبيع مع الجانب الإسرائيلي باستثناء سنوات حكم السادات.

ففي فترة حكم السادات ساد الطابع التفاؤلي في معالجات الصحف المصرية لقرارات التطبيع، ومحاولة طمأنة الرأي العام المصري بأن التطبيع لن يمس استقلال مصر، ولن ينال من التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية. وركزت المعالجة الإعلامية في هذه الفترة على الإشادة بنتائج كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ومهاجمة الموقف العربي المضاد للسلام المصري ـ الإسرائيلي، والدعوة إلى التعايش بين الشعبين المصري واليهودي، والمحافظة على الدور المصري الخاص بالقضية الفلسطينية، وبصفة عامة تميز الخطاب الإعلامي في هذه الفترة بالهدوء والميل إلى القطع والحسم والتأكيد على أن قرار التطبيع سليم واختيار عاقل[٨٠].

٢ ـ الإعلام المصري وتطبيع العلاقات مع إسرائيل في الثمانينيات

للتعرف على طبيعة الدور الذي لعبه الإعلام المصري تجاه قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال عقد الثمانينيات، يمكن التطرق إلى ثلاثة محاور للتحليل، حيث يركز المحور **الأول** على معالجة الإعلام المصري للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في جوانبها المختلفة، السياسية والاقتصادية والثقافية، ويتطرق المحور **الثاني** إلى معالجة الإعلام المصري لممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بما ينطوي عليه ذلك من احتمالات التأثير الأكيدة في تطورات التطبيع على المسار المصري، ويتطرق المحور **الثالث** إلى تحليل وجهة النظر الإسرائيلية في أداء الإعلام المصري تجاه المحورين السابقين.

يلاحظ أن الإعلام المصري الرسمي والمتمثل في الراديو والتليفزيون، وشبه الرسمي المتمثل في الصحف القومية، التزم بوجهة النظر الرسمية تجاه معالجة قضية التطبيع، وإن كان هناك فارق جوهري بين معالجة الراديو

---

(٨٠) عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦)، ص ١٦٨.

والتليفزيون ومعالجة الصحف القومية، حيث يركز الراديو والتليفزيون على متابعة تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي بصفة عامة، وتقتصر معالجاته لقضية التطبيع على تقديم الأخبار الخاصة بزيارة المسؤولين في مصر وإسرائيل، وإن كان عدم التطرق إلى قضايا التطبيع التفصيلية هو السمة الغالبة على المعالجة الإذاعية.

وفي ما يتصل بالصحف القومية، فقد قدمت التطبيع مع إسرائيل كاختيار ضروري، إلا أنها عمدت إلى التأكيد على أن نجاح التطبيع مرهون بشروط عدة هي[٨١]:

ـ سلوك إسرائيلي مؤيد للسلام حيث تتحمل إسرائيل مسؤولية السلام البارد.

ـ دور أمريكي نشط للضغط على إسرائيل للالتزام بمعطيات كامب ديفيد.

ـ ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد تجاه إسرائيل، ويصعب تحقيق ذلك من دون رجوع مصر إلى الصف العربي لتفعيل العمل العربي المشترك.

وترصد د. عواطف عبد الرحمن اتجاهات صحف المعارضة المصرية نحو التطبيع في الثمانينيات في النقاط التالية[٨٢]:

ـ تميزت صحيفة **الأهالي** بموقفها الواضح المتمثل في الرفض المبدئي لكافة أشكال التعامل مع إسرائيل، وأكدت الجريدة أن التطبيع يسير في اتجاه رسمي ويواجه برفض شعبي كامل، كما قادت جريدة **الشعب** حملة ضد التطبيع السياسي مع إسرائيل، حيث ترفض الجريدة بشكل قاطع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية. أما صحيفتا **الوفد** و**الأحرار**، فلم تفصحا عن موقف محدد إزاء التطبيع السياسي.

ـ أشارت جريدتا **الشعب** و**الأهالي** إلى خطورة التطبيع الاقتصادي باعتباره جائزة إسرائيل من الاتفاقية، ودعت الجريدتان إلى مقاطعة السلع الإسرائيلية في الأسواق المصرية، ومقاطعة السياحة التي يتستر خلفها التجسس. وأشارت **الوفد** إلى خطورة سرقة مياه مصر الجوفية من سيناء. كما أشارت هذه

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٨.

الصحف إلى الآثار السلبية المترتبة على التعاون الزراعي مع إسرائيل.

ـ أعطت الصحف الحزبية ـ وبخاصة **الشعب** و**الأهالي** ـ اهتماماً مكثفاً لقضية التطبيع الثقافي، حيث تبنت صحيفة **الشعب** موقف الرفض الكامل لأشكال التعاون الثقافي مع إسرائيل، وشنت الصحيفة حملة على مخاطر نشاط المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، وتتبعت جريدة **الأهالي** كل مظاهر التطبيع الثقافي، وبخاصة في مجالات البحث العلمي والمؤتمرات العلمية وتتبع المتعاملين مع إسرائيل. وأشارت جريدة **الأحرار** إلى مخاطر تلويث العقل المصري، واقتصرت **الوفد** في معالجتها على الأخبار المقدمة حول التطبيع الثقافي. أما الصحف القومية، فقد أعطت اهتماماً نادراً بقضية التطبيع الثقافي.

يتضح من خلال ذلك التزام الإذاعة والصحف القومية بوجهة النظر الرسمية، في مقابل سيادة اتجاه معارض للتطبيع دائماً في صحيفتي **الشعب** و**الأهالي**، ومعارض أحياناً في صحيفتي **الوفد** و**الأحرار**.

وعلى مستوى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فقد نقلت نشرات الأخبار التليفزيونية في صيف عام ١٩٨٢ صور القوة الغاشمة لسلاح الطيران الإسرائيلي، وهي تقصف بوحشية أهدافاً مدنية وعسكرية لبنانية وفلسطينية، وشاهد الشعب المصري عروضاً حية للوحشية والدمار الذي لحق بالعاصمة اللبنانية بيروت[٨٣]. وتناولت الصحف المصرية، قومية وحزبية، على السواء تطورات أحداث لبنان المأساوية، والخطر الذي يحدق بالدول العربية المجاورة لإسرائيل في ظل السياسة الهادفة إلى تحييد مصر. وجاءت مقولة أنيس منصور الشهيرة «لقد سالمنا إسرائيل وتطلعنا إلى السلام الشامل معاً... فحدث خطأ» لتتردد كثيراً في أوساط الشعب المصري طوال صيف وخريف عام ١٩٨٢.

وأمام القصف الإسرائيلي لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥، وصفت وسائل الإعلام المصرية السياسة الإسرائيلية بالإرهاب، وطالبت الصحف المصرية من جديد بإلغاء اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وبات واضحاً في وسائل الإعلام المصرية اتجاه واضح يقوم على الشك في كل تصرفات إسرائيل وأهدافها من توقيع اتفاقية سلام منفرد مع مصر[٨٤].

---

(٨٣) ابراهيم، «التطورات الداخلية في مصر،» ص ٥٥.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.

ونقل التليفزيون المصري في صدر نشراته الإخبارية مشاهد إنسانية مروعة قامت فيها القوات الإسرائيلية بكسر عظام أطفال الانتفاضة، وقتل خيرة الشباب الفلسطيني، وتعذيب الكهول والمسنين في السجون الإسرائيلية، ومحاصرة الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة؛ تلك المشاهد التي حركت وجدان الرأي العام العالمي للمأساة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني في ظل الحصار وسياسة القمع الإسرائيلي، وقد حركت التغطية الإعلامية المقدمة عن الانتفاضة الفلسطينية مشاعر ووجدان الشعب المصري بكافة طوائفه وفئاته.

ويبدو أن دور الإعلام المصري، ولا سيما الصحافة الحزبية في مقاومة التطبيع مع إسرائيل، إضافة إلى تغطية تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي وكشف المهانة التي يتعرض لها العرب في الأراضي العربية المحتلة، قد أثارت حنق إسرائيل تجاه الإعلام المصري، وتعددت شكوى الإسرائيليين من الإعلام المصري. فقد وصف شيمون شامير مدير المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة الأسبق الصحافة المصرية بأنها حجر عثرة أمام تطبيع العلاقات، وأن الصحافيين المصريين يرون أن واجبهم القومي يحتم رصد أي تقارب يحدث بين الجانبين بهدف منع التغلغل الإسرائيلي في المجالين الثقافي والاقتصادي[٨٥].

ويلاحظ اعتياد مسؤولين إسرائيليين على انتقاد وسائل الإعلام المصرية في اتجاهاتها نحو إسرائيل، وينسى هؤلاء المسؤولون دائماً ما تقدمه وسائل الإعلام الإسرائيلية نحو مصر وسياساتها، فتارة تنقل تصريحات مسؤوليها بأن مصر عدو جنوبي لإسرائيل، وتارة تفتعل أزمة حول تسليح الجيش المصري لتغطية ترسانتها النووية، وتتهم مصر بالتفرقة بين المسلمين والأقباط لإحداث الفتنة الطائفية، وتهاجم أي تقارب مصري ـ عربي، وتصف أحياناً السلام المصري ـ الإسرائيلي بأنه هدنة، واحتمالات قيام حروب مستقبلية تشمل مصر أمر قائم.

٣ ـ الإعلام المصري وتطبيع العلاقات مع إسرائيل في التسعينيات

يمكن توضيح ملامح طبيعة الدور الذي قام به الإعلام المصري تجاه قضية التطبيع في التسعينيات مع إسرائيل من خلال ثلاثة محاور: يركز **الأول**

(٨٥) هاشم، **المؤامرات الإسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار ووثائق**، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

منها على المعالجة الإعلامية للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية، ويركز المحور **الثاني** على معالجة الإعلام المصري لتطورات التسوية السلمية على المسارات المختلفة ومعالجة القضايا الإقليمية ذات الصلة، إضافة إلى التعرف على تقييم الجانب الإسرائيلي لأداء الإعلام المصري إزاء هذه القضايا في المحور **الثالث**.

على مستوى محور التطبيع المصري ـ الإسرائيلي، التزمت الإذاعة بوجهة النظر الرسمية، وقدمت أخبار زيارات المسؤولين الإسرائيليين إلى مصر وزيارات المسؤولين المصريين إلى إسرائيل. وتميز التليفزيون عن الإذاعة بمساحة من الحرية في بعض البرامج ذات الطابع السياسي التي تطرقت بشكل مباشر إلى قضية التطبيع مع إسرائيل، وهاجمت هذه الحلقات البرامجية بعض المتعاونين مع إسرائيل من رجال الأعمال والمثقفين.

واستمرت الصحف القومية في توجهها نحو التطبيع الملتزم بوجهة النظر الرسمية، وإن ظهرت بعض الكتابات في الصحف القومية التي تهاجم التطبيع مع إسرائيل وتتحفظ عليه، وبخاصة مع بروز أزمات في تطورات التسوية السلمية بسبب تمسك إسرائيل بوجهة نظرها على حساب وجهة النظر العربية.

وواصلت جريدة **الشعب** ـ لسان حزب العمل ـ حتى توقفت، وجريدة **الأهالي** طوال عقد التسعينيات، حملتهما الرامية إلى مواجهة التطبيع في جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية.

كما جاءت مجلة **روز اليوسف** في مقدمة المجلات الصحافية المصرية التي قاومت التطبيع مع إسرائيل، وعبرت من خلال صفحاتها وكتابها وإسهامات بعض المفكرين عن مقاومة التطبيع، وقدمت التطبيع باعتباره تهمة تلصق بمن يسير في ركابه أو يدافع عنه.

وحظيت تطورات التسوية السلمية على المسارات المختلفة باهتمام خاص من جانب جميع وسائل الإعلام المصرية القومية والحزبية، وإن اختلفت التوجهات السياسية في تغطية أنباء تطورات التسوية السلمية، وركزت المعالجات الإعلامية المقدمة على فعالية الدور المصري في دفع مفاوضات السلام، وتقديم الخبرة التفاوضية المصرية للمفاوض الفلسطيني، كما أبرز الإعلام المصري القومي الولايات المتحدة في دور الراعي الأول لعملية السلام والدافع الرئيسي لتحركها في الاتجاه الإيجابي.

وأبرزت المعالجة الإعلامية المصرية لتطورات التسوية السلمية أبعاد الموقف الإسرائيلي المعوق للتسوية السلمية، وأرجعت ذلك لتشدد إسرائيل في التمسك بوجهة نظرها على حساب وجهة النظر العربية، وعرقلة تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، ومماطلة إسرائيل في تنفيذ الاتفاقات التنفيذية، وإجهاض إسرائيل للجهود الدولية التي تستهدف دفع عملية التسوية السلمية، وتأجيل إسرائيل المسائل الجوهرية للتفاوض مع الجانب الفلسطيني إلى المرحلة النهائية، ورفض إسرائيل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولم تغفل وسائل الإعلام المصرية في غمرة الاهتمام بتطورات التسوية السلمية الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في الجولان السورية، والجنوب اللبناني، والضفة الغربية. وأبرزت التغطية الإعلامية استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، والتعنت الإسرائيلي في التعامل مع أصحاب الأرض الحقيقيين. وساد اتجاه عام في وسائل الإعلام المصرية بأن ممارسات إسرائيل هي المسؤولة عن تجميد عملية السلام على جميع المسارات في أوقات توقف المحادثات بين الأطراف المتفاوضة. وأعطت وسائل الإعلام المصرية اهتماماً خاصاً بمحاولات إسرائيل المستمرة لتهويد القدس وفرض سياسة الأمر الواقع.

وحظيت الشرق أوسطية باهتمام خاص من جانب وسائل الإعلام المصرية، ولا سيما الصحف القومية والحزبية، وعلى رغم ظهور الاتجاه المحايد في الصحف القومية، إلا أنه ظهر العديد من الكتابات في الصحف القومية والحزبية على السواء تناول الشرق أوسطية بالهجوم.

وقد استمرت السياسة الإسرائيلية التي هاجمت الإعلام المصري خلال التسعينيات، ووصل هذا الهجوم إلى مداه إبان رئاسة نتنياهو للحكومة الإسرائيلية. فعقب انعقاد القمة العربية في مصر في حزيران/يونيو ١٩٩٦، انهالت الحملات الإعلامية الإسرائيلية ضد مصر متهمة إياها بقيادة العمل المشترك ضد إسرائيل، وإحياء سياسة المواجهة من جديد[٨٦].

يتضح من خلال ما تقدم أن اهتمام الإعلام المصري بتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي على مساراته المختلفة يأتي في مقدمة أجندة الإعلام

(٨٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٦**، ص ٣٤٥.

المصري، كما تتضح أيضاً طبيعة الانتماء القومي العربي للإعلام المصري ودفاعه عن القضايا العربية، وأن الهجوم المستمر على الإعلام المصري من قبل مسؤولين إسرائيليين دليل قوي على قوة تأثير الإعلام المصري، وأهميته في إدارة الصراع والتسوية.

٤ ـ الرأي العام المصري وقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

تميز الشعور المصري نحو سياسات السادات الخاصة بإسرائيل قبل توقيع الاتفاقية وبعدها بالارتياح، إلا أن الملاحظ بعد ذلك هو تحول هذا الشعور إلى مناهضة التطبيع مع الجانب الإسرائيلي، وهذا التحول لا يعني وجود تناقض في اتجاهات الشعب المصري بقدر ما يعني اختلاف الظروف في الحالتين. فقد قدم السادات ووسائل الإعلام السلام مع إسرائيل بصورة وردية، تقوم على أساس أن ما توصل إليه السادات من اتفاقات يضمن الحق الفلسطيني، ويضع نهاية للحروب، ويضمن الحل السريع للمشكلات الاقتصادية التي يعانيها الشعب، كما تمكن من الحصول على كل المكاسب من دون إراقة دماء. وركزت تصريحات المسؤولين على أن مصر لم تلجأ إلى حل منفرد، ولم تتخل عن القضية الفلسطينية، ولم تقدم تنازلات تمس السيادة المصرية، وبصفة عامة كان إحساس الشعب المصري بأن مصر ليست في حاجة إلى خوض حرب أخرى للتفرغ لحل المشكلات الاقتصادية، وهذا يحتاج إلى التقاط الأنفاس. ومن هنا كان تأييد الشعب المصري لسياسة السادات نحو إسرائيل وقبول الاتفاقية. وقد اعتقد السادات أنه بذلك قد حصل على تفويض من الشعب لكل إجراءاته مع إسرائيل، لكنه فوجىء بجدار من الرفض الشعبي لمحاولاته فرض التطبيع على الشعب المصري. ولعل ذلك ما يفسر سرعة إصدار سلسلة من القوانين لتحويل المعاهدة إلى شيء مقدس، ولو كان السادات واثقاً من تأييد الشعب لسياساته مع إسرائيل لما لجأ إلى ذلك[٨٧].

ويمكن التمييز في اتجاهات الشعب المصري نحو التطبيع بين ثلاثة مواقف، حيث يقوم الاتجاه **الأول** على عدم التعامل مع إسرائيل دون تبني سلوك من شأنه توضيح المعارضة للتفاعل مع إسرائيل، وهو اتجاه تبناه عدد كبير من الشعب المصري. وقام الاتجاه **الثاني** على الإعلان الصريح عن رفض التعامل مع إسرائيل، وهو ما اتضح لدى أحزاب المعارضة والنقابات المهنية،

(٨٧) كروم، «الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل،» ص ٦٠ ـ ٦١.

وتبنى الاتجاه **الثالث** سلوك العنف كرد فعل للتعامل مع إسرائيل. وتكرر حدوث ذلك في عدة مناسبات ومواقف[٨٨].

٥ ـ القوى المناهضة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل

ناهضت مختلف القوى السياسية المعارضة في مصر التطبيع مع إسرائيل، وشملت: حزب التجمع وحزب العمل، والقوى السياسية المحظورة (الناصريون، الشيوعيون، الإخوان المسلمون). واستطاعت هذه القوى السياسية من خلال بياناتها السياسية، ومن خلال وجودها المحدود في مجلس الشعب، ومن خلال صحف المعارضة ـ كلما أتيح لها فرصة الظهور ـ أن تصل بصوتها إلى الرأي العام المصري الذي وزع بين أحلام الخلاص الذي روّجت له وسائل الإعلام والقيادة السياسية، والواقع السياسي الذي تنبه له هذه القوى السياسية. ولم يشذ عن هذه القوى السياسية سوى حزب الأحرار الذي شارك رئيسه ضمن وفد من مجلسي الشعب والشورى في زيارة إسرائيل في كانون الثاني/يناير ١٩٨١[٨٩].

وكانت جماعة الإخوان المسلمين من أكثر القوى السياسية معارضة ومناهضة للتطبيع، ففي أعقاب مصادرة السلطة السياسية لمجلة **الدعوة** عام ١٩٨١، أصدرت جماعة الإخوان كتاباً غير دوري بعنوان **البشير** عام ١٩٨٦، استمرت فيه الجماعة على موقفها الرافض للصلح مع إسرائيل، وترفض بشكل قاطع التطبيع مع الجانب الإسرائيلي. وترى في التطبيع وسيلة للغزو الفكري والصهيوني، وهو يتيح الفرصة كاملة لإسرائيل لممارسة أعمال التجسس وتغيير عقول الشباب. ويبدو واضحاً أن دخول مصر في علاقات مع إسرائيل لن يمنع استمرار الجماعات الإسلامية في موقفها الرافض للوجود الإسرائيلي، حيث تكمن رؤية جماعة الإخوان المسلمين لحل القضية الفلسطينية واسترداد الأراضي العربية المحتلة وتحرير المقدسات عن طريق الجهاد الذي يعد فريضة في الشريعة الإسلامية[٩٠].

---

(٨٨) بدران، «السياسة الخارجية المصرية وإشكاليات السلام المصري الإسرائيلي، ٩١ ـ ١٩٩٤،» ص ١٢.

(٨٩) عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٩٠) أحلام محمد السعدي، «التيار الديني والسياسة المصرية تجاه إسرائيل: دراسة تحليلية لمجلة الدعوة المصرية، ١٩٧٧ ـ ١٩٨١،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ٣٣٧ ـ ٣٤٠.

وتعددت القوى الفكرية والمهنية التي عارضت التطبيع وناهضته بشكل واضح، حيث خاض الكتّاب والمثقفون المعركة بعد الأخرى في مواجهة التطبيع، ولا سيما التطبيع الثقافي. وتعددت مساهمات المثقفين الهادفة إلى مناهضة التطبيع مع إسرائيل، فقد خاض بعض المفكرين معركة للحيلولة دون إعادة صياغة أسس النزاع وتبديلها لتكون مجرد مشكلات نفسية. وخاض البعض معركة الانتماء القومي ومواجهة التشكيك في هوية مصر وانتمائها القومي العربي. واهتم البعض بمواجهة تشويه تفسير التاريخ الإسلامي، وتفرغ البعض لمواجهة العناصر المتعاونة مع إسرائيل على الساحة الثقافية. وصدرت عشرات المطبوعات التي توضح أهداف التطبيع وأساليبه، وتربط بين حلقاته التاريخية والجغرافية. وعقدت مئات الندوات والمحاضرات بهذا الشأن، وحاصر بعض المثقفين النشاط الثقافي الإسرائيلي في القاهرة، وأصابوه بالشلل(٩١).

ويأتي في مجال مقاومة التطبيع الثقافي الدور الذي لعبته لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، والتي تشكلت في إطار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بأعضاء حزبيين وغير حزبيين في أعقاب مؤتمر حاشد عقده المثقفون المصريون في مقر حزب التجمع بعد أيام من توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. وأصدرت اللجنة عدة نشرات استهدفت إيقاظ الوعي الثقافي ضد مخاطر التطبيع التي بدأت بوادرها في عمليات التسلل إلى الجامعات، ومراكز البحوث، والمؤسسات التعليمية(٩٢).

وتعددت صور مناهضة التطبيع من جانب النقابات والاتحادات المهنية والهيئات الثقافية. وجاء في مقدمة هذه النقابات نقابة المحامين، والصحافيين، والأطباء، والصيادلة، والبيطريين، والمهندسين، والاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة، واتحاد طلاب الجمهورية، واتحاد نقابات المهن الفنية (السينمائيون، الممثلون، الموسيقيون)، ونوادي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية(٩٣).

ويمكن القول بصفة عامة ان المهنيين المصريين في كافة التخصصات

---

(٩١) عوض، المصدر نفسه، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩.

(٩٢) هاشم، **المؤامرات الإسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار ووثائق**، ص ٢٧٢.

(٩٣) عوض، المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

ناهضوا التطبيع مع الجانب الإسرائيلي في واقع الممارسة. وتجاوب المهنيون من خلال نقاباتهم مع تطورات الأحداث في الأراضي العربية المحتلة، وعبروا عن مناهضتهم للتطبيع بأشكال وأساليب متنوعة.

٦ ـ الرأي العام المصري وتطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال الثمانينيات

توضح تطورات الأحداث على مسار العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال فترة الثمانينيات وتطورات الأحداث المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ذاتها تنامي الاتجاهات المعارضة للتطبيع مع إسرائيل في أوساط الرأي العام المصري، لتخلق فجوة حقيقية بين تأييد الأغلبية لاتفاقية السلام الموقعة مع إسرائيل وتحولها في ما بعد نحو مناهضة التطبيع.

رفض الرأي العام المصري بشكل واضح الثقافة الإسرائيلية، وشهدت عدة مواقف في معرض القاهرة الدولي للكتاب على مناهضة المثقفين المصريين لاشتراك إسرائيل في المعرض. وطرح بعض المثقفين المصريين البارزين بيانات تعارض اشتراك إسرائيل في معرض القاهرة الدولي للكتاب، وتسببت لهم هذه المواقف في قلاقل ومتاعب أمنية في عهد السادات الذي حرص على التدخل الشخصي لإزالة القيادات النقابية التي حرصت على مناهضة التطبيع ومقاومته. ولعل موقفه تجاه نقيب الصحافيين ـ كامل زهيري ـ الذي ألف كتابي **مزاعم بيجن** و**النيل في خطر** اللذين أغضبا السادات كثيراً إلى درجة اضطرته إلى خلع زهيري من نقابة الصحافيين، دليل يؤكد صحة ذلك[٩٤].

وساد الرأي العام المصري الغضب في صيف عام ١٩٨١، حينما قامت إسرائيل بهجمة جوية قصفت خلالها المفاعل النووي العراقي بعد يومين من لقاء السادات ـ بيغن في شرم الشيخ. وقضى هذا الحادث على إيمان بعض المصريين بصدق رغبة إسرائيل في السلام، كما تعرض الرأي العام المصري بعد أسابيع قليلة من هذا الحادث لجراح جديدة، حيث قامت إسرائيل بغارات جوية على أحد الأحياء اللبنانية الآهلة بالسكان في بيروت[٩٥].

---

(٩٤) هاشم، المصدر نفسه، ص ٢٧٤ ـ ٢٨٢.

(٩٥) ابراهيم، «التطورات الداخلية في مصر،» ص ٤٨.

وأثار الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ مشاعر الكراهية ضد إسرائيل وتصاعدت الضغوط الداخلية على الرئيس مبارك لتصحيح الخطأ، وطالبت الأصوات المعتدلة بتجميد عملية التطبيع وإبعاد السفير الإسرائيلي إلى بلاده وإعادة السفير المصري من تل أبيب. وطالبت الأغلبية بسرعة العودة إلى الصف العربي، كما طالب البعض بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، ورأى غالبية المصريين في الولايات المتحدة شريكاً صامتاً في غزو إسرائيل للبنان وحصار بيروت[(٩٦)].

كما أدى قيام إسرائيل بقصف جوي لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥ إلى تأكيد مشاعر الكراهية لدى المصريين نحو إسرائيل. ولم تتمكن الحكومة من منع المظاهرات المعادية لإسرائيل احتجاجاً على الغارة الجوية، ولم تتوقف الاحتجاجات الغاضبة طوال خريف هذا العام.

ويبدو أن تكرار السياسات الإسرائيلية العدوانية نجح بتصعيد مشاعر الكراهية نحو إسرائيل من جانب الرأي العام المصري إلى المقاومة المسلحة ضد الإسرائيليين في مصر، حيث تكررت أحداث العنف ضد الإسرائيليين. فقد شهد عام ١٩٨٥ عدة أحداث مهمة تعكس المقاومة المسلحة كأسلوب لمقاومة التطبيع والتفاعل مع الجانب الإسرائيلي. فعقب الغارة الإسرائيلية على مقر المنظمة في تونس عام ١٩٨٥، قام الجندي المصري سليمان خاطر بإطلاق النيران على سبعة إسرائيليين فأرداهم قتلى. وشهدت فترة محاكمته عدة مظاهرات عبرت عن تأييد خاطر. كما شهد العام نفسه حادث اغتيال الملحق الإداري الإسرائيلي لسفارة إسرائيل في القاهرة بعد أسبوع من أنباء نشرتها صحيفة **الأهالي** حول اكتشاف شبكة تجسس إسرائيلية ـ أمريكية لم تعلن عنها الدوائر الرسمية. وأعلن تنظيم «ثورة مصر» مسؤوليته عن الحادث، وأكدت الداخلية المصرية أن الدبلوماسي الإسرائيلي لم تطلب السفارة له حرساً خاصاً[(٩٧)].

وفي آذار/مارس عام ١٩٨٦ أطلقت النيران على أربعة موظفين إسرائيليين كانوا في جولة في معرض القاهرة الصناعي والزراعي الدولي في

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٩٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

مدينة نصر، وقتلت إسرائيلية في هذا الحادث، وأصيب الثلاثة الآخرون. وأعلن تنظيم «ثورة مصر» الذي تزعمه خالد عبد الناصر ـ نجل الزعيم عبد الناصر ـ مسؤوليته عن الحادث(٩٨).

كما شهدت الحدود المصرية مع إسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٧ حادثاً حدودياً، حيث تعرضت عناصر مسلحة لدورية إسرائيلية، وألقت بقنبلة أسفرت عن إصابة جنود إسرائيليين، ولم يكشف عن تفاصيل الحادث من جانب مصر أو إسرائيل(٩٩).

وأدت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة، والممارسات الإسرائيلية القمعية في مواجهة الانتفاضة، وقتل القوات الإسرائيلية لمئات الفلسطينيين، وطردها للمئات، واعتقالها لخمسة آلاف فلسطيني، إلى احتجاجات جماهيرية قوية من جانب الشعب المصري. ونظم الشعب مظاهرات عديدة انتقد فيها سياسات إسرائيل القمعية ضد الفلسطينيين، وطالب من خلالها النظام السياسي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل(١٠٠).

وتجاوبت مختلف القوى السياسية المصرية مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، حيث أصدرت نقابة المهندسين في شباط/ فبراير ١٩٨٨ ميثاقاً مهنياً جديداً ينص على مقاطعة إسرائيل مهنياً واقتصادياً وفنياً، ورفض جميع المبررات الحكومية لدعم التطبيع مع إسرائيل، وأصدرت الجمعية العمومية لنقابة الفنانين قراراً بمقاطعة كل أشكال التعامل الثقافي والفني مع إسرائيل. وقامت نقابة المحامين بدور بارز في مقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة الفلسطينية، ورفعت النقابة أكثر من دعوى مدنية لطرد السفير الإسرائيلي من مصر، ونظمت نقابة الصحافيين عدداً من الندوات والمظاهرات والاحتجاجات، وأصدرت القرارات التي ترفض زيارة الصحافيين المصريين إلى إسرائيل، وتقديم بعض الصحافيين إلى مجلس تأديب لمخالفتهم قرار الجمعية العمومية لسفرهم إلى إسرائيل وعمل لقاءات صحافية مع بعض المسؤولين في إسرائيل. وانسحبت نقابة الأطباء من المؤتمر الدولي الخامس للمضادات الحيوية، والذي شاركت فيه أكثر من ٦٠

---

(٩٨) كروم، «الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل،» ص ٦٤.

(٩٩) عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، ص ٢٦٤.

(١٠٠) هيرمان فردريك إيلتس، «الولايات المتحدة ومصر،» في: كوانت، محرر، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**، ص ١٨٧.

دولة بسبب قيام المشرف على المؤتمر بدعوة إسرائيل سراً دون علم النقابة أو علم رئيس المؤتمر. وسارت الأحزاب السياسية المصرية في الاتجاه نفسه وبخاصة حزبا التجمع والعمل، وأحياناً الوفد والأحرار. وعقدت الأحزاب المصرية مؤتمراً شعبياً (كانون الثاني/يناير ١٩٨٨) في مرسى مطروح تضامناً مع الشعب الفلسطيني، وأصدرت نوادي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية بيانات تعكس التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، وشاركت نخبة من الفنانات والمخرجات والصحافيات والكاتبات والباحثات وأساتذة الجامعات في اعتصام بمقر حزب التجمع في القاهرة تلبية لدعوة من الاتحاد النسائي التقدمي في الحزب تضامناً مع الشعب الفلسطيني(١٠١).

وتصدى العلماء المصريون لمحاولات الاختراق التعليمي من جانب إسرائيل تحت المظلة الأمريكية، حيث اعترض العلماء على توزيع خرائط تعليمية على طلاب المدارس فيها إسرائيل وتتجاهل فلسطين. واستجاب وزير التعليم لطلب الأعضاء حيث تم استبدال الكتب الموزعة على طلاب المدارس(١٠٢). وأكد مؤتمر نوادي هيئة التدريس الثالث في آذار/مارس ١٩٨٩ على قراره السابق برفض التطبيع مع إسرائيل حتى تعود للشعب الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة، كما طالب أحد الأساتذة بجامعة الاسكندرية الجهات المسؤولة بالتحقيق في واقعة قيام رئيس جامعة حيفا الإسرائيلي بزيارة جامعتي طنطا والاسكندرية لمدة ثلاثة أيام، وهو ما يعد خرقاً لقرار مؤتمر نوادي هيئة التدريس الداعي إلى مقاطعة الجامعات الإسرائيلية.

يتضح من خلال ما تقدم أن الطابع الذي ميز اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل خلال الثمانينيات هو الطابع المعارض للتطبيع والمناهض له، وأن الاتجاهات المعارضة للتطبيع سادت بين جميع أوساط الرأي العام المصري الواعية بالقضية والمهتمة بها.

٧ ـ الرأي العام المصري وتطبيع العلاقات مع إسرائيل خلال التسعينيات

شهد عقد التسعينيات بعض التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط ذات الصلة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وانعكست هذه التطورات على

---

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١١٢.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

اتجاهات الرأي العام المصري والعربي نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

فقد حضرت دول الطوق العربية مؤتمر مدريد للسلام (عام ١٩٩١) الذي دعا إلى بدء محادثات سلام بين العرب وإسرائيل بغرض التسوية السلمية لأبعاد الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبدأت في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتوصل خلالها الطرفان إلى اتفاق أوسلو (عام ١٩٩٣) المعروف باسم «غزة ـ أريحا»، كما توصل الجانبان الأردني والإسرائيلي إلى معاهدة سلام بين الطرفين عام ١٩٩٤.

وفي ضوء هذه التطورات الإقليمية التي شهدها الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بدأ تأثر اتجاهات بعض أوساط الرأي العام المصري والعربي نحو العلاقات مع إسرائيل، حيث قبل البعض التعامل والتطبيع معها.

فعلى رغم أن المؤتمر العام الثامن عشر للأدباء والمفكرين العرب (عمان/ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢) أكد أن الصراع العربي ـ الصهيوني صراع وجود، ولم يكن أبداً صراع حدود، ورفض الاتحاد العام للفنانين العرب (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤) كل محاولات التطبيع الثقافي مع إسرائيل، وتحذير كل من يخرج عن ذلك بمقاطعة إنتاجه على المستوى العربي، ورفض اشتراك إسرائيل في مهرجان القاهرة السينمائي لعام ١٩٩٤، وتأكيد البيان الختامي للمؤتمر القومي الإسلامي (بيروت عام ١٩٩٤) على إدانة التطبيع مع إسرائيل، وتأكيده على ضرورة بناء وهيكلة مؤسسات مواجهة التطبيع، إضافة إلى بناء مؤسسات لجمع ونشر المعلومات ذات الصلة بالتغلغل الصهيوني في مختلف المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية في البلدان العربية وكشف مخاطرها دعماً لحملة مواجهة التطبيع، كما أدان المؤتمر ذاته جنوح عدد من المثقفين والفنانين والصحافيين إلى زيارة إسرائيل وارتضاء دور الشريك في عملية التطبيع[١٠٣]. ورغم كل ذلك شهد عقد التسعينيات العديد من الزيارات من جانب مثقفين عرب ومصريين إلى إسرائيل، وهو ما يقدم مؤشراً على كسر الإجماع السابق برفض التطبيع الثقافي، وفتحاً لثغرة ربما تزداد اتساعاً، وبدأ حديث البعض عن ضرورة تبادل الأدوار بين المثقفين العرب لخدمة الهدف الواحد[١٠٤].

---

(١٠٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤**، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(١٠٤) ابراهيم البحراوي، **الثقافة العربية وثقافة الصراع الإسرائيلية** (القاهرة: دار الزهراء للنشر، ١٩٩٤)، ص ١٥.

وعقب توقيع اتفاق أوسلو، شهد عام ١٩٩٤ زيارة مجموعتين من المثقفين العرب لإسرائيل في أيلول/سبتمبر من العام نفسه بدعوة من إسرائيل، حيث قام بزيارة إسرائيل وفد من الصحافيين والأكاديميين والأدباء العرب أكثرهم من المغرب وتونس، وبعضهم من الجزائر والسودان ومصر، تحت شعار «صنع السلام». والتقى الوفد العربي بالرئيس الإسرائيلي ووزير خارجيته، وكان الطرف العربي في هذه الزيارة في وضع المتلقي دون أن تكون له القدرة على طرح المفاهيم والرؤى العربية[١٠٥].

وأثارت الزيارة التي قام بها الكاتب المسرحي المصري علي سالم لإسرائيل خلال عام ١٩٩٤ ضجة إعلامية وثقافية، حيث مثلت هذه الزيارة خروجاً على الموقف العام الذي تبناه معظم المثقفين العرب والمصريين لعملية التطبيع منذ توقيع كامب ديفيد. وهوجم الكاتب المصري هجوماً عنيفاً في العديد من الصحف والمجلات، وسخفت هذه الكتابات ما أعلنه سالم حول دوافع زيارته لإسرائيل، والتي استهدفت معرفة إسرائيل على الحقيقة، ورغبته في معرفة هل يستمر في مناهضة التطبيع أم يغير رأيه ويؤيد التطبيع؟

كما فجرت دعوة مجموعة من السينمائيين المصريين إلى مهرجان «حيفا السينمائي»، وإعلان بعضهم قبول هذه الدعوة جدلاً هائلاً في الأوساط السينمائية، وقد انطلق هذا الجدل بعد إعلان عدد من المنتجين والمخرجين عن نيتهم زيارة إسرائيل ضمن وفد اتحاد الصناعات المصرية لبحث أوجه التعاون مع إسرائيل بما فيها صناعة السينما، وقد احتلت الدوافع الاقتصادية مساحة كبيرة لدى مؤيدي الانفتاح السينمائي والفني على إسرائيل. ويبررون هذا الانفتاح بالرغبة في فتح أسواق جديدة للفيلم المصري ومصادر تمويل جديدة، وتطوير وعي الفريقين بالمفهوم الحقيقي للسلام في ضوء المستجدات الراهنة. وفي مقابل ذلك أعلن معظم السينمائيين المصريين رفضهم لكل أشكال التطبيع مع إسرائيل، وأكدوا أن إنقاذ السينما المصرية لا يأتي عبر التعامل مع إسرائيل، بل يتأتى من خلال إعادة ترتيب البيت من الداخل. وأعلن نقيب السينمائيين المصريين أن أي فنان يزور إسرائيل أو يشارك في مهرجاناتها يخرق قرارات النقابة، كما أعلن نقيب المهن السينمائية أن المشاركين في مهرجان حيفا لا يمثلون فناني مصر ولكنهم يمثلون أنفسهم فقط[١٠٦].

---

(١٠٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

ولا يعني قبول زيارة إسرائيل من جانب بعض الفنانين والمثقفين أن هناك فريقين أحدهما يؤيد التطبيع، والآخر يعارضه ويناهضه، كما تشير بعض الصحف. فهذا التصنيف يحوي قدراً كبيراً من المغالطة يحاول من خلاله البعض استغلال موقف غير موجود. فإذا كانت النقابات الفنية الثلاث في مصر (التمثيلية والسينمائية والموسيقية) تضم أكثر من عشرة آلاف عضو، ولم يخرج عن إجماعهم حول مناهضة التطبيع سوى قلة من الأفراد يمكن عدهم على أصابع اليد، وإذا كان من الكتاب في مصر والذين يزيد عددهم على خمسة آلاف، ولم يكتب عن إسرائيل سوى قلة تعد على أصابع اليد الواحدة، فمن الصعب اعتبار أن قلة من الكتاب والفنانين لا يتجاوز عددهم العشرة فريق يؤيد التطبيع في مواجهة خمسة عشر ألفاً يناهضون التطبيع[١٠٧].

ويبدو واضحاً أن التطبيع الاقتصادي يعد أكثر المجالات التي حققت فيه إسرائيل نجاحاً حقيقياً، حيث تلتزم مصر بتنفيذ اتفاقياتها الاقتصادية مع إسرائيل. فتصدير البترول المصري إلى إسرائيل ثابت، إضافة إلى التبادل التجاري للعديد من السلع، والتعاون في بعض المجالات الاقتصادية. ويظل قطاع الزراعة أكثر القطاعات الاقتصادية التي تحقق تعاوناً مع الجانب الإسرائيلي، أما التطبيع في المجال الثقافي فعلى رغم خروج قلة عن الاجماع المناهض للتطبيع، إلا أن الطابع الغالب على اتجاهات المثقفين والكتاب والمفكرين والفنانين هو الاتجاه المعارض والمناهض للتطبيع.

ملخص

نخلص من هذا الفصل إلى اختلاف مفهوم التطبيع في التصورين المصري والإسرائيلي، حيث يمثل رغبة لإسرائيل والتزاماً من جانب مصر، وأن العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ليست علاقات عادية، فقطع هذه العلاقات قد يعرض منطقة الشرق الأوسط برمتها إلى خطر حقيقي.

ونخلص من هذا الفصل أيضاً إلى أن التطبيع المصري ـ الإسرائيلي واجه العديد من التحديات الثنائية والإقليمية، فعلى المستوى الثنائي تعددت محاولات إسرائيل لاختراق الأمن القومي المصري، وما ارتبط بذلك من سعي إسرائيل الدائم نحو الحد من قدرات مصر العسكرية ومحاولة تحديث جيشها، ورغبة

---

(١٠٧) سعد الدين وهبة، في: **روز اليوسف** (١١ آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ٦٧.

إسرائيل في ابتزاز بعض ثروات مصر. وعلى المستوى الإقليمي تعددت ممارسات إسرائيل العدوانية في الأراضي العربية المحتلة، واستمرت العرقلة الإسرائيلية لمفاوضات التسوية النهائية على المسار الفلسطيني، وروَّجت إسرائيل للمشروع «الشرق أوسطي» وأصرت إسرائيل على الاحتفاظ بترسانتها النووية.

وأوضح هذا الفصل سيطرة الاتجاه الرسمي على اتجاهات الراديو والتليفزيون، وشبه الرسمي على اتجاهات الصحف القومية في معالجاتها لقضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، في حين سيطر اتجاه معارض للتطبيع لدى أغلب الصحف الحزبية، كما سيطر اتجاه عام معارض للتطبيع مع إسرائيل في أوساط الرأي العام المصري، وبخاصة إبان الأزمات التي تفتعلها إسرائيل.

وبعد الاستعراض النظري لتطورات قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتطورات قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، يبدو من المهم في الفصل الخامس أن نعرض لنتائج الدراسة المسحية للمضمون والجمهور للتعرف على اتجاهات الإعلام والرأي العام في مصر نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وذلك من خلال التطبيق على عينة ممثلة للمضمون وأخرى للجمهور.

الفصـــل الخامس

نتائج الدراسة واختبار الفروض

مقدمة

يعرض الفصل الخامس لنتائج الدراسة التحليلية والميدانية، كما يعرض لنتائج اختبارات الفروض التي بنيت عليها الدراسة واستهدفت التحقق منها، ويختتم هذا الفصل بعرض مناقشة لنتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري للبحث، وكذلك النموذج المقترح للدراسة.

يقدم **القسم الأول** من هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التحليلية للمضمون الإعلامي المقدم حول قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل في وسائل الإعلام المصرية خلال فترة الدراسة التحليلية، وذلك من خلال مستويين: يتناول **الأول** منهما عرض نتائج الدراسة على المستوى الكمي، في حين يتناول المستوى **الثاني** عرض النتائج على المستوى الكيفي.

ويعرض **القسم الثاني** من هذا الفصل لنتائج الدراسة المسحية التي أجريت على عينة من الجمهور المصري قوامها ٣٥٠ مفردة، لمعرفة اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية التطبيع مع إسرائيل، واتجاهاته نحو المتغيرات المختلفة للدراسة.

ويناقش **القسم الثالث** اختبارات فروض الدراسة المسحية للجمهور، وذلك من خلال استخدام المعاملات الإحصائية الملائمة لمعرفة العوامل والمتغيرات التي تؤثر في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية التطبيع، وحدود تأثير كل عامل من هذه العوامل.

ويناقش **القسم الرابع** في هذا الفصل نتائج الدراسة في ضوء نظرية دوامة الصمت باعتبارها إطاراً نظرياً للبحث، كما تناقش النتائج في ضوء

النموذج المقترح لهذه الدراسة، والذي نحاول اختبار مدى فاعليته وصلاحيته في تحقيق أهداف الدراسة.

أولاً: نتائج الدراسة التحليلية

يتناول القسم الأول نتائج الدراسة التحليلية للبحث، حيث يبدأ بحصر مجموعة المواد الإعلامية التي تم تحليلها في وسائل الإعلام التي تشملها الدراسة، وتشمل الراديو (البرنامج العام) والتليفزيون (القناة الأولى) وجريدة **الأهرام** عن الصحف القومية، وجرائد **الوفد** و**الشعب** و**الأهالي** عن الصحف الحزبية، ثم يتناول عرض توزيع المواد الإعلامية في عينة الدراسة وفقاً لقوالبها الفنية، ومعايير المساحة والزمن، ومعايير ترتيبها في نشرات الأخبار والفترات الإخبارية والصحف لمعرفة مدى الاهتمام بقضية الدراسة في وسائل الإعلام التي شملتها عينة البحث.

ينتقل القسم الأول بعد ذلك إلى مناقشة محاور اهتمامات المواد المدروسة من حيث نوعية القضايا الرئيسية والفرعية التي تتصل بقضية التطبيع المصري ـ الإسرائيلي، والقضايا ذات الصلة بها لمعرفة درجة الاهتمام بقضية التطبيع بين غيرها من القضايا المتصلة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بمفهومه الشامل.

ويعنى هذا القسم بدراسة مناخ الرأي السائد في وسائل الإعلام المصرية في العينة حول قضية التطبيع من حيث التأييد أو الحياد أو المعارضة، والتعرف على مجالات التطبيع التي تعنى بها وسائل الإعلام المصرية، ودوافع الاتجاهات التي تتبناها وسائل الإعلام حول التطبيع، وملامح الخطاب الإعلامي حول التطبيع في وسائل الإعلام القومية والحزبية، ودرجة التشابه والاختلاف في ما بينها حول التوجه السياسي الذي يحكم خطاباتها الإعلامية حول قضية التطبيع.

ونظراً إلى ارتباط اتجاهات الرأي العام حول قضية التطبيع المصري ـ الإسرائيلي بالمناخ الإعلامي العام المهتم بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي بمفهومها الشامل، فإن هذا القسم يتطرق ضمن أهدافه التحليلية إلى التعرف على اتجاهات الخطاب الإعلامي المصري حول قضايا التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على المسارات المختلفة، وملامح الخطاب الإعلامي المصري

حول ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وتطورات علاقات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية، والتعرف أيضاً على ملامح الخطاب الإعلامي المصري حول طبيعة إسرائيل ومعالجة شؤونها الداخلية والخارجية، وذلك بهدف التعرف على طبيعة مناخ الرأي (الاتجاه السائد) الذي يروّج له الخطاب الإعلامي المصري حول قضية التطبيع والقضايا المتصلة بها، تمهيداً لدراسة تأثير ذلك في اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية التطبيع المصري ـ الإسرائيلي.

ويبدو منطقياً أن نتعرف أولاً على توصيف المواد الإذاعية والتليفزيونية والصحافية التي خضعت للتحليل، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٥ ـ ١).

الجدول رقم (٥ ـ ١)

توزيع المواد الإعلامية في عينة الدراسة التحليلية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

توزيع مواد التحليل وفقاً للوسيلة			توزيع مواد التحليل وفقاً للقالب الفني			توزيع مواد التحليل على أشهر الدراسة			توزيع مواد التحليل وفقاً لمعيار المساحة والزمن			توزيع مواد التحليل وفقاً لمعيار ترتيبها في نشرات الأخبار والصحف		
الفئة	عدد المواد	نسبة مئوية	الفئة	عدد المواد	نسبة مئوية	الشهر	عدد المواد	نسبة مئوية	الفئة	عدد المواد	نسبة مئوية	الفئة	عدد المواد	نسبة مئوية
الإذاعة	١٨١	٣٥,٦	خبر إذاعي	١٠٤	٢٠,٥	تشرين الأول/ أكتوبر	١٥٤	٣٠,٣	ـ خبر إذاعي أو تليفزيوني قصير	٢٣	٤,٦	ـ خبر إذاعي/تليفزيوني جاء في مقدمة النشرة	٤٣	٨,٥
			برنامج إخباري	٧٧	١٥,٢				ـ خبر إذاعي أو تليفزيوني متوسط	٣٩	٧,٧			
التليفزيون	١٠١	١٩,٨	إذاعي						ـ خبر إذاعي أو تليفزيوني طويل	١٢٧	٢٥	ـ خبر إذاعي/تليفزيوني جاء في الترتيب الثاني في النشرة	٦٣	١٢,٤
			خبر تليفزيوني	٩٥	١٨,٧				ـ برنامج إخباري أقل من خمس دقائق	٧	١,٤	ـ خبر إذاعي/تليفزيوني جاء في الترتيب الثالث في النشرة		
الأهرام	٨٤	١٦,٥	برنامج إخباري	٦	١,٢						١٣,٤	ـ خبر إذاعي/تليفزيوني جاء في الترتيب الثالث في النشرة	٨٦	١٦,٩
			تليفزيوني						ـ برنامج إخباري تتراوح مدته بين ٥ ـ ١٠ ق	٦٨	١٣,٤			
الوفد	٩٣	١٨,٣	خبر صحافي	١٦٠	٣١,٤	تشرين الثاني/ نوفمبر	١٩٨	٣٩			٣٩	ـ خبر إذاعي/تليفزيوني في الترتيب الرابع	٦٣	١٢,٤
			افتتاحية صحيفة	٧	١,٤				ـ برنامج إخباري تتراوح مدته بين ١٠ ـ ١٥ ق	٨	١,٦			

يتبع

تابع

الشعب	٣٣	٦,٥	مقالة صحافية	٤٠	٧,٩							ـ خبر إذاعي/ تليفزيوني في الترتيب الخامس	١٧	٣,٣
			حديث صحافي	٥	١				ـ مادة صحافية مساحتها أقل من ربع صفحة	١٥١	٢٩,٧			
الأهالي	١٦	٣,١	تحقيق صحافي	١٤	٢,٨							ـ خبر إذاعي/ تليفزيوني في ترتيب يلي ذلك	١٠	٢
						كانون الأول/ ديسمبر	١٥٦	٣٠,٧	ـ مادة صحافية مساحتها تتراوح بين ١/٤، ١/٢ صفحة	٦٠	١١,٨	ـ مادة صحافية جاءت في الصفحة الأولى	٩٠	١٧,٧
												ـ مادة صحافية جاءت في صفحة داخلية	١٣٤	٢٦,٤
									ـ مادة صحافية مساحتها ١/٢ صفحة لأقل من صفحة	١٥	٣	ـ مادة صحافية جاءت في الصفحة الأخيرة	٢	٠,٤
الإجمالي	٥٠٨	١٠٠	الإجمالي	٥٠٨	١٠٠	الإجمالي	٥٠٨	١٠٠	الإجمالي	٥٠٨	١٠٠	الإجمالي	٥٠٨	١٠٠

ونخلص من الجدول رقم (٥ ـ ١) إلى عدة استنتاجات نلخصها في النقاط التالية:

ـ يعكس العدد الكبير للمواد الإعلامية التي اهتمت بقضية الدراسة والقضايا ذات الصلة اهتماماً إعلامياً مكثفاً من جانب الإعلام المصري برصد تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ـ يعكس ترتيب المواد الإعلامية الخاصة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي في صدر نشرات الأخبار الإذاعية والتليفزيونية، وفي الصفحات الأولى للجرائد والصفحات البارزة في داخل الجرائد، أهمية بارزة لقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الإعلام المصري.

ـ تعكس المساحات الزمنية والصحافية المخصصة لقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الإعلام المصري أهمية خاصة لهذه القضية تضعها في مقدمة أجندة اهتمامات الإعلام المصري بكافة وسائله.

ـ تحظى قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتطوراته على المسارات العربية المختلفة باهتمام الخطاب الإعلامي المصري القومي والحزبي على السواء، مع وجود اختلافات في طبيعة التوجه السياسي نحو معالجة أبعاد الصراع وتطوراته المختلفة.

ـ يبرهن الانتظام في تقديم المواد الخبرية ومواد الرأي المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي على أن هذه القضية تعد إحدى القضايا المعتادة والمتكررة والثابتة في أجندة الإعلام المصري.

١ ـ المعالجة الإعلامية لقضية التطبيع والقضايا المتصلة بها في الإعلام المصري، التحليل الكمي

أ ـ المعالجة الإعلامية لقضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل في عينة الدراسة

تجدر بداية أهمية توضيح تعدد محاور اهتمامات الإعلام المصري في معالجته لقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٢) محاور اهتمام المواد الإعلامية في عينة الدراسة بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ودرجة الاهتمام بقضية التطبيع مقارنة بالاهتمام بأبعاد الصراع المختلفة.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
محاور اهتمام المواد الإعلامية في عينة الدراسة بقضية
الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الفترة من ١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

محاور اهتمام المواد الخاضعة للتحليل	المادة الإعلامية	نسبة مئوية
ـ تطوارت التسوية السلمية على كل المسارات	٢٣٦	٤٦,٥
ـ الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة	١٣٩	٢٧,٤
ـ طبيعة إسرائيل وشؤونها الداخلية وعلاقاتها الإقليمية والدولية	٦١	١٢
ـ تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية	٣٦	٧,١
ـ الجمع بين أكثر من محور	٣٤	٦,٧
ـ تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية	٢	٠,٤
الإجمالي	٥٠٨	١٠٠

يشير الجدول رقم (٥ ـ ٢) إلى أن حجم الاهتمام بتطورات التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي يأتي في مقدمة اهتمامات المعالجة الإعلامية المصرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي باعتبارها التطور الراهن الذي يفرض نفسه على تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. واهتمت بهذا المحور ٢٣٦ مادة إعلامية بنسبة ٤٦,٥ بالمئة من إجمالي حجم المواد التي خضعت للتحليل. وتتسق هذه النتيجة مع ما توليه القيادة السياسية المصرية ووزارة الخارجية من اهتمام خاص بتطورات التسوية السلمية للصراع، وبخاصة على المسار الفلسطيني، حيث تأتي هذه القضية في مقدمة أجندة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية. وهذا ما يؤكد اتساق أجندة الإعلام وأجندة النظام السياسي المصري حول قضية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وجاء في الترتيب الثاني من حيث الاهتمام معالجة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، واهتمت بها ١٣٩ مادة إعلامية بنسبة ٢٧,٤ بالمئة من إجمالي المواد الإعلامية في عينة الدراسة. وجاء الاهتمام بمعالجة طبيعة إسرائيل وشؤونها الداخلية وعلاقاتها الإقليمية في المرتبة الثالثة بواقع ٦١ مادة إعلامية بنسبة ١٢ بالمئة من المواد الخاضعة للدراسة. وجاء الاهتمام بمعالجة قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام، وذلك بواقع ٣٦ مادة إعلامية بنسبة ٧,١ بالمئة. أما تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية، فلم تحظ باهتمام حقيقي، حيث اهتمت بها

مادتان إعلاميتان فقط من عينة الدراسة بنسبة ٠,٤ بالمئة فقط.

وتشير هذه النتائج إلى تراجع الاهتمام بقضية التطبيع المصري ـ الإسرائيلي في الإعلام المصري إلى مرتبة متأخرة مقارنة بالاهتمام بقضايا أخرى فرضت نفسها على تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي مثل التسوية السلمية على المسارات المختلفة، والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، والاهتمام بشؤون إسرائيل الداخلية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وخاصة تلك المؤثرة في مسيرة عملية التسوية السلمية للصراع التاريخي، أو تلك المؤثرة في مخططات إسرائيل للمنطقة بعد إتمام عملية التسوية.

وتتوزع المواد الإعلامية الخاصة بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بين وسائل الإعلام المختلفة في عينة الدراسة، وإن كانت تتركز بشكل واضح في الصحف الحزبية، حيث قدمت مادة واحدة بنسبة ٢,٨ بالمئة في الإذاعة، وقدمت ٨ مواد بنسبة ٢٢,٢ بالمئة في صحيفة **الأهرام**، وقدمت ٨ مواد بنسبة ٢٢,٢ بالمئة في جريدة **الوفد**، وقدمت ١٨ مادة صحفية بنسبة ٥٠ بالمئة من إجمالي المواد الخاصة بالتطبيع في جريدة **الشعب** وحدها، في حين قدمت مادة واحدة بنسبة ٢,٨ بالمئة في جريدة **الأهالي**. وتشير هذه الإحصاءات إلى أن قضية التطبيع قضية صحافية أكثر منها قضية إذاعية وتليفزيونية، كما تشير في الوقت نفسه إلى أن اهتمام الصحف الحزبية بهذه القضية يفوق اهتمام الصحف القومية بالقضية ذاتها. ويمكن تفسير ذلك في ضوء طبيعة العلاقة التي تربط الراديو والتليفزيون والصحف القومية بالحكومة، وما يترتب على ذلك من التزام بالخط السياسي الرسمي.

ب ـ مجالات تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية كما تعكسها المعالجة الإعلامية في عينة الدراسة

الجدول رقم (٥ ـ ٣)

مجالات تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في عينة الدراسة التحليلية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

مجالات التطبيع كما تعكسها عينة الدراسة	المادة الإعلامية	نسبة مئوية
ـ علاقات سياسية وحزبية	٨	٢٢,٢
ـ علاقات دبلوماسية	٦	١٦,٧
ـ تعاون زراعي	٦	١٦,٧
ـ تبادل تجاري	٤	١١,١
ـ تعاون صناعي	٣	٨,٣
ـ نشاط سياحي	٢	٥,٦
ـ شؤون دينية	٢	٥,٦
ـ جوانب علمية وتكنولوجية	١	٢,٨
ـ طاقة وبترول	١	٢,٨
ـ أخرى	٣	٨,٣
الإجمالي	٣٦	١٠٠

يشير الجدول رقم (٥ ـ ٣) إلى تعدد مجالات التطبيع المصري ـ الإسرائيلي كما تعكسه عينة الدراسة، وجاء في مقدمة هذه المجالات العلاقات السياسية والحزبية بين مصر وإسرائيل، واهتمت بها ٨ مواد إعلامية بنسبة ٢٢,٢ بالمئة من إجمالي عدد المواد الإعلامية التي اهتمت بمعالجة قضية التطبيع المصري ـ الإسرائيلي. وجاء الاهتمام بالتعاون الزراعي والعلاقات الدبلوماسية في درجة متماثلة من حيث الاهتمام، حيث اهتم بكل مجال من هذين المجالين ٦ مواد إعلامية بنسبة ١٦,٧ بالمئة. وجاء الاهتمام بالتبادل التجاري بين الجانبين في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام، حيث اهتمت به ٤ مواد إعلامية بنسبة ١١,١ بالمئة من إجمالي المواد المهتمة بالتطبيع. وجاء الاهتمام بالنشاط السياحي والشؤون الدينية متماثلاً بنسبة ٥,٦ بالمئة لكل منهما. أما الاهتمام بمجال الطاقة والبترول والجوانب العلمية والتكنولوجية، فقد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث الاهتمام بنسبة ٢,٨ بالمئة لكل منها.

ووفقاً لتوزيع مجالات التطبيع على الوسائل الإعلامية المختلفة في عينة الدراسة، يلاحظ تركيز المادة الوحيدة المقدمة في الإذاعة على العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل، وركزت جميع المواد الإعلامية المقدمة **في الأهرام** على العلاقات السياسية والحزبية بين مصر وإسرائيل. وركزت المواد المقدمة في جريدة **الوفد** على العلاقات السياسية، والتعاون الزراعي، والتعاون الصناعي، وفئات أخرى. وركزت جريدة **الشعب** على التعاون الزراعي، والتبادل التجاري، والنشاط السياحي، إضافة إلى الشؤون الدينية. وركزت المادة المقدمة في جريدة **الأهالي** على التعاون الزراعي.

ويشير ما تقدم إلى تركيز الصحف القومية الإذاعية على التطبيع السياسي وتجاهل التطبيع الاقتصادي والثقافي، وفي مقابل ذلك تهتم الصحف الحزبية بالتطبيع على مستوياته السياسية والاقتصادية والثقافية.

ج ـ وجهات النظر المقدمة حول التطبيع المصري ـ الإسرائيلي

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

وجهات النظر المقدمة حول التطبيع المصري ـ الإسرائيلي في عينة الدراسة التحليلية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

وجهات النظر المقدمة	المادة الإعلامية	نسبة مئوية
ـ وجهة نظر حزبية مصرية	٢٢	٦١,١
ـ وجهة نظر مصر الرسمية	١٣	٣٦,١
ـ وجهة نظر إسرائيل الرسمية	١٢	٣٣,٣
ـ وجهة نظر مستقلة مصرية	٥	١٣,٩
ـ وجهة نظر حزبية إسرائيلية	٥	١٣,٩
ـ وجهة نظر مستقلة إسرائيلية	صفر	صفر
ـ وجهات نظر أخرى	١	٢,٧
الإجمالي	٣٦	١٠٠

يشير الجدول رقم (٥ ـ ٤) إلى تعدد وجهات النظر التي حرصت وسائل الإعلام المصرية على تقديمها في معالجتها لقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وجاء في مقدمة وجهات النظر المقدمة وجهات نظر الأحزاب المصرية، حيث تكرر عرضها في ٢٢ مادة إعلامية وذلك بنسبة ٦١,١ بالمئة من إجمالي المواد التي اهتمت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل في عينة

الدراسة. وشملت وجهات النظر المقدمة رؤى أحزاب الوفد والعمل (قبل أن يحل) والتجمع من خلال صحفهم التي تعبر عن لسان حال هذه الأحزاب.

وجاء عرض وجهة النظر المصرية الرسمية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث تكرر عرضها في ١٣ مادة إعلامية خاصة بالتطبيع بنسبة ٣٦,١ بالمئة من إجمالي هذه المواد، كما حرصت المواد الإعلامية المقدمة على تقديم وجهة نظر إسرائيل الرسمية في عملية التطبيع في ١٢ مادة إعلامية بنسبة ٣٣,٣ بالمئة، بغض النظر عن طبيعة هذا التقديم الذي يغلب عليه الطابع السلبي في معظم الأحيان، كما عبرت خمس مواد إعلامية بنسبة ١٣,٩ بالمئة عن وجهات نظر مستقلة مصرية عكست وجهات نظر كتابها التي لا تعبر بالضرورة عن توجه حزبي. وجاء الاهتمام بعرض وجهات نظر حزبية إسرائيلية في خمس مواد إعلامية فقط بنسبة ١٣,٩ بالمئة، ويلاحظ أنه في الوقت الذي ركزت فيه **الأهرام** على نشر وجهة النظر الرسمية المصرية، ووجهة النظر الرسمية الإسرائيلية، ركزت الصحف الحزبية على نشر وجهات نظر حزبية مصرية في المرتبة الأولى، واهتمت ثانياً بنشر وجهتي النظر المصرية ـ الإسرائيلية في إطار يغلب عليه الطابع السلبي.

د ـ مناخ الرأي السائد في المعالجات الإعلامية الخاصة بتطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

مناخ الرأي (الاتجاه السائد) المقدم حول التطبيع المصري ـ الإسرائيلي خلال الفترة من ١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

الاتجاه نحو التطبيع	المادة الإعلامية	نسبة مئوية
ـ معارض	٢٧	٧٥
ـ مؤيد للتطبيع	٥	١٣,٩
ـ غير محدد	٣	٨,٣
ـ مؤيد بشروط	١	٢,٨
ـ معارض لبعض الجوانب	صفر	صفر
الإجمالي	٣٦	١٠٠

يؤكد الجدول رقم (٥ ـ ٥) أن الاتجاه الغالب على المعالجات الإعلامية المصرية الخاصة بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية هو الاتجاه

المعارض للتطبيع، فمن بين ٣٦ مادة إعلامية عالجت أبعاد وتطورات التطبيع المصري ـ الإسرائيلي يوجد ٢٧ مادة بنسبة ٧٥ بالمئة عارضت التطبيع بشكل واضح، وتوجد ٥ مواد إعلامية بنسبة ١٣,٩ بالمئة فقط أيدت التطبيع، وأيدته مادة واحدة بنسبة ٢,٨ بالمئة بشروط، وجاءت ثلاث مواد بنسبة ٨,٣ بالمئة غير محددة الاتجاه.

وقد سيطر الاتجاه المعارض للتطبيع على المعالجة الصحافية لصحف **الشعب** و**الوفد** و**الأهالي** وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، بحيث يمكن تصنيف الاتجاه السائد بجريدتي **الشعب** و**الأهالي** بأنه أشد معارضة من نظيرهما في جريدة **الوفد**. في مقابل ذلك سيطر الاتجاهان المؤيد والمحايد على أداء جريدة **الأهرام** والمادة المبثوثة من الإذاعة إزاء التطبيع، حيث اقتصرت المعالجة الصحافية والإذاعية على تقديم المعالجات الإخبارية لمجموعة اللقاءات السياسية والدبلوماسية التي عقدت بين الجانبين المصري والإسرائيلي، والتي غلب عليها الاتجاه المحايد في بعض المعالجات، والاتجاه المؤيد في البعض الآخر.

هـ ـ دوافع معارضة التطبيع كما تعكسه عينة الدراسة

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

دوافع معارضة التطبيع كما تعكسها المواد الإعلامية في عينة الدراسة التحليلية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

دوافع معارضة التطبيع	المادة الإعلامية	نسبة مئوية
ـ سعي إسرائيل إلى تخريب الاقتصاد القومي المصري	١٣	٤٨,٢
ـ سعي إسرائيل إلى اختراق الأمن القومي المصري	٦	٢٢,٢
ـ سعي إسرائيل إلى تفتيت الوحدة الوطنية المصرية	٣	١١,١
ـ عوامل تتصل باليهود	٢	٧,٤
ـ إسرائيل دولة عنصرية تدعو للفكر التمييزي والصهيوني	١	٣,٧
ـ سعي إسرائيل لعرقلة جهود التسوية السلمية في المنطقة	١	٣,٧
ـ الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة	١	٣,٧
الإجمالي	٢٧	١٠٠

يشير رقم (٥ ـ ٦) إلى تعدد دوافع معارضة التطبيع في المواد الإعلامية التي عالجت تطورات التطبيع المصري ـ الإسرائيلي خلال فترة الدراسة التحليلية، وجاء في **مقدمة** هذه الدوافع إدراك سعي إسرائيل لتخريب الاقتصاد القومي المصري. وقد تكرر ذكر هذا الدافع في ١٣ مادة إعلامية

بنسبة ٤٨,٢ بالمئة من إجمالي دوافع معارضة التطبيع المصري ـ الإسرائيلي. وتمثل الدافع **الثاني** في سعي إسرائيل إلى اختراق الأمن القومي المصري بنسبة ٢٢,٢ بالمئة. وتمثل الدافع **الثالث** في سعي إسرائيل إلى تفتيت الوحدة الوطنية المصرية بنسبة ١١,١ بالمئة. وجاء الدافع الخاص بوجود عوامل تتصل باليهود والديانة اليهودية في المرتبة **الرابعة** بنسبة ٧,٤ بالمئة. وجاءت بقية الدوافع في مراتب متأخرة.

ويبدو واضحاً أن دوافع معارضة التطبيع جاءت اقتصادية في المرتبة الأولى، ولعل تفسير ذلك يرجع إلى الاهتمام البالغ الذي أولته الصحف المصرية في عينة الدراسة، وتحديداً الصحف الحزبية، بالتطبيع المصري ـ الإسرائيلي في مجال الزراعة والتبادل التجاري، والحملات المكثفة التي خصصتها بعض الصحف الحزبية لمهاجمة قطاع الزراعة لسعيه نحو تفعيل التطبيع مع الجانب الإسرائيلي.

و ـ دوافع تأييد التطبيع المصري ـ الإسرائيلي كما تعكسه عينة الدراسة

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

دوافع تأييد التطبيع كما تعكسها المواد الإعلامية في عينة الدراسة التحليلية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

دوافع تأييد التطبيع	المادة الإعلامية	نسبة مئوية
ـ تضييق فرص إسرائيل في المراوغة والتضليل	١	٢٠
ـ تفعيل دور مصر في نشاطها الساعي نحو إقرار السلام	٤	٨٠
الإجمالي	٥	١٠٠

يبدو واضحاً من الجدول رقم (٥ ـ ٧) أن تفعيل دور مصر في نشاطها الساعي نحو إقرار السلام في الشرق الأوسط، وتفعيل دورها في عملية التسوية السلمية الجارية، كانا الدافع الرئيسي وراء تأييد التطبيع مع إسرائيل في المعالجات الإعلامية المحدودة التي أيدت وجود تطبيع مع إسرائيل.

نخلص من الدراسة الكمية إلى أن الاهتمام بمعالجة قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية جاء في المرتبة الرابعة بعد الاهتمام بتطورات التسوية السلمية، وممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، والاهتمام بشؤون إسرائيل الداخلية، وعلاقاتها الإقليمية والدولية. كما نخلص إلى أن الاهتمام بقضية التطبيع يتركز في الصحف، ولا سيما الصحف الحزبية المصرية

التي تولي هذه القضية اهتماماً يفوق اهتمام الصحف القومية بها. ويسود اتجاه سلبي بصفة عامة نحو إسرائيل في المعالجات المقدمة حول التطبيع، حيث يتضح أن ٧٥ بالمئة من المواد المهتمة بالتطبيع قدمت مناخاً سلبياً حول التطبيع. وتركزت دوافع معارضة التطبيع في محاولات إسرائيل المستمرة لتخريب الاقتصاد المصري، وسعيها لاختراق الأمن القومي المصري، وسعيها نحو تفتيت الوحدة الوطنية المصرية.

٢ ـ المعالجة الإعلامية لقضية التطبيع والقضايا المتصلة بها في الإعلام المصري: التحليل الكيفي

توافرت من خلال متابعة وسائل الإعلام المصرية في عينة الدراسة خلال فترة الدراسة التحليلية وما بعدها إمكانية رصد أهم الملامح الكيفية التي توضح أبعاد واتجاهات المعالجة الإعلامية المصرية لقضية التطبيع والقضايا المتصلة بها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ ـ الإذاعة المصرية

لا تقترب الإذاعة المصرية من معالجة قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية إلا في حدود ضيقة للغاية تقتصر على تقديم المعالجات الإخبارية للقاءات القيادة السياسية ومسؤولي السياسة الخارجية مع المسؤولين الإسرائيليين. ويظهر بوضوح في هذه المعالجات اتجاه الإذاعة المحايد في معالجتها لمثل هذه اللقاءات، ولا تقترب الإذاعة بشكل مباشر أو غير مباشر من معالجة أبعاد قضية التطبيع على المستوى الاقتصادي والثقافي، حيث تتجاهل معالجة مثل هذه القضايا على رغم أهميتها للمستمع، وشغفه بالحصول على المعلومات التي توضح مدى صحة ما يثار في وسائل الإعلام الخارجية والصحف الحزبية المصرية حول التطبيع، وما ترتب عليه من مشكلات اقتصادية وأمنية، ويبرز بشكل واضح في مسلك الإذاعة المصرية التزامها الحرفي بتوجهات الخطاب السياسي المصري المعلن، حيث تلتزم الحياد تجاه التطبيع، ولا تتطرق إلى مناقشة الأبعاد الاقتصادية والثقافية للتطبيع وما يرتبط بها من مشكلات.

في مقابل هذا المسلك للإذاعة المصرية، فإن راديو صوت إسرائيل الموجّه بالعربية يقدم بشكل واضح الاتجاهات الرسمية وغير الرسمية نحو التطبيع في مصر وإسرائيل، ويبرر بشكل واضح التأييد الإسرائيلي للتطبيع مع

مصر على المستوى الرسمي والشعبي، كما يبرز المعارضة الشعبية في مصر للتطبيع، ويوضح أن الجهات المعارضة للتطبيع في مصر تشمل وسائل الإعلام والمثقفين، والأحزاب السياسية، كما لا يتجاهل راديو صوت إسرائيل أخبار المظاهرات الطلابية والشعبية في مصر والتي تناهض التطبيع[١].

ويبدو أن الإذاعة المصرية ليس أمامها خيار آخر سوى التزام الحياد تجاه ما يقدم من أخبار حول اللقاءات السياسية والدبلوماسية بين المسؤولين في مصر وإسرائيل، وتجاهل تطورات قضية التطبيع على المستوى الاقتصادي والثقافي، فإن أقدمت الإذاعة على معارضة التطبيع ومناهضته وأظهرت المعارضة الشعبية لذلك، فإنها تضع النظام السياسي في حرج، فكيف بنظام يقبل التطبيع في ظل مناهضة شعبية عريضة للتطبيع؟ وإذا لجأت الإذاعة إلى التزام سياسة التأييد للتطبيع على مستوياته السياسية والاقتصادية والثقافية، فإنها بذلك تأخذ اتجاهاً مضاداً ومعاكساً لاتجاهات الرأي العام إزاء هذه القضية، وهو اتجاه من الصعب أن تجازف به الإذاعة المصرية وتتبناه، فسوف يفقدها ذلك احترام الرأي العام في مصر، كما أن الإذاعة لا تستطيع أن تسير في اتجاه تأييد التطبيع مع ما يظهر من مشكلات منتظمة تتصل بنتائج على المستوى الاقتصادي والأمني، وما يثار في وسائل الإعلام المصرية والعالمية من قبض السلطات المصرية على شبكات تجسس تعمل لصالح إسرائيل، وما يثار من محاولات إسرائيلية مستمرة لاختراق الأمن القومي المصري، والسعي لإحداث فتنة طائفية تهدد بإحداث شرخ في نسيجها الاجتماعي ووحدتها الوطنية، كما أن هذه المعطيات تخلق اقتناعاً لدى النخبة السياسية بعدم الرغبة في نقل التطبيع من مستوياته الرسمية ـ التي تلزم به الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ـ إلى القاعدة الشعبية التي تناهض التطبيع بكافة أشكاله ومستوياته.

وفي ظل هذه المعطيات تبدو قناعة موجهي العمل الإذاعي بضرورة التزام الإذاعة المصرية بسياسة الحياد نحو ما يقدم من تطورات سياسية تعكس اللقاءات بين السياسيين والدبلوماسيين من الجانبين المصري والإسرائيلي، والتزام سياسة التجاهل لتطورات الأبعاد الاقتصادية والثقافية لقضية التطبيع.

---

(١) نجلاء فؤاد العمري، «الدعاية الإسرائيلية في راديو صوت إسرائيل: دراسة تحليلية لعينة من الأخبار والبرامج الإخبارية الموجهة باللغة العربية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٧)، ص ٥١٧ ـ ٥١٩.

ب ـ التليفزيون المصري

يتشابه التليفزيون مع الإذاعة في تبني الرؤية نفسها الخاصة بمعالجة قضية التطبيع في مواده الإخبارية، حيث يقدم التليفزيون أنباء اللقاءات السياسية والدبلوماسية بين الجانبين المصري والإسرائيلي، في حين يعد تطرق المادة الإخبارية التليفزيونية لأبعاد التطبيع الاقتصادية والثقافية ضئيلاً للغاية، حيث تتجاهل الأخبار التليفزيونية رصد تطورات أبعاد التطبيع الاقتصادية والثقافية. ويبدو أن هذا التجاهل هو اتجاه عمدي، فتقديم هذه التطورات يعكس اتجاهاً مؤيداً للتطبيع، ولن يجد هذا ترحيباً من أوساط الرأي العام المختلفة، بل سيؤخذ ذلك على التليفزيون. ويبدو من الصعب أيضاً في ظل تبعية التليفزيون للدولة أن ننتظر من المعالجات الإخبارية التليفزيونية أن تعكس الاتجاهات المناهضة لدى الرأي العام المصري نحو التطبيع مع إسرائيل، لأن ذلك سوف يعارض الاتجاه الرسمي للدولة التي تربطها بإسرائيل اتفاقية سلام تلزم مصر بالتطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي، ومن ثم يبدو أن تجاهل الأخبار التليفزيونية رصد تطورات التطبيع على المستويات المختلفة هو الحل الدبلوماسي للخروج من هذا المأزق، الذي يصعب فيه على التليفزيون اتخاذ موقف مناهض للتطبيع، فيسبب حرجاً للنظام السياسي، أو يأخذ اتجاهاً مؤيداً للتطبيع فيتحفظ عليه الرأي العام.

وبعيداً عن المعالجة الإخبارية التليفزيونية لقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، فإن التليفزيون يختلف عن الإذاعة في وجود مجموعة من البرامج التليفزيونية التي تتمتع بمساحة أرحب من الحرية مكنت مقدميها من مناقشة هذه القضية على شاشة التليفزيون، فقد ناقش البرنامج التليفزيوني «وجهاً لوجه» ـ الذي كان يقدمه د. نصر نصار ـ في حلقته بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٩٨ مع شيخ الأزهر، الضجة الإعلامية الواسعة النطاق داخل مصر وخارجها والموجهة ضد شيخ الأزهر لمقابلته كبير حاخامات إسرائيل بمشيخة الأزهر الشريف، وما أثاره هذا اللقاء من ردود فعل غاضبة في أوساط الرأي العام والأوساط الإعلامية والدينية والفكرية والسياسية.

نظراً الى أن الحاخام اليهودي ليس شخصية دينية فقط، ولكنه ذو أحلام وطموحات سياسية، كما أن له اتجاهات متطرفة تجاه قيام الدولة الفلسطينية، كما أن الزيارة جاءت في وقت بالغ الحرج، إضافة إلى أن شيخ الأزهر سبق له مقابلة السفير الإسرائيلي في القاهرة وتسلم منه رسالة من كبير حاخامات إسرائيل يطالبه فيها بالتعاون في محاربة الإرهاب، فقد يكون هذا اللقاء مع

شخصية الحاخام المتطرفة مقدمة لمجموعة لقاءات أخرى مع مجموعة من المتطرفين اليهود الذي يجتهدون في بناء المستوطنات وهدم الحقوق الفلسطينية، كما أن لقاء شيخ الأزهر بالحاخام اليهودي جاء خروجاً على الاتجاهات السائدة في العالم العربي والإسلامي نحو مقاطعة إسرائيل ومقاطعة الحوار معها حتى يتم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، ناهيك عن الاستثمار السياسي الكبير لهذا اللقاء في الأوساط الإسرائيلية.

وأمام الانتقادات الكبيرة التي وجهت إلى شيخ الأزهر، أوضح فضيلته خلال هذه الحلقة من البرنامج أن الرسول(ﷺ) قابل اليهود في المساجد، وأنه لم يتلق أية ضغوط سياسية من جانب القيادة السياسية لإتمام هذا اللقاء، وأن ثقته في علمه تمكنه من مقابلة أي شخصية يهودية، وأن الدفاع عن الحق الفلسطيني يقتضي توضيح وجهة نظرنا للطرف الآخر. وأوضح شيخ الأزهر للحاخام اليهودي رأي الإسلام في إرجاع الحق الفلسطيني إلى أهله. واعترض شيخ الأزهر على إصدار بيان مشترك مع الحاخام اليهودي لشجب الإرهاب، لأن ذلك يعد بمثابة طعنة ضد حركتي حماس والجهاد الإسلاميتين، وأيضاً حزب الله، وهي حركات جهاد تعمل من أجل رفع الظلم وإعادة الحق إلى أهله. ونفى شيخ الأزهر أن الحاخام اليهودي أبدى تحفظه تجاه استعداء القرآن الكريم للمسلمين ضد اليهود، وضرورة تغيير المناهج الدينية بما يتفق مع توجهات السلام الحالية، وأوضح أن تغيير المناهج الدينية هو مطلب إسرائيلي منذ كامب ديفيد، إلا أن هذا لم يحدث على الإطلاق، واستمرت المناهج التعليمية الدينية بالمحتوى نفسه، والمسألة تتعلق بالثقة بالنفس وعمق الإيمان لدينا.

ويبدو من المهم الإشارة إلى أن مناقشة مثل هذه القضية الحساسة يحسب لصالح التليفزيون، إلا أنه يؤخذ عليه في الوقت ذاته أنه قدم اتجاهاً واحداً للمناقشة، وكان من الضروري أن يلتقي مقدم البرنامج في الحلقة نفسها بأحد الخبراء ذوي الحنكة في هذا المجال لتوضيح التقييم الدقيق لهذا اللقاء في إطاره السياسي والديني والإعلامي.

وهاجم حمدي قنديل مقدم برنامج «رئيس التحرير» الذي تقدمه القناة الثانية في التليفزيون المصري في حلقة يوم الاثنين الموافق ٩/ ٤/ ٢٠٠٠ رجال الأعمال ـ المحدودين ـ الذين يتعاملون مع إسرائيل، كما انتقد مهربي البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق المصرية، وبخاصة النسيج، والتي أدت إلى التأثير

السلبي في الصناعة المحلية الخاصة بالنسيج. وانتقد البرنامج مسلك بعض الدول العربية الخفي لخرق مقاطعة التطبيع مع إسرائيل، واستقبال اليمن لبعض وفود السياحة الإسرائيلية أملاً في الحصول على المعونة، كما هاجم مقدم البرنامج في حلقة أخرى المحاولات الفاشلة من جانب بعض الجهات في إسرائيل التي تحاول الإساءة للفنانات المصريات، وذلك من خلال استخدام صورهن في مشاهد جنسية مفتعلة ومفضوحة ويسهل اكتشافها.

وكرر التلفيزيون المصري عرض عدة لقاءات وتصريحات للرئيس مبارك كانت ذات دلالة على مستوى معالجة التليفزيون لقضية التطبيع، حيث عرض التليفزيون في أوقات المشاهدة المرتفعة عدة مرات للقاء الرئيس مع مندوب القناة الثانية للتليفزيون الإسرائيلي بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حرب تشرين الأول/أكتوبر، وفي هذا اللقاء سخف الرئيس مبارك تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو التي اتهم فيها مصر بأنها عدو إسرائيل، كما رد على سؤال حول وجود قلق إسرائيلي بشأن تسليح الجيش المصري بشكل حديث ومتطور، وأكد مبارك في رده أن هناك قلقاً مصرياً وعربياً من وجود هذه الترسانة النووية الضخمة في إسرائيل، كما أوضح أن سوريا لا تثق في إسرائيل، ولا أمان من دون إرجاع حقوق الشعب الفلسطيني، ولا مجال لتصديق الطلبات المطاطية التي تطلب من الجانب الفلسطيني، ولا يمكن أن يخطو التطبيع إلى الأمام في ظل سياسة متعنتة بقيادة نتنياهو.

ج ـ الصحف القومية

يمثل الصحف القومية في هذه الدراسة صحيفة **الأهرام** باعتبارها أكثر الصحف القومية اهتماماً بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي عموماً، وتطورات العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خصوصاً، وإن كان من الملاحظ تشابه الصحف القومية الثلاث (**الأهرام، الأخبار، الجمهورية**) في كيفية تناول قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتطورات العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، حيث تؤثر طبيعة العلاقة بين الصحف الثلاث والنظام السياسي في التوجه السياسي للصحف القومية في معالجة القضايا المختلفة، ولا سيما السياسي منها.

وعلى مستوى صحيفة **الأهرام**، يصعب القول بوجود خط أو توجه ثابت يحكم معالجة الصحيفة لقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وإنما تتأثر توجهات الجريدة بشكل واضح في معالجتها لهذه القضية بتطور العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية سلباً وإيجاباً. ففي حالة وجود تطور إيجابي

يلاحظ في توجهات الجريدة الاتجاه الإيجابي نحو معالجة تطور العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وإذا ما حدث تطور سلبي على مستوى العلاقات الثنائية، فإن الاتجاه السلبي هو الذي يسود توجهات الجريدة في معالجتها لتطور العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية.

وفي ما يتصل بفترة الدراسة التحليلية (تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، يلاحظ انعكاس التوتر السياسي للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية على الخطاب الإعلامي للصحف القومية حول تطور هذه العلاقات، حيث نشرت جريدة **الأهرام** بعض المقالات الصحفية التي تعكس التوتر الذي ساد العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية. فنشرت الجريدة على سبيل المثال لا الحصر مقالة تحت عنوان «الغضب الإسرائيلي على سياسة مصر الخارجية»[٢]، والتي تتناول بالتحليل مجموعة مقالات نشرتها جريدة **الجيروزالم بوست** الإسرائيلية، وتطالب فيها صناع القرار في الإدارة الأمريكية بفرض ضغوط على مصر، حيث تقف مصر ضد التطبيع على المستوى المصري والعربي، وتقف ضد اندماج إسرائيل في المنطقة قبل إتمام التسوية. وتتهم مصر أيضاً بتحريض الجانب الفلسطيني على التشدد في المفاوضات، وشجب موقف مصر من التعاون التركي ـ الإسرائيلي، وتطالب إسرائيل من خلال هذه الكتابات الإدارة الأمريكية بالتحرك لكي تدفع مصر الثمن.

وأمام تأزم العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال تقلد نتنياهو رئاسة الحكومة في إسرائيل، نشرت جريدة **الأهرام** بعض المقالات التي تشجب السعي الأمريكي نحو تفعيل التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية بعد اتفاق واي ريفر كمكافأة لإسرائيل، وطلب كتّاب هذه المقالات من الدول العربية ضرورة تجميد التطبيع حتى لا تترك سوريا معزولة، وحتى تنتهي عملية التسوية السلمية[٣].

كما ظهرت بعض المواد الإخبارية التي تعكس الاتجاه المناهض للتطبيع في مصر خلال فترة الدراسة التحليلية، حيث جاء في صدر جريدة **الأهرام** بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ رفض البابا شنودة التطبيع مع إسرائيل من خلال زيارة القدس، حتى يتم استكمال تحرير باقي الأراضي العربية، كما

---

(٢) هالة مصطفى، «الغضب الإسرائيلي على سياسة مصر الخارجية،» **الأهرام**، ١٤/١٢/١٩٩٨، ص ١٠.

(٣) **الأهرام**، ٤/١١/١٩٩٨، ص ٢٠.

نفى البابا شنودة ما تثيره إسرائيل حول تعرض الأقباط في مصر لأي نوع من الاضطهاد، وذلك في إطار الرد على الحملة التي شنتها إسرائيل ضد مصر في إطار العلاقات المتأزمة بين الجانبين خلال فترة حكم نتنياهو.

وهاجم ابراهيم نافع ـ رئيس تحرير **الأهرام** ـ في مقالته الأسبوعية سياسة الابتزاز الإسرائيلية التي تسعى من خلالها إسرائيل إلى الإساءة لسمعة مصر دولياً، حيث ربط بين ما ينشر في وسائل الإعلام الإسرائيلية في إطار الحملة المفتعلة ضد مصر حول وجود اضطهاد ديني للأقباط، وما ينشر في وسائل الإعلام الأمريكية ولا سيما الصحف حول القضية المفتعلة نفسها[٤].

وفي ضوء ذلك، يبدو منطقياً القول إن اتجاه الصحف القومية نحو التطبيع يتأثر سلباً وإيجاباً بتطورات العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية على المستوى الرسمي. ويصعب القول في ضوء ذلك بأن اتجاه الصحف القومية نحو قضية التطبيع ثابت سواء بالتأييد أو المعارضة، ولكنه رهن بتطورات العلاقات الرسمية بين مصر وإسرائيل.

د ـ الصحف الحزبية

يمثل الصحف الحزبية في عينة الدراسة التحليلية صحف **الوفد** و**الشعب** و**الأهالي** خلال الفترة من أول تشرين الأول/أكتوبر إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٨، ويمكن رصد الاتجاهات العامة لمعالجات هذه الصحف نحو قضية التطبيع والقضايا المتصلة بها في السطور التالية:

(١) جريدة «الوفد»

على رغم اتجاه بعض المعالجات الإخبارية في صحيفة **الوفد** نحو الاتجاه الجديد في معالجة تطورات قضية التطبيع، إلا أن الملاحظ خلال فترة الدراسة التحليلية اتجاه الصحيفة نحو مناهضة التطبيع مع إسرائيل ومعارضته، حيث أوضحت الجريدة أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل شهدت جفاءً غير معلن خلال عام ١٩٩٨ على رغم استمرار تدفق السلع الإسرائيلية إلى مصر، وعلى رغم استمرار التعاون في مجال الزراعة والحاصلات الزراعية. وأوضحت الجريدة أن السلع الإسرائيلية تواجه مناهضة شعبية حتى الآن[٥].

---

(٤) ابراهيم نافع، «ألاعيب نتانياهو ومحاولات الابتزاز المستمرة،» **الأهرام**، ١٣/١١/١٩٩٨.
(٥) **الوفد**، ٧/١٠/١٩٩٨.

ونجحت جريدة **الوفد** بتسليط الأضواء على رغبة إسرائيل في شراء خمسة أفدنة بجوار ضريح «أبو حصيرة» في قرية بجوار مدينة دمنهور بمحافظة البحيرة. وكان للجريدة دور في إحباط هذه المحاولة، وطالبت الجريدة أكثر من مرة بإعطاء رفات «أبو حصيرة» لإسرائيل للتخلص من المشكلات التي تترتب على وجوده في أرض مصرية(٦).

وأبرزت جريدة **الوفد** تصدي مصر لمحاولات إسرائيل المستمرة التي تسعى من خلالها للحصول على مياه نهر النيل، وأبرزت رفض مصر التصويت على اتفاقية الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، بحجة أن ذلك قد يعطي إسرائيل فرصة للحصول على مياه النيل، كما أوضحت الجريدة تصريحات القيادة السياسية التي توضح أن مصر بحاجة إلى كل قطرة مياه، وأن مصر ليس لديها فائض تعطيه لأحد(٧).

ولا تتجاهل الجريدة أنباء وتطورات البرنامج النووي الإسرائيلي ومدى الخطورة التي يمثلها على المجتمع العربي برمته، حيث أفردت في أحد أعدادها تحقيقاً صحفياً حول مفاعل ديمونه الرابض على حدود مصر الشرقية، وأوضحت الجريدة أن إسرائيل تمتلك قنبلة نووية لكل مليون عربي، وأن إسرائيل مستمرة في إخراج لسانها للمجتمع الدولي في تحد سافر، في الوقت الذي لا يستجاب فيه لنداء العرب المستمر لإخلاء المنطقة من أسحلة الدمار الشامل(٨).

ويمكن اختصار موقف جريدة **الوفد** من التطبيع المصري ـ الإسرائيلي، وتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي في النقاط التالية:

ـ تغطية تطورات التسوية السلمية وإبراز التعنت الإسرائيلي في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة.

ـ إبراز المحاولات الإسرائيلية لتهويد القدس الشريف، ومشكلات الاستيطان، والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.

ـ الطبيعة العسكرية لإسرائيل وإصرارها على تطوير ترسانتها العسكرية والنووية.

---

(٦) **الوفد**، ١٩٩٨/١٢/٢٧.

(٧) **الوفد**، ١٩٩٨/١٢/٨.

(٨) **الوفد**، ١٩٩٨/١٢/١٣.

ـ محاولات إسرائيل لاختراق الأمن القومي المصري، واستغلالها بعض الأحداث لخلق فتنة طائفية.

ـ تتحفظ الجريدة على سلوكيات وزارة الزراعة المصرية في اتجاهها نحو تفعيل التطبيع مع إسرائيل.

(٢) جريدة «الشعب»

كانت جريدة **الشعب** قبل أن يصدر قرار بإيقافها عن الصدور في أيار/مايو عام ٢٠٠٠ أولى الجرائد المصرية الحزبية اهتماماً بقضية التطبيع ورصد تطوراتها في المجالات المختلفة، وتميزت جريدة **الشعب** بموقفها الواضح والثابت من قضية التطبيع، حيث مثلت الجريدة الاتجاه المتشدد في مصر ضد التطبيع في أبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

فعلى مستوى التطبيع الاقتصادي، قادت جريدة **الشعب** حملة ضد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي اتهم فيها بتفعيل التعاون مع الجانب الإسرائيلي في مجال الزراعة، وهو ما أدى إلى نتائج سلبية لحقت بقطاع الزراعة المصري. فقد نشرت الجريدة في عددها الصادر بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ تحقيقاً صحافياً حول إنشاء شركة إسرائيلية شبكتي معلومات في وزارة الزراعة المصرية. ورأت الجريدة أن هذه الشبكات من شأنها أن تنقل كل كبيرة وصغيرة في قطاع الزراعة إلى الموساد الإسرائيلي. ونشرت الجريدة في تحقيق صحافي نشر في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ من خلال لقاءات أجريت مع أساتذة الجامعات في كليات الزراعة، عن استيراد بذور قمح إسرائيلية ملوثة، وأكدت الجريدة أنه من الضروري إخضاع هذه البذور لاختبارات في أرض معزولة لمدة عدة سنوات حتى نأمن تأثيراتها السلبية.

ويمكن تلخيص انتقادات جريدة **الشعب** وحملتها ضد وزير الزراعة في النقاط التالية:

ـ الحصول على بذور من إسرائيل يشك في مرضها، وقدرتها على إلحاق الضرر بمصر.

ـ استيراد الآلات الزراعية من إسرائيل.

ـ الوفود التدريبية الموفدة إلى إسرائيل على رغم تمردها واعتراضها على ذلك.

ـ التعاون الزراعي الذي يؤدي إلى تدمير الاقتصاد القومي.

ـ اختراق الزراعة المصرية والحصول على أدق تفاصيلها.

وتتبعت جريدة **الشعب** بعض رجال الأعمال الذين سعوا إلى التطبيع مع إسرائيل، ولاحقت أخبارهم في إطار معالجة يغلب عليها الطابع السلبي، وتناولت الجريدة بعضهم بالتوبيخ، ونشرت قصصهم الخاصة بتطور علاقاتهم بإسرائيل. وفضحت علاقاتهم باليهود، وكيف يمكن استغلال نشاطهم للقيام بأعمال تجسسية ضد مصر[٩].

واهتمت جريدة **الشعب** بكشف المخطط الإسرائيلي المدعوم من الإدارة الأمريكية للحصول على مياه النيل عبر ترعة السلام وسط اعتراض مصري كامل بدافع أن ما تملكه مصر من المياه لا يكاد يفي باحتياجات مصر، وليس لدى مصر فائض من المياه تعطيه إلى الآخرين.

وسلطت جريدة **الشعب** الأضواء مراراً على محاولات إسرائيل الدائمة لإشعال نار الفتنة الطائفية في مصر وتفتيت نسيجها الاجتماعي وضرب وحدتها الوطنية، لأنها المستفيد الأول من ضعف مصر وتفككها. ولذا يظل هذا الهدف يراود إسرائيل ويداعب أحلامها الخاصة، ويبدو منطقياً أن تدّعي إسرائيل وجود اضطهاد ديني للأقباط في مصر، وتستغل ذلك في حملات إعلامية منظمة ضد مصر.

(٣) جريدة «الأهالي»

تختلف جريدة **الأهالي** في توجهها السياسي مع جريدة **الشعب** (قبل إيقافها)، إلا أنهما يتفقان في توجههما بالنسبة إلى تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، مع اختلاف طبيعة الدوافع والتوجه السياسي الذي يحكم معارضة كل منهما للتطبيع.

ركزت جريدة **الأهالي** على السلبيات التي لحقت بقطاع الزراعة المصري نتيجة التطبيع مع إسرائيل، وخصت بهذه السلبيات الخسائر التي لحقت بمحصول القطن المصري في عام ١٩٩٨. وأكدت الجريدة أنه كلما زاد التطبيع مع إسرائيل ازدادت الزراعة المصرية سوءاً، كما أن صمت وزارة الزراعة

---

(٩) **الشعب**، ٢٧/١١/١٩٩٨.

المصرية أمام هذا الهجوم أمر يؤكد صحة ما يقال في الجرائد بخصوص هذه القضية. وأرجعت الجريدة ضرب محصول القطن لعام ١٩٩٨ إلى احتمال وجود غش في البذور، ونعت للشعب المصري آثار التطبيع الزراعي مع إسرائيل(١٠).

وأمام النتائج السلبية التي انتهى إليها الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي (واي ريفر) دعت جريدة **الأهالي** في عددها الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ الدول العربية إلى وقف إجراءات التطبيع مع إسرائيل في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وركزت جريدة **الأهالي** في معالجتها للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية على طبيعة إسرائيل العدوانية، وسعيها الدائم نحو تطوير ترسانة نووية ضخمة تهدد جيرانها، وأن إسرائيل لا تفهم السلام إلا من خلال الحرب والقوة، وأن علاقاتها بالأمريكيين قائمة على أساس الدعم الكامل لإسرائيل وأهدافها في الحاضر والمستقبل، وعلاقات إسرائيل الاقليمية علاقات مشبوهة وذات أهداف عسكرية وعدوانية(١١).

نخلص من النتائج الكمية والكيفية للدراسة التحليلية إلى: سيطرة اتجاه معارض للتطبيع في الصحف الحزبية، وسيطرة اتجاه يتأرجح بين التأييد والحياد والمعارضة في الصحف القومية والراديو والتليفزيون.

ثانياً: النتائج العامة لمسح عينة الجمهور

يتناول هذا القسم خصائص عينة الدراسة ديمغرافياً لمعرفة مجموعة الخصائص الديمغرافية (العمر، النوع، المهنة، المستوى الاقتصادي والاجتماعي) لأفراد العينة.

ينتقل القسم الثاني بعد ذلك إلى مناقشة علاقة الأفراد بوسائل الإعلام في عينة الدراسة ودرجة استخدامهم لها بصفة عامة، واستخدامهم لها في متابعة تطورات قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، في ضوء

---

(١٠) **الأهالي**، ٢١/١٠/١٩٩٨.

(١١) **الأهالي**، ٧/١٠/١٩٩٨.

اهتمامات الأفراد الشخصية بمتابعة ما يقدم حول قضية الدراسة.

ويرصد القسم الثاني تقديرات الأفراد حول الاتجاهات السائدة في الإعلام المصري، والمجتمع المصري، وقنوات الاتصال الشخصية والجمعية حول التطبيع المصري ـ الإسرائيلي تمهيداً لدراسة تأثيرها في اتجاهات الأفراد نحو التطبيع في ما بعد.

ويركز هذا القسم على دراسة آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة حول قضية التطبيع، ودراسة دوافع التأييد والمعارضة للتطبيع،وطبيعة اتجاهات الأفراد نحو ممارسة ومقاومة التطبيع على المستوى الشخصي، إضافة إلى رصد اتجاهات المبحوثين حول صورة إسرائيل والشخصية الإسرائيلية النمطية، تمهيداً لدراسة تأثير هذه الصورة في اتجاهات الأفراد نحو التطبيع.

ويناقش هذا القسم بعد ذلك رغبة الأفراد في عينة الدراسة المسحية في التعبير عن آرائهم تجاه قضية التطبيع عبر وسائل الإعلام وعبر جماعات الأصدقاء والزملاء.

١ ـ خصائص المبحوثين الديمغرافية في عينة الدراسة

أجريت الدراسة المسحية للجمهور على عينة غير احتمالية قوامها ٣٥٠ مفردة من المهتمين بتطورات قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتعرض الجداول أرقام (٥ ـ ٨ ـ أ)، و(٥ ـ ٨ ـ ب)، و(٥ ـ ٨ ـ ج) لمجموعة الخصائص الديمغرافية التي يتسم بها أفراد العينة من حيث الفئات العمرية، والنوع والمهن، والمستويات الاقتصادية والاجتماعية، والمعايير التي اعتمدت عليها الدراسة في قياس المستويات الاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين.

ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٨ ـ أ) توزيع أفراد العينة وفقاً لفئات العمر إلى ثلاث فئات، حيث ينتمي إلى الفئة العمرية ١٨ ـ ٣٠ عاماً ٤٠,٣ بالمئة من المبحوثين، وينتمي للفئة ٣٠ ـ ٤٥ عاماً ٤٣,٤ بالمئة من المبحوثين، وينتمي للفئة ٤٥ عاماً فأكثر ١٦,٣ بالمئة من المبحوثين، ويتوزع أفراد العينة البالغ عددهم ٣٥٠ مبحوثاً وفقاً لمتغير النوع بين ٦٨,٣ بالمئة للذكور، و٣١,٧ بالمئة، للإناث، كما يتوزع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي بين التعليم الجامعي بنسبة ٦٧,٤ بالمئة، والدراسات العليا بنسبة ٢٨ بالمئة، والتعليم المتوسط بنسبة ٣,١ بالمئة، ويتوزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المهنة بين عشر مهن رئيسية شملت الإعلاميين بنسبة ١٤,٣ بالمئة، والأكاديميين بنسبة ١٤,٣ بالمئة، والمحامين بنسبة

١٤,٣ بالمئة، وطلاب الجامعة بنسبة ١٤,٣ بالمئة، والأطباء والعلميين بنسبة ٧,١ بالمئة، والمدرسين بنسبة ٧,١ بالمئة، والمحاسبين بنسبة ٧,١ بالمئة، والموظفين بنسبة ٧,١ بالمئة، والمهندسين بنسبة ٧,١ بالمئة، والمهنيين في المجالات المختلفة الأخرى بنسبة ٧,١ بالمئة.

ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٨ ـ ب) أيضاً تعدد المؤشرات التي اعتمدت عليها الدراسة المسحية في قياس المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمبحوثين. وشملت هذه المؤشرات مهنة المبحوث، ومستواه التعليمي، ومهنة الأب، ومهنة الأم، ومستوى الحي السكني، وعضوية النوادي، وعدد الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي يستخدمها المبحوث ويمتلكها. ووفقاً لهذه المعايير أمكن تصنيف المبحوثين اقتصادياً واجتماعياً إلى ثلاث فئات رئيسية شملت: المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، وشمل ٧٢ مبحوثاً بنسبة ٢٠,٦ بالمئة من المبحوثين، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتوسط وشمل ١٣٣ مبحوثاً بنسبة ٣٨ بالمئة، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض وشمل ١٤٥ مبحوثاً بنسبة ٤١,٤ بالمئة، وذلك لتسهيل عملية الربط الإحصائي بين المتغيرات في مرحلة تالية.

الجدول رقم (٥ ـ ٨ ـ أ)
الخصائص الديمغرافية للمبحوثين في عينة الدراسة
بحسب الفئات العمرية والنوع والمهن

الفئات العمرية						النوع				المستوى التعليمي					
١٨ ـ ٣٠		٣٠ ـ ٤٥		٤٥ فأكثر		ذكور		إناث		متوسط		جامعي		دراسات عليا	
ك(*)	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
١٤١	٤٠,٣	١٥٢	٤٣,٤	٥٧	١٦,٣	٢٣٩	٦٨,٣	١١١	٣١,٧	١١	٣,١	٢٣٦	٦٧,٤	١٠٣	٢٩,٤

المهنة																			
إعلاميون		أكاديميون		محامون		طلاب جامعيون		أطباء وعلميون		مدرسون		محاسبون		موظفون		مهندسون		مهنيون في مجالات أخرى	
ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
٥٠	١٤,٣	٥٠	١٤,٣	٥٠	١٤,٣	٥٠	١٤,٣	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١

الجدول رقم (٥ ـ ٨ ـ ب)
الخصائص الديمغرافية للمبحوثين بحسب المستويات الاقتصادية والاجتماعية

الفئة	إعلامي		أكاديمي		محام		طبيب		مدرس		محاسب		موظف		مهندس	
	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
مهنة الأب	٣	٠,٩	٣	٠,٩	٢	٠,٦	٧	٢	٢٠	٥,٧	٢١	٦	٦٣	١٨	٢١	٦
مهنة الأم	٣	٠,٩	٢	٠,٦	-	-	٣	٠,٩	٢١	٦	٦	١٠,٧	١٩	٥,٤	١	٠,٣

الفئة	مهني		فلاح/ عامل		رجل أعمال وأعمال حرة		ربة بيت		على المعاش/ متوفى		عسكريون وشرطة		لم يحدد		الإجمالي	
	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
مهنة الأب	١٧	٤,٩	٣٨	١٠,٩	٣٤	٩,٧	-	-	٨٨	٢٥,١	٨	٢,٣	٢٥	٧,١	٣٥٠	١٠٠
مهنة الأم	١	٠,٣	-	-	١	٠,٣	٢٢٩	٦٥,٤	٣٨	١٠,٩	-	-	٢٦	٧,٤	٣٥٠	١٠٠

الجدول رقم (٥ ـ ٨ ـ ج)
الخصائص الديمغرافية للمبحوثين بحسب معايير أخرى معتمدة في قياس المستويات

مستوى الحي السكني للمبحوثين							
مرتفع		متوسط		منخفض		لم يحدد	
ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
٨٠	٢٢,٩	١٤٧	٤٢	١١٥	٣٢,٩	٨	٢,٣

عضوية أحد النوادي					
نعم		لا		لم يحدد	
ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
١٥٠	٤٢,٩	١٩٨	٥٦,٦	٢	٠,٦

عدد الأجهزة والممتلكات التكنولوجية الحديثة للمبحوثين																	
جهاز واحد		جهازين		ثلاثة أجهزة		أربعة أجهزة		خمسة أجهزة		ستة أجهزة		سبعة أجهزة		ثمانية أجهزة		لم يحدد	
ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
٥٥	١٥,٧	٧٧	٢٢	٥١	١٤,٦	٤٥	١٢,٩	٢٥	٧,١	٢١	٦	١٠	٢,٩	٦	١,٧	٦٠	١٧,١

إجمالي المستوى الاقتصادي والاجتماعي					
مرتفع		متوسط		منخفض	
ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
٧٢	٢٠,٦	١٣٣	٣٨	١٤٥	٤١,٤

(*) «ك» تشير إلى أفراد العينة.

٢ ـ تقدير المبحوثين لمدى أهمية قضية التطبيع على المستوى الاجتماعي والشخصي

أ ـ تقدير أفراد العينة لمدى أهمية القضية على المستوى الاجتماعي

الجدول رقم (٥ ـ ٩)

تقدير المبحوثين لأهمية قضية التطبيع المصري ـ الإسرائيلي للمجتمع المصري

درجة أهمية التطبيع للمجتمع المصري	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ مهمة	١٨٨	٥٣,٧
ـ مهمة إلى حد ما	٩٠	٢٥,٧
ـ غير مهمة	٧١	٢٠,٣
ـ لم يجب	١	٠,٣
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥ ـ ٩) أن ٥٣,٧ بالمئة من المبحوثين في عينة الدراسة يرون أن قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية قضية تتسم بالأهمية بالنسبة إلى المجتمع المصري. ويرى ٢٥,٧ بالمئة أنها قضية تهم المجتمع المصري إلى حد ما. وبجمع الفئتين السابقتين معاً يتضح أن نسبة كبيرة من أفراد العينة ترى أن القضية مهمة، في مقابل ذلك يرى ٢٠,٣ بالمئة أي خمس أفراد العينة تقريباً، أن هذه القضية غير مهمة للمجتمع المصري.

وعند تقييم تقديرات المبحوثين لمدى أهمية قضية التطبيع يبدو منطقياً القول بأن هذه التقديرات مرتفعة. فقضية التطبيع مثارة في الشارع المصري وفي أوساط الرأي العام منذ ما يزيد على عشرين عاماً، ويبقى مع مرور هذه السنوات الإحساس القوي لدى الأغلبية بأن هذه القضية مهمة للمجتمع، ولم تمح السنوات الماضية أهمية القضية لدى قطاع عريض من أفراد العينة. ولعل هذه النتيجة تشير إلى أن قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية قضية رأي عام على رغم مرور العديد من السنوات على إثارتها، ويبدو منطقياً القول بأن استمرار ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، ومماطلتها في عملية التسوية السلمية، وما يثار في وسائل الإعلام، ولا سيما الصحف الحزبية، حول النتائج السلبية للتطبيع، وما يثار حول حملات إسرائيل وتدابيرها لإشعال الفتنة الطائفية في مصر واختراق أمنها القومي من خلال شبكات التجسس، وما يطرح في الأسواق من سلع إسرائيلية يعارض معظم الأفراد شراءها،

تفرض جميعها قضية التطبيع على الشارع المصري.

ب ـ الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع بين أفراد العينة

الجدول رقم (٥ ـ ١٠)

درجة الاهتمام الشخصي بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بين أفراد العينة

درجة الاهتمام الشخصي بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية	أفراد العينة	نسبة مئوية
ـ مهتم	٢٠٣	٥٨
ـ مهتم إلى حد ما	١١١	٣١,٧
ـ غير مهتم	٣٦	١٠,٣
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

يشير الجدول رقم (٥ ـ ١٠) إلى أن ٥٨ بالمئة من أفراد العينة مهتمون شخصياً بقضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، ويهتم بها إلى حد ما ٣١,٧ بالمئة من أفراد العينة، في حين لا يهتم بها ١٠,٣ بالمئة من أفراد العينة. وتؤكد نتائج الجدول رقم (٥ ـ ١٠) أن قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية قضية رأي عام وتطرح نفسها في أوساطه، فكلما زاد الاهتمام الشخصي بإحدى القضايا كان ذلك مؤشراً لأهمية هذه القضية للأفراد، وحينما تزيد أهميتها إلى الأغلبية كان ذلك مؤشراً لكونها قضية رأي عام.

٣ ـ متابعة أفراد العينة لما يقدم في وسائل الإعلام المصرية حول التطبيع

أ ـ درجة متابعة الأفراد لما يقدم حول التطبيع

الجدول رقم (٥ ـ ١١)

درجة متابعة أفراد العينة لما يقدم حول قضية التطبيع في وسائل الاعلام المصرية

درجة متابعة ما يقدم حول التطبيع	أفراد العينة	نسبة مئوية
ـ يتابع بصفة منتظمة	١١٤	٣٢,٦
ـ يتابع ولكن بصفة غير منتظمة	١٩٧	٥٦,٣
ـ لا يتابع ما يقدم	٣٨	١٠,٩
ـ لم يجب	١	٠,٣
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١١) أن ٣٢,٦ بالمئة من المبحوثين يحرصون على متابعة ما يقدم في الإعلام المصري بشأن قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وذلك بشكل منتظم، في حين يتابع أكثر من نصف أفراد العينة (٥٦,٣ بالمئة) ما يقدم بشأن تطورات قضية التطبيع بشكل غير منتظم. ولا يتابع ١٠,٩ بالمئة من أفراد العينة ما يقدم بشأن قضية الدراسة في الإعلام المصري. ويبدو منطقياً أن نوضح في هذا الشأن أن ما يقدم أساساً حول التطبيع المصري ـ الإسرائيلي، كما أبرزت نتائج الدراسة التحليلية أن الاهتمام بقضية التطبيع في الصحف القومية والراديو والتليفزيون ضعيف للغاية، وهي الوسائل الأكثر استخداماً من قبل أفراد العينة. في مقابل ذلك فإن الصحف الحزبية أكثر اهتماماً بقضية التطبيع في أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية. إلا أن استخدام هذه الصحف من قبل أفراد العينة يعد ضعيفاً للغاية مقارنة باستخدام الصحف القومية والراديو والتليفزيون، ومن ثم تبدو منطقية النتائج السابقة التي تؤكد أن الأغلبية تتابع أنباء تطورات قضية التطبيع بشكل غير منتظم، وتدعو هذه النتيجة إلى ضرورة اهتمام الصحف القومية والراديو والتليفزيون بقضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وإعطاء هذه القضية مزيداً من الاهتمام، وطرح أبعادها المختلفة بدرجة من التعمق، باعتبار أن هذه الوسائل تمثل مصادر أساسية للمعلومات يعتمد عليها الأفراد في متابعة قضية الدراسة وما يتصل بها من قضايا.

ب ـ وسائل الإعلام المصرية المستخدمة في متابعة تطورات قضية التطبيع

الجدول رقم (٥ ـ ١٢)

استخدام وسائل الإعلام المصرية في متابعة قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

وسائل الإعلام المصرية المستخدمة في متابعة قضية التطبيع / درجة الاستخدام	الإذاعة المصرية		التليفزيون المصري		الصحف القومية						الصحف الحزبية					
					الأهرام		الأخبار		الجمهورية		الوفد		الشعب		الأهالي	
	ك(*)	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
دائماً	٧٧	٢٢	١٤٤	٤١,١	١٨٨	٥٣,٧	٧٤	٢١,١	٢٢	٦,٣	٤٦	١٣,١	٤١	١١,٧	١٥	٤,٣
أحياناً	١٥١	٤٣,١	١٣٧	٣٩,١	١٠١	٢٨,٩	١٤٨	٤٢,٣	٩٦	٢٧,٤	٨٨	٢٥,١	٥٣	١٥,١	٣٥	١٠
لا	٧٩	٢٢,٦	٣٠	٨,٦	٢٣	٦,٦	٨٥	٢٤,٣	١٨٦	٥٣,١	١٧٣	٤٩,٤	٢١٣	٦٠,٩	٢٥٦	٧٣,١
لم يجب	٤٣	١٢,٣	٣٩	١١,١	٣٨	١٠,٩	٤٣	١٢,٣	٤٦	٦٣,١	٤٣	١٢,٣	٤٣	١٢,٣	٤٤	١٢,٦
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠

(*) «ك» تشير إلى أفراد العينة.

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٢) أن صحيفة **الأهرام** تأتي في مقدمة وسائل الإعلام المصرية التي يعتمد عليها أفراد العينة في متابعة تطورات قضية التطبيع، حيث يستخدمها بشكل منتظم ٥٣,٧ بالمئة في متابعة تطورات قضية الدراسة. ويأتي التليفزيون في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام حيث يعتمد عليه ٤١,١ بالمئة من أفراد العينة في متابعة قضية الدراسة. وتأتي الإذاعة في المرتبة الثالثة، وجريدة **الأخبار** في المرتبة الرابعة، وتأتي جريدة **الوفد** في المرتبة الخامسة، وتأتي جريدة **الشعب** (قبل إيقافها) في المرتبة السادسة، في حين تأتي جريدتا **الجمهورية** و**الأهالي** في المرتبتين الأخيرتين.

ورصدت نتائج الدراسة الخاصة بالوسائل الأخرى التي يمكن أن يستخدمها الأفراد في متابعة تطورات قضية التطبيع العديد من المصادر الإعلامية المصرية والدولية، وذلك من خلال تفريغ فئة (أخرى تذكر) التي تركت للمبحوثين مفتوحة كي يدونوا من خلالها المصادر الإعلامية غير المذكورة في صحيفة المقابلة، ويمكن الاعتماد عليها في متابعة تطورات قضية الدراسة. وشملت المصادر الإعلامية المصرية التي ذكرها أفرد العينة: جريدة **الأسبوع**، مجلة **السياسة الدولية**، مجلة **روز اليوسف**، مجلة **آخر ساعة**، مجلة **أكتوبر**، مجلة **الأهرام العربي**، جريدة **النبأ**، **الأهرام ويكلي**، مجلة **اليسار**، قناة تليفزيون النيل الإخبارية المتخصصة، وذلك وفقاً لنسبة تكرار كل منها كمصدر إعلامي مصري يعتمد عليه الأفراد في متابعة قضية التطبيع، كما ذكر بعض أفراد العينة مصادر أخرى غير إعلامية، وشملت الكتب والتقارير ذات الصلة بقضية الدراسة.

وعلى مستوى المصادر الإعلامية الأجنبية التي يعتمد عليها أفراد العينة في متابعة قضية التطبيع، ذكر المبحوثون عدة مصادر شملت قناة سي. إن. إن. (CNN) الإخبارية وإم. بي. سي. (MBC) وآي. إن. إن. (ANN)، وقناة الجزيرة، وقنوات فضائية أجنبية أخرى (لم تحدد)، والإذاعات الأجنبية (إذاعة لندن)، وأخيراً الإنترنت. ولكن يلاحظ أن مصادر إعلامية أخرى، سواء كانت مصرية أو أجنبية، جاءت نسبة تكرار ذكرها مقارنة بالوسائل الإعلامية المحددة في عينة الدراسة ضعيفة إلى درجة يصعب فيها المقارنة بين الوسائل المحددة في عينة الدراسة، وتلك التي أضافها المبحوثون في تلك العيّنة.

ج ـ إدراك المبحوثين لاتجاهات وسائل الإعلام المصرية نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

الجدول رقم (٥ ـ ١٣)
نسبة إدراك المبحوثين لاتجاهات وسائل الإعلام المصرية نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

وسائل الإعلام في عينة الدراسة / إدراك الاتجاه نحو التطبيع مع إسرائيل	الإذاعة المصرية		التليفزيون المصري		الصحف القومية						الصحف الحزبية					
					الأهرام		الأخبار		الجمهورية		الوفد		الشعب		الأهالي	
	ك(*)	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
مؤيد	٥٤	١٨,٣	٨٠	٢٢,٩	٧٥	٢١,٤	٥١	١٤,٦	٤٣	١٢,٣	١٠	٢,٩	١١	٣,١	٩	٢,٦
محايد	١٦٥	٤٧,١	١٨٧	٥٣,٤	١٥٩	٤٥,٤	١٥٧	٤٤,٩	١١٩	٣٤	٥٧	١٦,٣	١٠	٢,٩	١٤	٤
معارض	٣٢	٩,١	٢٧	٧,٧	٥٧	١٦,٣	٤٧	١٣,٤	٤٣	١٢,٣	١٤٤	٤١,١	١٦٨	٤٨	١٣٧	٣٩,١
لم يحدد	٨٩	٢٥,٤	٥٦	١٦	٥٩	١٦,٩	٩٥	١٤٥	١٤٥	٤١,٤	١٣٩	٣٩,٧	١٦١	٤٦	١٩٠	٥٤,٣
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠

(*) «ك» تشير إلى أفراد العينة.

ويشير الجدول رقم (٥ ـ ١٣) إلى أن النسبة الغالبة من أفراد العينة يدركون الاتجاهات السائدة في الراديو والتليفزيون والصحف القومية، بأنها محايدة، فيلاحظ أن ٤٧,١ بالمئة، يرون أن الإذاعة محايدة، و٥٣,٤ بالمئة يرون أن التليفزيون محايد، و٤٥,٤ بالمئة يرون أن جريدة **الأهرام** محايدة، و٤٤,٩ بالمئة يرون أن جريدة **الأخبار** محايدة، ويرى ٣٤ بالمئة أن جريدة **الجمهورية** محايدة، ويلاحظ أن نسبة غير بسيطة من المبحوثين لم يكن لديها القدرة على تقييم اتجاه الوسائل الإعلامية في عينة الدراسة نحو التطبيع، حيث يحتاج تقدير الاتجاه إلى نوع من المتابعة المنتظمة لما يقدم في الإعلام حول قضية الدراسة.

وعلى النقيض مما سبق، يلاحظ أن النسبة الغالبة من أفراد العينة أدركوا الاتجاه المعارض للصحف الحزبية في عينة الدراسة نحو التطبيع، فنسبة ٤١,١ بالمئة يرون أن جريدة **الوفد** معارضة للتطبيع، ويرى ٤٨ بالمئة أن جريدة **الشعب** كانت معارضة، ويرى ٣٩,١ بالمئة أن جريدة **الأهالي** معارضة، ويلاحظ أيضاً أن نسبة كبيرة من المبحوثين لم تحدد الاتجاه السائد نحو التطبيع في الصحف الحزبية نظراً لعدم قراءتها أو متابعة ما يقدم فيها حول التطبيع.

ويمكن القول إن إدراكات أغلب المبحثوين للاتجاهات السائدة في وسائل الإعلام حول التطبيع تتفق إلى حد كبير مع نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالاتجاهات السائدة أو مناخ الرأي الذي تروّج له وسائل الإعلام بخصوص قضية التطبيع المصري ـ الإسرائيلي.

ولا تنفي النتيجة السابقة وجود تقديرات خاطئة من جانب بعض المبحوثين للاتجاهات السائدة حول قضية التطبيع في وسائل الإعلام، ولا سيما الصحف الحزبية، فهناك من يصنف الصحف الحزبية على أنها مؤيدة للتطبيع، وهناك من يصنف الصحف القومية على أنها معارضة للتطبيع، إلا أن الملاحظ أن هذه النسب صغيرة. كما أن بعض المبحوثين ربما لا يقرأ صحيفة معينة أو يتابع وسيلة معينة بخصوص القضية المطروحة، ولكنه يطرح تقديراً عشوائياً حول اتجاهاتها بخصوص قضية الدراسة اعتماداً على الاستماع من الآخرين أو اعتماداً على الاستنتاج الذاتي أو الخبرة المحدودة. وفي جميع هذه الحالات فإن التقدير الذاتي لاتجاهات وسائل الإعلام قد لا يتسم بالدقة، ولعل هذه النتيجة تؤكد ضرورة اعتماد الدراسات والبحوث التي تستخدم نظرية دوامة الصمت (Spiral of Silence) مدخلاً أو إطاراً نظرياً لها على دراسات تحليل المضمون لمعرفة الاتجاه السائد الحقيقي في وسائل الإعلام حول القضية المطروحة للدراسة، ومقارنة نتائج التحليل بإدراكات الأفراد حول الاتجاهات السائدة،

ثم دراسة تأثير ذلك في الاتجاهات المكونة لدى الأفراد نحو قضية الدراسة، بدلاً من الاعتماد فقط على إدراكات الأفراد للاتجاهات السائدة في الإعلام حول القضية، فهناك احتمالات لأن تكون هذه التقديرات خاطئة أو تفتقد الدقة.

٤ ـ تقدير أفراد العينة للاتجاهات السائدة في المجتمع المصري نحو التطبيع

أ ـ تقديرات المبحوثين للاتجاهات السائدة في الوقت الحاضر

الجدول رقم (٥ ـ ١٤)

تقديرات المبحوثين للاتجاهات السائدة في المجتمع المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل حالياً

تقديرات الاتجاهات السائدة في المجتمع المصري نحو التطبيع	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ الأغلبية تعارض التطبيع وتؤيده أقلية	٢٤٥	٧٠
ـ الأغلبية تؤيد التطبيع وتعارضه أقلية	١٥	٤,٣
ـ المجتمع منقسم على نفسه تجاه قضية التطبيع	٤٥	١٢,٩
ـ لا يستطيع التحديد	٤٥	١٢,٩
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٤) أن ٧٠ بالمئة من المبحوثين يرون أن الأغلبية في مصر تعارض التطبيع، ويرى ١٢,٩ بالمئة أن المجتمع المصري منقسم على نفسه تجاه قضية التطبيع، ويرى ٤,٣ بالمئة فقط أن الأغلبية تؤيد التطبيع، ولم يستطع ١٢,٩ بالمئة من المبحوثين تحديد الاتجاه السائد في المجتمع نحو هذه القضية. وتؤكد هذه النتيجة أن أغلب المبحوثين قادرون على تقدير الاتجاهات السائدة في المجتمع نحو القضية، وتبدو هذه النتيجة منطقية في ضوء خصائص ومواصفات أفراد العينة، حيث يتسمون بمستويات تعليمية مرتفعة، وينتمون إلى مهن رفيعة، ولديهم خلفية ثقافية تمكنهم من تقدير الاتجاهات السائدة في المجتمع نحو قضية الدراسة، وذلك من خلال متابعتهم لما يقدم في وسائل الإعلام، ومن خلال مناقشاتهم مع الآخرين، ومن خلال تجاربهم الشخصية. كما يلاحظ أيضاً اتفاق هذه النتيجة مع ما يقدم في وسائل الإعلام المصرية نحو التطبيع، حيث أثبتت الدراسة التحليلية أن ٧٥ بالمئة من المعالجات الإعلامية المقدمة حول قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل يغلب عليها الاتجاه السلبي نحو التطبيع. وتثبت هذه النتيجة أيضاً صحة ما تفترضه نيومان في

نظرية دوامة الصمت حول تأثر تقديرات الأفراد للاتجاهات السائدة في المجتمع نحو إحدى القضايا بما ينشر في وسائل الإعلام حول هذه القضية.

ب ـ تقديرات المبحوثين للاتجاهات السائدة مستقبلاً نحو التطبيع

الجدول رقم (٥ ـ ١٥)

تقديرات المبحوثين للاتجاهات المستقبلية في المجتمع المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل

تقدير الاتجاهات المستقبلية نحو التطبيع	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ الأغلبية تؤيد التطبيع	٢٤	٦,٩
ـ الأغلبية تعارض التطبيع	١٦٩	٤٨,٣
ـ سوف يسود التوازن بين المؤيدين والمعارضين	٥٣	١٥,١
ـ لا يستطيع التحديد	١٠٤	٢٩,٧
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

يبدو واضحاً من معطيات الجدول رقم (٥ ـ ١٥) أن النسبة الغالبة سوف تظل معارضة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل خلال الفترة القادمة، حيث يرى نصف أفراد العينة تقريباً أن الأغلبية سوف تعارض التطبيع، ويرى ١٥,١ بالمئة أن التوازن بين المعارضين والمؤيدين للتطبيع سوف يسود مستقبلاً، في حين رأى ٦,٩ بالمئة فقط من أفراد العينة أن الاتجاه الغالب سيكون لمؤيدي التطبيع، ولم يستطع ٣٠ بالمئة تقريباً من المبحوثين تحديد الاتجاه المستقبلي الذي سيغلب على المجتمع المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

٥ ـ آراء واتجاهات المبحوثين نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل

أ ـ آراء المبحوثين في تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

الجدول رقم (٥ ـ ١٦)

موقف المبحوثين من تطبيع العلاقات مع إسرائيل

الموقف من التطبيع	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ مؤيد للتطبيع	٤٠	١١,٤
ـ معارض للتطبيع	٣٠٩	٨٨,٣
ـ لم يحدد	١	٠,٣
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٦) أن غالبية أفراد العينة يعارضون تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية وتؤيدها نسبة قليلة، إذ يتضح من هذا الجدول أن ٨٨,٣ بالمئة من أفراد العينة يعارضون التطبيع، في مقابل ذلك يؤيده ١١,٤ بالمئة من المبحوثين. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع الاتجاه السائد في الإعلام المصري نحو التطبيع، كما جاءت متفقة مع تقدير الأفراد للاتجاهات السائدة في المجتمع حالياً ومستقبلاً نحو التطبيع.

ب ـ دوافع معارضة أفراد العينة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل

الجدول رقم (٥ ـ ١٧)

دوافع المبحوثين المعارضين للتطبيع مع إسرائيل

الرأي / أسباب معارضة التطبيع	موافق		غير موافق		لم يجب		الإجمالي	
	ك(*)	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
١ ـ سعي إسرائيل لتخريب الاقتصاد القومي المصري	٢٩٩	٩٧,١	٩	٢,٩	-	-	٣٠٨	١٠٠
٢ ـ سعي إسرائيل لاختراق الأمن القومي المصري	٢٩٨	٩٦,٨	٩	٢,٩	١	٠,٣	٣٠٨	١٠٠
٣ ـ سعي إسرائيل لتفتيت الوحدة الوطنية المصرية	٣٠٠	٩٧,٤	٨	٢,٦	-	-	٣٠٨	١٠٠
٤ ـ توجد خطورة على الشباب المصري من التعامل مع إسرائيل	٢٩٥	٩٥,٨	١٣	٤,٢	-	-	٣٠٨	١٠٠
٥ ـ سعي إسرائيل لتحديث إمكاناتها العسكرية بما يهدد مصر والعرب	٣٠٠	٩٧,٤	٨	٢,٦	-	-	٣٠٨	١٠٠
٦ ـ سعي إسرائيل لقيادة الشرق الأوسط على حساب مصر	٢٦٧	٨٦,٧	٤١	١٣,٣	-	-	٣٠٨	١٠٠
٧ ـ إسرائيل ذات اتجاهات عدوانية دائمة نحو مصر	٢٨٧	٩٣,٢	٢١	٦,٨	-	-	٣٠٨	١٠٠
٨ ـ التطبيع مع إسرائيل يضمن حياد مصر تجاه ما يحدث في الأراضي المحتلة	٢٠٧	٦٧,٢	٩٩	٣٢,١	٢	٠,٦	٣٠٨	١٠٠
٩ ـ استمرار التطبيع يشجع الأطراف العربية على التطبيع	٢٤١	٧٨,٢	٦٥	٢١,١	٢	٠,٦	٣٠٨	١٠٠
١٠ ـ الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة	٢٦٧	٨٦,٧	٤٠	١٢,٩	١	٠,٣	٣٠٨	١٠٠
١١ ـ مكر وخبث الشخصية اليهودية	٢٦٦	٨٦,٤	٤٢	١٣,٦	-	-	٣٠٨	١٠٠
١٢ ـ لاعتبارات دينية	٢٢٨	٧٤	٧٩	٢٥,٦	١	٠,٣	٣٠٨	١٠٠
١٣ ـ لأسباب تاريخية	٢٥٩	٨٤,١	٤٦	١٤,٩	٣	١	٣٠٨	١٠٠
١٤ ـ لأسباب وظروف شخصية	١٢٣	٣٩,٩	١٧٣	٥٦,٢	١٢	٣,٩	٣٠٨	١٠٠

(*) «ك» تشير إلى أفراد العينة.

ويشير الجدول رقم (٥ ـ ١٧) إلى تعدد دوافع معارضة تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بين أفراد العينة، ويأتي في مقدمة هذه الدوافع سعي إسرائيل إلى تفتيت الوحدة الوطنية المصرية، وسعيها لتخريب الاقتصاد القومي، وسعيها لاختراق الأمن القومي المصري، وسعيها نحو تحديث إمكاناتها العسكرية بما يهدد مصر والعرب، إضافة إلى العديد من الدوافع والأسباب الأخرى التي يوضحها الجدول رقم (٥ ـ ١٧). وتكشف هذه الأسباب والدوافع عن انعدام الثقة في الطرف الإسرائيلي، فبعد توقيع اتفاقية السلام منذ ٢٢ عاماً، برهنت الشواهد المختلفة على عدم صدق نيات وسلوكيات إسرائيل تجاه العرب عموماً، وتجاه مصر خصوصاً، فاستمرار إسرائيل في خلق وترويج الحملات الإعلامية المضادة لمصر، وكشف شبكات التجسس التي تعمل لصالح إسرائيل، وسعيها الدؤوب نحو الإساءة لصورة مصر دولياً، ناهيك عن استمرار سياستها المتعنتة في الأراضي العربية المحتلة، خلقت جميعها حالة من رفض التعامل مع إسرائيل.

ج ـ دوافع تأييد التطبيع بين أفراد العينة

الجدول رقم (٥ ـ ١٨)

دوافع المبحوثين المؤيدين للتطبيع مع إسرائيل

الرأي / أسباب تأييد التطبيع	موافق		غير موافق		لم يجب		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
١ ـ يجب أن تبتعد مصر عن الصراع وتتفرغ لقضايا التنمية	٥	١٢,٢	٣٦	٨٧,٨	ـ	ـ	٤١	١٠٠
٢ ـ لا طاقة لمصر بالدخول في حروب أخرى مع إسرائيل أو غيرها	٢٤	٥٨,٥	١٧	٤١,٥	ـ	ـ	٤١	١٠٠
٣ ـ يجب أن تحترم مصر اتفاقاتها الدولية	٣٨	٩٢,٧	٣	٧,٣	ـ	ـ	٤١	١٠٠
٤ ـ يجب النفاذ إلى داخل إسرائيل لاستغلال نقاط ضعفها	٣١	٧٥,٦	١٠	٢٤,٤	ـ	ـ	٤١	١٠٠
٥ ـ تضييق فرص إسرائيل في المراوغة والتضليل	٣٨	٩٢,٧	٣	٧,٣	ـ	ـ	٤١	١٠٠
٦ ـ تمكين مصر من التحرك على المسارات السلمية المختلفة	٤٠	٩٧,٦	١	٢,٤	ـ	ـ	٤١	١٠٠
٧ ـ تطبيع العلاقات يضمن حصول مصر على المعونات الأمريكية	٢٧	٦٥,٩	١٤	٣٤,١	ـ	ـ	٤١	١٠٠
٨ ـ لا تخوف على الشباب من التطبيع مع إسرائيل	١٦	٣٩	٢٤	٥٨,٦	١	٢,٤	٤١	١٠٠
٩ ـ الأمن يقظ في وجه أي محاولات تستهدف مصر	٣٥	٨٥,٤	٦	١٤,٦	ـ	ـ	٤١	١٠٠

يوضح الجدول (٥ ـ ١٨) أن تمكين مصر من التحرك على المسارات السلمية المختلفة يأتي في **مقدمة** دوافع وأسباب تأييد تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ويتمثل الدافع **الثاني** في تضييق فرص إسرائيل في المراوغة والتضليل، ويأتي الدافع الخاص باحترام مصر لاتفاقياتها الدولية في المرتبة **الثالثة**. وتعدد دوافع التأييد الأخرى إلا أنها تأتي في مراتب أقل أهمية. ويبدو واضحاً من قراءة دوافع تأييد التطبيع مع إسرائيل، كما يوضحها الجدول رقم (٥ ـ ١٨)، أن هذه الدوافع لا ترتبط بالثقة في إسرائيل أو الحصول على مكاسب إيجابية من التعامل معها، وإنما ترتبط أساساً بتفعيل دور مصر في عملية السلام، وتقليل فرص إسرائيل في المرواغة والتضليل، وهو ما يعكس سمات سلبية لإسرائيل.

٦ ـ استخدام الأفراد لقنوات الاتصال الشخصي والجمعي في الحصول على معلومات بخصوص قضية التطبيع

أ ـ استخدامات المبحوثين لقنوات الاتصال الشخصي والجمعي حول التطبيع

الجدول رقم (٥ ـ ١٩)

استخدامات المبحوثين لقنوات الاتصال الشخصي والجمعي حول قضية التطبيع

درجة الاستخدام / أنواع الاتصالات الشخصية والجمعية	دائماً		أحياناً		لا		لم يجب		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
١ ـ الحديث مع الأصدقاء والزملاء حول قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل	٦٤	١٨,٣	٢٣٤	١٦,٩	٥١	١٤,٦	١	٠,٣	٣٥٠	١٠٠
٢ ـ الاستماع إلى أحاديث شيخ المسجد/ الأئمة حول الممارسات الإسرائيلية والتطبيع	٥٧	١٦,٣	١٥٩	٤٥,٤	١٣٣	٣٨	١	٠,٣	٣٥٠	١٠٠
٣ ـ الاستماع إلى مناقشات حول التطبيع في إطار المحاضرات والأنشطة الجامعية	٣٧	١٠,٦	١٦٤	٤٦,٩	١٤٥	٤١,٤	٤	١,١	٣٥٠	١٠٠
٤ ـ المشاركة في مناقشات وندوات عامة حول التطبيع مع إسرائيل	٣٧	١٠,٩	١٠١	٢٨,٩	٢٠٩	٥٩,٧	٢	٠,٦	٣٥٠	١٠٠
٥ ـ مشاركة بعض أفراد الأسرة الحديث حول التطبيع مع إسرائيل	٦٨	١٩,٤	١٧٩	٥١,١	١٠٠	٢٨,٦	٣	٠,٩	٣٥٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٩) أن أغلب أفراد العينة يتحدثون إلى الزملاء والأصدقاء حول قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وإن كان

ذلك بشكل غير منتظم، كما يستمع ٤٥,٤ بالمئة منهم إلى أحاديث وخطب شيخ وإمام المسجد أو الواعظ الديني بصفة عامة بشكل غير منتظم. ويستمع ٤٦,٩ بالمئة منهم بشكل غير منتظم لمحاضرات وندوات تعقد في إطار أنشطة الجامعات، وتقل مشاركة أفراد العينة في المناقشات والندوات العامة التي تعقد حول قضية التطبيع. ويشارك معظم المبحوثين أفراد أسرهم في الحديث حول قضية التطبيع، وإن كانت هذه المشاركة تتسم غالباً بعدم الانتظام.

ونخلص من الجدول رقم (٥ ـ ١٩) إلى أن استخدام قنوات الاتصال الشخصي والجمعي بين أفراد العينة في الحصول على معلومات وآراء خاصة بالتطبيع هو استخدام غير منتظم، ويأتي الحديث مع الأصدقاء والزملاء وأفراد الأسرة في مقدمة هذه القنوات.

ب ـ تقدير الاتجاهات السائدة حول التطبيع في اتصالات الأفراد الشخصية والجمعية

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٢٠) أن ٨١,٧ بالمئة من المبحوثين يرون أن الاتجاه الغالب على جماعات الزملاء والأصدقاء نحو التطبيع هو الاتجاه المعارض. ويرى ١٦ بالمئة أن الاتجاه الغالب هو الاتجاه المحايد، ويرى ٠,٩ بالمئة أن الاتجاه المؤيد هو السائد، ولم يحدد ١,٤ بالمئة من المبحوثين طبيعة الاتجاه السائد. وتتفق هذه النتيجة مع الاتجاه السائد في الإعلام المصري نحو التطبيع، كما تتفق مع النتيجة الخاصة بالاتجاه السائد في المجتمع المصري نحو التطبيع. وتؤكد هذه النتيجة صحة ما ذهبت إليه نيومان في نظرية دوامة الصمت حول تأثر تقديرات الأفراد للاتجاهات السائدة في المجتمع نحو إحدى القضايا بمناخ الرأي السائد في وسائل الإعلام.

الجدول رقم (٥ ـ ٢٠)
تقديرات المبحوثين للاتجاهات السائدة حول التطبيع
في اتصالاتهم الشخصية والجمعية

تقدير المبحوثين للاتجاهات السائدة في اتصالاتهم الشخصية والجمعية حول التطبيع	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ اتجاهات معارضة	٢٨٦	٨١,٧
ـ اتجاهات محايدة	٥٦	١٦
ـ اتجاهات مؤيدة	٣	٠,٩
ـ لم يحدد	٥	١,٤
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

٧ ـ اتجاهات المبحوثين نحو التعبير العلني عن آرائهم

أ ـ اتجاهات المبحوثين نحو نشر آرائهم الخاصة بالتطبيع في وسائل الإعلام

الجدول رقم (٥ ـ ٢١)

موقف المبحوثين من نشر آرائهم حول التطبيع في وسائل الإعلام

موقف المبحوثين من نشر آرائهم	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ يوافق على نشر رأيه	٢٤٤	٦٩,٧
ـ لا يوافق على نشر رأيه	١٠٥	٣٠
ـ لم يحدد	١	٠,٣
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٢١) أن ٧٠ بالمئة تقريباً من أفراد العينة يوافقون على نشر آرائهم الخاصة بالتطبيع في وسائل الإعلام، واعترض ٣٠ بالمئة من المبحوثين على نشر آرائهم الخاصة بالتطبيع في وسائل الإعلام. ويبدو أن نسبة الموافقين على نشر آرائهم مرتفعة إلى حد ما، وربما يحدث نوع من التغيير في هذه النسب إذا وضع المبحوث في اختبار حقيقي لنشر رأيه حول التطبيع في وسائل الإعلام، على أساس أن صياغة السؤال في الاستقصاء الخاص بالدراسة كان يقوم على موقف افتراضي مفاده أن الفرصة متاحة لنشر الرأي في وسائل الإعلام، فهل يوافق المبحوث على نشر رأيه؟

ب ـ اتجاهات المبحوثين نحو التعبير عن آرائهم حول التطبيع وسط جماعات الأفراد ذوي المعرفة السابقة

الجدول رقم (٥ ـ ٢٢)

احتمالات تعبير الأفراد عن آرائهم حول التطبيع وسط مجموعة من الأفراد ذوي المعرفة السابقة

حالات التعبير عن الرأي / احتمالات التعبير عن الرأي	حالة الاختلاف في الرأي عن المجموعة		حالة الاتفاق في الرأي مع المجموعة	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
احتمال كبير	٢٤١	٦٨,٩	٢٦٩	٧٦,٩
احتمال ضعيف	٥٠	١٤,٣	٣٤	٩,٧
يفضل عدم التعبير	٤٢	١٢	٢٦	٧,٤
لا يعرف	١٢	٣,٤	١٨	٥,١
لم يجب	٥	١,٤	٣	٠,٩
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٠٠

يبدو واضحاً من الجدول رقم (٥ ـ ٢٢) أن احتمالات تعبير الأفراد عن آرائهم تجاه قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية تزيد في حالة الاتفاق في الرأي مع المجموعة ذات المعرفة السابقة، في حين تقل احتمالات التعبير عن الرأي في حالة الاختلاف في الرأي مع المجموعة نفسها. وهذا مؤشر لمدى تأثير الاتفاق أو الاختلاف في الرأي مع المجموعة في الرغبة في التعبير العلني عن الرأي أمام المجموعة. ولكن يبدو أن هذا التأثير ضعيف إلى حد ما، فنسبة المبحوثين الذين رأوا وجود احتمال كبير للتعبير عن الرأي في حالة الاتفاق تصل إلى ٧٦,٩ بالمئة، وهبطت هذه النسبة قليلاً لتصل إلى ٦٨,٩ بالمئة في حالة الاختلاف في الرأي، وذلك بفارق ٨ بالمئة فقط بين الحالتين.

٨ ـ صورة إسرائيل النمطية بين أفراد العينة

أ ـ أبعاد صورة إسرائيل النمطية

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٢٣) موافقة أغلب أفراد العينة على أن إسرائيل عنصرية تميز بين الديانات والطوائف، كما يوافق أغلبهم على أن إسرائيل عدوانية تعتدي على الدول الجارة، وتوافق الأغلبية على أن إسرائيل استغلالية تسعى لابتزاز الدول الغربية، ويوافق أغلب المبحوثين بشدة على أن إسرائيل إرهابية تقوم سياستها على الإرهاب، كما أنها توسعية تسعى للتوسع على حساب جيرانها.

وفي المقابل، عارض أغلب أفراد العينة فكرة أن تكون إسرائيل متسامحة ينعم فيها المسلمون والمسيحيون بحقوقهم، أو أن تكون إسرائيل محبة للسلام ولا تلجأ إلى الحروب إلا دفاعاً عن النفس، كما عارض معظم المبحوثين فكرة الاستقلال الاقتصادي لإسرائيل نظراً لاعتمادها على الدعم الأمريكي والأوروبي، ورفضت الأغلبية فكرة أن تكون إسرائيل مظلومة، أو تقبل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

وتعكس الإحصاءات المقدمة في الجدول رقم (٥ ـ ٢٣) أبعاد الصورة النمطية السلبية المكونة لدى أفراد العينة عن إسرائيل. ويبدو منطقياً أن تتكون أبعاد هذه الصورة لدى الأفراد، فسياسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، والصراع التاريخي بين العرب وإسرائيل، وتحديها للمجتمع الدولي، ومساندتها من قبل العديد من الدوائر الغربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وتعنتها الدائم في عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي،

واستمرار سياستها القائمة على اختراق الأمن القومي، وإحداث الفتن داخل الدول التي قبلت التطبيع معها، إنما تؤكد جميعها على ثبات صورة إسرائيل السلبية في أذهان الأفراد.

الجدول رقم (٥ ـ ٢٣)
صورة إسرائيل النمطية بين المبحوثين

آراء المبحوثين / العبارات التي تعكس صورة إسرائيل	موافق بشدة		موافق		غير محدد		معارض		معارض جداً		لم يجب		الإجمالي	
	ك(*)	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية	ك	نسبة مئوية
١ ـ إسرائيل دولة عنصرية تميز بين الديانات والطوائف	١٩٩	٥٦,٩	٩٨	٢٨	٣٦	١٠,٣	٦	١,٧	٨	٢,٣	٣	٠,٩	٣٥٠	١٠٠
٢ ـ إسرائيل دولة متسامحة ينعم فيها المسلمون والمسيحيون بحقوقهم	٣	٠,٩	ـ	ـ	١٩	٥,٤	٩٤	٢٦,٩	٢٣٢	٦٦,٣	٢	٠,٦	٣٥٠	
٣ ـ إسرائيل دولة عدوانية تعتدي على الدول الجارة	٢٣٣	٦٦,٦	٨٨	٢٥,١	١١	٣,١	٧	٢	١١	٣,١	ـ	ـ	٣٥٠	١٠٠
٤ ـ إسرائيل دولة محبة للسلام ولا تلجأ إلى الحروب إلا للدفاع عن النفس	٤	١,١	٤	١,١	١٣	٣,٧	٦٥	١٨,٦	٢٦١	٧٤,٦	٣	٠,٩	٣٥٠	١٠٠
٥ ـ إسرائيل دولة استغلالية تسعى لابتزاز الدول الغربية	٢٠٣	٥٨	٧٩	٢٢,٦	٣٧	١٠,٦	١٢	٣,٤	١٨	٥,١	١	٠,٣	٣٥٠	١٠٠
٦ ـ إسرائيل لا تعتمد على الدول الغربية لدعمها ومعاونتها	١٠	٢,٩	١٠	٢,٩	٢١	٦	٨٨	٢٥,١	٢٢٠	٦٢,٩	١	٠,٣	٣٥٠	١٠٠
٧ ـ إسرائيل دولة إرهابية تقوم سياستها على الإرهاب	٢٠٨	٥٩,٤	٨٦	٢٤,٦	٣٢	٩,١	١٢	٣,٤	٨١	٣,١	١	٠,٣	٣٥٠	١٠٠
٨ ـ إسرائيل دولة مظلومة لأن العرب يرفضون وجودها	٥	٤,١	٣	٠,٩	١٣	٣,٧	٦٢	١٧,٧	٢٦٦	٧٦	١	٠,٣	٣٥٠	١٠٠
٩ ـ إسرائيل دولة توسعية تتوسع على حساب جيرانها	٢٢٨	٦٥,١	٩٢	٢٦,٣	١١	٣,١	٦	١,٧	٩	٢,٦	٤	١,١	٣٥٠	١٠٠
١٠ ـ إسرائيل لا تمانع الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة	٤	١,١	١٥	٤,٣	٣٩	١١,١	٩١	٢٦	١٩٩	٥٦,٩	٢	٠,٦	٣٥٠	١٠٠

(*) «ك» تشير إلى أفراد العينة.

ب ـ طبيعة الصورة النمطية لإسرائيل

الجدول رقم (٥ ـ ٢٤)

طبيعة الصورة النمطية لإسرائيل بين أفراد العينة

طبيعة الصورة النمطية لإسرائيل	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ سلبية جداً	٢٦١	٧٤,٦
ـ سلبية	٧٥	٢١,٤
ـ محايدة	١١	٣,١
ـ إيجابية	١	٠,٣
ـ إيجابية جداً	٢	٠,٦
الإجمالي	٣٥٠	١٠٠

وفقاً للدرجات التي حصل عليها كل مبحوث حول العبارات المذكورة في الجدول رقم (٥ ـ ٢٤) أمكن تصنيف اتجاهات المبحوثين نحو طبيعة صورة إسرائيل النمطية إلى خمس فئات رئيسية، حيث اتسمت اتجاهات ٧٤,٦ بالمئة من المبحوثين نحو صورة إسرائيل بأنها سلبية جداً، واتسمت اتجاهات ٢١,٤ بالمئة نحو صورة إسرائيل بأنها سلبية، ورأى ٠,٩ بالمئة فقط بأنها صورة إيجابية، في حين اتسمت اتجاهات ٣,١ بالمئة بأنها محايدة.

ونخلص بصفة عامة من الجداول السابقة إلى وجود صورة سلبية ذات درجات مختلفة لدى معارضي التطبيع ومؤيديه، وقبول البعض التطبيع ليس مرجعه صورة إسرائيل الإيجابية، وإنما مرجعه أساساً الرغبة في تقليص فرص إسرائيل في المراوغة والتضليل، وتفعيل دور مصر في عملية السلام، واحترام مصر لاتفاقياتها الدولية.

ملخص

خلصت نتائج الدراسة المسحية على عينة من الجمهور المصري، إلى أن الاتجاه العام والغالب على الرأي العام المصري هو معارضة التطبيع ورفض التعامل مع إسرائيل والإسرائيليين، كما أن الصورة النمطية عن إسرائيل تتسم بالسلبية التامة، ومن غير المتوقع في المستقبل القريب أن يغير الأفراد من اتجاهاتهم نحو التطبيع والتعامل مع إسرائيل، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن تقديرات الأفراد بخصوص الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تسود في المجتمع المصري نحو التطبيع اتجاهات معارضة في أغلبها، فلم تقدم إسرائيل

على أرض الواقع طوال أكثر من عشرين عاماً أعقبت توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية ما يبرهن على رغبتها في العيش مع الآخرين وفق سياسة مسالمة تحترم فيها شؤون الآخرين الداخلية، وتحد من خلالها تطوير ترسانتها العسكرية التي تشكل خطراً دائماً على أمن جيرانها.

ولكن بما نفسر الاتجاهات المعارضة للتطبيع بين أفراد العينة؟ يمكن تناول ذلك من خلال اختبارات فروض الدراسة في القسم التالي.

ثالثاً: اختبار فروض الدراسة

يختبر هذا القسم فروض الدراسة المسحية المختلفة كلاً على حدة، وذلك من خلال استخدام المختبر الاحصائي كا^2 للاستدلال على مدى وجود علاقات بين المتغيرات، وكذلك معامل التوافق للاستدلال على قوة العلاقة بين هذه المتغيرات.

١ ـ اختبار الفرض الأول

توجد علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في وسائل الإعلام المصرية حول قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، واتجاهاتهم نحو التطبيع.

نخلص من استخدام المعاملات الإحصائية للاستدلال على مدى وجود علاقات بين إدراك الأفراد للاتجاهات السائدة في الإعلام المصري نحو التطبيع واتجاهات الأفراد نحو القضية ذاتها إلى أهم النتائج التالية:

ـ لا توجد علاقة على مستوى إدراك الاتجاه السائد في الإذاعة واتجاهات الأفراد نحو التطبيع.

ـ لا توجد علاقة على مستوى إدراك الاتجاه السائد في التليفزيون واتجاهات الأفراد نحو التطبيع.

ـ لا توجد علاقة على مستوى إدراك الاتجاه السائد في الصحف القومية واتجاهات الأفراد نحو التطبيع.

ـ توجد علاقة على مستوى إدراك الاتجاه السائد في الصحف الحزبية

واتجاهات الأفراد نحو التطبيع.

ويمكن توضيح هذه العلاقة تفصيلاً كالتالي:

- إدراك الاتجاه السائد في الصحف الحزبية نحو التطبيع، واتجاهات الأفراد نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل

الجدول رقم (٥ ـ ٢٥)

العلاقة بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في الصحف الحزبية نحو التطبيع، واتجاهاتهم نحو التطبيع(*)

إدراك اتجاه الصحف الحزبية نحو التطبيع / الاتجاه نحو التطبيع	معارض		محايد		مؤيد		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
- معارض	١٤٥	٨٦,٣	٢٠	١١,٩	٣	١,٨	١٦٨	٨٩,٨
- مؤيد	٥	٢٦,٣	٦	٣١,٦	٨	٤٢,١	١٩	١٠,٢
الإجمالي	١٥٠	٨٠,٢	٢٦	١٣,٩	١١	٥,٩	١٨٧	١٠٠

(*) بلغ متوسط عدد المبحوثين القادرين على تقييم اتجاهات الصحف الحزبية نحو التطبيع ١٨٧ مبحوثاً.

تشير قيمة كا^2 للجدول رقم (٥ ـ ٢٥) إلى وجود علاقة بين إدراك المبحوثين لاتجاهات الصحف الحزبية نحو التطبيع واتجاهاتهم نحو القضية ذاتها، حيث قيمة كا^2 = ٨٦,٥، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند درجة حرية ٢، ومستوى معنوية ٠,٠٥.

وبلغت قيمة معامل التوافق بين المتغيرين ٠,٤٨، وهي قيمة تشير إلى وجود ارتباط ذي قوة متوسطة بين هذين المتغيرين. وفي ضوء هذه النتيجة يمكن القول بوجود علاقة ارتباط إيجابي بين إدراك المبحوثين للاتجاهات السائدة في الصحف الحزبية نحو التطبيع واتجاهاتهم نحو القضية ذاتها.

نخلص من ذلك إلى عدم قبول فرض الدراسة الأول على مستوى الراديو والتليفزيون والصحف القومية، حيث لم يثبت وجود علاقة بين إدراك أفراد العينة لاتجاهات وسائل الإعلام القومية نحو التطبيع واتجاهاتهم نحو هذه القضية، حيث يدرك أفراد العينة أن الاتجاه الرسمي يغلب على أداء وسائل الإعلام بخصوص قضية التطبيع مع إسرائيل. ولعل ذلك كان دافعاً لتصنيف اتجاهات وسائل الإعلام القومية نحو التطبيع بين الحياد والتأييد، إلا أن هذا

الإدراك لاتجاه وسائل الإعلام القومية نحو التطبيع لم يؤثر في اتجاهات المبحوثين نحو هذه القضية، حيث عارضت الأغلبية التطبيع بغض النظر عن إدراكهم لاتجاه وسائل الإعلام القومية.

واختلفت الصورة تماماً بالنسبة إلى الصحف الحزبية في عينة الدراسة (**الشعب، الوفد، الأهالي**)، حيث أدرك أغلب المبحوثين أن الصحف الحزبية تعارض التطبيع، وقد ارتبط ذلك باتجاهاتهم نحو معارضة هذه القضية.

وفي ضوء هذه النتيجة يمكن التأكيد على فعالية الصحف الحزبية في التأثير في اتجاهات أفراد العينة نحو التطبيع على رغم قلة معدلات القراءة لها، وذلك في ضوء اتساق توجهاتها مع خلفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي الطويل.

٢ ـ اختبار الفرض الثاني

توجد علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، واتجاهاتهم نحو التطبيع.

ـ إدراك الاتجاه السائد في المجتمع المصري نحو التطبيع والاتجاه نحو التطبيع

الجدول رقم (٥ ـ ٢٦)

العلاقة بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع المصري حالياً نحو التطبيع، واتجاهاتهم نحو التطبيع

إدراك الاتجاه السائد في المجتمع نحو التطبيع حالياً / الاتجاه نحو التطبيع	الأغلبية تعارض التطبيع		الأغلبية تؤيد التطبيع		المجتمع منقسم على نفسه تجاه التطبيع		لا يستطيع التحديد		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ معارض	٢٣٤	٧٥,٥	١٠	٣,٢	٣١	١٠	٣٥	١١,٣	٣١٠	٨٨,٦
ـ مؤيد	١١	٢٧,٥	٥	١٢,٥	١٤	٣٥	١٠	٢٥	٤٠	١١,٤
الإجمالي	٢٤٥	٧٠	١٥	٤,٣	٤٥	١٢,٩	٤٥	١٢,٩	٣٥٠	١٠٠

تشير قيمة كا^{2} للجدول رقم (٥ ـ ٢٦) إلى وجود علاقة بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع المصري حالياً نحو التطبيع واتجاهات الأفراد نحو القضية، حيث قيمة كا^{2} = ٤٢,٩، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٥، ودرجة حرية ٠,٣.

وفي ضوء هذه النتيجة يمكن القول ان إدراك الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع نحو التطبيع يؤثر في اتجاهاتهم نحو التطبيع، حيث بلغت قيمة معامل التوافق لقياس قوة العلاقة بين المتغيرين ٠,٣٥، وهي قيمة تشير إلى وجود ارتباط يتجه إلى القوة المتوسطة، مما يعني أن إدراك الأفراد للاتجاه المعارض في أوساط الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ذو تأثير مهم في تشكيل اتجاهاتهم نحو هذه القضية. وفي ضوء هذه النتيجة يمكن القول ان الاتجاهات السائدة في أوساط الرأي العام نحو إحدى القضايا، تساهم في تشكيل آراء الأفراد نحو هذه القضية في الاتجاه نفسه.

٣ ـ اختبار الفرض الثالث

توجد علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في اتصالاتهم الشخصية والجمعية نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، واتجاهاتهم نحو التطبيع.

الجدول رقم (٥ ـ ٢٧)

العلاقة بين إدراك الاتجاه السائد في الاتصالات الشخصية والجمعية نحو التطبيع والاتجاه نحو التطبيع

إدراك الاتجاهات السائدة نحو التطبيع في قنوات الاتصال الشخصي والجمعي / الاتجاه نحو التطبيع	اتجاهات معارضة		اتجاهات محايدة		اتجاهات مؤيدة		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ معارض	٢٧٣	٨٨,١	٣٢	١٠,٣	٥	١,٦	٣١٠	٨٨,٦
ـ مؤيد	١٢	٣٠	٢٣	٥٧,٥	٥	١٢,٥	٤٠	١١,٤
الإجمالي	٢٨٥	٨١,٤	٥٥	١٥,٧	١٠	٢,٩	٣٥٠	١٢,٩

تشير قيمة كا^{٢} للجدول رقم (٥ ـ ٢٧) إلى وجود علاقة بين إدراك الاتجاه السائد في اتصالات الأفراد الشخصية والجمعية تجاه التطبيع واتجاهاتهم نحو التطبيع، حيث قيمة كا^{٢} = ٩٥,١، وهي قيمة دالة إحصائياً عند درجة حرية ٢، ومستوى معنوية ٠,٠٥.

ويبدو أن قوة العلاقة بين هذين المتغيرين متوسطة، حيث بلغت قيمة معامل التوافق لقياس قوة العلاقة بين المتغيرين ٠,٤٧، وهي قيمة تشير إلى وجود ارتباط متوسط القوة بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في اتصالاتهم

الشخصية والجمعية مع الأصدقاء والزملاء واتجاهاتهم نحو التطبيع.

ويتضح من اختبار هذا الفرض أن اتجاهات أفراد العينة نحو التطبيع أكثر تأثراً بالاتجاه السائد في اتصالاتهم الشخصية والجمعية مع الزملاء والأصدقاء مقارنة بتأثرهم بالاتجاه السائد نحو التطبيع في المجتمع بصفة عامة. وهذا يشير إلى أن اتجاهات الأفراد قد تتأثر في بنائها وتشكيلها باتجاهات الأصدقاء والزملاء وأفراد الأسرة أكثر من تأثرها بالاتجاه السائد في المجتمع بصفة عامة نحو إحدى القضايا.

٤ ـ اختبار الفرض الرابع

توجد علاقة ارتباطية بين طبيعة الصورة النمطية المكونة عن إسرائيل لدى الأفراد واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

الجدول رقم (٥ ـ ٢٨)

العلاقة بين طبيعة الصورة النمطية عن إسرائيل لدى الأفراد واتجاهاتهم نحو التطبيع

طبيعة صورة إسرائيل النمطية / الاتجاه نحو التطبيع	سلبية جداً		سلبية		محايدة		إيجابية		إيجابية جداً		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ معارض	٢٤٨	٨٠	٥٤	١٧,٤	٦	١,٩	-	-	٢	٠,٦	٣١٠	٨٨,٦
ـ مؤيد	١٤	٣٥	٢٠	٥٠	٥	١٢,٥	١	٢,٥	-	-	٤٠	١١,٤
الإجمالي	٢٦٢	٧٤,٨	٧٤	٢١,١	١١	٣,١	١	٠,٣	٢	٠,٦	٣٥٠	١٠٠

تشير قيمة كا^2 للجدول رقم (٥ ـ ٢٨) إلى وجود علاقة بين طبيعة الصورة النمطية المكونة لدى الأفراد عن إسرائيل والاتجاه نحو التطبيع، حيث قيمة كا^2 = ٥١,٢، وهي قيمة دالة إحصائياً عند درجة حرية ٤، ومستوى معنوية ٠,٠٥.

وتبلغ قيمة معامل التوافق لقياس قوة العلاقة بين المتغيرين ٠,٣٦، وهي قيمة تشير إلى اتجاه العلاقة الارتباطية بين المتغيرين إلى القوة المتوسطة. وتؤكد هذه النتيجة تأثير طبيعة صورة إسرائيل النمطية في اتجاهات أفراد العينة نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فكلما اتسمت الصورة النمطية لإسرائيل بالسلبية

زاد الاتجاه المعارض لتطبيع العلاقات معها.

٥ ـ اختبار الفرض الخامس

توجد علاقة ارتباطية بين ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، واتجاهاتهم نحو التطبيع.

الجدول رقم (٥ ـ ٢٩)
العلاقة بين ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، واتجاهاتهم نحو التطبيع

مشاركة المبحوث أو أحد أفراد عائلته في حروب سابقة مع إسرائيل / الاتجاه نحو التطبيع	نعم		لا		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ معارض	١٧٧	٥٧,١	١٣٣	٤٢,٩	٣١٠	٨٨,٦
ـ مؤيد	١٩	٤٧,٥	٢١	٥٢,٥	٤٠	١١,٤
الإجمالي	١٩٦	٥٦	١٥٤	٤٤	٣٥٠	١٠٠

يختبر هذا الفرض تأثير ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتتمثل في المشاركة في حروب سابقة مع إسرائيل، أو مشاركة أحد أفراد العائلة في هذه الحروب، أو خوض المبحوث أو أحد أفراد عائلته لتجربة أسر في حروب سابقة مع إسرائيل، أو تأثر المبحوث أو أحد أفراد عائلته مباشرة من جراء قصف إسرائيلي لأهداف عسكرية أو مدنية مصرية.

وتشير قيمة كا^{2} للجدول رقم (٥ ـ ٢٩) إلى عدم وجود علاقة بين ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي واتجاهاتهم نحو التطبيع، حيث قيمة كا^{2} = ١,٨، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند درجة حرية ١ ومستوى معنوية ٠,٠٥، وهو ما ينفي وجود علاقة بين هذين المتغيرين.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء اعتبار معظم المبحوثين من أفراد العينة قضية التطبيع المصري ـ الإسرائيلي بوجه خاص، والصراع العربي ـ الإسرائيلي بوجه عام، قضية قومية تتصل بمصير الوطن ومستقبله، ولا يحدد الاتجاه فيها ظروف وأسباب شخصية بقدر ما تحدده مصالح الوطن، وتاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي طال أمده.

ونخلص من النتائج السابقة إلى أن أفراد العينة ذوي الظروف الشخصية

المرتبطة بالصراع لا تختلف اتجاهاتهم نحو التطبيع عن نظرائهم ممن ليست لهم ظروف شخصية مرتبطة بتاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث تسود اتجاهات عامة معارضة للتطبيع بين الأغلبية من أفراد العينة بغض النظر عن الظروف الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي.

كما نخلص من اختبار الفرض الخامس إلى أن تأثير الظروف الشخصية المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي في تشكيل اتجاهات أفراد العينة نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية تأثير محدود أو يكاد ينعدم. في مقابل ذلك يبدو الأثر الواضح للعديد من العوامل الموضوعية التي تمارس تأثيرها في بناء وتشكيل اتجاهات الأفراد نحو قضية الدراسة.

٦ ـ اختبار الفرض السادس

توجد علاقة ارتباطية بين استدعاء الأفراد لذاكرة الأمة المرتبطة بخلفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واتجاهاتهم نحو التطبيع مع إسرائيل.

يستهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين استدعاء الأفراد لذاكرة الأمة المرتبطة بالخلفية التاريخية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي يمكن بلورتها في إمكانية نسيان الأفراد للماضي الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بكل ما ينطوي عليه من حروب وصراعات ودمار ومماطلة في تنفيذ الاتفاقيات. . . الخ، والاتجاه نحو التطبيع. ويمكن اختبار هذا الفرض على مستوى العلاقة بين إمكانية نسيان الماضي الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، والاتجاه العام نحو التطبيع.

ـ العلاقة بين إمكانية نسيان الماضي الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، والاتجاه نحو التطبيع

الجدول رقم (٥ ـ ٣٠)

العلاقة بين إمكانية نسيان الماضي الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، والاتجاه العام نحو التطبيع

إمكانية نسيان الماضي الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي / الاتجاه نحو التطبيع	نعم		لا		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ معارض	٢٢	٧,١	٢٨٨	٩٢,٩	٣١٠	٨٨,٦
ـ مؤيد	٢٣	٥٧,٥	١٧	٤٢,٥	٤٠	١١,٤
الإجمالي	٤٥	١٢,٩	٣٠٥	٨٧,١	٣٥٠	١٠٠

تشير قيمة كا[٢] للجدول رقم (٥ ـ ٣٠) إلى وجود علاقة بين إمكانية نسيان الأفراد للماضي الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي واتجاهاتهم نحو التطبيع، حيث بلغت قيمة كا[٢] = ٨٥,٨، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ودرجة حرية ١.

وتبدو قوة علاقة الارتباط بين المتغيرين متوسطة القوة، حيث بلغت قيمة معامل التوافق بين المتغيرين ٠,٤٥.

ونخلص من هذه النتيجة إلى القول بأن صعوبة نسيان الأفراد لتاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي ذي الماضي الطويل هي أحد العوامل المهمة التي تساهم في تشكيل الاتجاهات المعارضة للتطبيع مع إسرائيل في الوقت الحالي.

وتؤكد هذه النتيجة أهمية العامل التاريخي في التأثير في تشكيل الرأي العام تجاه القضايا ذات الطابع التاريخي، ومن ثم يصعب تجاهل تأثير التجارب التاريخية للأمة في تشكيل اتجاهات أفرادها نحو القضايا التي تتصل بذاكرة الأمة وتاريخها.

٧ ـ اختبار الفرض السابع

توجد علاقة ارتباطية بين الخصائص الديمغرافية للأفراد، واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

يستهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين الخصائص الديمغرافية للأفراد، (العمر، النوع، المستوى التعليمي، المهنة، المستوى الاقتصادي الاجتماعي) واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بغرض معرفة درجة الارتباط بين المتغيرين، ومدى أهمية الخصائص الديمغرافية للأفراد في التأثير في اتجاهاتهم نحو التطبيع.

اتضح من خلال المعالجة الإحصائية للعلاقة بين الخصائص الديمغرافية للأفراد واتجاهاتهم نحو التطبيع عدم وجود علاقة ارتباطية بين هذه المتغيرات، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض السابع للدراسة، حيث تسود اتجاهات معارضة للتطبيع بين أغلبية أفراد العينة بغض النظر عن النوع أو العمر أو المستوى التعليمي أو المهنة أو المستوى الاقتصادي الاجتماعي بوجه عام. وهذا يؤكد أن خصائص الأفراد الديمغرافية لا تمارس تأثيراً واضحاً في اتجاهاتهم نحو التطبيع، فاتجاهات أفراد العينة نحو التطبيع لا تختلف بالضرورة باختلاف النوع أو العمر أو المستوى التعليمي أو المستوى الاقتصادي.

٨ ـ اختبار الفرض الثامن

توجد علاقة ارتباطية بين الانتماءات السياسية للأفراد، واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

يستهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين الانتماءات السياسية للأفراد واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، لمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات في اتجاهات الأفراد نحو قضية الدراسة.

الجدول رقم (٥ ـ ٣١)

العلاقة بين الانتماء الحزبي، والاتجاه نحو التطبيع

الانتماء الحزبي / الاتجاه نحو التطبيع	الحزب الوطني		حزب معارض		لا توجد انتماءات حزبية		هناك ميل لفكر حزب معين		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ معارض	٣٣	١٠,٦	٥	١,٦	٢٤١	٧٧,٧	٣١	١٠	٣١٠	٨٨,٦
ـ مؤيد	١٠	٢٥	ـ	ـ	٢٣	٥٧,٥	٧	١٧,٥	٤٠	١١,٤
الإجمالي	٤٣	١٢,٣	٥	١,٤	٢٦٤	٧٥,٤	٣٨	١٠,٩	٣٥٠	١٠٠

تشير قيمة $كا^2$ للجدول رقم (٥ ـ ٣١) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانتماء الحزبي للمبحوثين واتجاهاتهم نحو التطبيع، حيث قيمة $كا^2$ = ٨,٦، وهي قيمة دالة إحصائياً عند درجة حرية ٣، ومستوى معنوية ٠,٠٥. وفي ضوء هذه النتيجة نقبل الفرض القائل بوجود مثل هذه العلاقة. إلا أن قوة العلاقة بين المتغيرين تبدو ضعيفة، حيث قيمة معامل التوافق = ١٦، وهي قيمة تشير إلى وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرين، مما يشير إلى ضعف تأثير الانتماء الحزبي في اتجاهات الأفراد نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وقد يرجع ذلك في أحد أسبابه الأساسية إلى ضعف الانتماء الحزبي أصلاً بين أفراد العينة، وهو ما لا يساعد على تقديم مؤشر صادق حول مدى تأثير متغير الانتماء الحزبي في الاتجاه نحو التطبيع، وربما يرجع لكونها قضية تتفق بشأنها الأغلبية بغض النظر عن الانتماء الحزبي.

٩ ـ اختبار الفرض التاسع

توجد علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد لمدى أهمية قضية التطبيع، واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ـ العلاقة بين إدراك أهمية القضية، والاتجاه نحو التطبيع

الجدول رقم (٥ ـ ٣٢)

العلاقة بين إدراك أهمية قضية التطبيع للمجتمع، والاتجاه نحو التطبيع

إدراك مدى أهمية القضية للمجتمع / الاتجاه نحو التطبيع	مهمة		مهمة إلى حد ما		غير مهمة		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ معارض	١٧١	٥٥,٢	٧٠	٢٢,٦	٦٩	٢٢,٢	٣١٠	٨٨,٦
ـ مؤيد	١٨	٤٥	٢٠	٥٠	٢	٥	٤٠	١١,٤
الإجمالي	١٨٩	٥٤	٩٠	٢٥,٧	٧١	٢٠,٣	٣٥٠	١٠٠

تؤكد قيمة كا^{2} للجدول رقم (٥ ـ ٣٢) وجود علاقة بين إدراك الأفراد لمدى أهمية قضية التطبيع والاتجاه نحو التطبيع، حيث قيمة كا^{2} = ١٦,٥، وهي قيمة دالة إحصائياً عند درجة حرية ٢، ومستوى معنوية ٠,٠٥. وفي ضوء ذلك، نقبل الفرض القائل بوجود علاقة بين هذين المتغيرين.

وتشير قيمة معامل التوافق لقياس قوة العلاقة بين المتغيرين إلى وجود ارتباط ضعيف إلى حد ما، حيث بلغت قيمة معامل التوافق ٠,٢١.

١٠ ـ اختبار الفرض العاشر

توجد علاقة ارتباطية بين رغبة الأفراد في التعبير العلني عن آرائهم إزاء قضية التطبيع مع إسرائيل، والمتغيرات التالية:

أ ـ خصائص الأفراد الديمغرافية.

ب ـ خصائص الأفراد السياسية.

ج ـ إدراك الأفراد لمدى أهمية قضية التطبيع.

د ـ الاتجاه السائد في المجتمع نحو التطبيع.

هـ ـ حرية التعبير بخصوص قضية التطبيع.

و ـ درجة الاهتمام الشخصي بالقضية.

يستهدف هذا الفرض اختبار رغبة الأفراد في التعبير العلني عن آرائهم تجاه قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وذلك من خلال الموافقة على نشر رأي كل منهم من خلال وسائل الإعلام في إطار موقف افتراضي،

يتضمن إتاحة الفرصة لنشر الرأي الخاص بالقضية في إحدى وسائل الإعلام المصرية، وذلك في ضوء خصائص الأفراد الديمغرافية والسياسية، وإدراك مدى أهمية القضية، ودرجة الاهتمام الشخصي بها، والاتجاه السائد في المجتمع نحو القضية، وحرية التعبير بخصوص قضية التطبيع، وذلك لمعرفة أي هذه العوامل يؤثر في رغبة الأفراد في التعبير العلني عن آرائهم الخاصة بقضية الدراسة.

أ ـ العلاقة بين الخصائص الديمغرافية للمبحوثين، والرغبة في التعبير العلني عن الرأي

انتهت المعالجة الإحصائية للعلاقات بين المتغيرات الديمغرافية للأفراد كمتغيرات مستقلة، ورغبة الأفراد في التعبير العلني عن آرائهم تجاه قضية التطبيع إلى أهم النتائج التالية:

ـ يؤثر النوع في رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم تجاه قضية التطبيع.

ـ لا يوجد ارتباط بين العمر والرغبة في التعبير عن الرأي.

ـ توجد علاقة ضعيفة بين المستوى التعليمي للأفراد ورغبتهم في التعبير عن آرائهم تجاه قضية الدراسة.

ـ تؤثر المهنة في رغبة الأفراد في التعبير عن آرائهم تجاه قضية الدراسة.

ب ـ العلاقة بين انتماءات الأفراد السياسية، والرغبة في التعبير العلني عن الرأي تجاه قضية التطبيع

يلاحظ أنه على مستوى العلاقة بين متغير الانتماء الحزبي لأفراد العينة، ورغبتهم في التعبير العلني عن آرائهم حول قضية الدراسة، لم يستدل على وجود علاقة بين هذه المتغيرات، وهو ما يشير إلى ضعف دور الانتماء الحزبي في تفسير رغبة أفراد العينة في نشر آرائهم الخاصة بقضية التطبيع في وسائل الإعلام.

ج ـ العلاقة بين إدراك الأفراد لمدى أهمية قضية التطبيع، ورغبتهم في التعبير العلني عن آرائهم إزاءها

انتهت المعالجة الإحصائية إلى وجود علاقة قوية بين إدراك الأفراد لمدى أهمية قضية التطبيع ورغبتهم في التعبير عن آرائهم. وتوضح هذه النتيجة أن إدراك أفراد العينة لمدى أهمية قضية الدراسة تعد أقوى العوامل المؤثرة في رغبة

الأفراد في نشر آرائهم في وسائل الإعلام حول قضية التطبيع، فكلما زاد إدراك الأفراد لأهمية القضية، زادت رغبتهم في نشر آرائهم حولها، وكلما قل إدراك الأفراد لأهمية القضية، قلت الرغبة في نشر الرأي حولها.

د ـ العلاقة بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع المصري نحو التطبيع، ورغبتهم في التعبير العلني عن آرائهم إزاء التطبيع

خلصت المعالجة الإحصائية إلى أن إدراك أفراد العينة للاتجاه السائد في المجتمع نحو التطبيع يؤثر في رغبتهم في نشر آرائهم حول هذه القضية، فكلما أدرك الأفراد أن الاتجاهات السائدة في المجتمع تعارض التطبيع، زادت رغبتهم في نشر آرائهم حول هذه القضية في وسائل الإعلام.

هـ ـ العلاقة بين حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم تجاه قضية التطبيع، ورغبتهم في التعبير العلني عن آرائهم تجاهها

خلصت الدراسة إلى أن إدراك الأفراد لمدى الحرية التي يتمتعون بها في التعبير عن آرائهم إزاء قضية الدراسة يؤثر نسبياً في رغبتهم في نشر آرائهم حول هذه القضية في وسائل الإعلام.

وقد يفسر ضعف قيمة معامل الارتباط بين هذين المتغيرين عن القيمة المتوقعة، أن سؤال الأفراد (المبحوثين) عن مدى خشيتهم من التعبير الحر عن آرائهم إزاء قضية التطبيع، قد أعطى نتائج إيجابية في معظمها، حيث أوضح أغلب المبحوثين أنهم لا يخشون التعبير الحر عن آرائهم تجاه قضية الدراسة، على رغم أن كل المؤشرات التي صاحبت مقابلة المبحوثين أثناء ملء الاستقصاء تشير صراحة إلى تخوف معظم المبحوثين الواضح من الاشتراك في ملء صحيفة الدراسة.

و ـ العلاقة بين درجة الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع، والرغبة في التعبير العلني عن الرأي تجاهها

خلصت المعالجة الإحصائية إلى أن درجة الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع مع إسرائيل تؤثر في رغبة الأفراد في نشر آرائهم الخاصة بالتطبيع في وسائل الإعلام، فكلما زاد الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع، زادت الرغبة في نشر الرأي الخاص بالتطبيع في وسائل الإعلام، وكلما قل الاهتمام بقضية التطبيع، قلت الرغبة في نشر الرأي الخاص بالتطبيع في وسائل الإعلام.

نخلص من اختبارات فروض الدراسة إلى تحقق معظم فروض الدراسة

وثبوت صحتها، ويستثنى من ذلك عدم تحقق الفروض الأول والخامس والسابع، فلم يستدل على وجود علاقة ارتباطية بين ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع مع إسرائيل والاتجاه نحو التطبيع، كما لم يستدل على وجود علاقة ارتباطية بين خصائص الأفراد الديمغرافية واتجاهاتهم نحو التطبيع، ولم يستدل أخيراً على وجود علاقة بين إدراك أفراد العينة للاتجاه السائد في الراديو والتليفزيون والصحف القومية نحو التطبيع، واتجاهاتهم نحو القضية ذاتها، وإن استدل على وجود مثل هذه العلاقة على مستوى الصحف الحزبية.

رابعاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء نظرية دوامة الصمت ونموذج الدراسة المقترح

يستهدف هذا القسم مناقشة نتائج الدراسة التحليلية والمسحية واختبار فروض الدراسة في ضوء معطيات وفروض نظرية دوامة الصمت (Spiral of Silence)، والتطبيقات البحثية لهذه النظرية، ونموذج الدراسة المقترح، وذلك بهدف التعرف على الفروض التي ثبت تحققها، ومقارنة ذلك بالإطار النظري للدراسة، والخروج من هذه المناقشة بمجموعة العوامل المهمة التي تمارس تأثيراً واضحاً في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية الدراسة.

١ ـ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء نظرية دوامة الصمت

تعرض فرض نيومان الخاص بالاتجاه المتسق والثابت من قبل وسائل الإعلام حول إحدى القضايا، لانتقادات عديدة من جانب باحثي الاتصال والرأي العام الأمريكيين[١٢]، على رغم دلالة ومنطقية هذا الفرض، وبخاصة في دول العالم الثالث، حيث يتجه المضمون الإعلامي إلى الاتساق والثبات في معالجة القضايا المختلفة، ولا سيما السياسي منها، حيث تتفق عادة توجهات الخطاب الإعلامي مع توجهات الخطاب السياسي في هذه الدول حول معظم القضايا. وأثبتت نتائج الدراسة التحليلية صحة ما ذهبت إليه نيومان، حيث

(١٢) Vincent Price and Scott Allen, «Opinion Spirals, Silent and Otherwise: Applying Small-Group Research to Public Opinion Phenomena,» *Communication Research,* vol. 17, no. 3 (June 1990), p. 375.

اتضح وجود اتجاه ثابت يحكم المعالجات الإعلامية المقدمة في الصحف الحزبية حول قضية التطبيع. ويتحدد اتجاه وسائل الإعلام القومية (راديو، تليفزيون، صحف) وفق الخطاب السياسي نفسه بين الثابت والمتغير حول قضية الدراسة، والطابع الغالب على اتجاه الإعلام المصري عموماً هو الاتجاه المعارض للتطبيع. وتؤيد هذه النتيجة صحة فرض نيومان الخاص بثبات واتساق الاتجاه الإعلامي في معالجة القضايا المختلفة، ولا سيما السياسي منها، ولا ينطبق هذا الفرض بالضرورة على القضايا كافة، ولكنه يمكن أن يختلف من قضية إلى أخرى.

وتفترض نيومان أن تبني وسائل الإعلام لاتجاه ثابت ومتكرر ومتسق من إحدى القضايا لبعض الوقت، تجعل الرأي العام يتحرك في اتجاه وسائل الإعلام نفسها(١٣).

وأثبت تحقق الفرض الأول للدراسة المسحية على مستوى الصحف الحزبية صحة ما ذهبت إليه نيومان، حيث استدل من نتائج الدراسة على وجود علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في الصحف الحزبية نحو التطبيع واتجاهاتهم نحو التطبيع. ولم يستدل على وجود مثل هذه العلاقة على مستوى وسائل الإعلام القومية، حيث أدرك أفراد العينة أن اتجاهاتها نحو التطبيع إما محايدة أو مؤيدة. وتقدم هذه النتيجة دليلاً واضحاً على تأثير الاتجاه الذي تتبناه وسائل الإعلام في معالجتها لإحدى القضايا في تشكيل اتجاهات الرأي العام في المنحى نفسه، شريطة أن يتوافق اتجاه وسائل الإعلام مع الاتجاه السائد في أوساط الرأي العام.

وتفترض نيومان أن الاتجاه السائد في المجتمع نحو إحدى القضايا يؤثر في تشكيل آراء الأفراد في الاتجاه نفسه، حيث يميل الأفراد إلى تبني الاتجاه السائد في المجتمع نحو القضية المثارة. وتفسر نيومان هذا الفرض في إطار نفسي واجتماعي يقوم على أساس خشية الأفراد من العزلة الاجتماعية وسعيهم نحو القبول الاجتماعي من الآخرين، فخوفاً من العزلة الاجتماعية يتبنى الأفراد الاتجاه السائد في الجماعة نحو القضايا المثارة(١٤).

---

(١٣) Samuel L. Becker, *Discovering Mass Communication,* 2nd ed. (Glenview, IL: Scott Foresman, 1987), p. 463.

(١٤) Elisabeth Nœlle-Neumann, «Turbulences in the Climate of Opinion: Methodological Applications of the Spiral of Silence Theory,» *Public Opinion Quarterly,* vol. 41 (1977), p. 144.

وأثبتت نتائج الدراسة المسحية واختبارات فروض الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع نحو تطبيق العلاقات مع إسرائيل والاتجاه نحو التطبيع، كما أثبتت الدراسة المسحية وجود علاقة ارتباطية بين إدراك أفراد العينة للاتجاه السائد في قنوات الاتصال الشخصي والجمعي مع الأصدقاء والزملاء نحو التطبيع واتجاهاتهم نحو القضية ذاتها. ونستدل من قبول هذه الفروض ميل الأفراد إلى تبني الاتجاه السائد في المجتمع نحو القضية المثارة، كما تفترض نيومان.

إلا أن نتائج هذه الدراسة لا تبرهن على صحة تفسير نيومان لذلك، حيث ترجعه نيومان إلى خوف الأفراد من العزلة الاجتماعية، والذي يضطرهم إلى مسايرة الاتجاه السائد في الجماعات المحيطة والمجتمع نحو القضية المثارة، بينما انتهت الدراسة المسحية إلى أن هناك فروقاً بين أفراد العينة في ما يتصل باحتمالات دخولهم في مناقشات مع جماعات الأفراد ذوي المعرفة السابقة الذين يختلفون أو يتفقون معهم في الرأي، حيث يزيد الإقبال على المشاركة في المناقشات مع الجماعة التي يتفق فيها الاتجاه مع الرأي الشخصي للأفراد، ويقل الإقبال على المشاركة في المناقشات التي يختلف فيها الاتجاه السائد مع الرأي الشخصي للأفراد حول القضية المثارة، إلا أن الملاحظ هو أن الفروق الموجودة غير ذات دلالة إحصائية، حيث وافق ٧٩ بالمئة على المشاركة في النقاش في حالة الاتفاق. وهبطت هذه النسبة إلى ٧٠ بالمئة في حالة الاختلاف في الرأي، وهي نسبة ضعيفة لا تبرهن على أن الخوف من العزلة الاجتماعية هو الدافع القوي الوحيد الذي يشرح ويفسر رغبة الأفراد في التعبير العلني عن آرائهم، كما ذهبت نيومان.

وتفسر نيومان حدوث دوامة الصمت (Spiral of Silence)، لأن الأفراد الذين يدركون تأييد المجتمع لآرائهم واتجاهاتهم يتحدثون بشكل مستمر عن آرائهم تجاه القضية المثارة في أوساط الرأي العام. في مقابل ذلك، فإن الأفراد الذين يدركون أن آراءهم لا تحظى بتأييد اجتماعي، يؤثرون الصمت وعدم الحديث، وبهذا الشكل يحدث أن تتزايد مساحة المتحدثين، وتنكمش الأقلية التي تؤثر الصمت[١٥].

---

(١٥) Jacob Shamir, «Speaking up and Silence out in Face of a Changing Climate of Opinion,» *Journalism Quarterly,* vol. 74, no. 3 (Autumn 1997), p. 602.

وأثبتت نتائج الدراسة المسحية واختبارات فروض الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع نحو التطبيع، ورغبتهم في التعبير العلني عن آرائهم إزاء هذه القضية، فكلما أدرك أفراد العينة أن آراءهم مؤيدة من المجتمع، زادت رغبتهم في التعبير العلني عن هذه الآراء من خلال نشرها في وسائل الإعلام. وفي المقابل، فإن إدراك الأفراد لعدم تأييد آرائهم من جانب المجتمع، يقلل الرغبة لديهم في نشر آرائهم حول التطبيع في وسائل الإعلام.

وعلى رغم النتيجة العامة السابقة، إلا أن نتائج الدراسة تختلف مع ما ذهبت إليه نيومان، حيث افترضت أن الأقلية تصمت بالضرورة. فقد أثبتت هذه الدراسة أن الاختلاف في الرأي مع المجتمع بشأن قضية التطبيع لا يؤدي بالضرورة إلى الصمت من قبل جميع المؤيدين للتطبيع، حيث ظهر من بين هؤلاء من لديه الرغبة الحقيقية في نشر رأيه في وسائل الإعلام، أو قبول المناقشة مع مجموعة من الأفراد ممن يختلفون معه في الرأي حول قضية التطبيع. وتتفق هذه النتيجة مع الانتقادات العديدة التي وجهت إلى نيومان حول افتراضها الخاص بصمت الأقلية، فالأقلية لا تصمت بالضرورة أمام اختلافها في الرأي مع الجماعة(١٦).

وأثبتت الدراسة المسحية صحة افتراض نيومان حول دقة الجمهور في تقديره لمناخ الرأي السائد في المجتمع والإعلام حول القضايا المثارة، حيث جاءت تقديرات أفراد العينة حول الاتجاه السائد في المجتمع المصري، والاتجاه السائد في الإعلام المصري حول قضية التطبيع، متسمة بالدقة. ولكن يجب أخذ هذه النتيجة بحذر، فأفراد العينة في هذه الدراسة يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، وينتمون إلى مهن رفيعة، وتفرض احتكاكاتهم في العمل والاطلاع على وسائل الإعلام دقة تقديراتهم الخاصة باتجاهات المجتمع والإعلام حول قضية الدراسة.

ويبدو أنه في حالة عدم توافر مثل هذه الشروط في عينة الدراسة، من الصعوبة بمكان أن تتسم إدراكات الجمهور حول الاتجاه السائد في الإعلام

---

(١٦) Cheryl Katz and Mark Baldassare, «Using the «L-Word» in Public: A Test of the Spiral of Silence in Conservative Orange County, California,» *Public Opinion Quarterly,* vol. 51, no. 2 (Summer 1992), p. 234.

والمجتمع بالدقة. ولعل هذه الصعوبة تفسر سر الهجوم الكبير الذي وجهه الباحثون لافتراض نيومان الخاص بقدرة الجمهور على تقدير الاتجاهات السائدة في المجتمع والإعلام حول القضية المثارة بدقة[١٧].

ويثير بعض الباحثين عدة إشكاليات حول مفهوم مناخ الرأي (Climate of Opinion)، والحدود الجغرافية التي يمكن أن يؤثر في إطارها مناخ الرأي في اتجاهات الأفراد وآرائهم حول القضية، فربما تختلف درجة تأثير مناخ الرأي السائد في الجماعات المرجعية، والمجتمعات المحلية، والمجتمعات القومية[١٨]، إضافة إلى ميل الأفراد إلى إدراك آراء الآخرين وفقاً لآرائهم الذاتية، وهذا ما يمكن أن يشكل ما يسمى بالوعي الزائف بمناخ الرأي المحيط.

وأثبتت الدراسة المسحية صحة ما ذهب إليه بعض الباحثين من اختلاف درجة تأثير مناخ الرأي السائد في الجماعات المرجعية، ومناخ الرأي السائد في المجتمع القومي، فعلى رغم انتهاء نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين الاتجاه السائد نحو التطبيع، وإدراك الاتجاه السائد في الجماعات المرجعية والمجتمع القومي على السواء، إلا أن قوة الارتباط بين إدراك الاتجاه السائد في جماعات الأصدقاء والزملاء والاتجاه نحو التطبيع، تفوق قوة الارتباط بين إدراك الاتجاه السائد في المجتمع المصري بصفة عامة نحو التطبيع والاتجاه نحو القضية نفسها، وهو ما يوضح قوة تأثير الاتجاه السائد في الجماعات المرجعية في اتجاهات الأفراد نحو التطبيع مقارنة بتأثير الاتجاه السائد في المجتمع في المستوى القومي.

كما أكدت نتائج الدراسة صحة ما ذهب إليه بعض الباحثين حول إدراك آراء الآخرين وفقاً للآراء الذاتية للأفراد، حيث اتضح أن أفراد العينة المعارضين للتطبيع يرون أن الاتجاه السائد في جماعاتهم المرجعية خصوصاً، والمجتمع عموماً، يتجه إلى معارضة التطبيع. كما رأى مؤيدو التطبيع أن الاتجاه السائد في جماعاتهم المرجعية خصوصاً، والمجتمع عموماً، يميل إلى

---

(١٧) Price and Allen, «Opinion Spirals, Silent and Otherwise: Applying Small-Group Research to Public Opinion Phenomena,» p. 374.

(١٨) J. David Kennamer, «Self-serving Biases in Perceiving the Opinions of Others: Implications for the Spiral of Silence,» *Communication Research,* vol. 1, no. 3 (June 1990), p. 396.

الحياد أو تأييد التطبيع، ولعل ذلك يخلق صعوبة واضحة في تقدير درجة التأثير الحقيقي الذي يمارسه إدراك الاتجاه السائد في المجتمع في اتجاهات الأفراد نحو القضايا المثارة.

ونخلص من مناقشة نتائج الدراسة التحليلية والمسحية في ضوء فروض نظرية دوامة الصمت، إلى اتفاق نتائج الدراسة مع معظم فروض النظرية، حيث أيدت نتائج الدراسة فروض نيومان حول اتساق المضمون الإعلامي وتكراره بخصوص قضية الدراسة، وتحققت الدراسة من وجود علاقة بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في الإعلام والمجتمع نحو القضية المثارة واتجاهاتهم نحو هذه القضية. كما أكدت نتائج الدراسة صحة الافتراض القائل بدقة الجمهور في تقدير الاتجاه السائد في الإعلام والمجتمع نحو القضية المثارة.

وفي مقابل التأييد السابق لفروض وافتراضات نيومان، إلا أن نتائج الدراسة أكدت بعض الانتقادات التي وجهت إلى النظرية وبعض فروضها، فالخوف من العزلة الاجتماعية ليس هو المبرر لتبني الأفراد للاتجاه السائد في المجتمع، كما أن الخوف من العزلة الاجتماعية ليس هو المبرر القوي الذي يفسر رغبة الأفراد في التعبير العلني عن الرأي كما ذهبت. واختلفت الدراسة مع ما ذهبت إليه نيومان حول صمت الأقلية، وأيدت نتائج الدراسة ما ذهب إليه بعض الباحثين حول اختلاف درجة تأثير مناخ الرأي السائد في الجماعات المرجعية والاتجاه السائد على المستوى القومي في اتجاهات الأفراد حول القضايا المثارة في أوساط الرأي العام.

٢ ـ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النموذج المقترح

نظراً إلى إغفال نظرية دوامة الصمت للعديد من المتغيرات والعوامل التي يمكن أن تؤثر في عملية تكوين الرأي العام إزاء القضايا المختلفة، كان من الضروري اقتراح نموذج يأخذ في الاعتبار العوامل المتعددة التي يمكن أن تؤثر في تشكيل الرأي العام المصري إزاء قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية.

وتمكن مناقشة نتائج اختبار نموذج الدراسة المقترح في ضوء النتائج العامة التي انتهت إليها الدراسة التحليلية والمسحية، وفي ضوء اختبارات فروض الدراسة على النحو التالي:

أ ـ دور العامل السياسي في تشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع

أوضحت الدراسة المسحية تأثير المناخ السياسي في مصر في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وذلك من خلال أبعاد عدة، يأتي في مقدمتها إحساس الأفراد بعدم الخوف نتيجة تعبيرهم عن آرائهم بصراحة تجاه قضية الدراسة، وإن كان من الضروري أن نأخذ في الاعتبار طبيعة اختلاف مناقشة القضية في بحث علمي عن مناقشتها في ندوات أو عبر وسائل الإعلام، كما يؤخذ في الاعتبار أيضاً تخوف المبحوثين أثناء ملء استقصاء الدراسة. وتمثل البعد الثاني لتأثير العامل السياسي في وجود دافع لدى مؤيدي التطبيع يتصل بتفعيل الدور المصري في عملية التسوية السلمية للشرق الأوسط وفي مقدمتها المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي. إضافة إلى ما تقدم فإن هناك هامشاً من الحرية لوسائل الإعلام في تغطية أنباء ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، ومماطلات إسرائيل في تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وإظهار التعنت الإسرائيلي والتمسك بوجهة نظر إسرائيل ومصالحها على حساب المصالح العربية، وهو ما يساهم بشكل غير مباشر في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ب ـ العامل الاقتصادي وتشكيل الرأي العام المصري نحو قضية التطبيع

أثبتت الدراسة المسحية أن معارضة المبحوثين لتطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية يرجع في أحد دوافعه الأساسية إلى إدراك سعي إسرائيل لتخريب الاقتصاد القومي المصري من خلال الممارسات المختلفة. كما أبرزت الصحف الحزبية المصرية اهتماماً خاصاً بسلبيات التطبيع في قطاع الزراعة، وشنت هجوماً متكرراً وثابتاً على سياسة وزارة الزراعة المصرية تجاه التطبيع مع إسرائيل. وعلى مستوى أفراد العينة المؤيدين للتطبيع، اتضح وجود بعض التأييد لفكرة ابتعاد مصر عن الصراع وتفرغها لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يشير إلى أن العامل الاقتصادي هو أحد العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي نحو التطبيع سواء بالمعارضة أو التأييد.

ج ـ العامل الاتصالي وتشكيل الرأي العام المصري نحو قضية التطبيع

انتهت الدراسة المسحية واختبارات فروض الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين إدراك أفراد العينة للاتجاه السائد في الصحف الحزبية نحو التطبيع واتجاهاتهم نحو القضية ذاتها، وهو ما يشير إلى دور الإعلام كأحد العوامل

المؤثرة في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضية الدراسة. كما أبرزت الدراسة التحليلية مناخاً للرأي حول ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وطبيعة إسرائيل وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ومماطلتها في عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما يؤثر بشكل غير مباشر في تشكيل الرأي العام تجاه قضية التطبيع.

كما أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين إدراك الأفراد للاتجاه السائد في اتصالاتهم الشخصية والجمعية واتجاهاتهم نحو التطبيع، وهو ما يؤكد أهمية الاتصال الشخصي كأحد العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام في مصر تجاه قضية التطبيع.

د ـ الاتجاه السائد في المجتمع وتشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع

انتهت اختبارات الفروض إلى وجود علاقة ارتباطية بين إدراك أفراد العينة للاتجاه السائد في المجتمع المصري نحو التطبيع واتجاهاتهم نحو القضية ذاتها. وتؤكد هذه النتيجة أهمية تأثير الاتجاه السائد في المجتمع المصري في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية.

هـ ـ تأثير الخبرات السابقة بقضية التطبيع والقضايا المتصلة بها في تشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع

أكدت نتائج الدراسة وجود تأثيرات للخبرات السابقة لدى الأفراد بشأن قضية التطبيع واتجاهاتهم نحو هذه القضية، حيث اتضح أن إدراك الأفراد لسعي إسرائيل لتخريب الاقتصاد القومي المصري، وسعيها لاختراق أمنها القومي، وتفتيت وحدتها الوطنية وشرخ نسيجها الاجتماعي والقومي المتماسك، تمثل أهم دوافع معارضة التطبيع بين أفراد العينة. وتعكس هذه الدوافع وجود خبرة سابقة سلبية تجاه التطبيع المصري ـ الإسرائيلي، وهو ما أثر في تشكيل الرأي العام حالياً في الاتجاه نفسه.

كما انتهت الدراسة المسحية واختبارات الفروض إلى وجود تأثير سلبي لخبرات الأفراد السابقة بالقضايا المتصلة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي في اتجاهاتهم نحو التطبيع، حيث تم قبول الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط بين طبيعة الصورة النمطية المكونة لدى الأفراد عن إسرائيل عبر الصراع التاريخي واتجاهاتهم نحو التطبيع.

و ـ أهمية القضية وتشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع

خلصت الدراسة المسحية واختبار فروضها إلى تأثير إدراك أفراد العينة لمدى أهمية قضية التطبيع واتجاهاتهم نحو هذه القضية؛ فكلما أدرك الأفراد أهمية هذه القضية، زادت اتجاهاتهم المعارضة للتطبيع. كما خلصت الدراسة إلى وجود تأثير لإدراك أهمية القضية في الرغبة في التعبير العلني عن الرأي عبر وسائل الإعلام، فكلما أدرك الأفراد أهمية القضية، وزادت درجة الاهتمام الشخصي بها، زادت الرغبة في نشر الرأي عبر وسائل الإعلام بشأنها.

ز ـ العامل الديني وتشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع

عكست وسائل الإعلام المصرية خلال فترة الدراسة التحليلية اهتماماً واضحاً بقضية القدس، وأبرزت المحاولات الإسرائيلية المستمرة لتهويد القدس، وأكدت على هوية القدس العربية. وبرز الدافع الخاص بالاعتبارات الدينية، والدافع الخاص بمكر وخبث الشخصية اليهودية ضمن الدوافع التي تعكس أسباب معارضة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو ما يشير إلى أهمية العقيدة الدينية والعامل الديني في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ح ـ استدعاء ذاكرة الأمة المرتبطة بالصراع التاريخي وتشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع

أكدت الدراسة أهمية العامل التاريخي المرتبط بالصراع مع إسرائيل في تشكيل الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع مع إسرائيل، حيث أثبتت الدراسة قبول الفرض القائل بوجود علاقة ارتباطية بين صعوبة نسيان أفراد العينة لخلفية الصراع التاريخية مع إسرائيل واتجاهاتهم المعارضة للتطبيع.

ط ـ ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع مع إسرائيل وتشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه قضية التطبيع

لم تثبت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين ظروف الأفراد الشخصية المرتبطة بالصراع مع إسرائيل واتجاهاتهم نحو تطبيع العلاقات معها.

فعلى الرغم من أن نتائج الدراسة أوضحت أن المبحوثين الذين شاركوا في حروب سابقة مع إسرائيل، أو شارك أحد أفراد عائلاتهم في حروب سابقة مع إسرائيل أو أصيب بضرر مباشر من جراء حروب سابقة مع

إسرائيل، أكثر معارضة للتطبيع، إلا أن الفروق الإحصائية بين هؤلاء المبحوثين ونظرائهم ممن ليست لديهم هذه الظروف نفسها غير دالة إحصائياً. وتؤكد هذه النتيجة أهمية الشعور الوطني والقومي كأحد العوامل المهمة والمؤثرة في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضية التطبيع، حيث تتسم قضية التطبيع بأنها قضية وطنية وقومية أكثر منها قضية شخصية أو ترتبط بظروف شخصية، فالاتجاه العام نحو التطبيع هو الاتجاه الرافض والمناهض بغض النظر عن الظروف الشخصية المرتبطة بالصراع التاريخي مع إسرائيل.

ي ـ خصائص الأفراد الديمغرافية وتشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه قضية التطبيع

لم تثبت الدراسة وجود تأثير لخصائص الأفراد الديمغرافية (النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، المستوى الاقتصادي والاجتماعي) في اتجاهاتهم نحو التطبيع، حيث ثبت عدم وجود علاقة بين خصائص الأفراد الديمغرافية واتجاهاتهم نحو التطبيع، فالاتجاه السائد بين أغلبية أفراد العينة هو الاتجاه المعارض للتطبيع بغض النظر عن النوع، أو السن، أو المستوى التعليمي، أو المهنة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمبحوثين.

ك ـ الانتماءات السياسية للأفراد وتشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه قضية التطبيع

انتهت الدراسة إلى وجود علاقة بين الانتماءات السياسية للأفراد والاتجاه نحو التطبيع، فأكثر نسب المؤيدين للتطبيع توجد بين المنتمين إلى الحزب الوطني، والاتجاه المعارض للتطبيع يرتبط بضعف المشاركة الانتخابية، كما يرتبط بكثرة المشاركة مع الآخرين في نقاش سياسي حول موضوعات وقضايا سياسية، وهو ما يؤكد تأثير المتغيرات السياسية للأفراد في اتجاهاتهم نحو التطبيع.

ملخص

عرض **القسم الأول** من الفصل الخامس لنتائج الدراسة التحليلية لمضمون ما يقدم حول التطبيع في وسائل الإعلام المصرية، كما عرض لنتائج التحليل الكيفي حول الموضوع ذاته، وانتهى الفصل في هذه الجزئية إلى سيطرة اتجاه معارض للتطبيع على المضمون المقدم، ولا سيما في الصحف الحزبية.

وعرض **القسم الثاني** من هذا الفصل لنتائج الدراسة المسحية على مستوى عينة من الجمهور المصري المهتم بقضية الدراسة والمعني بها، وانتهى هذا القسم إلى وجود اتجاه معارض للتطبيع بين أغلبية أفراد العينة.

وقدم **القسم الثالث** اختباراً لفروض الدراسة المختلفة، وانتهى إلى أهمية تأثير بعض العوامل مثل: وسائل الإعلام، الاتجاه السائد في المجتمع، الخلفية التاريخية عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، صورة إسرائيل النمطية، في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وأوضح **القسم الرابع** أوجه التشابه والاختلاف بن مقولات وفرضيات نظرية دوامة الصمت لنيومان وما انتهت إليه هذه الدراسة من نتائج، إضافة إلى اختبار نموذج الدراسة المقترح للبحث والتطبيق، ومعرفة حدود فاعليته في تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها.

مقترحات الدراسة

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج على المستوى التحليلي والميداني، يخلص الباحث إلى مجموعة المقترحات التالية:

١ ـ ضرورة تخلي الإذاعة (راديو وتليفزيون) والصحف القومية عن سياسة التجاهل التي تتبعها في التعامل مع قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية؛ وبخاصة في الجوانب الاقتصادية والثقافية لهذه القضية، وضرورة اتباع سياسة الشفافية القائمة على أساس مصارحة الرأي العام بتطورات الإدارة المصرية لهذه القضية في أبعادها المختلفة، باعتبار أن الرأي العام المصري هو أحد الأطراف الحاكمة لحاضر ومستقبل هذه القضية، كما أن حرمانه من المعلومات الدقيقة حول تطور هذه القضية يؤدي إلى اعتماده على وسائل الإعلام الأجنبية، ويفقده الثقة في إعلامه الوطني، وبخاصة أن قضية التطبيع كما تؤكد نتائج الدراسة تحظى باهتمام أوساط الرأي العام المصري، كما أن القضية تتسم بالطابع الوطني والقومي.

٢ ـ تجتهد الصحف الحزبية والقومية على السواء في محاولة تجديد الخطاب الإعلامي حول التطبيع، بحيث يتوافق مع مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، وذلك من خلال المقترحات التالية:

أ ـ دعم الخطاب الإعلامي القائم على الربط بين التطبيع والتسوية

السلمية، بالربط بين التطبيع، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتخلي إسرائيل عن ترسانتها النووية، وذلك بعد إتمام عملية التسوية السلمية.

ب ـ كشف الخطاب الإعلامي لمؤهلات إسرائيل العلمية والتكنولوجية المتقدمة، وحث الأجهزة الوطنية المختلفة على تفعيل الاهتمام بمراكز البحث العلمي والجامعات وربطها بالواقع، باعتبار أن التقدم العلمي هو أحد الركائز التي يمكن من خلالها الحفاظ على مكانة مصر وزعامتها للمنطقة.

ج ـ ضرورة استبدال تعريف مضمون رفض التطبيع في إطاره الشكلي بإطاره الجوهري، وذلك من خلال وضع رفض التطبيع في سياقه الحضاري الذي يركز على الإنتاج المتميز القادر على المنافسة والمواجهة، وتوجيه الأمة نحو النمو الذاتي الذي يمكنها من استمرار قيادة المنطقة.

٣ ـ تحول الأداء الإعلامي المصري الخاص بإدارة قضية تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خصوصاً، وقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي عموماً، من الأداء القائم على أساس سياسة رد الفعل، إلى الأداء القائم على أساس التخطيط المستقبلي في ضوء معطيات الواقع الراهن، ومساعدة صانعي القرار على التحرك وفق رؤى مستقبلية تقوم على أساس علمي.

٤ ـ ضرورة الالتحام بين اتجاهات الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية واتجاهات النخبة السياسية التنفيذية حول القضية ذاتها، باعتبار أن التقاء اتجاهات النخبة الرسمية مع اتجاهات الرأي العام حول هذه القضية وغيرها من القضايا يؤدي إلى استقرار المجتمع واستقرار نظام الحكم نفسه.

٥ ـ الاهتمام باستطلاعات وبحوث الرأي العام بشكل دوري منتظم حول القضايا المختلفة، ولا سيما السياسي منها، وتعويد الرأي العام على المشاركة بالرأي في مختلف القضايا، ولا سيما المصيرية منها، ويفضل أن يتم ذلك من خلال مراكز بحثية وعلمية متخصصة.

٦ ـ تفعيل النخبة السياسية من أجل مشاركة الرأي العام المصري في اتخاذ القرارات حول القضايا المهمة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الإيمان العميق من جانب النخبة السياسية بأهمية مشاركة الرأي العام في صنع القرارات، وضرورة الاعتماد الدائم على المنهج الديمقراطي كأسلوب حياة.

٧ ـ دعم مراكز بحوث ودراسات الرأي العام بالإمكانيات المادية والتكنولوجية التي تمكنها من قياسات الرأي العام بالسرعة والدقة المطلوبتين، وتسهيل مهمة ربطها بمراكز الحصول على المعلومات، وربطها كذلك بصانعي القرار بشكل مباشر، على غرار ما يحدث في الدول المتقدمة.

ملحـــق

جداول الدراسة

الجدول رقم (١)
العلاقة بين المشاركة الانتخابية (الاستفتاء على رئاسة الجمهورية) والاتجاه نحو التطبيع

المشاركة الانتخابية (الاستفتاء على الرئاسة) / الاتجاه نحو التطبيع	دائماً		أحياناً		لا		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
- معارض	٦٣	٢٠,٣	٤٥	١٤,٥	٢٠٢	٦٥,٢	٣١٠	٨٨,٦
- مؤيد	١٦	٤٠	٩	٢٢,٥	١٥	٣٧,٥	٤٠	١١,٤
الإجمالي	٧٩	٢٢,٦	٥٣	١٥,١	٢١٧	٦٢	٣٥٠	١٠٠

قيمة كا^2 = ٠,٠٠٤، وهي قيمة دالة إحصائياً عند درجة حرية ٢ ومستوى معنوية ٠,٠٥، وقيمة معامل التوافق ٠,١٧.

الجدول رقم (٢)
العلاقة بين المشاركة الانتخابية (مجلس الشعب) والاتجاه نحو التطبيع

المشاركة الانتخابية (مجلس الشعب) / الاتجاه نحو التطبيع	دائماً		أحياناً		لا		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
- معارض	٦٥	٢١	٥٨	١٨,٧	١٨٧	٦٠,٣	٣١٠	٨٨,٦
- مؤيد	١٣	٣٢,٥	١١	٢٧,٥	١٦	٤٠	٤٠	١١,٤
الإجمالي	٧٨	٢٢,٣	٦٩	١٩,٧	٢٠٣	٥٨	٣٥٠	١٠٠

قيمة كا^2 = ٠,٠٣، وهي قيمة دالة إحصائياً عند درجة حرية ٢ ومستوى معنوية ٠,٠٥، وقيمة معامل التوافق ٠,١٤.

الجدول رقم (٣)
العلاقة بين المشاركة الانتخابية (النقابات والنوادي) والاتجاه نحو التطبيع

المشاركة الانتخابية (النقابات والنوادي) / الاتجاه نحو التطبيع	دائماً		أحياناً		لا		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
- معارض	٩٤	٣٠,٣	٥٧	١٨,٤	١٥٩	٥١,٣	٣١٠	٨٨,٦
- مؤيد	١٢	٣٠	١١	٢٧,٥	١٧	٤٢,٥	٤٠	١١,٤
الإجمالي	١٠٦	٣٠,٣	٦٨	١٩,٤	١٧٦	٥٠,٣	٣٥٠	١٠٠

قيمة كا^{٢} = ٠,٢٢، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند درجة حرية ٢ ومستوى معنوية ٠,٠٥.

الجدول رقم (٤)
العلاقة بين درجة الاهتمام الشخصي والاتجاه نحو التطبيع

درجة الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع / الاتجاه نحو التطبيع	مهتم		مهتم إلى حد ما		غير مهتم		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
- معارض	١٨٨	٦٠,٦	٩٠	٥٩	٣٢	١٠,٣	٣١٠	٨٨,٦
- مؤيد	١٥	٣٧,٥	٢١	٥٢,٥	٤	٤	٤٠	١١,٤
الإجمالي	٢٠٣	٨٥	١١١	٣١,٧	٣٦	١٠,٣	٣٥٠	١٠٠

قيمة كا^{٢} = (٠٠٨)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند درجة حرية ٢ ومستوى معنوية ٠,٠٥، وتبلغ قيمة معامل التوافق ٠,١٦.

الجدول رقم (٥)
العلاقة بين درجة الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع والاتجاه الشخصي نحو ممارسة التطبيع مع إسرائيل

درجة الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع / الاتجاه الشخصي نحو ممارسة التطبيع	مهتم		مهتم إلى حد ما		غير مهتم		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
- معارض بشدة	٨٩	٦٤	٣٤	٢٤,٥	١٦	١١,٥	١٣٩	٣٩,٧
- معارض	٧١	٥٧,٣	٤٣	٣٤,٧	١٠	٨,١	١٢٤	٣٥,٤
- محايد	٣٣	٥٠,٨	٢٥	٣٨,٥	٧	١٠,٨	٦٥	١٨,٦
- موافق	٧	٣٨,٩	٨	٤٤,٤	٣	١٦,٧	١٨	٥,١
- موافق بشدة	٣	١,٥	١	٢٥	-	-	٤	١,١
الإجمالي	٢٠٣	٥٨	١١١	٣١,٧	٣٦	١٠,٣	٣٥٠	١٠٠

الجدول رقم (٦)
العلاقة بين درجة الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع والاتجاه الشخصي نحو مقاومة التطبيع مع إسرائيل

درجة الاهتمام الشخصي بقضية التطبيع / الاتجاه الشخصي نحو مقاومة التطبيع	مهتم		مهتم إلى حد ما		غير مهتم		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ معارض بشدة	٣	٦٠	١	٢٠	١	٢٠	٥	١,٤
ـ معارض	٤	٤٤,٤	٤	٤٤,٤	١	١١,١	٩	٢,٦
ـ محايد	٩	٢٥	١٨	٥٠	٩	٢٥	٣٦	١٠,٣
ـ موافق	٥٣	٤٣,١	٥٤	٤٣,٩	١٦	١٣	١٢٣	٣٥,١
ـ موافق بشدة	١٣٤	٧٥,٧	٣٤	١٩,٢	٩	٥,١	١٧٧	٥٠,٦
الإجمالي	٢٠٣	٥٨	١١١	٣١,٧	٣٦	١٠,٣	٣٥٠	١٠٠

الجدول رقم (٧)
العلاقة بين العمر والتعبير العلني عن الرأي تجاه قضية التطبيع

العمر / التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام	١٨ ـ ٣٠		٣٠ ـ ٤٥		٤٥ فأكثر		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ يوافق على نشر رأيه	٩٦	٣٩,٢	١١٠	٤٤,٩	٣٩	١٥,٩	٢٤٥	٧٠
ـ لا يوافق على نشر رأيه	٤٥	٤٢,٩	٤٢	٤٠	١٨	١٧,١	١٠٥	٣٠
الإجمالي	١٤١	٤٠,٣	١٥٢	٤٣,٤	٥٧	١٦,٣	٣٥٠	١٠٠

الجدول رقم (٨)
العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والرغبة في التعبير العلني عن الرأي تجاه قضية التطبيع

المستوى الاقتصادي والاجتماعي / التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام	مرتفع		متوسط		منخفض		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ يوافق على نشر رأيه	٥٨	٢٣,٧	٩٣	٣٨	٩٤	٣٨,٣	٢٤٥	٧٠
ـ لا يوافق على نشر رأيه	١٤	١٣,٣	٤٠	٣٨,١	٥١	٤٨,٦	١٠٥	٣٠
الإجمالي	٧٢	٢٠,٦	١٣٣	٣٨	١٤٥	٤١,٤	٣٥٠	١٠٠

الجدول رقم (٩)
العلاقة بين المهنة والرغبة في التعبير العلني عن الرأي تجاه قضية التطبيع

المهنة / التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام	إعلامي		أكاديمي		محام		طالب جامعي		طبيب وعلمي		مدرس		محاسب		موظف		مهندس		مهني في مجالات أخرى		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
ـ يوافق على نشر رأيه	٤١	١٦,٧	٣٧	١٥,١	٣٦	١٤,٧	٣٢	١٣,١	٢٢	٩	١٧	٦,٩	١٢	٤,٩	١٣	٥,٣	٢١	٨,٥	١٤	٥,٧	٢٤٥	٧٠
ـ لا يوافق على نشر رأيه	٩	٨,٦	١٣	١٢,٤	١٤	١٣,٣	١٨	١٧,١	٣	٢,٩	٨	٧,٦	١٣	١٢,٩	١٢	١١,٤	٤	٣,٨	١١	١٠,٥	١٠٥	٣٠
الإجمالي	٥٠	١٤,٣	٥٠	١٤,٣	٥٠	١٤,٣	٥٠	١٤,٣	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١	٢٥	٧,١	٣٥٠	١٠٠

الجدول رقم (١٠)
العلاقة بين الانتماء الحزبي والرغبة في التعبير العلني عن الرأي تجاه التطبيع

الانتماء الحزبي / التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام	الحزب الوطني		حزب معارض		لا توجد انتماءات		هناك ميل لفكر حزب معين		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
- معارض	٣٠	١٢,٢	٤	١,٦	١٨٠	٧٣,٥	٣١	١٢,٧	٢٤٥	٧٠
- مؤيد	١٣	١٢,٤	١	٠,٩	٨٤	٨٠	٧	٦,٧	١٠٥	٣٠
الإجمالي	٤٣	١٢,٣	٥	١,٤	٢٦٤	٧٥,٤	٣٨	١٠,٩	٣٥٠	١٠٠

قيمة كا^2 = ٠,٠٢٤، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند درجة حرية ٣ ومستوى معنوية ٠,٠٥.

الجدول رقم (١١)
العلاقة بين المشاركة الانتخابية (الرئاسة) والرغبة في التعبير العلني عن الرأي تجاه التطبيع

المشاركة في الاستفتاء على الرئاسة / التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام	دائماً		أحياناً		لا		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
- يوافق على نشر رأيه	٥٩	٢٤,١	٣٦	١٤,٧	١٥٠	٦١,٢	٢٤٥	٧٠
- لا يوافق على نشر رأيه	٢٠	١٩	١٧	١٦,٢	٦٨	٦٤,٨	١٠٥	٣٠
الإجمالي	٧٩	٢٢,٦	٥٣	١٥,١	٢١٨	٦٢	٣٥٠	١٠٠

قيمة كا^2 = ٠,٥٦، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند درجة حرية ٢ ومستوى معنوية ٠,٠٥.

الجدول رقم (١٢)
العلاقة بين المشاركة الانتخابية (مجلس الشعب) والرغبة في التعبير العلني عن الرأي تجاه التطبيع

المشاركة في الانتخابات لمجلس الشعب / التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام	دائماً		أحياناً		لا		الإجمالي	
	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية	المبحوثون	نسبة مئوية
- يوافق على نشر رأيه	٦٢	٢٥,٣	٤٥	١٨,٤	١٣٨	٥٦,٣	٢٤٥	٧٠
- لا يوافق على نشر رأيه	١٦	١٥,٢	٢٤	٢٢,٩	٦٥	٦١,٩	١٠٥	٣٠
الإجمالي	٧٨	٢٢,٣	٦٩	١٩,٧	٢٠٣	٥٨	٣٥٠	١٠٠

قيمة كا^{٢} = ٠,١٢، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند درجة حرية ٢ ومستوى معنوية ٠,٠٥.

المـراجــع

١ ـ العربيـة

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

البحراوي، ابراهيم. **الثقافة العربية وثقافة الصراع الإسرائيلية**. القاهرة: دار الزهراء للنشر، ١٩٩٤.

بدر، أحمد. **الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**. القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

بسيوني، صلاح. **حرب السلام**. [د.م.: د.ن.]، ١٩٩٧.

التهامي، مختار. **الرأي العام والحرب النفسية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

حجاب، محمد منير. **أساسيات الرأي العام**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

حرب، أسامة الغزالي. **مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

حسين، سمير. **تحليل المضمون**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣.

ــــــــ. **الرأي العام: الأسس النظرية والجوانب المنهجية**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧.

حفني، قدري. **دراسة في الشخصية الإسرائيلية «الأشكنازيم»**. ط ٢. القاهرة: دار الشايع للنشر؛ الكويت: أمستردام، ١٩٧٨.

رشتي، جيهان. **الدعاية واستخدام الراديو في الحرب النفسية**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥.

رمزي، ناهد. **الرأي العام وسيكولوجيا السياسة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١.

رمضان، عبد العظيم محمد ابراهيم. **العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٩**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢. (تاريخ المصريين؛ ٤٩)

سعد، اسماعيل علي. **الاتصال والرأي العام: بحث في القوة والأيديولوجية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

سيد، أحمد رفعت. **اختراق العقل المصري: دراسة ووثائق**. القاهرة: التونسي للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

ـــــــ . **علماء وجواسيس. التغلغل الأميركي ـ الإسرائيلي في مصر**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠.

ـــــــ . **وصف مصر بالعبري: تفاصيل الاختراق الإسرائيلي للعقل المصري**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٩.

شومان، محمد. **دور الإعلام في تكوين الرأي العام: حرب الخليج نموذجاً**. القاهرة: المنتدى العربي للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

طاهر، علاء. **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي**. باريس: الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، ١٩٩١.

طلعت، شاهيناز. **الرأي العام**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣.

عام على التطبيع. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨١. (كتاب الموقف العربي)

العبد، عاطف عدلي. **الرأي العام وطرق قياسه**. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠.

عبد الحميد، محمد. **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٨٣.

ـــــــ . **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠.

عبد الرحمن، عواطف. **الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني**.

القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦.

ـــــــ . **مصر وفلسطين**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

العقاد، صلاح. **تطور النزاع العربي الإسرائيلي، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

علي، عرفة عبده. **تهويد عقل مصر**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٩.

عوض، محسن. **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦)

ـــــــ . **مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.

فطيم، لطفي محمد. **سيكولوجية الإعلام والرأي العام**. القاهرة: كلية التربية النوعية بالدقي، ١٩٩١.

فؤاد، حمدي. **الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل من القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ إلى اتفاقية الإسكندرية عام ١٩٧٥**. تقديم محمد حسنين هيكل. بيروت: دار القضايا، ١٩٧٦.

كوانت، وليم ب. **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩.

ـــــــ . **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧**. ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة: المركز، ١٩٩٤.

ـــــــ . **كامب ديفيد: السياسة وصنع السلام**. ترجمة حازم صاغية. بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٨.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، ١٩٩١ ـ ١٩٩٦، و١٩٩٨ ـ ١٩٩٩**. القاهرة: المركز، ١٩٨٦ ـ ١٩٩٩.

ـــــــ . **السلام بين مصر واسرائيل: اتجاهات الصحافة الإسرائيلية**. القاهرة: المركز، ١٩٨١.

ـــــــ . **عروبة مصر: حوار السبعينات**. إشراف سعد الدين ابراهيم. القاهرة:

المركز، ١٩٧٨.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. **اتجاهات الرأي العام نحو زيارة السادات للقدس**. القاهرة: المركز، ١٩٧٧.

مكاوي، حسن وليلى حسين السيد. **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨.

نافعة، حسن. **مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

هاشم، حازم. **المؤامرات الإسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار ووثائق**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

هويدي، أمين حامد. **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**. ط ٣. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

هيكل، محمد حسنين. **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والأمبراطورية والدولة اليهودية**. ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦. ٣ ج.

ج ١: **الأسطورة والأمبراطورية والدولة اليهودية**.

ج ٢: **عواصف الحرب وعواصف السلام**.

ج ٣: **سلام الأوهام: أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها**.

الوفائي، محمد. **مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩.

يوسف، فاروق. **الرأي العام**. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٧.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «استقصاء لآراء الشباب المصري في أميركا حول حرب تشرين.» **دراسات عربية**: السنة ١٠، العدد ٩، تموز/يوليو ١٩٧٤.

ـــــــ. «المبادرة بين التصلب الإسرائيلي ومجموعة الرفض.» **السياسة الدولية**: السنة ١٤، العدد ٥٢، نيسان/أبريل ١٩٧٨.

أبو النجا، السيد. «الإعلام بعد السلام.» **الأخبار**: ١٦/٧/١٩٧٩.

«اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء التسوية: ازدياد الاستقطاب يميناً ويساراً.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٣، صيف ١٩٩٠.

أريان، آشر. «اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه الحرب والسلام.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٨ (نيسان/أبريل ١٩٩٧).

ـــــ . «الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية: الرأي العام سنة ١٩٩٤.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤.

ـــــ . ـــــ . **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥.

أمين، جلال أحمد. «الإنفتاح الاقتصادي على إسرائيل ومستقبل الاقتصاد المصري.» **قضايا عربية**: السنة ٧، العدد ٧، تموز/يوليو ١٩٨٠.

الأهالي: ٧/١٠/١٩٩٨، و٢١/١٠/١٩٩٨.

الأهرام: ٤/١١/١٩٩٨.

«الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة: آراء نخبة عربية (٣).» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

البحراوي، ابراهيم. «استراتيجية الاختراق الفكري الصهيوني في إطار المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٨٤، تموز/يوليو ١٩٨٨.

بشور، معن. «السلام والتطبيع الثقافي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢٠٩، تموز/يوليو ١٩٩٦.

بن، آلوف. «هل تزداد حرارة العلاقات مع مصر.» **هآرتس**: ١٨/٦/١٩٩٩.

تيّم، سعيد. «مفهوم السلام لدى معسكر السلام الإسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/أغسطس ١٩٨٦.

الجمال، راسم. «الحرب والسلام والاتصال كمتغير خادع في الصراع: حالة إسرائيل.» **بحوث الاتصال**: العدد ٣، ١٩٩٠.

الجمال، مصطفى مجدي. «تقرير عن: ندوة «مخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية: من التطبيع إلى الهيمنة، رؤية عربية للمواجهة»، القاهرة، ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

حنفي، حسن. «مخاطر السلام.» **قضايا عربية**: نيسان/أبريل ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦.

الخاجة، مي. «الإعلام العربي وتحدي الدعاية الصهيونية.» **المجلة المصرية**

لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة، كلية الإعلام): العدد ٢، ١٩٩٧.

الخصاونة، هاني. «مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٨، نيسان/أبريل ١٩٩٧.

الخولي، لطفي. «مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

الدجاني، أحمد صدقي. «مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

درويش، محمود. «سلام سلام... ولا سلام.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٨٥، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨.

السعدني، نرمين (معد). «مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي: الإيجابيات والسلبيات.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٣، العدد ١٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

سيد أحمد، محمد. «مصر وإسرائيل والمعاهدة النووية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥.

سيد مرسي، علي رؤوف. «أثر المؤسسات الاجتماعية والدينية في تربية الفرد في الكيان الإسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٦، نيسان/أبريل ١٩٨٦.

شبانة، عمر. «في معركة التطبيع ومقاومته: المثقفون في الأردن.. بين الرفض المطلق والقبول المتهافت.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٩، صيف ١٩٩٤.

شبلاق، عباس. «حول شعور العداء لليهود في الدول العربية: مناقشة لوجهات النظر السائدة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢، ربيع ١٩٩٠.

الشعب: ١٩٩٨/١١/٢٧.

عبد الدائم، عبد الله. «تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع العربي الإسرائيلي: فلسفة التربية والتحدي الإسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد

٨٥، آذار/ مارس ١٩٨٦.

عبد الرحمن، عواطف. «دور الإعلام المصري في صياغة الرأي العام.» **قضايا عربية**: السنة ٧، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠.

عبد الرحمن، محمد. «اختبار السلام بباص الإسماعيلية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢٠٤، آذار/ مارس ١٩٩٠.

عبد السلام، محمد. «الليكود... ومسألة التسلح النووي الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٣، العدد ١٢٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

ــــــ . «الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٠، نيسان/ أبريل ١٩٩٥.

عبد العاطي، بدر أحمد. «مستقبل عملية السلام بعد فوز نتنياهو.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/ يوليو ١٩٩٦.

عفرون، بوعز. «الحساب القومي: شهادة وفاة إسرائيلية للمشروع الصهيوني.» ترجمة وعرض محمد أبو غدير. **مجلة الدراسات الشرقية** (جامعة القاهرة، كلية الآداب): العدد ١٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥.

الغبرا، شفيق ناظم. «رؤية استراتيجية للسلام العربي الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٤، نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

فتحي، ممدوح أنيس. «أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٤، نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

الفقي، مصطفى. «طبيعية لا تطبيعية.» **روز اليوسف**: ١١ آذار/ مارس ١٩٩٦.

القاضي، عفاف. «المصريون والصراع العربي الإسرائيلي: دراسة ميدانية سيكولوجية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٩٩، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩.

كارم، محمود. «أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٠، نيسان/ أبريل ١٩٩٥.

كامل، أنس مصطفى. «رؤية نقدية لإطار كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن في ضوء القانون الدولي.» **قضايا عربية**: السنة ١٧، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

كروم، حسنين. «الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٦٨ ـ ١٦٩، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٧.

كوثراني، وجيه. «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥.

مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام): العدد ٥٦، آب/أغسطس ١٩٩٩، والعدد ٥٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

مصطفى، هالة. «الغضب الإسرائيلي على سياسة مصر الخارجية.» **الأهرام**: ١٤/١٢/١٩٩٨.

معلوم، حسين. «التسوية... في الفكر السياسي العربي: قراءة تحليلية في آراء نخبة عربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

معهد داحف. «استقصاءات الرأي العام في إسرائيل.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤.

نافع، ابراهيم. «ألاعيب نتانياهو ومحاولات الابتزاز المستمرة.» **الأهرام**: ١٣/١١/١٩٩٨.

نافعة، حسن. «العلاقة المصرية ـ الفلسطينية: رؤية تحليلية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧.

«ندوة **المستقبل العربي**: «إسرائيل من الداخل».» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢١، تموز/يوليو ١٩٩٧.

«ندوة **المستقبل العربي**: «التطرف الصهيوني وجدلية الصراع العربي الإسرائيلي».» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

نوار، ابراهيم. ««التطبيع» في التصور الأميركي والإسرائيلي والمصري.» **شؤون فلسطينية**: الأعداد ١٢٩ ـ ١٣١، آب/أغسطس ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢.

ـــــــ . «العلاقات الاقتصادية المصرية/الإسرائيلية: اتجاهاتها وانعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي.» **قضايا عربية**: السنة ٧، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

الهواري، أنور. «التطبيع بعد التسوية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤٠، نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

هوفرمان، حاجي. «النموذج المصري المقلق.» **هاتسوفيه**: ١٩٩٩/٨/٢٣.

الوفد: ١٩٩٨/١٠/٧؛ ١٩٩٨/١٢/٨؛ ١٩٩٨/١٢/١٣، و١٩٩٨/١٢/٢٧.

ندوات، مؤتمرات

اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي: مواجهة أم مصالحة. القاهرة: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ١٩٩٣.

أعمال ندوة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي (القاهرة ٢٣ ـ ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥). تحرير أحمد يوسف أحمد محمد. [القاهرة]: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦.

التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٤.

الحلقة الثانية لبحوث الإعلام: مشكلات المنهج في بحوث الإعلام والصحافة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٣ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦.

الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية (الفترة من ١٥ ـ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤). تحرير عبد المنعم المشاط. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.

المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢. تحرير مصطفى علوي. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

أطروحات

ابراهيم، محمد ماهر. «البعد الدعائي للعلاقات المصرية الإسرائيلية، ٧٩ ـ ١٩٨٠.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤).

حسن، خالد صلاح الدين. «دور التليفزيون والصحافة في توجيه وترتيب اهتمامات الجمهور نحو القضايا العامة في مصر: دراسة تحليلية وميدانية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٧).

حمادة، بسيوني ابراهيم عبد الحليم. «دور وسائل الاتصال المصرية في صناعة القرارات: دراسة تطبيقية على صانعي القرار في مصر.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩١).

خليل، نجوى حسين. «رؤية الصحافة المصرية لأبعاد الصراع العربي الإسرائيلي: تحليل مضمون لجريدة الأهرام من حرب يونيو ١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٩).

السعدي، أحلام محمد. «التيار الديني والسياسة المصرية تجاه إسرائيل: دراسة تحليلية لمجلة الدعوة المصرية، ١٩٧٧ ـ ١٩٨١.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

شومان، محمد. «دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام: دراسة نظرية وتطبيقية مع تحليل نماذج من استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية حتى عام ١٩٩٠.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٤).

طرابيشي، مرفت محمد كامل. «دراسة مقارنة للدور الإعلامي للصحافة المصرية اليومية خلال حربي يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٢).

العامري، سلوى. «تصورات المثقفين المصريين لخصائص بعض الجماعات القومية واتجاهاتهم نحو هذه الجماعات.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٥).

عبد الله، بركات عبد العزيز محمد. «المعالجة الإعلامية لقضايا العالم العربي: دراسة تطبيقية على المواد الإخبارية في إذاعات مصر والسعودية وسوريا.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٨).

عبد السلام، محمد أحمد. «السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي: دراسة في استخدامات القوة النووية في إدارة الصراع.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

عبد السميع، عمرو. «الكاريكاتور السياسي المصري في السبعينيات: دراسة تطبيقية على صحف الأهرام، الأخبار، الجمهورية، روز اليوسف، صباح الخير والمصور.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٣).

عبد العاطي، بدر أحمد. «السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥).

عبد المغيث، أشرف. «دور الإعلام في تكوين الصورة الذهنية للعالم الثالث لدى الشباب المصري.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٣).

العمري، نجلاء فؤاد. «الدعاية الإسرائيلية في راديو صوت إسرائيل: دراسة تحليلية لعينة من الأخبار والبرامج الإخبارية الموجهة باللغة العربية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٧).

قنديل، راجية. «الصراع العربي الإسرائيلي في صحيفة الجيروزالم بوست أعوام ٦٦، ٦٧، ١٩٦٨.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٦).

ـــــــ . «صورة إسرائيل في الصحافة المصرية أعوام ٧٢، ٧٤، ١٩٧٨.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨١).

الكومي، خالد محمد. «الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية في ضو التحدي الصهيوني.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦).

المتولي، حمدي الداوودي. «البرنامج العبري الموجه من القاهرة إلى إسرائيل والأراضي المحتلة: دراسة تحليلية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٢).

٢ ـ الأجنبيـة

Books

Becker, Samuel L. *Discovering Mass Communication*. 2nd ed. Glenview, IL: Scott Foresman, 1987.

Bennett, W. Lance. *Public Opinion in American Politics*. Edited by James David Barber. New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1980.

Christenson, Reo M. and Robert O. Williams. *Voice of the People: Readings in Public Opinion and Propaganda*. New York: McGraw Hill, 1962. (MacGraw Hill Series in Political Sciences)

Cultip, Scott M., Allen H. Center and Glen M. Broom. *Effective Public Relations*. 6th ed. Englewood, NJ: Prentice-Hall, 1985.

Heiber, Ray Eldon (ed.). *Impact of Mass Media: Current Issues*. 3rd ed. White Plains, NY: Longman Publishers, 1995. (Longman Series in Public Communication)

Hennessy, Bernard C. *Public Opinion*. Assistant Erna Hennessy. 5th ed. Montrey, CA: Brooks/Cole Publishing Company, 1985.

Leedy, Paul D. *Practical Research: Planning and Design*. 3rd ed. New York: Macmillan Publishing, 1985.

Luttbeg, Norman R. (ed.). *Public Opinion and Public Policy: Models of Political Linkage*. 3rd ed. Itasca, IL: F. E. Peacock Publishers Inc., 1981.

McQuail, Denis and Karen Siune (eds.). *Media Policy: Convergence, Concentration and Commerce*. London: Sage Publications, 1998.

Nash, Kate. *Contemporary Political Sociology: Globalization, Politics, and Power*. Oxford: Blackwell Publishers, 2000.

Nœlle-Neumann, Elisabeth. *The Spiral of Silence*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1984.

Rubin Rebecca B., Philip Palmgreen and Howard E. Sypher (eds.). *Communication Research Measures: A Source Book*. Associate editors Michael J. Beatty... [et al.]. New York: Guilford Press, 1994. (Guilford Communcation Series)

Taylor-Gooby, Peter. *Public Opinion Ideology and State Welfare*. London; Boston, MA: Routledge; Kegan Paul, 1985. (Radical Social Policy)

Wolfsfeld, Gadi. *Media and Political Conflict News from the Middle East*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997.

Periodicals

Arian, Asher. «Security and Political Attitudes in Israel, 1986-1991.» *Public Opinion Quarterly:* vol. 56, 1992.

Glyn, Caroll and Jack M. Mcleod. «Public Opinion du Jour: An Examination of the Spiral of Silence.» *Public Opinion Quarterly:* vol. 48, [1984].

———, Andrew F. Hayes and James Shanahan. «Perceived Support for One's Opinions and Willingness to Speak out, Ameta-Analysis of Survey Studies on the «Spirals of Silence».» *Public Opinion Quarterly:* vol. 61, 1984.

Gonzalez, Hernando. «Mass Media and the Spiral of Silence: The Philippines from Marcos to Aquino.» *Journal of Communication:* vol. 38, Autumn 1988.

Gunther, Albert C. «The Persuasive Press Inference: Effects of Mass Media on Perceived Public Opinion.» *Communication Research:* vol. 25, no. 5, October 1998.

Jeffers, Leo W., Kimberly A. Neuendore and David Atkin. «Spirals of Silence: Expressing Opinions When the Climate of Opinion is Unambiguous.» *Political Communication:* vol. 16, 1999.

Katz, Cheryl and Mark Baldassare. «Using the «L-Word» in Public: A Test of the Spiral of Silence in Conservative Orange County, California.» *Public Opinion Quarterly:* vol. 56, no. 2, Summer 1992.

Kennamer, J. David. «Self-serving Biases in Perceiving the Opinions of Others: Implications for the Spiral of Silence.» *Communication Research:* vol. 17, no. 3, June 1990.

Morgan, Michael and James Shanahan: «Television and the Cultivation of Political Attitudes in Argentina.» *Journal of Communication:* vol. 41, no. 1, Winter 1991.

Nœlle-Neumann, Elisabeth. «Turbulences in the Climate of Opinion: Methodological Applications of the Spiral of Silence Theory.» *Public Opinion Quarterly:* vol. 41, 1977.

Papa, Michael J. «Communication Networks Patterns and Employee Performance with New Technology.» *Communication Research:* vol. 17, no. 3, June 1990.

Price, Vincent and Scott Allen. «Opinion Spirals, Silent and Otherwise: Applying Small-Group Research to Public Opinion Phenomena.» *Communication Research:* vol. 17, no. 3, June 1990.

Robinson, John P. and Mark R. Levy. «News Media Use and the Informed Public: A 1990s Update.» *Journal of Communication:* vol. 46, no. 2, Spring 1996.

Salmon, Charles T. and Kurt Neuwirth. «Perceptions of Opinion «Climates» and Willingness to Discuss the Issue of Abortion.» *Journalism Quarterly:* vol. 67, no. 3, Autumn 1990.

Scheufele, Dietram A. «Deliberation or Dispute?: An Exploratory Study Examining Dimensions of Public Opinion Expression.» *International Journal of Public Opinion Research:* vol. 11, no. 1, Spring 1999.

——— and Patricia May. «Twenty-Five Years of the Spiral of Silence: A Conceptual Review and Empirical Outlook.» *International Journal of Public Opinion Research:* vol. 12, no. 1, 2000.

Shamir, Jacob. «Information Cues and Indicators of the Climate of Opinion: The Spiral of Silence Theory in the Intifada.» *Communication Research:* vol. 22, no. 1, February 1995.

——— . «Speaking up and Silence out in Face of a Changing Climate of Opinion.» *Journalism Quarterly:* vol. 74, no. 3, Autumn 1997.

Youichi, Ito. «The Future of Political Communication Research: A Japanese Perspective.» *Journal of Communication:* vol. 43, no. 4, Autumn 1993.

Documents

Lashin, Yassin. «Mass Communication.» Unpublished Lectures, Cairo University, Faculty of Mass Communication.

فهــرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ